قال تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ١٠٩﴾ سورة الكهف

مبادىء الاقتصاد الكلي

مبادىء الاقتصاد الكلي

الأستاذ الدكتور
حربي محمد عريقات
كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة البترا - عمّان

الطبعة الأولى
2014 م / 1435 هـ



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2013/7/2676)

339

عريقات، حربي محمد

مبادىء الاقتصاد الكلي/ حربي محمد عريقات، عمان، دار البداية ناشرون وموزعون، 2013

( ) ص.

ر.أ.: 2013/7/2676

الواصفات: /الاقتصاد الكلي// الاقتصاد/

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.



الطبعة الأولى

2014م / 1435هـ



دار البداية ناشرون وموزعون

عمان – وسط البلد – تلفاكس : 4640679 6 962+

ص.ب 184248 عمان 11118 الأردن

Info.daralbedayah@yahoo.com

خبراء الكتاب الأكاديمي

ISBN: 978-9957-82-294-1 (ردمك)

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني
حسابات الدخل القومي

الفصل الثالث
نظرية التوظف والدخل والإنتاج

الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع
نظرية الاستهلاك

الفصل الخامس
تخطيط الاستثمار

الفصل السادس
نظرية الادخار

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
9-4 أدوات السياسة المالية	250
9-5 فعالية السياسة المالية	254
9-6 العوامل المحددة للسياسة المالية	255
- أسئلة الخطأ والصواب	258
- أسئلة للمناقشة	259
- تمارين عملية	260
الفصل العاشر	
النقود	
10-1 تعريف النقود	263
10-2 أهمية النقود	263
10-3 نشأة النقود وتطورها	264
10-4 نظام المقايضة	264
10-5 صعوبات نظام المقايضة	265
10-6 وظائف النقود	267
10-7 خصائص النقود	272
10-8 أنواع النقود	273
10-9 النظم والقواعد النقدية	274
- أسئلة الخطأ والصواب	277
- أسئلة للمناقشة	278
- تمارين عملية	279
الفصل الحادي عشر	
المصارف	
11-1 تعريف المصرف والجهاز المصرفي	283
11-2 أنواع المصارف وأهمية الثقة بالنسبة للمصارف	283
11-3 المصارف التجارية	284
11-3-1 تعريف المصرف التجاري	284
11-3-2 نشأة المصارف التجارية	285
11-3-3 وظائف المصارف التجارية	286
11-3-4 مصادر تمويل المصرف التجاري	287
11-4 المصارف المركزية	291
11-4-1 طبيعة المصارف المركزية وتطورها	291
11-4-2 وظائف المصارف المركزية	292
11-4-3 ما المقصود بالسياسة النقدية التوسعية والانكماشية	297
11-4-4 مزايا وصعوبات السياسة النقدية	299

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع عشر

التخطيط الاقتصادي

الفصل الخامس عشر

التكامل الاقتصادي

فهرس الجداول

الموضوع	الصفحة

فهرس الأشكال

مقـدمـة

أصبحت لغة الاقتصاد هي المهيمنة على حياة الإنسان في جميع مناحي الحياة حيث أصبحت دراسة الاقتصاد بفروعه المختلفة ضرورة ثقافية ملحة وحيوية، فالشيء المهم أن يعرف الإنسان الأسس النظرية التي يقوم عليها علم الاقتصاد وإن جميع المشكلات المعقدة التي يعاني منها الإنسان واقتصادات الدول كالفقر والبطالة والتضخم والهجرة الداخلية والخارجية والتنمية والمديونية الخارجية ومشاكل أخرى أساس حلها اقتصادياً يكون من خلال تعبئة الموارد والإمكانات المتاحة واستغلالها استغلال أمثل وذلك من خلال تخطيط سليم وإدارة سليمة مع توافر الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة والجادة من أجل تلبية احتياجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات وحل كافة المشاكل تدريجياً.

جاءت فكرة هذا الكتاب ليتناول مبادىء التحليل الكلي في النظرية الاقتصادية لالقاء الضوء على موضوعات كثيرة وأهم المشاكل الاقتصادية وكيفية حلها.

أدعو الله أن أكون قد وفقت في تناول جميع الفصول في هذا الكتاب لمساق التحليل الكلي ليكون عوناً للطالب في دراسة هذا المساق حيث حاولت استخدام الأسلوب الواضح والسهل والبسيط في عرض جميع الفصول حيث تم تحديث أغلب الفصول وإضافة بعض الموضوعات الهامة والمفيدة للطالب وغير الطالب.

والله ولي التوفيق

المؤلف

الفصل الأول

مدخل إلى علم الاقتصاد

1-1 تعريف علم الاقتصاد
2-1 تطور علم الاقتصاد
3-1 أهداف علم الاقتصاد
4-1 المشكلة الاقتصادية
5-1 أقسام علم الاقتصاد
6-1 لماذا ندرس علم الاقتصاد؟
7-1 هل يعتبر الاقتصاد علماً؟
8-1 الأهداف العامة للتحليل الاقتصادي
9-1 أنواع التحليل الاقتصادي
10-1 سمات الاقتصادي الناجح
11-1 النظم الاقتصادية المعاصرة
12-1 المهارة الاقتصادية
13-1 أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية
14-1 علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى
15-1 طرق التحليل الاقتصادي
16-1 منحنى امكانيات الإنتاج
17-1 أنواع السلع والخدمات

- أسئلة الخطأ والصواب.
- أسئلة للمناقشة.
- تمارين عملية
- مراجعة لأهم النقاط في الفصل الأول

الفصل الأول

مدخل إلى علم الاقتصاد

1-1 تعريف علم الاقتصاد

تطور تعريف علم الاقتصاد منذ أن بدأ آدم سميث (Adam Smith) في وضع أول كتاب منظم في علم الاقتصاد ونشره تحت عنوان "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها" وذلك في عام 1776.

فقد عرّف آدم سميث (Adam Smith) علم الاقتصاد بأنه "العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن بواسطتها لأمة ما أن تغتني"، وتطور هذا التعريف بتطور النظرة إلى علم الاقتصاد، حتى جاء الفريد مارشال Alfred Marshall بتعريف في كتابه "مبادىء الاقتصاد" المنشور في عام 1890، حيث عرّف علم الاقتصاد بأنه "العلم الذي يدرس سلوك الإنسان في أعماله التجارية اليومية، أي في كيفية حصول الإنسان على الدخل وطريقة استخدامه لهذا الدخل".

ثم عرّف ويكستيد Phillip Wicksteed علم الاقتصاد بأنه "العلم الذي يقوم بدراسة المبادىء العامة لإدارة الموارد سواء كانت للفرد، أو لرب الأسرة أو للمشروع أو للدولة، بحيث تتناول كيفية معالجة الطرق التي سينشأ فيها الفاقد في الإدارة".

كما عرّف بيجو A.C Piqou علم الاقتصاد في كتابه "اقتصاديات الرفاه" المنشور عام 1920 بأنه "العلم الذي يدرس الرفاه الاقتصادي، والرفاه الاقتصادي، هو ذلك الجزء من الرفاه العام الذي يمكن إيجاد علاقة مباشرة بينه وبين النقود".

ثم جاء الكاتب لورد روبنز Robins واقترح تعريفاً واسع الانتشار لعلم الاقتصاد" وهو ذلك العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين أهداف وحاجات متنوعة، وبين وسائل نادرة ذات استعمالات مختلفة".

وكان هناك أيضاً تعريف آخر لكير نكروس Nicros يقول فيه: "أن الاقتصاد علم اجتماعي يدرس الكيفية التي يحاول بها الأفراد تطبيق الندرة على حاجاتهم، والطريقة التي تتفاعل بها هذه المحاولات بعضها مع بعض عن طريق التبادل".

أما الاقتصادي الامريكي المعاصر بول ساමويلسونPaul Samuelson فقد عرّف الاقتصاد على أنه "دراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع توظيف الموارد لإنتاج السلع المختلفة في أوقات متعاقبة، وكيفية توزيع هذه السلع على الاستهلاك الحاضر أو المستقبل وبين مختلف الأفراد أو المجموعات المكونة للمجتمع".

وأما الاقتصادي الاشتراكي أوسكار لانكه Oskar Lange فقد عرّف الاقتصاد على أنه "علم تنظيم وتدبير موارد الثروة الإنسانية والطبيعية النادرة نسبياً في المجتمع الإنساني لغرض إشباع الرغبات الإنسانية المتعددة بالسلع والخدمات الاقتصادية المختلفة".

وفي الختام لابد أن نستخلص تعريفاً شاملاً لعلم الاقتصاد وهو: "أن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يمكّن المجتمع ككل من إشباع أكبر قدر من حاجاته غير المحدودة عن طريق استغلال موارده المتاحة من خلال تخطيط سليم وإدارة سليمة".

ونستطيع أن نستخلص من جميع التعاريف السابقة أنها تتحدث عن الثروة، الإشباع، وإدارة الموارد وعن توافر الإرادة السياسية الصادقة والجادة للاستغلال الأمثل للثروات من أجل تحقيق الاشباع.

ويعتبر علم الاقتصاد أيضاً علماً سلوكياً واجتماعياً، لأنه يبحث في السلوك الإنساني الهادف لإشباع الحاجات والرغبات المادية للإنسان، وبعبارة أخرى يدرس علم الاقتصاد سلوك المستهلك في سعيه للحصول على أكبر منفعة ممكنة من الدخل الذي تحت تصرفه، كما يدرس سلوك المنتج في سعيه للحصول على أقصى ربح ممكن في إطار الموارد الاقتصادية المتوفرة لديه وإنتاجها بطرق حديثة وجودة عالية.

إن علم الاقتصاد كأي علم آخر ينشأ عند وجود مشكلة، فلابد من فهم هذه المشكلة والظواهر المرتبطة بها، فعلم الاقتصاد يدور حول المشكلة الاقتصادية Economic Problem، والمشكلة الاقتصادية أصبحت اليوم أساس المشاكل الاجتماعية والسياسية وعدم معالجة المشكلة الأساسية سوف يؤدي إلى اتساعها ولها تداعيات سلبية على الاقتصاد القومي وأفراد المجتمع.

وعلى ذلك فإن علم الاقتصاد يبحث في دراسة الثروة المتاحة من ناحية، كما أنه يبحث في دراسة سلوك الإنسان وهي الناحية الأكثر أهمية وبدون سواعد الإنسان لا يمكن تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والتي تعتمد على الاستغلال الأمثل للموارد والثروات المتاحة من خلال تخطيط سليم وإدارة سليمة.

2-1 تطور علم الاقتصاد

ولقد مرّ علم الاقتصاد تاريخياً في ستة مراحل أو مدارس يمكن إيجازها على النحو التالي:

أولاً: مدرسة التجاريين (المركنتليّة): ومن أهم أفكارها:

- احتلت التجارة بالنسبة لهذه المدرسة المركز الأول في التفكير الاقتصادي.
- كان الاهتمام بقطاع الصناعة وليس بقطاع الزراعة.

- ترى هذه المدرسة أن مركز الدولة وقوتها يتحدد بمقدار ما تملكه الدولة من معادن ثمينة وأن هذه المعادن تأتي بها التجارة.
- إن السياسة الاقتصادية تأتي بقوة الدولة وعظمتها بينما رفاهية الفرد لم تكن من أهدافهم.

نستخلص من ذلك أن مدرسة التجاريين كانت مدرسة نقدية تهتم بالمعادن وتراكمها وأنها مدرسة وطنية أو قومية تهتم بمصالح الدولة القومية، كما أنها مدرسة تدخلية لأنها تؤمن بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ثانياً: مدرسة الطبيعين (الفيزيوقراط):

- ظهرت هذه المدرسة بعد منتصف القرن الثامن عشر في فرنسا وقد انحسرت كتابات مفكريها في المدة بين 1756-1778م.
- خلاصة تفكير الطبيعين أن الظواهر الاقتصادية يسيطر عليها نظام طبيعي.
- يؤكدون على النشاط الزراعي وليس النشاط الصناعي.
- ويعتبرون أن الأرض هي المصدر الأساسي للإنتاج.
- يعتبر أصحاب هذه المدرسة أن الأنشطة الأخرى كالصناعة والتجارة غير منتجة مقارنة بنشاط الزراعة.
- وهم أيضاً ينادون بالحرية الاقتصادية وعدم التدخل من قبل الدولة.

ثالثاً: مدرسة التقليديين (أو الكلاسيك):

- أن الكثير من أسس هذه المدرسة الفكرية وضعه آدم سميث وريكاردو Adam Smith & Ricardo، ثم جرى تطوير أفكارهما فيما بعد على يد اقتصاديين محدثين يعرفون بالكلاسيك الجدد (Neo-Classical).
- إن النظام الطبيعي هو الذي يسيطر على الظواهر الاقتصادية.
- إن المنفعة الشخصية هي التي تقود الإنسان في تصرفاته.

- إن مفكري هذه المدرسة دافعوا عن الحرية الاقتصادية واعتبروا أن قوة الدولة ليس في مقدار ما تملكه الدولة من الذهب والفضة وإنما في مقدار ما تملكه من قوة عاملة.
- ويقرون بمبدأ الانسجام بين سعي الأفراد لمصالحهم الخاصة ومصلحة الجماعة.

رابعاً: المدرسة (الكينزية، والكينزية المحدثة):

- ترجع تسمية هذه المدرسة إلى الاقتصادي البريطاني المعروف (جون مينارد كينز) والذي جرى على أفكاره تطويرات وإضافات من قبل اقتصاديين معروفين في مقدمتهم (هيكس - هانسن) Hicks and Hanson وغيرهم والمعروفون (بالكينزيين المحدثين).
- أبرز مفكري هذه المرحلة، أو المدرسة الاقتصادية هو بلا شك الاقتصادي الشهير كينز.
- يهتم المفكرون من أتباع هذه المدرسة بمشاكل التنمية وحل مشاكل البطالة ومعالجة الأوضاع الاقتصادية التي أصبحت ظاهرة في اقتصاديات الدول الرأسمالية الحديثة، كظاهرة التضخم وظاهرة الكساد وكيفية معالجتها، وتشمل أيضاً مشاكل النقود والسياسات النقدية والسياسات المالية.

خامساً: المدرسة الاشتراكية:

ولا ننسى أن نشير إلى أن هناك مدرسة فكرية أخرى ظهرت في القرن التاسع عشر وهي المدرسة الاشتراكية التي أسسها كارل ماركس وفريدريك إنجلز (Karl Marx & Frederick Engels) وطبقها لينين Lenin بعد الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 والتي اعتمدت سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وأحلت التخطيط المركزي في توجيه الإنتاج والاستهلاك محل جهاز الثمن وآلية السوق.

سادساً: المدرسة النقودية

وأهم رواد هذه الاتجاهات المعاصرة أي المدرسة النقودية الاميركي (ميلتون فريدمان M.Friedman) الذي يعرف اتجاهه الاقتصادي باسم (منهج شيكاغو) كما تسمى مدرسته بالمدرسة النقودية (Monetarist) وتتخلص أفكاره في الاعتماد على بعض الأفكار الكلاسيكية لكن بصياغات وتحليل حيث يركز فيها على معالجة المشكلات التضخمية والركودية المعاصرة من خلال التأكيد على أهمية العلاقة والترابط الوثيق بين معدلات نمو عرض النقد من جهة ومعدلات نمو التضخم من جهة أخرى بسبب عدم التناسب بين معدلات نمو عرض النقد ومعدلات نمو الناتج.

3-1 أهداف علم الاقتصاد:

هناك هدفان لعلم الاقتصاد: الهدف الأول أساسي والهدف الآخر ثانوي.

أولاً: الهدف الأساسي وهو علاج المشكلة الاقتصادية وهذا يتم عن طريق تحديد عناصر المشكلة الاقتصادية التي تتمثل بالآتي:

أ. تحديد احتياجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات الضرورية لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع ورغباتهم علماً بأن حاجات أفراد المجتمع ورغباتهم غير محدودة ودائماً تكون طموحة، لكن الذي يتحكم في إشباع حاجات أفراد المجتمع ورغباتهم هي الموارد المتاحة والمحدودة في الدولة.

ب. تحديد كمية الإنتاج ونوعيته، ويقصد بالكمية هنا الطاقة الإنتاجية المطلوب توفيرها بهدف إنتاج السلع لإشباع حاجات أفراد المجتمع ورغباتهم، أما النوعية فالمقصود منها توفر المواصفات في السلع المنتجة التي تنجسم وأذواق المستهلكين.

ج. تنظيم العملية الإنتاجية، وهذا يتطلب:

1. تحديد الجهة التي تقوم بالعملية الإنتاجية، لأنه لابد من معرفة الجهة التي سوف تقوم بإنتاج السلعة وتكون أيضاً مبنية على دراسات للسوق

والعرض والطلب من أجل مستقبل أفضل لتلك السلعة ومن أجل ضمان تسويق السلعة وعدم هدر الموارد المستخدمة في إنتاج السلعة.

2. تحديد أسلوب الإنتاج بما يكفل استخدام واستغلال عناصر الإنتاج استغلالاً أمثل، فإن أساليب الإنتاج متعددة، وكلما استمر التطوير والتحديث لاستغلال الموارد المتاحة مع استخدام الأسلوب الأمثل لعناصر الإنتاج كان هناك إنتاج أفضل وتقليل الهدر وضياع الوقت.

د. تحديد كيفية توزيع الناتج على أفراد المجتمع بما يكفل عدالة التوزيع أي الاستغلال الامثل لكل الإمكانات والموارد المتاحة في البلاد على مستوى الأقاليم، المناطق أو المحافظات.

ه. تحديد معدل للنمو الاقتصادي (الزيادة في الناتج القومي) يكفل على الأقل مواكبة الزيادة المستمرة في عدد السكان، كما أن الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية المتاحة متطلب ضروري وأساسي من أجل إشباع حاجات أفراد المجتمع ورغباتهم وخاصة إذا كان هناك زيادة مستمرة في عدد السكان، ويجب أن يكون هناك زيادة في الاستثمارات المخططة للموارد واستغلالها من أجل اشباع أكبر قدر ممكن من أفراد المجتمع.

ثانياً: الهدف الآخر وهو الهدف الثانوي:

ويعتبر هذا الهدف الوسيلة لتحقيق الهدف الأساسي الأول، كالقضاء على الفقر والحد من البطالة وتحسين أسلوب الإنتاج، وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع في الدولة، كما أن هناك مشاكل أخرى كمشكلة تلوث البيئة، وتكدس السكان في المدن على حساب مناطق الريف .... الخ، ويعتمد ذلك على مدى الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة في الدولة.

1-4 المشكلة الاقتصادية

1-4-1 مفهوم المشكلة الاقتصادية

إن المشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية Relative Scarcity للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها، ومهما بلغت أحجامها فهي موارد اقتصادية محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، ويمكن أن نستخلص أن المشكلة الاقتصادية تقوم على جانبين أساسيين هما:

1. حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة.
2. موارد وإمكانات محدودة نسبياً.

تبرز المشكلة الاقتصادية عند عدم كفاية الموارد الاقتصادية المتاحة لتلبية الحاجات الإنسانية إلى درجة الإشباع، إن الأنظمة الاقتصادية تختلف فيما بينها في طريقة حل المشكلة الاقتصادية، إلا أنها جميعها تتفق بأن عليها القيام بمهام محددة في أي مجتمع اقتصادي بغض النظر عن طبيعته الايدولوجية.

فالإنسان له متطلبات متعددة من مأكل ومشرب وملبس ومسكن .... الخ ومن المتطلبات والإمكانيات ما هو ضروري وما هو فرعي، أما من ناحية الموارد، فالموارد أنواع:

أ) موارد طبيعية:

الإنسان في هذه الحالة ليس له علاقة بوجودها وإنما تعتبر هذه الموارد الطبيعية هبة من الله سبحانه وتعالى مثل المعادن الموجودة في باطن الأرض، والأراضي الزراعية، الشلالات والبحار والمحيطات، فهناك دول عربية غنية بموارد طبيعية كالنفط مثل دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر وليبيا والعراق، وهناك دول عربية غنية بموارد زراعية أي بأراضٍ زراعية خصبة كالسودان واليمن والصومال ومصر والأردن وسوريا ولكنها فقيرة بالموارد المالية لاستغلال هذه الثروات المتاحة.

ب) موارد بشرية:

وتتمثل بقوة العمل المتاحة في مجتمع معين؛ دول مصر، الأردن، سوريا واليمن غنية بالموارد البشرية، وتعتبر دولاً مصدرة للعمالة، أما دول مجلس التعاون الخليجي فتعتبر دولاً فقيرة بالموارد البشرية وهي دول مستوردة للعمالة العربية ولكنها غنية بالموارد المالية.

ج) موارد اقتصادية:

وهي نتاج التفاعل بين الموارد البشرية والطبيعية لغرض إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك إنتاج السلع والخدمات الإنتاجية.

2-4-1 خصائص المشكلة الاقتصادية

ويمكن تحديد أهم خصائص المشكلة الاقتصادية في الآتي:

1) الندرة النسبية (Scarcity):

ويقصد بها الندرة النسبية عند الاقتصاديين وليس الندرة المطلقة، وهي عبارة عن معنى نسبي عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها، إن حاجات الأفراد ورغباتهم لا حدود لها بسبب تعددها، يقال مثلاً إن معدنا مثل اليورانيوم نادر ويقصد بذلك أنه لا توجد منه إلا كميات محدودة في العالم أي في دول قليلة محدودة العدد وليس على نطاق واسع، وهذا المعنى للفظ "الندرة" هو المعنى الشائع في لغة الاستعمال اليومي، أما في لغة الاقتصاد فالندرة هي معنى نسبي يعبر عن العلاقة بين الحاجة لإشباع الرغبات البشرية، وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها، فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعاً ما، ولكنه يعتبر مورداً نادراً إذا ما قيس بالرغبات البشرية التي ينبغي إشباعها، أي أنه نادر من حيث كمية عرضه المتاح قياساً بمستوى الإشباع المطلوب للحاجات، وهكذا نجد أن التباين في مسألة الندرة تختلف من مجتمع لآخر:

ومن أسباب مشكلة الندرة ما يلي:

أ. عدم كفاية موارد المجتمع الطبيعية والبشرية.
ب. عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.
ج. قابلية بعض الموارد للنفاد والنضوب.
د. زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج.

فالإنسان بطبيعته يمتلك حاجات ورغبات المجتمع لإشباع هذه الحاجات التي هي متزايدة، متنوعة، ومتجددة، ومتطورة، باستمرار، وكلما أشبع الإنسان حاجاته ثارت في نفسه حاجة أخرى سيسعى لإشباعها.

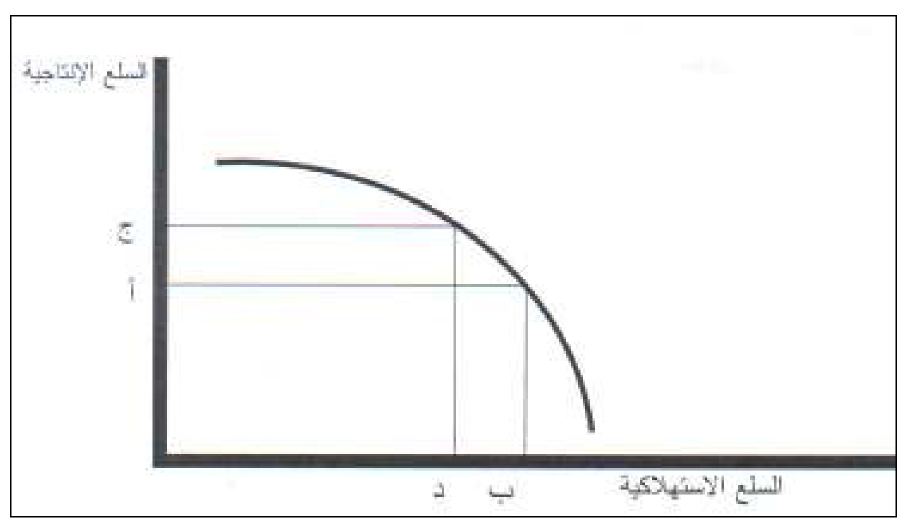
2) الاختيار (Selection):

نتيجة لتعدد الحاجات وليس محدوديتها من جهة وندرة الموارد من جهة ثانية، يجد الإنسان نفسه تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين أي الحاجات يشبع أولاً، والاختيار يواجه الفرد والمجتمع معاً لأن مشكلة الاختيار واحدة، إذ تدعوه ندرة موارده وتعدد استعمالاتها إلى ضرورة توجهها نحو إشباع بعض الرغبات على حساب الحرمان من إشباع الرغبات الأخرى، أي أن أفراد المجتمع مطالبة دائماً بأن تقتصد في استخدام مواردها المحدودة وأن تتجنب أي ضياع فيها، ولذلك نجد أن أفراد المجتمع في الدول المتقدمة تراعي في استخدامها لمواردها هذا المبدأ حيث تختار وتنتقي طريقة الاستخدام المثلى التي تؤدي إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن لأفراد المجتمع، وذلك بالمقارنة بالطرق الأخرى البديلة، ويتحقق ذلك عن طريق القيام بدراسة جميع الطرق الممكنة لاستخدام مورد من الموارد، والمفاضلة على أساس نسبة العائد إلى الموارد المستخدمة، واختيار الطريقة المثلى التي تعطي أكبر إشباع ممكن بأقل قدر ممكن من الموارد.

وتواجه مشكلة الاختيار معظم دول العالم بدرجات متفاوتة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني رقم (1) والذي يوضح توزيع الموارد بين الاختيارات السلعية في إطار محدودية الموارد.

الشكل رقم (1)

منحنى توزيع الموارد بين الاختيارات السلعية في إطار محدودية الموارد



يمثل الشكل رقم (1) أن الدولة أمام الاختيارات عند أحد مستويات الإمكانيات الإنتاجية لإنتاج سلع استهلاكية أو سلع إنتاجية، اختيار مقدار (جـ) من السلع الإنتاجية و (د) من السلع الاستهلاكية، أي اختيار أي نقطة مثل (أ) من السلع الإنتاجية فيجب اختيار (ب) من السلع الاستهلاكية ومعنى ذلك فإن المجتمع أنتج بمقدار (ب د) من سلع الاستهلاك مقابل (أ جـ) من سلع الإنتاج، والسؤال هنا من يتخذ قرار الاختيار بالنسبة لتوزيع الموارد بين الاختيارات السلعية في إطار محدودية، في ظل نظام الاقتصاد الرأسمالي آلية السوق أي آلية العرض والطلب تلعب دوراً كبيراً في توجيه الموارد وتخصيصها لإنتاج هذا القدر من السلع الاستهلاكية وذاك القدر من السلع الإنتاجية، وأما في ظل نظام الاقتصاد الاشتراكي ذات التخطيط المركزي فإن للدولة دوراً كبيراً في اتخاذ القرارات وتوجيه الإنتاج والتوزيع.

3) التضحية (Sacrifice)

الموارد الاقتصادية بطبيعتها ذات استعمالات بديلة مختلفة، فلكل مورد من الموارد منافع عدة، فالأرض مثلاً ممكن زراعتها بحاصلات زراعية مختلفة،

ومن الممكن استخدامها للبناء أو غير ذلك من المنافع، فإذا استخدمناها كأرض للبناء، فإن ذلك سيكون على حساب زراعتها قمحاً أو قطناً أو غيرها من المحاصيل الزراعية، وإذا استخدمناها لإنتاج المزيد من القمح مثلاً فإن ذلك سيكون على حساب النقص في إنتاج القطن وهكذا، وعليه فإذا وجهنا أي مورد نادر لاستعمال معين، فلابد أن نضحي في سبيل ذلك بكل الاستعمالات الأخرى البديلة لهذا المورد، ونخلص من ذلك إلى أن تخصيص الموارد النادرة لإشباع حاجة معينة، إنما يتضمن في حد ذاته التضحية بإشباع حاجة أخرى.

1-4-3 أركان المشكلة الاقتصادية الرئيسة:

وبالنسبة لأركان المشكلة الاقتصادية الرئيسة، هناك عدة تساؤلات على الاقتصادي أن يجد الوسائل والمعايير التي تساعده في الإجابة عليها عند قيامه بوضع البرنامج الخاص بتنظيم النشاط الاقتصادي لتخصيص الموارد المتاحة في المجتمع على استخداماتها المختلفة وهي:

1. **ماذا ننتج؟** أي ما هي السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في إنتاجها، وبأي كميات، وتعتمد بعض المجتمعات على جهاز الثمن (قوى السلع) لحل هذه المشكلة بينما تأخذ بعض المجتمعات الأخرى بأسلوب التخطيط كوسيلة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد.
2. **كيف ننتج؟** أي ما هي طرق إنتاج السلعة؟ هناك أكثر من طريقة إنتاجية لإنتاج السلع، فالسلع الزراعية مثلاً يمكن الحصول على قدر معين منها باستخدام مساحة صغيرة من الأرض مع الاعتماد المكثف على المخصبات والآلات والأيدي العاملة بينما يمكن الحصول على نفس القدر من المحصول باستخدام مساحة أكبر من الأرض مع اعتماد بسيط على العوامل الأخرى.
3. **لمن ننتج؟** أي كيف يمكن توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع الواحد، وهذا يتطلب دراسة الأسواق أي أسواق الخدمات الإنتاجية لتحديد العائد الخاص بكل منها.
4. **هل موارد المجتمع مستخدمة بكاملها أم يوجد بعضها عاطلاً؟** فوجود بعض الموارد العاطلة يعني أن الاقتصاد يعاني من مشاكل البطالة والفقر ... الخ.

5. **هل القوة الشرائية للدخول النقدية لأفراد المجتمع ولمدخراتهم ثابتة أم أن التضخم يلتهم جزءاً منها؟.**
6. **كيف يمكن ضمان تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي ليواكب الزيادة في معدل النمو السكاني**؟ ولتحقيق الطموح المشروع للسكان في تحسين مستوياتهم المعيشية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
7. ويعني هذا السؤال **بأي وسائل يتم تحسين وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع** وطبعاً الإجابة على هذا السؤال تكون بتنمية موارده المتاحة كماً ونوعاً، وبعبارة أخرى الاستغلال الأمثل من خلال تخطيط سليم وإدارة سليمة وبتوافر الإرادة السياسية الصادقة والجادة.

إن حل المشكلة الاقتصادية يكمن في كيفية تحقيق أقصى ما يمكن من الإشباع لرغبات الإنسان غير المحدودة للفرد والمجتمع باستغلال الموارد استغلالاً أمثل والاهتمام المستمر في تنمية وتطوير الموارد المتاحة (بشرية، طبيعية ومالية)، ومن أجل التقليل من مشكلة الندرة للموارد الاقتصادية المتاحة هناك أربعة توجهات رئيسة يجب اتباعها وهي:

أ. استخدام الموارد النادرة (بشرية، طبيعية ومالية)، استخداماً كاملاً.

ب. الكفاءة الاقتصادية لاستخدام تلك الموارد عن طريق التخطيط السليم وإدارة هذه الموارد إدارة سليمة.

ج. الزيادة المستمرة في معدل النمو الاقتصادي للناتج القومي الإجمالي لمقابلة الزيادة في عدد السكان من احتياجات متعددة (مأكل، ملبس، مسكن، ومشرب).

د. توزيع الدخل توزيعاً عادلاً بين أفراد المجتمع أي الاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة في مناطق وأقاليم ومحافظات الدولة دون استثناء أو تمييز وهنا يتطلب عدالة اقتصادية وعدالة اجتماعية بين أفراد المجتمع دون تمييز.

وفي الختـام نسـتطيع أن نؤكـد إن علـم الاقتصـاد يهـتم بدراسـة أبعـاد المشكلة الاقتصادية لكن الحل يختلف من دولة لأخـرى وحسـب طبيعـة أنـواع الأسواق السائدة وفلسفة الدولة الاقتصـادية، ففـي النظـام الرأسـمالي يـتم حـل المشكلة الاقتصادية عن طريق جهاز الثمن Price System.

أما النظام الاشتراكي فإنه يقوم على حل المشكلة الاقتصـادية عـن طريـق جهاز التخطيط Planning System ومن خصائص هـذا النظـام الملكيـة العامـة لعناصر الإنتاج، فالدولة تلعب دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية وهي تملك جميع المـوارد، وأمـا الـنظم الاقتصـادية المختلطـة Mixed Economic System التـي تجمع ما بين خصائص النظام الاشـتراكي وخصـائص النظـام الرأسـمالي فيـتم حـل المشكلة الاقتصادية عن طريق جهـاز الأثمـان وجهـاز التخطـيط معـاً، وسـنتناول الأنظمة الاقتصادية المعاصرة في هذا الفصل بالتفصيل.

5-1 أقسام علم الاقتصاد:

لقـد تـم تقسـيم دراسـة علـم الاقتصـاد حسـب الأنشـطة الاقتصـادية المختلفة التي يقوم بها المجتمع إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

1. الإنتاج:

ويقصد بذلك كل العمليات الإنتاجية التي يتسبب عنها خلـق أو زيـادة منفعة في سلعة ما أو إنتاج خدمات لها منفعة يكون الإنسان بحاجة لها.

2. التبادل:

ويعني هذا الانتقال الإداري لملكيـة السـلع والخـدمات المتحصـل عليهـا مـن النشـاط الاقتصـادي ومـن الأمثلـة عـلى ذلـك التجـارة الخارجيـة والتجـارة الداخلية.

3. التوزيع:

ويقصد بذلك تقسيم العائد من العمليات الإنتاجية على عناصر الإنتاج ولكل عنصر من عناصر الإنتاج له عائد:

1. الأرض عائدها الريع أو الإيجار.
2. العمل عائده الأجور.
3. رأس المال عائده الفائدة.
4. التنظيم أو الإدارة عائدها الربح.

4. الاستهلاك:

يعتبر الاستهلاك الغاية لكل نشاط اقتصادي أي هو الاستعمال المباشر للسلع والخدمات المنتجة لإشباع رغبات الفرد والاستهلاك نوعان خاص وعام.

6-1 لماذا ندرس علم الاقتصاد؟

ندرس علم الاقتصاد لأن هناك قضايا ومشاكل اقتصادية كثيرة تحتل في عالم اليوم مركز الصدارة في تفكير الإنسان وحياته، فالغرب في المجتمع الحديث الآن يعلم جيداً أن التطورات الاقتصادية بأشكالها المتعددة وجوانبها المتشعبة لها تأثير كبير على رفاهيته المادية، فهناك مشاكل عديدة يعاني منها اقتصاديات السوق كارتفاع الاسعار (التضخم) وارتفاع نسبة البطالة تدريجياً وتلوث البيئة، أما البلدان النامية فهي تعاني من مشاكل عديدة أيضاً كارتفاع المديونية الخارجية، والتضخم والبطالة والفقر ومشاكل التحضر والريف وتلوث البيئة وزيادة التبعية للعالم الخارجي مما يؤثر على تلك الدول في اتخاذ القرارات المناسبة والقرارات المصيرية على المستوى الوطني والدولي، هذا وتعاني معظم البلدان النامية بشكل عام من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأوضاع الإدارية نتيجة لسوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ووجود فساد وسوء إدارة الموارد.

7-1 هل يعتبر الاقتصاد علماً؟

يعتبر الاقتصاد علماً اجتماعياً، لأنه يتبع المنهج العلمي في دراسة سلوك الإنسان في مجال نشاطه لإشباع حاجاته ورغباته المادية، إن علم الاقتصاد يرتبط بصلات وثيقة بالعلوم الأخرى كالسياسة والقانون والاجتماع وغيرها من العلوم الاجتماعية، هذا ويتلخص المنهج العلمي في استعمال طرق البحث العلمي من استنباط واستقراء للتوصل إلى نتائج إيجابية مدعومة بالبراهين والحقائق التي تعبر عن دراسة واقع المشكلة ووضع الحلول لمعالجة أي اختلال أو مشاكل متعددة.

8-1 الأهداف العامة للتحليل الاقتصادي:

يتركز التحليل الاقتصادي حول مشكلة عامة هي كيف يتم توزيع الموارد المالية والبشرية وكيف يتم تحقيق التناسق بين الخطوات اللازمة لهذا التوزيع وذلك بغرض إشباع حاجات الأفراد، ففي ظل الظروف البدائية يقوم كل فرد لإشباع حاجاته مباشرة فهو يقوم بعملية توزيع موارده ذلك أنه يقوم بعملية الإنتاج في نفس الوقت يقوم باستهلاك ما ينتجه، أما في ظل الجماعات المنظمة فإن توزيع الموارد والتنسيق اللازم لهذا التوزيع بغرض إشباع حاجات الأفراد، إنما يتطلب ترتيبات وتنظيمات معينة لتحقيق هذا الغرض، كوجود نظام الملكية الخاصة أو الملكية العامة أو نظام التخطيط.

وأول أهداف التحليل الاقتصادي هو ايضاح كيف تتم التنظيمات وكيف تعمل المنظمات الاقتصادية في توزيع موارد المجتمع وكيف يتم التنسيق في توزيع هذه الموارد حتى يمكن إشباع حاجات الأفراد، ومشكلة توزيع وتنسيق الموارد فإن الموارد تنشأ نتيجة الندرة Scarcity، وحاجات الأفراد المتعددة، ومن هنا نشأت مشكلة الندرة، ومن الوجهة التاريخية فإن المقدرة الإنتاجية للأفراد والمجتمعات قد زادت زيادة كبيرة ولكن حاجات الإنسان قد زادت أيضاً، وعلى ذلك فإن حاجات الأفراد استمرت تفوق الموارد اللازمة لإشباع هذه الحاجات، فحاجات الأفراد والشعوب قد تنوعت وزادت هناك رغبات متزايدة فيما يتعلق بمتطلبات التعليم وفيما يتعلق بالخدمات الصحية وفيما يتعلق بالتغذية

والمسكن وحتى فيما يتعلق بالترفيه، ولما كانت هذه الموارد محددة بالنسبة للحاجات المتعددة فهناك مشكلة في توزيع هذه الموارد المحدودة لكي تحقق أكبر قدر من الإشباع.

وما دام أنه لا يمكن إشباع جميع رغبات جميع الأفراد فلإن مشكلة توزيع الموارد وتنسيقها ستظل قائمة ولا شك أن رغبة الإنسان في التغيير وتحسين وسائل المعيشة هي من أسباب بقاء مشكلة الندرة، فإذا تعذر إشباع جميع حاجات الأفراد نظراً لندرة الموارد، فإن أي زيادة في كفاءة توزيع الموارد وتنسيقها لابد وأن يؤدي إلى زيادة في شباع رغبات الأفراد في حدود الموارد الموجودة.

والغرض الثاني الذي يهدف إلى تحقيقه التحليل الاقتصادي هو تقييم الكفاءة التي تعمل بها المشروعات الاقتصادية الموجودة في توزيع الموارد وتنسيق هذا التوزيع وذلك بغرض إشباع رغبات المستهلكين.

ومهما يكن المعيار المعتمد فإنه لابد من الأخذ بنظر الاعتبار أن الرفاهية الاقتصادية تتحقق عندما يحصل الأفراد في المجتمع على أكبر إشباع ممكن وذلك باستخدام الموارد الموجودة أحسن استخدام عند توزيعها على الاستعمالات المختلفة.

والغرض الثالث من التحليل الاقتصادي هو المساعدة في رسم السياسة العامة، فالأفراد عادة ما يغيرون نشاطهم وطريقة اختيارهم للأشياء إذا ما وضحت أمامهم الاحتمالات البديلة والآثار المترتبة عليها، فالتحليل الاقتصادي لا يقتصر على ايضاح كيف يعمل النظام الاقتصادي بل يوضح كيف يعمل بنجاح، فالقيمة العملية للدراسة الاقتصادية هي المساهمة في توضيح كيف يعمل النظام الاقتصادي وكيف يمكن أن يعمل بنجاح وأن يقوم الأفراد من جانبهم باستخدام هذه المعلومات بصفتهم مساهمين في رسم السياسة العامة، فالاقتصاد وثيق الصلة بعلم الاجتماع وهو يتناول إيضاح كيفية تحديد ورسم

السياسة فيما يتعلق بتوزيع الموارد وتنسيق العمليات الخاصة بأسلوب إشباع حاجات الأفراد.

وجزء من التحليل الاقتصادي يشار إليه على أنه نظري بحت، فالنظرية الاقتصادية البحتة هي معالجة عامة نظرية Abstract لمشكلة توزيع الموارد فهي دراسة منطقية للعلاقات الاقتصادية الممكنة، وهي مجموعة المبادىء المتعلقة بتوزيع الموارد تحت ظروف افتراضية، وأما نظريات الاقتصاد التطبيقي Applied Economics فتقوم على أساس البحث في العلاقات الاقتصادية المحتملة وشرح وتقييم السياسات فيما يتعلق بتوزيع الموارد وتنسيقها في ظل الظروف الاقتصادية الموجودة في نظام اقتصادي معين.

9-1 أنواع التحليل الاقتصادي

يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى أنواع مختلفة - تختلف هذه التقسيمات باختلاف الأساس الذي يقوم عليه التحليل، فقد يكون الحجم هو أساس التقسيم - وفي هذه الحالة فإنه يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى تحليل جزئيMicro Economic Analysis وتحليل تجميعي أو كلي Macro Economic Analysis أو إجمالي أو تجميعي Aggregates والتحليل الوحدوي أو الجزئي Micro هو التحليل الذي يقوم على أساس دراسة الوحدات الاقتصادية الصغيرة التي تمثل النشاط الاقتصادي، مثال ذلك دراسة طلب المستهلك أو دراسة الانتاج بالنسبة للمنشأة أو دراسة حالات التوازن بالنسبة للمنشأة، فالدراسة في هذه الحالة قائمة على أساس دراسة الوحدات الصغيرة مثل سلوك المستهلك والمنشأة، أما التحليل التجميعي أو الكلي فهو التحليل الذي يقوم على أساس دراسة الاقتصاد القومي في مجموعة، وفي هذه الحالة نقوم بدراسة الدخل القومي أو الإنتاج القومي للمجتمع ودراسة العناصر المكونة لهذا الدخل، ومن أمثلة الدراسات التجميعية دراسة مشكلة البطالة في المجتمعات وكيف يمكن أن يتحقق التوظيف الكامل كذلك دراسة الاستهلاك أو الاستثمار والادخار على صعيد المجتمع ككل.

فالدراسات في هذه الحالة قائمة على أساس النظر إلى المجتمع ككل وليس دراسة وحدات صغيرة في المجتمع، كما يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى تحليل جزئي Partial Analysis وتحليل شامل General Analysis وأساس هذا التقسيم هو درجة الشمول.

فالتحليل الجزئي يقوم على أساس تحليل ظاهرة معينة مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على ما هي عليه، ومن أمثلة تلك الدراسة أثر تغير مواصفات السلع على الكميات المطلوبة منها، ففي هذه الحالة فإننا نفترض بقاء العوامل الأخرى التي تؤثر على الطلب ثابتة كالدخل وأسعار السلع الأخرى وميول المستهلكين، أما التحليل الشامل فهو التحليل القائم على أساس دراسة جميع العوامل التي تتغير في وقت واحد، ففي المثال السابق إذا رغبنا في دراسة التغير في الطلب فيجب أن ندرس العوامل التي تؤثر على الطلب والتي تتغير في وقت واحد، فيراعى في دراستنا أثر تغير الدخل وأسعار السلع الأخرى وميول المستهلكين، وتساعدنا المعادلات الرياضية في هذا النوع من التحليل.

وقد يكون عنصر الزمن هو أساس التقسيم، وفي هذه الحالة فإنه يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع (1) تحليل ساكن Static، (2) تحليل ساكن مقارنComparative Static، (3) تحليل حركي أو ديناميكي Dynamic، فالتحليل الساكن هو التحليل الذي لا يكون لعامل الوقت أي أثر في الدراسة، فهو التحليل القائم على أساس الدراسة في لحظة معينة، فعند دراسة أثر السعر على الكمية المطلوبة فإننا لا نأخذ في اعتبارنا سوى أثر السعر في لحظة معينة ولا نهتم بالسعر في الماضي أو السعر في المستقبل.

أما التحليل الساكن المقارن فهو الذي يتناول دراسة حالة التوازن والانتقال إلى حالة توازن أخرى دون أن يتعرض إلى العوامل التي تؤثر في الظواهر الاقتصادية خلال فترة الانتقال من حالة التوازن الأولى إلى حالة التوازن الثانية، أما التحليل الحركي فهو التحليل الذي يأخذ في اعتباره عامل الزمن.

فعند دراسة الاستهلاك في الشهر الحالي، نعطي لعامل الوقت اهتماماً واضحاً عند دراسة العلاقات الاقتصادية - ففي مثالنا السابق الخاص بدراسة الطلب فإننا نأخذ في اعتبارنا الأسعار في المستقبل وأثرها على الكمية حالياً.

كذلك يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي حسب الغرض المقصود من التحليل إلى قسمين:

1. التحليل القائم على أساس النظرية الوضعيةPositive Theory، وهذا النوع من التحليل ينظر إلى الظواهر الاقتصادية كما هي في الواقع، وهذا النوع من التحليل يعبّر عما يجب فعله للتأثير في هذه الظواهر على أساس المبادىء والقواعد والأصول الاقتصادية وذلك بغض النظر عما إذا كانت الأهداف مقبولة اجتماعياً أو غير مقبولة.
2. التحليل القائم على أساس معيار Normative يهتم بتقييم الكيفية التي يعمل بها النظام الاقتصادي ومقارنته بمعايير معينة.

ويتصل بهذا الموضوع الجدل القائم فيما إذا كان التحليل الاقتصادي يتضمن اقتراح السياسات الاقتصادية، فهناك وجهة نظر تقول أن اقتراح السياسة يخرج عن مجال الاقتصاد كدراسة علمية، فاقتراح السياسات لا يعتبر جزءاً من التحليل الاقتصادي العلمي، ذلك لأن مثل هذه الاقتراحات لابد وأن تكون قائمة على أساس الحكم القيمي Value Judgement، أما وجهة النظر الأخرى فترى أن الاقتصاديين لهم رأيان في التحليل الاقتصادي مما يجعلهم في مركز مناسب لاقتراح السياسات، ومن الناحية العملية فقلما نجد اقتصادياً يمتنع عن تقديم المقترحات التي يراها مناسبة لمواجهة مشكلة اقتصادية معينة.

10-1 سمات الاقتصادي الناجح:

هناك مجموعة سمات يجب أن يتحلى بها المستشار الاقتصادي عند القيادة السياسية العليا والسلطة التنفيذية، ويمكن إيجاز أهم سمات الاقتصادي الناجح بما يلي:

1. أن تكـون عنـده الخـبرة المكتسـبة في دراسـة الـنظم الاقتصـادية وتحليـل الجوانب التي يمكن تطبيقها بالنسبة لكل مجتمع، لأن المجتمعات مقسـمة ما بين نظام رأسمالي واشتراكي ومختلط.
2. المقدرة عـلى فهـم طبيعـة وسـلوك أفـراد المجتمـع، أي الاسـتعانة بخـبرات وطنية بدل الأجنبية كمستشارين اقتصاديين يعرفون ظـروف وطـنهم أكـثر من غيرهم ويستطيعون التفاهم مع أفراد المجتمع بسهولة.
3. المهارة في التحليل الاقتصادي للظواهر الاقتصادية كأزمة البطالـة والتضـخم والركـود الاقتصـادي والمديونيـة الخارجيـة التـي تعـاني منهـا أغلـب الـدول النامية ومنها الدول العربية أيضاً.
4. المقدرة على بناء النماذج الاقتصادية الأكثر تمثيلاً لواقع المشكلة الاقتصـادية والابتعاد عن النماذج المعقدة.
5. أن تكون عنده المقدرة على اقتراح سياسة معينة أو سياسة بديلة لسياسات قائمة (سياسات مالية، سياسـة نقديـة، سياسـة تجاريـة) ويقصـد بالسياسـة الاقتصادية بأنها مجموعة من الإجراءات المتخذة لتحقيـق هـدف معـين أو مجموعة أهداف لصالح الاقتصاد الوطني وأفراد المجتمع.

فالمشكلة عندنا في الوطن العربي والتي نحن من دول العالم النـامي أننـا نعـاني مـن عـدم وجـود الرجـل المناسـب في المكـان المناسـب وخاصـة مـن المستشارين، كل حسب تخصصه، مـما يـؤدي إلى مزيـد مـن المشـاكل، فمعظـم المستشارين الحاليين لدى القيادات السياسية العليا في الدول النامية يتم تعيينها حسب الانتماءات الحزبية أو الطائفية أو العشائرية أو عـلى اسـاس المحسـوبية ولـيس حسـب المقـدرة والمـؤهلات المطلوبـة مـما يـؤدي إلى تفـاقم المشـاكل الاقتصادية والاجتماعية وصعوبة حلها.

1-11 النظم الاقتصادية المعاصرة

1-11-1 أهمية دراسة النظم الاقتصادية

تعتبر دراسة النظم الاقتصادية من الموضوعات الحديثة، فقبل قيام الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917 لم يكن هناك سوى النظام الرأسمالي أو نظام المشروع الخاص، وبعد قيام الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي (سابقاً) بدأت الكتابات التي تقارن بين الرأسمالية والاشتراكية، والواقع أن الماركسية لم تكن نظرية للاشتراكية بقدر ما كانت منهاج عمل لتحليل ونقد للرأسمالية والتمهيد لظهور الاشتراكية.

لقد تغير الوضع مع مر الزمن، فلم يعد النظام الرأسمالي هو النظام الوحيد على أرض الواقع كما كان الحال في الماضي وإنما هو أحد النظم الاقتصادية.

1-11-2 العناصر المكونة للنظام الاقتصادي:

تختلف النظم الاقتصادية عن بعضها من زاويتين أساسيتين:

الأولى: تتعلق بالأهداف الاقتصادية من حيث الدرجة والأهمية.

الثانية: تتعلق بالوسائل والأساليب التي تتبع لتحقيق تلك الأهداف، فمثلاً التصنيع بصورة عامة والصناعة الثقيلة بصورة خاصة كان يمثل المكانة الأولى في الخطط الاقتصادية للاتحاد السوفييتي سابقاً بعد الغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والقضاء على أسس سوء توزيع الدخل والثروة، في حين أن تشريعات الخاصة بأنظمة الضمان الاجتماعي والضرائب التصاعدية كانت أبرز الانجازات التي قامت بها انكلترا والبلدان الاسكندنافية بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن قطعت هذه البلدان مرحلة متقدمة في التصنيع، كما أن هناك دولاً عربية انتهجت بعض أدوات الاشتراكية كمصر وسوريا والعراق والجزائر وليبيا لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية.

أما بالنسبة للصين فالتخطيط الاقتصادي المركزي والإشراف الحكومي الشامل على جميع مراحل التصنيع هما من أبرز خصائص النظام المركزي فيها حيث تميزت برامج التنمية الاقتصادية في بلد كالهند باللامركزية في كل من مرحلتي التخطيط والتنفيذ حيث يتوقف تحقيق أهداف التنمية على مدى فاعلية واستجابة كل من القطاعين العام والخاص في تنفيذ برامج الخطط الاقتصادية التي تشمل مجالات عديدة تخص الصناعة الثقيلة والخفيفة والاستثمارية والاستهلاك هذا وبالإضافة إلى القرارات المتعلقة بالقطاع الخاص.

3-11-1 النظم الاقتصادية المعاصرة:

بعد التطور الاجتماعي والاقتصادي الكبير الذي شهدته البشرية وبعد تعدد السلع المنتجة وتزايد الاتجاه في المجتمع الواحد نحو التخصص في مجال الإنتاج وبعد النمو السكاني الكبير وتعدد رغبات واحتياجات الفرد في ظل هذا التطور الاجتماعي والاقتصادي الكبير، تزايدت الحاجة لأسلوب ما لتنظيم وتوجيه الحياة الاقتصادية ووضع حل للمشكلات الثلاث الرئيسية وهي:

1. ما هي السلع التي يقوم الاقتصاد بإنتاجها باستخدام الموارد المحدودة؟ موز، برتقال، أجهزة تلفزيون أم أجهزة تسجيل .... الخ.
2. كيف سيتم إنتاج هذه السلع؟ هل يتم ذلك بالتركيز على العنصر البشري أم يتم التركيز على المكائن والآلات والسلع الرأسمالية.
3. كيف سيتم توزيع هذه المنتجات على مختلف فئات المستهلكين في الاقتصاد.

ومن هنا بدأت تظهر نظم اقتصادية تسعى كل منها إلى حل المشكلات السابقة بأسلوب يتميز من نظام لآخر، هناك ثلاثة أنظمة اقتصادية معاصرة ونظام اقتصادي غير موجود سنتناوله بإيجاز.

أولاً: النظام الاقتصادي الحر أو اقتصاد السوق أو ما يسمى بالنظام الاقتصادي الرأسمالي.

ثانياً: النظام الاقتصادي الاشتراكي.

ثالثاً: النظام الاقتصادي المختلط.

رابعاً: النظام الاقتصادي الإسلامي.

1-3-11-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي

يمكن أن نوجز أهم الأسس والملامح التي يتسم به الاقتصاد الرأسمالي فيما يلي:

1) الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج:

ففي اقتصاد السوق يمتلك الأفراد من الرأسماليين ورجال الأعمال المدخلات (عناصر الإنتاج) المختلفة التي تستخدم لإنتاج المخرجات (السلع والخدمات) المختلفة، وتعتبر الملكية الخاصة من الأسس الفلسفية لنظام السوق (أو كمرادف للنظام الاقتصادي الرأسمالي أو الحر).

2) حرية المنتج:

بمعنى أن المنتج له الحرية في إقرار طبيعة السلع التي سيقوم بإنتاجها والكيفية التي سينفذ بها ذلك، وله الحرية في إقرار نوع العمل الذي سيقوم به وكذلك اختيار نوع السلع التي سينفق عليها دخله.

3) حرية المستهلك:

بمعنى أن قرارات المستهلك تعكس تماماً رغباته وذوقه ومقدرته، وذلك على ضوء أسعار السلع المختلفة (مدخلات ومخرجات) نجمت من التفاعلات المختلفة بين قوى السوق والتي تتمثل بصورة أساسية في قوى العرض والطلب.

4) قابلية الأسعار على الحركة بحرية معقولة:

بمعنى أن قوى العرض والطلب والتفاعل بينهما تمثل الآلية الرئيسة التي تحدد أسعار السلع المختلفة والتي على ضوئها تتحدد الكيفية التي سيتم بها توزيع الموارد المختلفة في مجالات إنتاج السلع المختلفة ملبية لرغبات وحاجات المستهلك.

5) الربح حافز للإنتاج:

بمعنى أن المنشأة أو المؤسسة عندما تقرر أي السلع ستقوم بإنتاجها وأي الموارد ستقوم باستخدامها والأسعار التي ستبيعها بها فإنها تأخذ في اعتبارها الأسعار السائدة وإمكانيات الإنتاج بحيث يحقق اختيارها في النهاية أكبر قدر ممكن من الأرباح.

1-11-3-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يقوم الاقتصاد الاشتراكي على الأسس التالية:

1) الملكية العامة لعناصر الإنتاج:

بمعنى أن العوامل المادية للإنتاج (الأرض، رأس المال) تمتلكها السلطة المركزية (الدولة).

2) تقييد حرية الفرد منتجاً وعاملاً ومستلهكاً:

بمعنى أن إقرار ما سينتج وكيف، ولمن ينتج يتم وفقاً لما تراه السلطة التخطيطية التي تقوم وفقاً لدراسات تعد مسبقاً بتحديد أنواع السلع التي سيتم إنتاجها وكمياتها وتخصيص الموارد المختلفة وفقاً لهذا التحديد الذي يأخذ شكل تعليمات أو خطة لازمة التنفيذ مما يقيد إلى حد كبير حرية الفرد في تلبية رغباته وذوقه سواء كان في مجال العمل أو الإنتاج أو الاستهلاك.

3) مركزية تحديد الأسعار:

تحدد السلطة المركزية الأسعار وتعلنها، وعند تحديدها أسعار السلع المختلفة تأخذ في اعتبارها مجموعة من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ومن ضمنها قوى العرض والطلب.

4) تحقيق أقصى الأرباح المادية ليس هو الحافز الرئيسي:

بمعنى أن اعتبارات الأهمية الاجتماعية للسلعة المنتجة تلعب دوراً بارزاً في تحديد السلع المنتجة وبالتالي في تخصيص الموارد البشرية والمادية في عملية الإنتاج، ففي المجتمع الرأسمالي يكون الهدف الأساسي من وراء النشاط الاقتصادي تحقيق الربح إلا أنه في المجتمع الاشتراكي تكون للربحية الاجتماعية التي تتحقق على صعيد المجتمع ككل من خلال الفرق بين المزايا والأعباء الاجتماعية لها أهمية تؤخذ بنظر الاعتبار عند السعي لتحقيق الربحية الاقتصادية ضمن النشاط الاقتصادي.

1-11-3-3 الاقتصادات المختلطة:

إن معظم الاقتصادات في عالمنا المعاصر، خليط من النظام الاقتصادي الحر والنظام الاقتصادي الموجه مع التركيز على أحد الاتجاهين بشكل واضح، فنجد اقتصاداً يغلب عليه الطابع الرأسمالي، مثل الاقتصاد الأمريكي واقتصادات أوروبا الغربية، فكل من هذه الاقتصادات يسود بشكل واضح أسس ومبادىء اقتصادات السوق الحر مع وجود عناصر قوية تعكس سيطرة السلطة المركزية (الدولة) أو تدخلها كما هو الحال في مجالات التعليم، الدفاع، الطرق، وفي مجالات سلعية وخدمية أخرى عديدة يتم إنتاجها وتوفيرها في إطار يختلف كثيراً عن إطار السوق الحر، ففي دول أوروبا الغربية تقوم السلطة المركزية بإدارة وسائل الاتصال والمواصلات وبعض الصناعات الرئيسية كصناعة الحديد والصلب والتعدين (مناجم الفحم في بريطانيا)، فالأردن يتبع النظام الاقتصادي المختلط.

وفي المقابل فإننا نجد أن دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً والدول الاشتراكية الأخرى يغلب على اقتصاداتها التوجيه والتخطيط وتدخل السلطة المركزية، ففي هذه الدول تمتلك الدولة معظم وسائل الإنتاج وتحدد نوع السلع التي ستنتج وكمياتها، وكيف ستنتج ولمن ستوزع وبأي كيفية، وتحدد أيضاً إلى درجة ما، من سيستهلك هذه السلع وبأي كمية، وبتحديد مستويات الأجور ودرجة التفاوت بينها.

1-11-3-4 النظام الاقتصادي الإسلامي

ومن أهم الأفكار والأسس والمبادىء العامة التي هي من روح وتعاليم الإسلام والتي ترتبط بتحديد أهم جوانب المشكلة الاقتصادية وعلاقاتها المختلفة، ويمكن إيجازها فيما يلي:

1. لا يقر الإسلام ندرة الموارد الطبيعية، حيث يقول الله تعالى في كتابه العزيز: "**وآتكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار**" (سورة إبراهيم – آية 34)، ويعزو الإسلام المشكلة الاقتصادية إلى الإنسان نفسه بحاجاته ورغباته التي يسعى إلى إشباعها وإلى نوعية العلاقات الاقتصادية التي تحكمه، ونورد فيما يلي بعض الآيات الكريمة التي تبين نعم الله على الإنسان:

- "**يا أيها النّاس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدوٌ مبين**" (البقرة-آية 168).
- "**يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون**" (البقرة- آية 172).
- "**فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور**" (الملك – آية 15).

2. يقر الإسلام مبدأ الحرية الاقتصادية للفرد، إلا أن هذه الحرية ليست مطلقة وإنما تحكمها مجموعة من القيود بعضها ذاتي ينبع من أعماق

النفس والبعض الآخر خارجي أو هو موضوعي وذلك وفقاً لروح الشريعة الإسلامية وتعاليمها وأحكامها.

3. يعتمد الإسلام في تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة على مجموعة من الركائز والتعليمات، نورد منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تحريم جميع أنواع الربا.
- تحريم جميع أنواع الاستغلال وأشكاله.
- تحريم الإسراف والترف.
- تحريم الغش والنفاق والخداع.
- فرض الزكاة وتحديدها نوعاً وكماً.
- تنظيم المعاملات المالية والتجارية.
- تنظيم السوق والإنتاج والاستهلاك والإرث.
- تنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل والحث على العمل بجد والتأكيد على مكافأة الله لمن يعمل بجد وإخلاص في الدنيا والآخرة.

فالنظام الاقتصادي شامل وكامل ولا يتجزأ ولا يوجد دولة تطبق النظام الاقتصادي في الإسلام علماً أن هناك حوالي ثمانية وخمسون دولة إسلامية وتعدادها مليار ونصف المليار نسمة في عام 2013.

12-1 المهارة الاقتصادية:

في البداية قمنا بتعريف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يهتم بإدارة أو استعمال الموارد النادرة أو المحدودة بشكل يسمح بالحصول على أقصى إشباع ممكن لحاجات المجتمع غير المحدودة واللامتناهية، وهذا يعني أن علم الاقتصاد هو "علم المهارة والكفاءة في استعمال الموارد المحدودة المتاحة".

السؤال: ما هي الكفاءة أو المهارة الاقتصادية؟

الجواب: أن المهارة الاقتصادية تتحقق في المجتمع عندما يتوفر شرطان:

1. الاستخدام الكامل لجميع الموارد المتاحة.
2. تحقيق أقصى إنتاج ممكن من الموارد المستخدمة.

فالكفاءة الاقتصادية هـي إذن اسـتخدام كافـة المـوارد المتاحـة لتحقيـق أقصى إنتاج ممكن منها.

الاقتصاد الذي لا يتصف بالكفاءة هو الاقتصاد الذي تشيع فيـه البطالـة على اختلاف أنواعها، فعندما لا يستطيع المجتمع تشغيل كافة الأفـراد القـادرين والراغبين في العمل والساعين إليه، فمن الواضـح أن الاقتصـاد في هـذه الحالـة لا يعمل بشكل كفء، ولا يكفي تحقيق الكفاءة الاقتصـادية الكاملـة أن تسـتخدم كل القوى فيه بل يجب أن يحقق الاستخدام المذكور أقصى إنتاج ممكن.

13-1 أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية:

هنـاك خطـوات عديـدة يجـب أن تتبـع بالنسـبة للسياسـة الاقتصـادية وهذه الخطوات هي:

1) تحديد الهدف:

عند وضع سياسة اقتصادية فلابـد أن يحـدد الهـدف الـذي يجـب عـلى السياسة الاقتصادية تحقيقه، ولتحديد الهدف لابد من تحديد المشكلة التي مـن أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية، وتحديـد المشـكلة بـدوره يتطلـب تفهـم الأحوال والظروف التي تحيط بالمشكلة.

مثال: إذا أردنا أن نحارب ظاهرة التخضم، فكيف تحدد المشكلة؟

إن عملية تحديد المشكلة في هذه الحالة يتطلب معرفـة نـوع التضـخم الموجود ودراسته، وتحليله إلى عوامله المختلفة، فإذا مـا تـم ذلـك يمكـن تحديـد الهدف الذي نريد من أجله محاربة التضخم.

2) تحديد السياسة البديلة:

من المفيد تحديد جميع الإمكانات أو الطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه، ففي المثال السابق يمكن للاقتصادي أن يحارب التضخم بأحد الأساليب التالية:

1. اتباع سياسة ضريبية تتناول الدخول فتمتص قسماً من النقد الفائض المتداول في أيدي الأفراد والمؤسسات.
2. تقليص الإنفاق الحكومي.
3. تجميد زيادة الرواتب والأجور.
4. إنقاص عرض النقد عن طريق تقييد الإقراض المصرفي بهدف تقليص الإنفاق الخاص وتخفيض الطلب على السلع والخدمات لمنع الأسعار من التزايد.

3) تحليل دقيق لكل من السياسات البديلة:

يجب أن تدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة وتحدد الآثار التي سوف تنتج عنها، ففي المثال السابق عن التضخم يجد الاقتصادي عدداً من النظريات تشرح له ماذا يحدث في الاقتصاد عندما تزداد الضرائب أو يقلص الإقراض المصرفي أو الانفاق الحكومي أو يمثل الأجور والأسعار وعن طريق هذه المعرفة يختار من بين الحلول المقترحة الحل الذي برأيه هو أفضل الحلول.

4) مقارنة الحل المختار مبدئياً مع الماضي:

عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي لكي يتمكن الاقتصادي من تقييم توقعاته على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعده على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو التفتيش عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

14-1 علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

في كثير من الأحيان يضطر المتخصصون في دراسة الاقتصاد إلى الاستعانة بالفروع للمعرفة الإنسانية لتفسير ظاهرة ما من ظواهر الحياة الاقتصادية المعقدة، سنحاول هنا التعرف على مدى ارتباط العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى.

1-14-1 علم الاقتصاد والسياسة:

إن للاقتصاد علاقة وثيقة بعلم السياسة، فعلم السياسة يهتم برعاية شؤون المجتمع أي يالتنظيمات، ومبادىء الحكم وعلم الاقتصاد يهتم بشؤون المجتمع من زاوية الحاجات وإشباعها، كما أن صانعي القرارات السياسية (السلطة العليا) لا يغفلون الأمور الاقتصادية عندما يتخذون قرارات معينة، فهناك ثورات قامت بدوافع اقتصادية، كما وإن الإدارة السياسية في أي بلد تتأثر تأثراً واضحاً بالأوضاع الاقتصادية، إن إعلان الحرب هو بلا شك قرار سياسي وليس قراراً اقتصادياً، لكن الاقتصاد يوضح كيفية تعبئة موارد المجتمع لخدمة المجهود الحربي وكيفية استخدام الأسلحة الاقتصادية المختلفة في تحطيم القوى المعنوية للعدو.

2-14-1 علم الاقتصاد والتاريخ:

إن عالم الاقتصاد لا يستطيع إغفال تاريخ الاقتصاد، وتجارب الأمم السالفة في المجال الاقتصادي، وتلمس مواطن القوة والضعف في التجارب الماضية، إن الأبحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للاقتصادي لأنها تلقي الضوء على الأطر الحقوقية والاجتماعية والنفسانية والدينية للوقائع والفعاليات الاقتصادية، إن من العسير أن نفهم أسباب ارتفاع الأسعار في القرن السادس عشر في أسبانيا وأوروبا عامة إذا جهلنا واقعة اكتشاف أميركا واكتشاف مناجم الذهب فيها، وأن هذه الواقعة التاريخية كان لها الأثر الحاسم في ظاهرة ارتفاع الأسعار.

إن أهمية علم التاريخ هي التي دعت المدرسة التاريخية الألمانية إلى بناء كامل نظرياتها على تاريخ الوقائع الاقتصادية، والتحليل الاقتصادي الدقيق لعصر من العصور يستوجب العودة إلى ذلك العصر لدراسة مؤسساته السياسية وتاريخه الاجتماعية من حروب ومعاهدات وعلاقات دبلوماسية وسياسية مع الآخرين، وفي أي دراسة لأي ظاهرة أو مشكلة اقتصادية أو اجتماعية لابد من العودة لسنوات ماضية من خلال الاحصائيات عن واقع وتطور المشكلة من أجل وضع الحلول الناجعة لها.

1-14-3 علم الاقتصاد والاحصاء:

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات، فهنا يظهر الربط حيث أن دراسة الظواهر والمشاكل الاقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها، فمثلاً معرفة رقم قياسي للأسعار لقياس القوة الشرائية للنقود يحتاج الاقتصادي الاستعانة بعلم الإحصاء ووسائله وأساليبه، فالعلاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم الإحصاء وخاصة في تعامل الباحث الاقتصادي مع البيانات والمعلومات لدراسة أية ظاهرة اقتصادية.

1-14-4 علم الاقتصاد وعلم النفس:

الباحث الاقتصادي يهتم كثيراً بمعرفة سلوك الفرد في الإنفاق والاختيار وحاجاته، لذلك فهو يستعين بعلم النفس كي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك، إن أكبر دليل على هذه العلاقة هو تأثير الشائعة على الحياة الاقتصادية لبلد من البلدان، لو تصورنا انتشار شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية ونقدية سوف تحل بالمجتمع فإننا سوف نرى إن الناس يهرعون إلى البنوك لسحب أموالهم أي ودائعهم وشراء الذهب مثلاً مما يؤثر على قوة ومتانة العملة الورقية الوطنية، وهذا ما حصل أو حدث في سنة 1929، الأزمة الكبرى في النظام الرأسمالي، فبعد الانخفاض السريع الذي حدث في بورصة نيويورك تقاطر الناس على صناديق البنوك لسحب ودائعهم وشراء الذهب خوفاً من انهيار قيمة الدولار، لكن عملهم هذا ساهم في تخزين المواد

الغذائية خوفاً من اندلاع حرب عربية اسرائيلية، حتى أن الاقتصادي الفرنسي- افتاليون بنى كامل نظريته النقدية على أساس نفساني.

لهذا أخذت دراسة الدوافع الفردية والطبقية والمجتمعية الأهمية الكبرى في التحليل الاقتصادي الحديث.

5-14-1 علم الاقتصاد والمنطق:

النظريات العلمية ومنها النظريات الاقتصادية لا تكون صحيحة إلا إذا كانت منطقية، ولا يتسنى فهمها إلا إذا عرف الباحث كيف تستعمل المقدمات والمسلمات، ويبنى عليا الأفكار ليستخلص منها النتائج، لأن الفرضيات التي لا تكون منطقية تقود إلى نتائج خاطئة بالتأكيد، مثال: هل توجد هناك بطالة أو تضخم فعلاً لمعالجة هذه الظواهر أم لا، لأنه إذا لم يكن هناك فعلاً مشكلة اقتصادية أو اجتماعية لا يمكن أن يكون هناك دراسة منطقية مبنية على حقائق واقعية، لذلك لابد من دعم أي دراسة بإثباتات واقعية ومنطقية لتكون الدراسة هي من الواقع.

6-14-1 علم الاقتصاد وعلم الاجتماع:

هناك علاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، لقد بين شومبيوتر Joseph A. Schumpter العلاقة القائمة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع، فقال أن التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفاتهم هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه، فعلم الاجتماع يقدم للاقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ والجو الاجتماعي، ومن أهم الأمثلة دراسة الفقر لمناطق الريف في أي بلد، فلابد من توافر المعلومات عن المناخ والجو الاجتماعي السائد في تلك المناطق من أجل رفع مستوى السكان وحل مشاكلهم.

7-14-1 علم الاقتصاد والرياضيات:

يعتمد الاقتصادي في أحيان كثيرة أساليب رياضية في البراهين والتحليل، فمثلاً عند حساب التكاليف المشروع أن الدخل أو الربح فإنه يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك، إن الرياضيات تزود الاقتصادي بأداة سريعة وقد شاع استخدام هذا العلم في التحليل الاقتصادي منذ أن ابتدأ بذلك كورنو ووالرس (Korno and Walras) في القرن التاسع عشر واتخذت أهمية كبرى في أبحاث الاقتصاد الرياضي.

15-1 طريق التحليل الاقتصادي:

لكي نتفهم الطبيعة العلمية للاقتصاد لابد لنا من أن نتفهم الطرق التي يستخدمها في التحليل، أي أسلوبه في البحث، ويقصد بطريقة البحث بالأساليب التكنيكية التي يستخدمها الاقتصادي لفهم العلاقات الاقتصادية، أو بعبارة أدق أنها تتعلق بالوسائل المستخدمة في بناء المبادىء الاقتصادية والتثبت من صحتها، وتعتمد بدرجة كبيرة على نوع المعلومات ودقتها، إن من أهم الطرق المستخدمة في التحليل الاقتصادي هي:

1-15-1 الطريقة الاستنباطية أو الافتراضية أو الاستنتاجية:

هي طريقة الوصول إلى المجهول بواسطة المعلوم وتبدأ بافتراض صحة بعض المبادىء العامة لاستنتاج بعض المبادىء الخاصة - أي التحليل من العام إلى الخاص - ومن أمثلة ذلك، عندما يقرر الباحث الاقتصادي دراسة السعر فإنه يضع مجموعة من الافتراضات المفسرة مثل حالة السوق وحجم البائعين والمشترين وعلى ضوء هذه الفروض فإنه يقوم بالتنبؤ بالأسعار، ومثال: إذا أردنا أن نبحث في الأسباب التي تدفع الناس إلى الهجرة فإننا نعتقد أن العامل ينتقل من مكان تنخفض فيه الأجور إلى الأماكن التي تكون فيها الأجور مرتفعة، ومعنى ذلك أن ارتفاع الأجور يعتبر سبباً من أسباب الهجرة.

2-15-1 الطريقة الاستقرائية أو الطريقة الواقعية أو الاختيارية:

وتبدأ هذه الطريقة بالغرض الخاص للوصول إلى الغرض العام، ومن الأمثلة على هذه الطريقة، عندما يريد الباحث تفسير الظواهر عن طريق دراسة الحقائق نفسها، فإذا أردنا أن ندرس أسباب الهجرة ونتائجها فإن أول ما يتجه إليه الباحث هو إحصائيات السكان العاملين من حيث المهنة، الديانة، الجنس (ذكور وإناث) ومستوى التعليم ومستويات الأجور في المناطق المصدرة للعمالة والمناطق الجديدة المستوردة للعمالة إذا كان هناك هجرة كبيرة خارج الوطن الأصلي.

ومن هذا يمكن أن ننتهي إلى أن الهجرة يمكن تفسيرها من ناحية اختلاف معدلات الأجور ومن ناحية أخرى بالعوامل الأخرى كالاضطهاد السياسي أو الديني أو الهرب من الخدمة العسكرية في بعض الحالات، إن التثبت من صحة نظرية عامة يجب أن يعتمد على الحقائق الإحصائية والتاريخية.

وقد اعتبر بعض الاقتصاديين وفي مقدمتهم جون كلارك (John Clark) بأن الطريقة الثانية الاستقرائية هي الطريقة العلمية الوحيدة للتحليل، وأنه إذا أريد للاقتصاد أن يرتفع إلى مستوى العلم فيجب أن يعتمد على الطريقة الاستقرائية في التحليل باعتبارها الطريقة العلمية الحقيقية، ويعتقد بعض الاقتصاديين المعاصرين بأن موقف كلارك هو موقف متطرف، لكن يعتقد الكثير من الاقتصاديين بأن كلا الطريقتين الاستنتاجية والاستقرائية، هما مكملتان الواحدة للأخرى، فلا يوجد شيء اسمه الاستقراء المحض أو البحث الاختياري بدون بعض الآراء المسبقة أو بدون فرضية لتوجيه استقصاء معين، وهذا هو ما توفره بالضبط الطريقة الاستنتاجية، حديث بدونه يتحول البحث الاختياري إلى مجرد عملية جمع حقائق غير مفهومة.

3-15-1 الطريقة التاريخية والطريقة الإحصائية:

يعتمد التحليل الاقتصادي أيضاً على الطريقة التاريخية الإحصائية، وتعتمد كلا هاتين الطريقتين على تجميع وتحليل البيانات المتصلة بالظواهر الاقتصادية واتجاهاتها، فالدراسات التاريخية والإحصائية تمدنا بوصف تحليلي للماضي وبدروس يستفاد منها في المستقبل، وهذه الطريقة أصلاً طريقة استقرائية لأن جزءاً من التقييم والتفسير في الاقتصاد التطبيقي يعتمد على الدراسات التاريخية والإحصائية.

إن أهمية الإحصاء كأداة من أدوات التحليل الاقتصادي ظهرت منذ القرن السادس عشر وتطور الأمر بعد ذلك حتى اصبح الاقتصاديون يتمتعون بمهارة خاصة في تجميع البيانات الإحصائية اللازمة لهم وفي طرق تصنيفها والاستفادة منها في عملية استخلاص بعض النتائج، وأن التقرير التاريخي يتيح فرصة في فهم كيفية ارتباط العوامل الاقتصادية بالعوامل غير الاقتصادية.

ومن أمثلة الطريقة الإحصائية، إذا رغبنا في معرفة متوسط السعر الذي تباع به سلعة معينة فالأمر لا يتطلب استقصاء الأسعار بالنسبة لجميع المنشآت التي تبيع السلعة في المدينة فيكفي قصر دراستنا على عينة من المنشآت ممثلة لجميع المنشآت وبواسطة الطريقة الإحصائية يلجأ عادة لترتيب البيانات في سلاسل زمنية، إذا كان البحث يغطي فترة زمنية معينة.

كما يستخدم الارتباط في معرفة مدى العلاقة بين متغيرين أو أكثر كما ويمكن استخدام الأرقام القياسية لمعرفة مدى التغير في هذه الأسعار خلال فترة زمنية بالنسبة لسنة معينة تتخذ كسنة أساس.

16-1 منحنى إمكانيات الإنتاج:

إن أهم مشكلة تعاني منها المجتمعات في موضوع اختيار الحاجات التي يجب أن توجه الموارد لإشباعها والحاجات التي على المجتمع أن يضحي بها، لأن الموارد لا تكفي في النهاية لإشباع كل الحاجات، ويشار إلى هذه الحالة بتعبير

"التضحية والاختيار" كدلالة على التنافس القائم بين أوجه الاستخدامات المتعددة للموارد المحدودة، وقد أوضح الاقتصادي المعروف بول ساموليلسون Paul A. Samuelson هذه المشكلة بيانياً على شكل منحنى أطلق عليه "منحنى إمكانيات الإنتاج Production Possiibilities curve.

إن منحنى إمكانيات الإنتاج عبارة عن منحنى خيارات الإنتاج التي يمكن تحقيقها باستخدام عناصر الإنتاج المتوفرة لدى المجتمع، ويفترض المنحنى أن المجتمع يملك في أي وقت كمية معينة من الموارد الاقتصادية ومعرفة تكنولوجية معينة، كما وأنه يفترض لغرض التبسيط أن هناك سلعتين أو مجموعتين من السلع يمكن للمجتمع أن يخصص موارده الاقتصادية ومعرفته التكنولوجية لإنتاجهما.

وهنا نرى أننا إذا أردنا إنتاج المزيد من السلعة (س) فلابد وأن نضحي بإنتاج جزء من السلعة (ص) والغرض هنا هو أن المجتمع يقوم باستغلال كامل موارده الاقتصادية.

وبالطبع إذا كان المجتمع لا يستغل موارده الاقتصادية استغلالاً أمثل، فهنا فقط يمكن إنتاج المزيد من السلعتين في الوقت نفسه وهذا ما ينطبق وواقع الدول النامية حيث تمتلك من الموارد أكثر مما تستغله في الإنتاج.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والرسم البياني التالي:

جدول رقم (1)

جدول إمكانيات الإنتاج

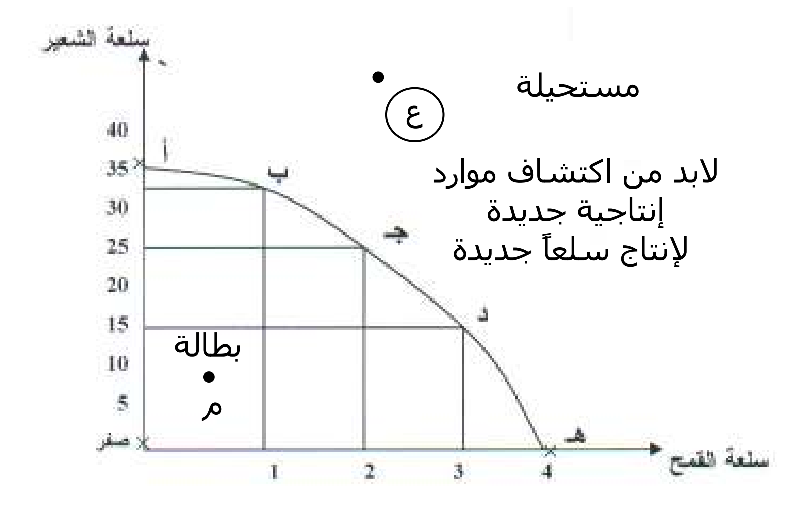
خيارات الإنتاج المتاحة	إنتاج القمح بالألف طن	إنتاج الشعير بالألف طن	تكلفة الفرصة البديلة بالألف/ دينار
أ	صفر	35	-
ب	1	33	2
ج	2	25	8
د	3	15	10
هـ	4	صفر	15

يوضح الجدول رقم (1) خيارات الإنتاج المتاحة وهي أ، ب، ج، د، هـ فإذا أراد المجتمع أن يستخدم جميع إمكانياته في إنتاج سلعة الشعير فإنه ينتج 35 ألف طن دون أن ينتج أي وحدة من سلعة القمح وهذا ما تمثله النقطة (أ) أما إذا أرادت الدولة أن تستخدم جميع مواردها في إنتاج القمح فإنه ينتج 4 الألف طن منها دون أي طن من الشعير وهذا ما تمثله النقطة هـ وما بين الخيارين خيارات أخرى (ب، ج، د).

فإذا أرادت الدولة أن تنتقل من البديل (أ) إلى البديل (ب) فإنها سوف تزيد إنتاج سلعة القمح، وبنفس الوقت تقلل من إنتاج الشعير، وبالمثل إذا انتقلت الدولة من البديل (ب) إلى البديل (ج) إلى البديل (د) وهذا ما يطلق عليه في علم الاقتصاد بتكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost أو تكلفة الاختيار، وهي عبارة عن تكلفة الموارد التي يخصصها المجتمع لإنتاج سلعة ما على حساب سلعة أخرى وهذا ما يوضحه الشكل رقم (1).

شكل رقم (2)

منحنى إمكانيات الإنتاج



17-1 أنواع السلع والخدمات:

هناك وسائل لإشباع الحاجات وهذه الوسائل يمكن تسميتها بالسلع والخدمات، فالسلع هي وسيلة الإنسان المباشرة لإشباع حاجاته وللسلع منافع للإنسان، والمنفعة ليست سوى إحساس داخلي بالفائدة وهناك تباين بين شخص وآخر بالنسبة لاستهلاك المنفعة.

ويمكن تقسيم السلع والخدمات إلى الآتي:

أولاً: السلع الحرة والسلع الاقتصادية:

تعرف السلع الحرة بأنها تلك السلع التي توجد في الطبيعة بكميات وفيرة تكفي لمقابلة كل الاحتياجات إليها، وبالتالي لا يوجد ما يدعونا لبذل مجهود لإنتاجها أو دفع ثمن للحصول عليها، كمثال لهذه السلع الماء وأشعة الشمس والهواء وغيرها من السلع التي يستطيع أي فرد أن يحصل منها على أي كمية يشاء دون دفع ثمن لها.

والسلع الحرة بطبيعتها لا تثير أي مشكلة اقتصادية، وذلك لعدم اتسامها بالندرة النسبية، ووجودها بكميات تفي بكل ما تحتاجه منها، وبالتالي فإنها تخرج من مجال دراستنا الاقتصادية.

وتعرف السلع الاقتصادية بأنها تلك التي لا توجد في الطبيعة بالكميات الكافية لمقابلة الحاجة إليها، أو لا توجد بالصورة المناسبة، أو في المكان المطلوبة فيه، ومن ثم فلابد للإنسان من أن يبذل جهداً للحصول عليها، أو لتغيير شكلها بما يتلاءم مع حاجته إليها، ومن ثم لابد من دفع ثمن لقاء الحصول عليها ومثل هذه السلع هي التي تهمنا في التحليل الاقتصادي لما تثيره من مشاكل خاصة بإنتاجها وتبادلها.

ولئن كان الثمن هو المعيار الذي نفرق على أساسه بين السلع الحرة والسلع الاقتصادية، فإن ذلك لا يعتبر حداً فاصلاً يمكن على أساسه أن نفرق،

بصفة مطلقة، بين هذين النوعين من السلع، فسلعة ما قد تكون حرة في مكان أو زمان معين، اقتصادية في مكان أو زمان آخر، فالرمال في الصحراء تعتبر سلعة حرة، ولكنها عند موقع البناء سلعة اقتصادية يدفع ثمن الحصول عليها.

والهواء على سطح الأرض يعتبر سلعة حرة، ولكنه لا يعتبر كذلك في باطن المناجم أو في الغواصات أو سفن الفضاء، إذ لابد من ترتيبات معينة مكلفة للحصول عليه.

ثانياً: السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية:

يقصد بالسلع الاستهلاكية تلك السلع التي تشبع الحاجات البشرية بطريقة مباشرة، كالغذاء والملابس وأجهزة الراديو والثلاجات والسيارات، وتوفير مثل هذه السلع يعتبر الهدف النهائي من أي نشاط اقتصادي، سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي، إذ نجد أن أي فرد من الأفراد يهدف من وراء أي عمل يقوم به، أو أي قرار يتخذه، أن يوفر لنفسه مثل هذه السلع، بينما نجد أن أي حكومة من الحكومات تهدف من وراء أي عمل تقوم به، أو أي قرار تتخذه، أن توفر لرعاياها مثل هذه السلع.

ويقصد بالسلع الإنتاجية، أو ما يسمى أحياناً بالسلع الرأسمالية تلك التي تشبع الحاجات البشرية بطريقة غير مباشرة، عن طريق استخدامها لإنتاج سلع أخرى أو خدمات، سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية، ومثال ذلك الآلات والمعدات والمباني والمنشآت، ولئن كانت مثل هذه السلع لا تطلب لذاتها، حيث أنها لا تشبع الحاجات البشرية مباشرة، إلا أن توفيرها يعتبر على جانب كبير من الأهمية، بل أنه يمكن القول أن توفير القدر الكافي من السلع الإنتاجية يفوق في أهميته السلع الاستهلاكية نفسها، فبدون توفير مصانع السيارات لا يمكن توفير السيارات نفسها، وهكذا، وعلى ذلك فإننا نجد أن الوحدات الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات، سواء كانت أفراداً أو مؤسسات، تأخذ في اعتبارها دائماً تخصيص جزء من مواردها لإنتاج مثل هذه السلع جنباً إلى جنب مع السلع الاستهلاكية.

وفي مجال المقارنة بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد حد فاصل تماماً بين هذين النوعين من السلع، فسلعة ما قد تكون استهلاكية في ظروف معينة وإنتاجية في ظروف أخرى، فالسكر يعتبر سلعة استهلاكية إذا ما استخدمته ربة البيت، لكنه يعتبر سلعة إنتاجية إذا ما استخدم في مصانع الحلوى، بل إننا نجد أن بعض السلع تجمع بين صفتي الاستهلاك والإنتاج في نفس الوقت، فالسيارة التي يستخدمها طبيب لعيادة مرضاه تعتبر سلعة إنتاجية تمكن الطبيب من أداء خدماته، ولكنه يستخدم نفس السيارة أيضاً للتنزه مما يضفي عليها صفة الاستهلاك، لأنها بذلك تشبع حاجة بصفة مباشرة، ولعل معيار التمييز بين السلعة الإنتاجية والسلعة الاستهلاكية هو الغرض التي تستخدم هذه السلعة من أجله.

ثالثاً: السلع المعمرة وغير المعمرة:

نلاحظ أن هناك بعض السلع الاستهلاكية التي تشبع الحاجة مرة واحدة وتقنى بمجرد استخدامها، أو يمكن أن تستخدم لفترة قصيرة أو عدد قليل من المرات، ومثال ذلك جميع أنواع المأكولات والمشروبات التي يمكن أن لا تستخدم أكثر من مرة واحدة، ومثل هذا النوع هو ما يطلق عليه اسم السلع غير المعمرة في حين أن هناك سلعاً أخرى يكون لها القدرة على إشباع الحاجة مرات عديدة، ولفترة قد تطول أو تقصر تبعاً لطبيعة السلعة، فالسيارات لا تفنى بمجرد استخدامها، ولكنها تبقى لتشبع الحاجة لفترة تمتد إلى سنوات عديدة، والثلاجات وأجهزة الراديو سلع لها القدرة على إشباع الحاجات لفترة قد تزيد عن عشر سنوات، مثل هذه السلع هي ما يطلق اسم السلع المعمرة.

ويقابل تقسيم السلع الاستهلاكية بين معمرة وغير معمرة تقسيم آخر مماثل بالنسبة للسلع الإنتاجية، فبعض السلع الإنتاجية لا تستخدم سوى مرة واحدة في العملية الإنتاجية وتفنى بمجرد استخدامها كالوقود والخامات، فالقطن الخام مثلاً لا يستخدم في صناعة الأقمشة سوى مرة واحدة، وبمجرد استخدامه لا يعود قطناً خاماً، في حين أن هناك العديد من السلع الإنتاجية التي

تظل قادرة على المساهمة في العملية الإنتاجية لفترة طويلة من الزمن كالآلات والمنشآت الصناعية والتجارية وغير ذلك من معدات إنتاج ثابتة.

رابعاً: السلع الضرورية والسلع الكمالية:

وبالإضافة إلى التقسيمات السابقة للسلع، هناك العديد من التقسيمات الأخرى، نذكر منها على سبيل المثال تقسيم السلع الاستهلاكية بين ضرورية وكمالية، فالسلع الضرورية هي تلك التي تشبع حاجة ملحة في نفوس الأفراد، وبالتالي فإن المستلهكين يقدمونها على غيرها من السلع، في حين أن السلع الكمالية هي تلك التي تشبع حاجة غير ملحة لدى الأفراد، وبالتالي فإن المستلهكين لا يقومون بشرائها إلا عند مستوى مرتفع نسبياً من الدخل، وبعد أن يكونوا قد أشبعوا كل أو معظم حاجاتهم الملحة.

وعلى الرغم من أننا كثيراً ما نفرق في أحاديثنا العادية بين السلع الكمالية والسلع الضرورية، إلا أن مثل هذه التفرقة لا تقوم على معيار موضوعي.

فما يعتبر كمالي بالنسبة لمجتمع معين في ظروف معينة، قد يعتبر ضرورياً بالنسبة لمجتمع آخر، أو حتى بالنسبة لنفس المجتمع إذا ما تغيرت الظروف، فالسيارات تعتبر من السلع الضرورية في دولة كالولايات المتحدة، في حين تعتبر كمالية في دولة كمصر أو الهند، والإضاءة الكهربائية قد تعتبر كمالية بالنسبة لبعض أجزاء من الريف المصري، في حين تعتبر من أمس الضروريات بالنسبة لسكان المدن.

خامساً: الخدمات

إن الخدمات شأنها شأن السلع، يمكن أن تقسم أو تبوب إلى مجموعة من التقسيمات، فالخدمات يمكن أن تكون خدمات حرة، وقد يكون من أهم الخدمات الحرة التي تقدمها ربة البيت لأسرتها، وإن كان بعض الاقتصاديين يعتبرون أن هذه الخدمات، على الرغم من عدم وجود ثمن مقابل لها، إلا أنه

يمكن أن تحتسب قيمة معينة لها تعادل ما يمكن أن يدفع للغير مقابل هذه الخدمات.

كما أن الخدمات يمكن أن تقسم إلى خدمات استهلاكية وخدمات إنتاجية، فخدمة المغني أو الحلاق تعتبر خدمات استهلاكية، لأنها تشبع حاجة مباشرة في نفس الإنسان، في حين أن خدمات المهندس أو الطبيب البيطري تعتبر خدمات إنتاجية، لأنها تشبع الحاجات البشرية بطريقة غير مباشرة عن طريق ما تسهم به في إنتاج سلع أو خدمات أخرى.

ولإن كان من الممكن لنا أن نقسم الخدمات إلى حرة وإلى استهلاكية وإنتاجية، فإنه من الصعب علينا أن نقسم الخدمات إلى معمرة وغير معمرة، إذ أن الخدمة تنتهي بمجرد الانتهاء من أدائها، بغض النظر عن الآثار التي تتركها هذه الخدمة.

أسئلة الخطأ والصواب

1. إن كمية الموارد الاقتصادية محدودة وأنماط تخصصها ثابتة في الأجلين القصير والطويل.
2. ليس هناك دور للحكومة يذكر في النظام الرأسمالي.
3. يعتبر الاقتصاد علماً لأنه يتبع الطريقة العلمية في التوصل إلى استنتاجاته وتعميماته.
4. يكتسب علم الاقتصاد أهميته من ارتباط القضايا الاقتصادية بحياة الإنسان ورفاهيته.
5. في ظل النظام الاشتراكي يعتبر الربح حافزاً مهماً في العملية الإنتاجية.
6. يمكن وصف الاقتصاد الأردني بأنه اقتصاد مختلط.
7. السمة العامة المميزة للاقتصاد المختلط هي الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج.
8. نتيجة لتعدد الحاجات وتطورها وندرة الموارد يجد الإنسان نفسه تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين أي الحاجات يشبع أولاً.
9. لا توجد علاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى.
10. لا حاجة لاستخدام أي من الطرق في التحليل الاقتصادي.
11. يبحث علم الاقتصاد في السلوك الإنساني الهادف لإشباع الحاجات والرغبات المادية للإنسان.
12. يقصد بالإنتاج كل العمليات الإنتاجية التي ينجم عنها خلق أو زيادة درجة المنفعة في سلعة ما أو إنتاج خدمات لها منفعة.
13. لعناصر الإنتاج عوائد على سبيل المثال:

   أ. الأرض عائدها الربح.
   ب. العمل عائده الأجور.
   ج. رأس المال عائده الفائدة.
   د. التنظيم أو الإدارة عائدها الريع.

14. الطريقة الاستنباطية أو الافتراضية أو الاستنتاجية هي طريقة الوصول إلى المجهول بواسطة المعلوم أي التحليل من العام إلى الخاص.

15. إن تكلفة الفرصة البديلة عبارة عن تكلفة المـوارد التـي يخصصـها المجتمـع لإنتاج سلعة على حساب سلعة أخرى.
16. السلع الحرة هي التي لها ثمن ومنفعة.
17. يقصد بالسـلع الاسـتهلاكية تلـك السـلع التـي لا تشـبع الحاجـات البشرـية بطريقة مباشرة كالغذاء والملابس والأجهزة الكهربائية.
18. يقصد بالسلع الإنتاجية أو ما يسمى بالسـلع الرأسـمالية تلـك السـلع التـي تشبع الحاجات البشرية بطريقة غير مباشرة.

أسئلة للمناقشة

السؤال الأول: اذكر بعض التعاريف لعلم الاقتصاد، أي من هذه التعاريف تعتقد أنه أفضل ولماذا؟

السؤال الثاني: وضّح بالتفصيل المراحل التي مر بها علم الاقتصاد؟

السؤال الثالث: أشرح أهداف علم الاقتصاد؟

السؤال الرابع: هل تعتقد أن هناك علاقة بين الحروب والمشكلة الاقتصادية؟ وضّح طبيعة هذه العلاقة إن وجدت، علل إجابتك إن كانت بالنفي؟

السؤال الخامس: ناقش خصائص المشكلة الاقتصادية؟

السؤال السادس: ما هي الأركان الرئيسة للمشكلة الاقتصادية؟

السؤال السابع: ناقش بالتفصيل أهم سمات الاقتصادي الناجح؟

السؤال الثامن: اشرح باختصار أهم الفروق بين النظم الاقتصادية المعاصرة؟

السؤال التاسع: ما المقصود بالمهارة الاقتصادية؟ وهل هناك فرق بين المهارة الاقتصادية والكفاءة الاقتصادية؟ ناقش بالتفصيل؟

السؤال العاشر: هناك خطوات عديدة يجب أن تتبع بالنسبة للسياسة الاقتصادية، وضّح هذه الخطوات؟

السؤال الحادي عشر: وضّح العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى كالسياسة والتاريخ والاجتماع وعلم النفس والمنطق وعلم الاحصاء.

السؤال الثاني عشر: ما هي أهم الطرق التي تستخدم في التحليل الاقتصادي، اشرح بالتفصيل؟

السؤال الثالث عشر: ما المقصود بمنحنى إمكانيات الإنتاج مع إعطاء بعض الأمثلة؟

السؤال الرابع عشر: وضّح بالتفصيل أقسام السلع والخدمات التي لها منافع للإنسان؟

تمارين

1) جدول إمكانيات الإنتاج:

خيارات الإنتاج المتاحة	إنتاج التفاح بالألف طن	إنتاج الموز بالألف طن	تكلفة الفرصة البديلة بالألف/ دينار
أ	صفر	25	
ب	1	22	
ج	2	20	
د	3	15	
هـ	4	5	

المطلوب: إحتساب تكلفة الفرصة البديلة.

2) رتب في جدول آخر أنواع السلع والخدمات مع الأمثلة من الأرقام في كيفية احتساب تكلفة الفرصة البديلة.

مراجعة لأهم النقاط المهمة في الفصل الأول

(مدخل إلى علم الاقتصاد)

1. الاقتصاد الكلي: يهتم بدراسة سلوك الاقتصاد ككل أو القطاعات الرئيسية مثل البطالة، التضخم، الاستثمار، الاستهلاك، الادخار، التنمية والتخطيط الاقتصادي، النقود والمصارف ... الخ.
2. يعتبر علم الاقتصاد واحداً من العلوم الاجتماعية والتي هي أحد فرعي المعارف الإنسانية والمعارف الإنسانية تقسم إلى قسمين: القسم الأول: علوم طبيعية مثل علم الفلك، الفيزياء، الكيمياء، الصيدلة، الطب، الهندسة وغيرها، والقسم الثاني: علوم اجتماعية مثل علم الاجتماع والفلسفة والتاريخ والاقتصاد وغيرها من العلوم الاجتماعية.
3. إن علم الاقتصاد – يهتم بتوزيع الموارد المتاحة نحو المطلوب إنتاجه من السلع والخدمات وكيفية الإنتاج والفئات المقصود إشباع حاجاتها من هذا الإنتاج.
4. علم الاقتصاد كأي علم آخر ينشأ عند وجود مشكلة ما، فعلم الاقتصاد يدور حول المشكلة الاقتصادية وكيفية حلها اقتصادياً من خلال تعبئة واستغلال الموارد الاقتصادية استغلالاً أمثل، فالاستغلال الأمثل للموارد أو الثروات أو الإمكانات تحتاج إلى تخطيط سليم وإدارة سليمة كفؤة من أجل تحقيق الإشباع المطلوب من السلع والخدمات لأفراد المجتمع.
5. هناك ركنان لعلم الاقتصاد:

أ. الحاجات المتعددة للإنسان فإما أن تكون حاجات أساسية وإما أن تكون كمالية .... الخ.

ب. الموارد، والموارد نوعان:

1. موارد اقتصادية كالثروات الطبيعية في باطن الأرض، والثروات الزراعية، والحيوانية، والسمكية، والبشرية والمائية والمالية.

2. الموارد غير الاقتصادية كالبحار، والمحيطات والأنهار والهواء وأشعة الشمس والحرارة وهي ضرورية للإنسان.

6. ومن أهم خصائص الموارد الاقتصادية:

أ. متغيرة عبر الزمان والمكان.
ب. لها استخدامات بديلة.
ج. يمكن إحلال بعضها محل البعض الآخر.
د. يمكن حصرها وقياسها (محدودة).

وأما الموارد غير الاقتصادية فهي غير محدودة ومتوفرة بكميات كبيرة.

7. ومن أهم أيضاً خصائص وحاجات ورغبات الإنسان ما يلي:

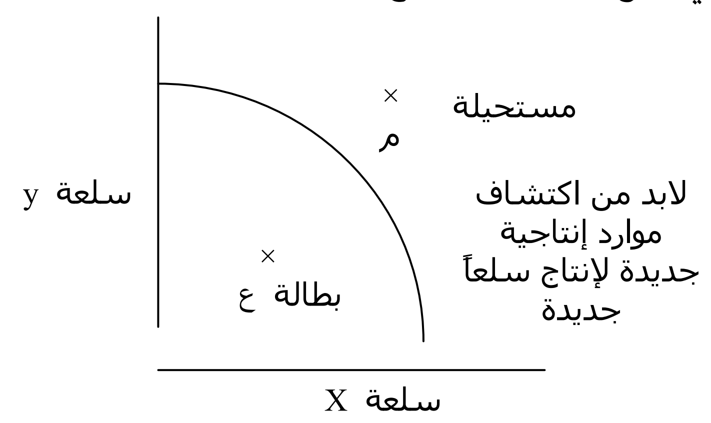
أ. متغيرة عبر الزمان والمكان.
ب. متنوعة أو متعددة.
ج. لا يمكن حصرها وقياسها (غير محدودة أو لانهائية).

8. ويندرج تحت الموارد الاقتصادية أو ما تسمى عوامل أو عناصر الإنتاج الرئيسية الأربعة وهي:

أ. الأرض.
ب. العمل.
ج.رأس المال.
د. التنظيم أو الإدارة.

9. يقصد بالسياسات الاقتصادية هي تلك السياسات التي تتخذها الحكومة في المجال الاقتصادي لتحقيق هدف أو اكثر وتكون غالباً تطبيقياً لنظرية اقتصادية أو اكثر.
10. يشير مفهوم الندرة في علم الاقتصاد: عدم قدرة الموارد الاقتصادية رغم توفرها على إشباع حاجات ورغبات أفراد المجتمع.

11. المشكلة الاقتصادية في الأصل هي ندرة نسبية، اختيار وتضحية.
12. يقصد بتكلفة الفرصة البديلة: مقياس لما يجب التنازل عنه من إنتاج سلعة ما في مقابل الحصول على وحدة واحدة من سلعة أخرى.
13. المشكلة الاقتصادية تواجه جميع الأنظمة الاقتصادية المعاصرة كالنظام الرأسمالي، الاشتراكي والمختلط.
14. أي نقطة على منحنى إمكانيات الإنتاج دليل على أن المجتمع حقق الكفاءة الفنية والإنتاجية في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.
15. أي نقطة خارج منحنى إمكانيات الإنتاج تحتاج الجهة المسؤولة إلى اكتشاف موارد إنتاجية جديدة لإنتاج سلعاً جديدة.
16. وأي نقطة داخل منحنى إمكانيات الإنتاج دليل على وجود بطالة.
17. رأس المال في الاقتصاد يعني: الآلات والمعدات والمكائن التي تستخدمها المنشآت في إنتاج السلع والخدمات.
18. كلما انخفضت تكلفة الفرصة البديلة للدراسة الجامعية، يزداد احتمال التحاق الطلبة بالجامعات للدراسة فيها.
19. المدفوعات التحويلية لا تعتبر عائداً من عوائد الإنتاج لأن عوائد الإنتاج هي الريع أو الايجار أو الربح، الفائدة، والأجور.



20. النظرية – نتيجة يتوصل إليها الباحث عند دراسة قضية أو مسألة ما في مجال معين.

21. النظرية الاقتصادية – نتيجة يتوصل إليها الباحث الاقتصادي من دراسة قضية أو مسألة في المجال الاقتصادي.
22. أن دور الدولة في الاقتصاد يتمثل بما يلي:

أ. سّن القوانين، فض المنازعات وحفظ النظام.
ب. القيام بأنشطة إنتاجية لا يقدم عليها القطاع الخاص.
ج. القيام بأنشطة إنتاجية ذات أهمية استراتيجية وعدم تركها للقطاع الخاص.
د. القيام بأنشطة إنتاجية متنوعة منافسة بذلك القطاع الخاص.
ه. القيام بجميع الأنشطة الإنتاجية بدل القطاع الخاص.

23. تبرز المشكلة الاقتصادية عند: عدم كفاية الموارد الاقتصادية لتلبية جميع الحاجات الإنسانية إلى درجة الإشباع.
24. الكفاءة أو المهارة الاقتصادية هي: الاستخدام الكامل لجميع الموارد المتاحة وتحقيق أقصى إنتاج ممكن من الموارد المستخدمة.
25. يقصد بالموارد: هي مجموعة الوسائل التي تستخدم في عمليات الإنتاج لصنع المنتجات التي تلبي حاجات أفراد المجتمع، فالموارد الاقتصادية نادرة نسبياً وأما الموارد غير الاقتصادية فهي تتسم بعدم محدوديتها أو ندرتها فهي متوفرة بكميات كبيرة.
26. منحنى إمكانيات الإنتاج ويسمى أيضاً منحنى حدود إمكانيات الإنتاج الكمي وهو من أبسط وأهم النماذج الاقتصادية التي يستخدمها الاقتصاديون لتوضيح وشرح الآلية التي تهتم بها المفاضلة والاختيار بين بدائل الإنتاج المتنافسة على الموارد النادرة المتاحة في المجتمع، أو بعبارة أخرى إن الشكل الذي يوضح أكبر كمية يمكن إنتاجها من السلع والخدمات إذا استخدمت عوامل الإنتاج أو الموارد المحدودة وبفعالية.

إن منحنى إمكانيات الإنتاج هو تحسين لفكرة المشكلة الاقتصادية بعناصرها وأركانها.

الفصل الثاني

حسابات الدخل القومي

الفصل الثاني

حسابات الدخل القومي

1-2 مقدمة:

بدأ الاهتمام بدراسة الدخل القومي من قبل المفكرين الاقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية، ولا شك إن لدراسة الدخل القومي وطرق حساباته أهمية خاصة للسياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والباحثين والمخططين في رسم السياسة الاقتصادية ورسم الاتجاه العام لنمو الاقتصاد القومي على المدى المتوسط والمدى الطويل، وسنحاول هنا في هذا الفصل توضيح بعض المفاهيم ذات الصلة في دراسات الدخل القومي من حيث المفاهيم والقوانين.

2-2 الفرق بين الناتج القومي والدخل القومي:

يعبر الناتج القومي عن حجم الإنتاج من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة (سنة مثلاً) أما الدخل القومي فيعبر عن القيم النقدية للإنتاج من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وفي النهاية لابد إن الدخل القومي يساوي الناتج القومي.

مثال عملي:

يتضح من الجدول رقم (2) كيف إن الدخل القومي يساوي الناتج القومي لوحدة إنتاجية (النجارة) فالدخل القومي 47600 يساوي الناتج القومي 47600.

جدول رقم (2)

الدخل القومي والناتج القومي للوحدة إنتاجية (النجارة)

أثمان (عوائد) عوامل الإنتاج (1)	عناصر عوامل الإنتاج (2)	الإنتاج (3)	الكمية (4)	سعر الوحدة (5)	القيمة للإنتاج (5×4)
20000	الأرض	كراسي	2000	6	12000
7000	العمل	طاولات	1500	10	15000
15600	رأس المال	أبواب	1000	15	15000
5000	التنظيم أو الإدارة	مقاعد	800	7	5600
47600	ــــــ	ــــــ	ــــــ	ــــــ	47600

3-2 التدفق الدائري للإنتاج والدخل:

لتوضيح التدفق الدائري للإنتاج والدخل لابد من اقتراح عدد من الفروض لتسهيل عملية بناء النموذج للتدفق الدائري للإنتاج والدخل.

الفروض هي كما يلي:

1. إنه يمكن تقسيم الاقتصاد القومي إلى قطاعين هما:

أ. القطاع الإنتاجي (قطاع الأعمال) ويتمثل في المؤسسات الإنتاجية (التجارية أو الصناعية) في المجتمع.

ب. القطاع المنزلي (القطاع العائلي) ويتمثل في كافة الوحدات الاستهلاكية في المجتمع.

2. إن القطاعين الإنتاجي والمنزلي يتفاعلان في نوعين من الأسواق هما:

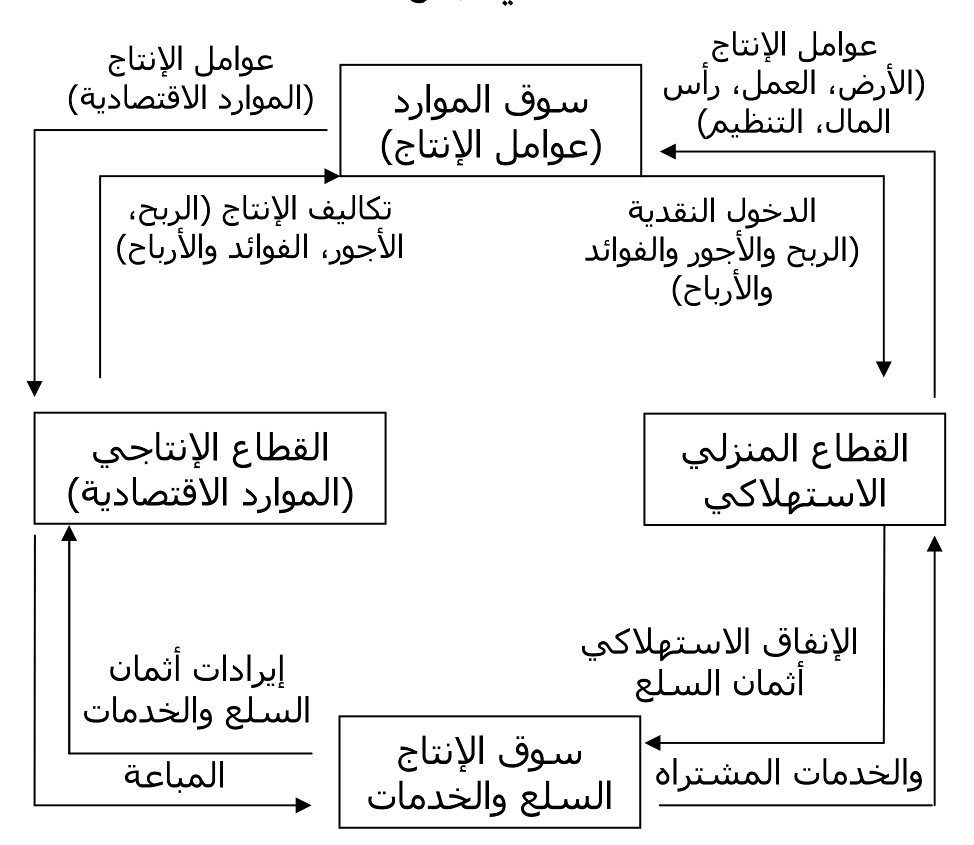
أ. أسواق الإنتاج (السلع والخدمات) والذي يشتري منه المستهلكون السلع والخدمات التي يبيعها القطاع الإنتاجي.

ب. أسواق الموارد (عوامل الإنتاج) والذي يشتري منه قطاع الأعمال عوامل الإنتاج الذي يبيعها القطاع المنزلي.

3. إن هناك قطاعين (الإنتاجي والمنزلي) يعملان في الاقتصاد البسيط دون أن يكون للحكومة أي دور في الحياة الاقتصادية.
4. تستخدم النقود كوسيط للتبادل ومعيار للقيمة في سوقي عوامل الإنتاج والسلع والخدمات.

شكل رقم (3)

التدفق الدائري للإنتاج والدخل



يوضح الشكل المبين للتدفق الدائري للإنتاج والدخل إن القطاع المنزلي يشتري السلع والخدمات من قطاع الأعمال إذ يعتبر ذلك إنفاقاً استهلاكياً أو تكلفة من وجهة نظر القطاع المنزلي أما من وجهة نظر قطاع الأعمال فيمثل الدخل أو الإيرادات النقدية لقطاع الأعمال، كما يوضح في أعمال الشكل المبين إن قطاع الأعمال يشتري الموارد الاقتصادية (عوامل الإنتاج) من القطاع المنزلي فيعتبر تكلفة إنتاج من وجهة نظر قطاع الأعمال بينما يعتبر من وجهة نظر القطاع المنزلي الدخل النقدي.

2-4 مفاهيم الناتج القومي والدخل القومي:

2-4-1 **الناتج القومي الإجمالي Gross National Product**

يعرف الناتج القومي الإجمالي على أنه عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة (السلع والخدمات النهائية) في السوق (القيمة السوقية) خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة، وبعبارة أخرى يمكن أن يعرف الناتج القومي الإجمالي على أنه عبارة عن مجموع المدفوعات النقدية المكتسبة من قبل مالكي عوامل الإنتاج والتي تمثل الأجور للعمال والريع للأرض والفائدة لرأس المال والربح للمنظم.

2-4-2 الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة (عادة سنة) داخل حدود الدولة، وبعبارة أخرى يمثل الناتج المحلي الإجمالي ما ينتجه المجتمع أو الاقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للدولة ولا يشمل بالتالي ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج، وعليه فإن الفرق من الناتج القومي الإجمالي (GNA) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) تصبح قاصرة على تحويلات العاملين في الخارج (صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج).

ولابـد أن نوضـح هنـا أن النـاتج المحـلي الإجـمالي يمكـن حسـابه بسـعر السوق وأيضاً بسعر التكلفة.

3-4-2 الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق:

يتم تقـدير النـاتج المحـلي الإجـمالي هنـا عـلى أسـاس الأسـعار السـائدة (الجارية) أي عـلى أسـاس أسـعار السـوق الجاريـة للسـلع والخـدمات النهائيـة، خلال فترة تقدير الناتج المحلي.

ولكن من الملاحظ أن السعر الجاري (سعر السوق) للعديـد مـن السـلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة ما يشتمل على الضرائب غـير المبـاشرة Indirect Taxes والتي تفرض على بعض السلع والخـدمات خـلال تلـك الفـترة، مثل الضرائب العامة على المبيعات التي تفرض في الأردن بنسبة 13% على كافـة السـلع والخـدمات باسـتثناء مـا نـص القـانون عـلى إعفاءهـا، فـإن فـرض هـذه الضريبة على سلعة أو خدمة معينة يجعل سـعر السـوق (السـعر الـذي يدفعـه المستهلك) أكبر من السعر الـذي يحصـل عليـه المنـتج النهـائي لتلـك السـلعة أو الخدمة بمقدار تلك الضريبة.

ولكن يحدث عكس ذلك في حالـة دعـم أو إعانـات Subsidies لمنتجـي بعض السلع والخدمات حيث نجد أن قيمة الناتج المحلي بسـعر السـوق سـوف تكون أقل مما تحصل عليه عناصر الإنتاج في المجتمع مقابل المساهمة بخدماتها الإنتاجية في تحقيق الناتج المحلي خلال فترة زمنية محددة.

ومن ثم فإن الإيرادات التي تحصل عليها الوحـدات الإنتاجيـة، وبالتـالي عوائد خدمات عناصر الإنتاج المشغلة في العمليات الإنتاجية سوف تختلف عـن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق.

2-4-4 الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة (تكلفة عناصر الإنتـاج) GDP At Factor Cost

وهو عبارة عن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق مطروحاً منه قيمة الضرائب غير المباشرة، ومضافاً إليه قيم الدعم وإعانات الإنتاج.

ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلات التالية:

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج

وإذا استبعدنا (خصمنا) الاهتلاك الرأسمالي خلال فترة زمنية محددة من قيمة الناتج الإجمالي بسعر التكلفة خلال تلك الفترة فسوف نحصل على الناتج المحلي الصافي Net Domestic Product وهو ما يتضح من خلال المعادلة التالية:

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة - الاهتلاك الرأسمالي

ويعتبر تقدير الناتج المحلي بسعر السوق هو الأكثر اتفاقاً وشيوعاً بين الاقتصاديين وفي النظم الاقتصادية المعاصرة التي تطبق نظام الضرائب غير المباشرة، ونظام الإعانات، ولكن هناك بعض الدول التي تقوم بتقدير ناتجها بسعر تكلفة عوامل الإنتاج وذلك من أجل تحديد ضغط الأعباء العامة على الدخل القومي حيث أن كثيراً من الدول تنسب الأعباء العامة إلى الدخل القومي بثمن تكلفة عوامل الإنتاج.

2-4-5 الناتج القومي الصافي Net National Product(NNP)

وهو عبارة عن صافي قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة (السلع والخدمات النهائية) في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة (عادة تكون سنة) وذلك بعد استبعاد قيمة اهتلاك رأس المال Depreciation أي أن الناتج

القومي الصافي يمثل الناتج الفعلي الصافي للاقتصاد القومي وهو يساوي الناتج القومي الإجمالي مطروحاً منه الجزء المستهلك من رأس المال والأصول الإنتاجية الأخرى، والتي تستهلك خلال العملية الإنتاجية.

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة + صافي اهتلاك رأس المال.

ونؤكد هنا إن قيمة الناتج القومي الصافي تعتبر أكثر دقة وموضوعية في قياس مستوى أداء وانجاز الاقتصاد القومي من الناتج القومي الإجمالي.

6-4-2 الدخل القومي National Income

يعرّف مارشال Marshal الدخل القومي بأنه عبارة عن كمية الإنتاج السنوي من السلع المادية وغير المادية، بما فيها الخدمات التي يحققها العمل ورأس المال في تفاعله مع الثروة الطيبعية.

ويعرّف الدخل القومي أيضاً من زاوية أخرى بأنه يمثل مجموع الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عوامل الإنتاج مقابل خدمات هذه العوامل التي يبيعونها وبعبارة أخرى فإن الدخل القومي هو = أجور العمال + ريع الأرض + فائدة رأس المال + ربح المنظم.

الدخل القومي = الناتج القومي الصافي - الضرائب غير المباشرة.

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي - الاهتلاك الرأسمالي

وبالتالي:

الدخل القومي = الناتج القومي الإجمالي - اهتلاك رأس المال - الضرائب غير المباشرة

7-4-2 الدخل المحلي Domestic Income

ذكرنا سابقاً أن الدخل القومي يحدد بصافي عوائد عناصر الإنتاج حيث يلعب دوراً هاماً بارتباطه بالتدفقات النقدية التي تتم عبر الحدود بين الدول.

أما بالنسبة لمفهوم الدخل المحلي فهو عبارة عن مجموع الدخول المكتسبة محلياً، أي التي يكتسبها أصحاب خدمات عوامل الإنتاج المشتركة في العملية الإنتاجية المحلية سواء أكانوا من المواطنين أم الأجانب، أو بعبارة أخرى عبارة عن دخل ناشيء في بقعة محددة معينة من الحدود السياسية للدولة.

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد الملكية (عناصر الإنتاج) من العالم الخارجي

وصافي عوائد الملكية من الخارج = عوائد الملكية المستحقة لعناصر الإنتاج المحلية من الخارج - عوائد الملكية المستحقة لعناصر الإنتاج الأجنبية من داخل الاقتصاد الوطني

الناتج القومي الصافي بسعر السوق = الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق - الاهتلاك الرأسمالي

الناتج القومي الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج = الناتج القومي الصافي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة.

مثال تطبيقي:

إذا كان الناتج المحلي الإجمالي في الأردن عام 2012 م، 4945.8 مليون دينار أردني، وكانت عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية العاملة في الأردن فكانت 160 مليون دينار.

المطلوب:

1. احسب الدخل القومي الإجمالي للأردن في عام 2012.
2. على أي من العلاقات الثلاث السابقة ينطبق هذا المثال وما تفسير ذلك.

الحل:

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد الملكية من العالم الخارجي

= 4945.8 + صافي عوائد الملكية من العالم الخارجي.. (1)

وبما أن:

صافي عوائد الملكية من العالم الخارجي= عوائد الملكية المستحقة لعناصر الإنتاج المحلية من الخارج - عوائد الملكية المستحقة لعناصر الإنتاج الأجنبية من داخل الاقتصاد المحلي ...... (2)

إذن:

صافي عوائد الملكية من العالم الخارجي= 112.5 – 160

= -47.5

وبالتعويض في المعادلة رقم (1) ينتج ما يلي:

الدخل القومي الإجمالي = 4945.8 – 47.5

= 4898.3 مليون دينار.

8-4-2 الدخل الشخصي Personal Income

ويعرف الدخل الشخصي بأنه ذلك الجزء من الدخول المكتسبة التي تعود لمالكي عوامل الإنتاج والتي يستلمونها فعلا.

5-2 طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي:

يمثل الناتج المحلي الإجمالي المحور الأساسي وحجر الزاوية في تقدير حسابات الدخل القومي والإنفاق ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي لأي مجتمع من المجتمعات خلال فترة محددة من الزمن (عام)، باستخدام الطرق (المقاييس) التالية:

1. طريقة المنتج النهائي Final Product Approach
2. طريقة القيمة المضافة Value Added
3. طريقة الدخول المكتسبة (عوائد عناصر الإنتاج) Income Received Approach
4. طريقة الإنفاق النهائي Expenditure Approach

1-5-2 طريقة المنتج النهائي Final Product Approach

ويتم بهذه الطريقة قياس الدخل (الناتج المحلي) عند منبعه أي عند مرحلة إنتاجه أثناء العملية الإنتاجية، حيث يتم إضافة قيم كل السلع والخدمات النهائية المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة (عام)، وعادة ما يتم تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال فترة زمنية محددة بالأسعار الجارية Current Price أي على أساس الأسعار السوقية السائدة لكل السلع والخدمات النهائية خلال فترة التقدير.

وحسب هذه الطريقة لابد من التمييز بين نوعين من المنتجات هما:

أ. المنتجات الوسيطة = المستلزمات.
ب. المنتجات النهائية = السلع النهائية.

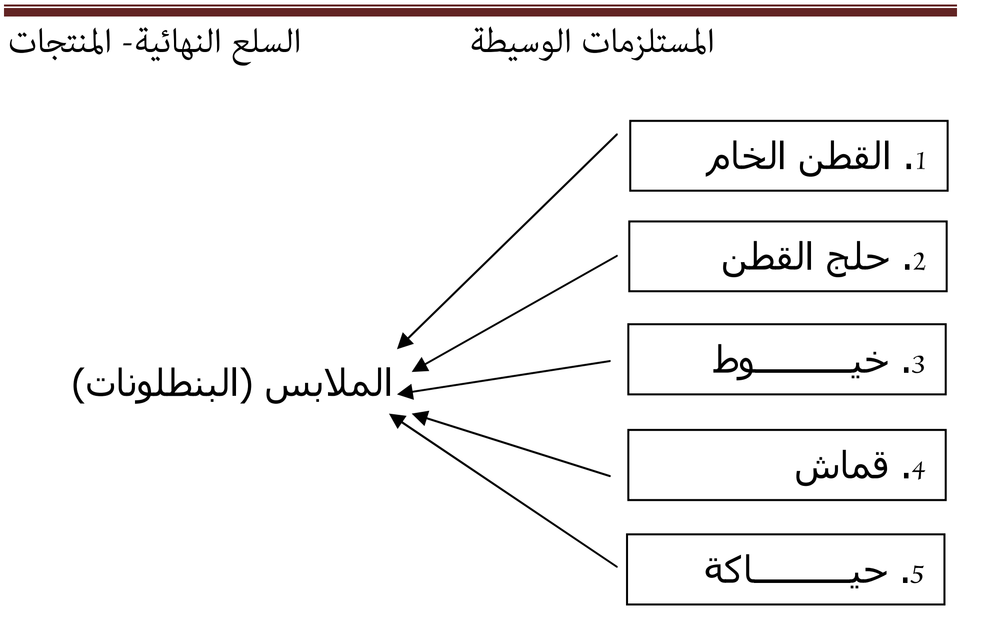
وحتى لا نخلط في حساب الناتج المحلي الإجمالي، لابد من التفرقة بين هذين المفهومين، حيث نعني بالمنتجات الوسيطة مجموعة السلع والخدمات التي دخلت في إنتاج غيرها من السلع، وتكون هذه المستلزمات عادة من نتاج عمل المنشآت الأخرى وتكون هذه المنشأة وهي منتجة السلعة النهائية، مشترية لهذه المستلزمات من المنشآت الأخرى، ومثال هذه المستلزمات (المواد الأولية، ونصف المصنعة، وطاقة محركة ..... الخ).

أما المنتجات النهائية Final Product فهي تمثل السلع والخدمات التي لم تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى، بل أن المنتجات الوسيطة هي نفسها التي دخلت في إنتاجها خلال مراحل العملية الإنتاجية مثال ذلك (الملابس، السيارات، الأحذية.... الخ).

ولربط العلاقة بين السلع (المنتجات) الوسيطة والسلع (المنتجات) النهائية نوضح بالمثال التالي:

تقوم إحدى المنشآت في صناعة الملابس الجاهزة ونوضح ذلك من خلال أهم المستلزمات الوسيطة لصناعة البنطلونات.

المستلزمات الوسيطة السلع النهائية- المنتجات



أولاً: نلاحظ أن المستلزمات(المنتجات) الوسيطة هي مكونات تمر بمراحل إنتاجية معينة في المنشأة وتتغير من حال إلى حال (شكل إلى آخر) (خام القطن ← حلج القطن ← خيوط...) مكونة في النهاية شكلاً نهائياً لها وهي الملابس (البنطلونات).

ثانياً: نسأل السؤال التالي: أي المستلزمات الوسيطة أكثر قيمة (القطن الخام) أم القماش ولماذا؟

لا شك أن القماش ذو قيمة أكبر من القطن الخام، والسبب في ذلك أن هناك تعديلات تمت إضافتها على القطن الخام، حتى حصلنا على القماش وفي النهاية الملابس، وما هي التعديلات التي أضيفت؟ هي إما أن تكون على شكل جهد إنساني (عمل) أو استخدام معدات والآت أو مجتمعة معاً وهذا الجهد له قيمة.

إذن قيمة خام القطن < قيمة القماش

والمعادلة التالية تبين كيفية تقدير الناتج المحلي لمجتمع ما باستخدام مفهوم المنتج النهائي:

الناتج المحلي الإجمالي = قيمة الإنتاج الكلي في المجتمع - قيمة المستلزمات الوسيطة

ثالثاً: ماذا يحدث لو أننا قمنا بحساب قيمة المستلزمات(المنتجات) الوسيطة والنهائية معاً؟

لا شك أنه سيحدث ما يسمى (الازدواج الحسابي) Double Account أي حساب (المنتج) أكثر من مرة خلال عملية الحساب أو التقدير للناتج المحلي.

مثال ذلك:

أ. لو كانت قيمة القطن الخام 100 دينار في المرحلة الأولى.
ب. فإن قيم الناتج في مرحلة القماش 300 دينار في المرحلة الرابعة.

فإذا أردنا على سبيل المثال أن نحسب قيمة الناتج المحلي بجمع قيمة إنتاج كل السلع والخدمات - بدون الاحتراز من عملية التكرار - فسيكون كالآتي:

قيمة الناتج = قيمة القطن الخام + قيمة القماش

= 100 + 300

= 400 دينار

إذن القيمة 400 دخلت فيها قيمة القطن مرتين:

المرة الأولى: عندما كانت قطناً خاماً وقيمتها 100 دينار.

المرة الثانية: من خلال قيمة القماش، كجزء مرحلة من مراحل القماش له قيمة 100 لأن قيمة القماش ليس بقيمته النهائية وإنما بقيمة المدخلات (الإضافات) عليه خلال المراحل الإنتاجية المختلفة.

النتيجة: حدوث ازدواج حسابي للرقم 100 في كل مرحلة، وهذا يعتبر ازدواجاً حسابياً.

ما هو الحل لذلك:

هو أن لا تحسب السلع النهائية والوسيطة معاً، ويمكن تجنب مشكلة الازدواج الحسابي عند تقدير الناتج المحلي عن طريق استخدام ما يسمى بطريقة القيمة المضافةValue Added.

2-5-2 القيمة المضافة Value Added

تستخدم هذه الطريقة في تقدير الناتج المحلي على أساس حساب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية محددة.

تعرف "القيمة المضافة" على أنها: (الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة التي حصلت عليها واستخدمها في عملياتها الإنتاجية خلال فترة محددة من الزمن وغالباً سنة).

أو بمعنى آخر: (إن القيمة المضافة تتمثل في مقدار ما تضيفه كل وحدة إنتاجية على حدة إلى الناتج المحلي، بعد استبعاد قيمة ما حصلت عليه واستخدمته من مستلزمات إنتاج من قيمة إنتاجها الكلي خلال فترة تقدير الناتج الكلي للمجتمع.

جوهر طريقة القيمة المضافة:

ولتوضيح جوهر طريقة القيمة المضافة يجب أن نتذكر دائماً أن في الحياة التطبيقية تتوقف العمليات الإنتاجية بعضها على بعض بمعنى أن منشأة معينة تستخدم نواتج منشآت أخرى كمستلزمات للإنتاج الذي تقوم به، ولذا فالقيمة المضافة لمنشأة ما خلال فترة إنتاجية معينة لا تظهر مباشرة من النشاط الإنتاجي لهذه المنشأة بل يقتضي الأمر استخلاصها من ناتجها الإجمالي، هذا الناتج الإجمالي (دخلت) فيه موالد وسلع وخدمات استلزمها هذا الإنتاج، وتكون هذه المنشأة قد اشترت هذه المستلزمات من منشآت أخرى خلال نفس الفترة الإنتاجية أو فترات سابقة وهكذا حتى تصل السلعة إلى مرحلتها النهائية مثلاً (الملابس) كما ذكرنا سابقاً.

وعلى هذا الأساس يتطلب الأمر عند تقدير القيمة المضافة لنشاط إنتاجي لمنشأة ما خلال فترة إنتاجية معينة أن نحدد أولاً القيمة الإجمالية لإنتاج هذه المنشأة خلال الفترة الإنتاجية المحددة ثم نقوم باستقطاع قيمة مستلزمات الإنتاج التي اقتضاها ظهور هذا الإنتاج خلال الفترة الإنتاجية المعينة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

القيمة المضافة للوحدة الإنتاجية – قيمة مستلزمات الإنتاج

علماً بأن:

القيمة الإجمالية الإنتاج = عدد الوحدات المنتجة × سعر الوحدة

مثال توضيحي:

يعرض الجدول (3) الآتي بيانات عن النشاط الإنتاجي لمصنع القدس للغزل والنسيج خلال الفترة الإنتاجية من 2012/1/1 إلى 2012/12/31.

جدول رقم (3)

سير العمل الإنتاجي لمصنع القدس للغزل والنسيج خلال الفترة من 2012/1/1 إلى 2012/12/31

القيم بالدينار	البيان
10000	المشتريات من القطن المحلوج
250	تكاليف نقل القطن المحلوج إلى المصنع
50	تكاليف نقل القطن المنسوج من المصنع إلى معمل الصباغة
150	رسم وصباغة الأقمشة
50	قوى محركة
50	المستخدم من عبوات الأقمشة
50	قسط اهتلاك الآلات خلال الفترة الإنتاجية
15600	إجمالي الإنتاج الذي تم بيعه بالكامل خلال الفترة الإنتاجية

المطلوب:

حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة القيمة المضافة.

الحل:

لإيجاد الناتج المحلي بطريقة القيمة المضافة نطبق القانون التالي:

القيمة المضافة للوحدة الإنتاجية = القيمة الإجمالية للإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج

حيث أن قيمة المستخدم من مستلزمات الإنتاج = 10.000 (قطن محلوج) + 300 (تكاليف نقل) + 50 (قوى محركة) + 150 (رسم وصباغة) + 50 (عبوات) = 10550 دينار

أما القيمة الإجمالية لإنتاج المصنع خلال الفترة الإنتاجية فكانت = 15600 دينار إذن تكون:

القيمة المضافة للوحدة الإنتاجية = 15600 – 10550

= 5050 دينار (الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة القيمة المضافة)

وللوصول إلى (قيمة الناتج المحلي الصافي) لابد من استقطاع مخصص الاهتلاك الذي يؤخذ على الأصول الرأسمالية التي تشارك في العملية الإنتاجية كالتالي:

القيمة المضافة = القيمة الإجمالية للإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج – مخصص (قسط) الاهتلاك

فتصبح القيمة كالآتي:

القيمة المضافة = 15600 – 10550-50

= 5000 دينار قيمة الناتج المحلي الصافي التي ساهم بها مصنع القدس للغزل والنسيج.

3-5-2 طريقة عوائد الإنتاج (الدخول المكتسبة)

Income Received Approach

كنا قد تكلمنا سابقاً عن مفاهيم الناتج القومي والدخل القومي وكيفية التفرقة بينهما، ولقد أكدنا على أن إنتاج أي سلعة أو خدمة ما لابد من استخدام عناصر أساسية لتحقيقها، وهذه العناصر هي (عمل، أرض، رأس المال، التنظيم أو الأدارة) ومن خلال مزجها بنسب معينة نحصل على الناتج المطلوب (كراسي، سيارات، ملابس، أحذية، .... الخ) وهذا يمثل (الناتج القومي للمجتمع).

ولكن هذه العناصر التي ساهمت في هذه العملية الإنتاجية لها أصحاب أي مالكو هذه العناصر، فلابد إذن أن يحصل كل عنصر من هذه العناصر على عائد (ثمن) مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية وعلى أشكال مختلفة (أجور، ريع، فوائد، أرباح) وعندما نقوم بجمع هذه العوائد (الأثمان) نحصل على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross Domestic Product بالشكل التالي:

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة عوائد عناصر الإنتاج = أجور + ريع + فوائد + أرباح $GDP = W + R + I + P$

وتشكل هذه الصورة الدخل القومي من زاوية (توزيعية) ولمزيد من الإيضاح سوف نبين بإيجاز المقصود بالعوائد السابقة.

1) الأجور (W) Wages

تمثل الأجور مكافأة لعنصر العمل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية وهو دخل عنصر العمل ويعرف الدخل بأنه ذلك الثمن أو السعر الذي يدفع للعامل مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية، أو هو ذلك الجزء المخصص من الدخل الذي يحصل عليه الأفراد مقابل مجهوداتهم الجسمانية أو الذهنية، ولا يهم أكان الأجر نقدياً أم عينياً.

وتتخذ الأجور أشكالاً مختلفة منها: الرواتب والأجور التي يتقاضاها الموظفون والعاملون في الاقتصاد القومي، كما تشمل كافة المكافآت والعمولات، والدخل في المهن الحرة مثل دخل الأطباء والمحامين، وأية إيرادات أخرى، وهي تحسب في العادة قبل خصم الضرائب والحسميات الأخرى مثل مساهمات الضمان الاجتماعي والتقاعد المدني، وما شابه ذلك.

2) الريع (Rent (R

وهو يمثل عائد (ثمن) الأرض (الطبيعة) مقابل استغلالها في العملية الإنتاجية، ويندرج تحت هذا البند صافي الناتج القومي من الغلات الزراعية والملكيات العقارية وغيرها.

3) الفوائد (Interest (I

وتعرف الفائدة على أنها ثمن استخدام رأس المال، ويحصل عليها الأفراد والمؤسسات من مصادر عديدة ومنها البنوك مقابل مساهمة رؤوس الأموال التي يمتلكونها في العملية الإنتاجية.

وتندرج تحت فائدة رأس المال كافة الفوائد التي تدفع على القروض والاستثمارات.

وهنا اختلاف كبير بين المفكرين الاقتصاديين بمشروعية الفائدة من النواحي (المدنية والاخلاقية والروحية والاجتماعية، والاقتصادية، وفي ضوء هذا الاختلاف في الرأي تثور أسئلة من مثل: ما هي المضار (السلبيات) التي تنعكس على المجتمع من التعامل بالفائدة؟ وما هي البدائل والنتائج المترتبة على إلغائها؟ وما هو سبب عدم إقراره طبقاً للأحكام الإسلامية وما هو سبب تسمية الفائدة بالربا.

4) الأرباح (Profit (P

وهي عبارة عن العائد (الثمن) الذي يحصل عليه المنظمون مقابل جهودهم في العملية الإنتاجية حيث تظهر هذه الأرباح في صورة فائض من الإيرادات الكلية للمشروعات الإنتاجية، بعد دفع نفقات الإنتاج المتمثلة في شكل عوائد عوامل الإنتاج الأخرى (العمل، الأرض، ورأس المال).

ويندرج تحت هذا البند أيضاً الأرباح الإجمالية التي تحققها المؤسسات التجارية والشركات ومؤسسات قطاع الأعمال، وهي تحسب قبل توزيع الأرباح على أصحابها ومستحقيها من مالكي الأسهم وكذلك قبل خصم أو دفع الضرائب عنها.

وقد يعرّف الربح بأنه نسبة العائد على استثمار رأس المال أو هو مكافأة لملكية رأس المال نتيجة لعملية المخاطرة أو حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المالك لهذا العامل الإنتاجي.

والآن بعد توضيح عوائد (دخول) عناصر الإنتاج التي تم اكتسابها من قبل جميع أفراد المجتمع طبقاً للمسميات المختلفة التي ذكرناها (أجور، ريع، فوائد، أرباح) فنحصل على تقدير مناسب لحساب الناتج الإجمالي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج لنحصل أيضاً على الدخل القومي (بعد الأخذ في الاعتبار صافي عوائد الملكية).

4-5-2 طريقة الإنفاق Expenditure Approach

تعتبر هذه الطريقة إحدى الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي في المجتمع، وحسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل المحلي أو الدخل القومي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن، غالباً سنة.

ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة من الزمن (عام).

ولكن يعبر (يقيس) الإنفاق المحلي Gross Domestic Expenditure والذي يعكس الوجه الآخر للناتج المحلي الإجمالي GDP قيمة الناتج المحلي الإجمالي، والذي يسمح لنا بتقدير قيمة السلع والخدمات النهائية (بدون خصم الاهتلاك الرأسمالي)، وفقاً للاستخدام النهائي لتلك السلع والخدمات في المجتمع.

وتسمى هذه الطريقة أيضاً بطريقة الاستخدام أو الإنفاق أي إنفاق الدخول المكتسبة التي يحصل عليها أصحاب خدمات عوامل الإنتاج على السلع والخدمات المختلفة.

كيفية الحساب بطريقة الإنفاق:

وفقاً لهذا المنهج يتم حساب النفقات على أساس مستخدمها النهائي، حيث ينقسم الإنفاق المحلي في المجتمع إلى أربعة عناصر أساسية وهي:

1. **الإنفاق الاستهلاكي الخاص من قبل القطاع المنزلي households Sector:** على السلع والخدمات الاستهلاكية ويشار إليها بالإنفاق الاستهلاكي (C) Consumption ويشمل ذلك إنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة Durable Goods مثل السيارات والتلفزيونات والغسالات إلى غير ذلك، ويشمل أيضاً السلع الاستهلاكية غير المعمرة ونصف المعمرة مثل الغذاء والملابس، ويدخل بطبيعة الحال في هذا النوع من الإنفاق، الإنفاق على الخدمات كخدمات التعليم والصحة والهاتف وقص الشعر والسفر بالطائرة ... الخ.
2. **الإنفاق الاستثماري المحلي الخاص (Id) Investment:** حيث يمثل إنفاق القطاع الإنتاجي (قطاع الأعمال) على السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية، وهي السلع والعدد والآلات التي من صنع الإنسان ويعاد استخدامها في إنتاج السلع الأخرى، وبعبارة أخرى فإن الإنفاق الاستثماري يمثل الاحلالات أو الإضافات إلى رصيد الأمة من سلع رأس المال بما في ذلك المصانع والآلات والمعدات والمخزون منها وغيرها من الأصول الإنتاجية غير البشرية، وهكذا فإن الاستثمار المحلي الخاص يتكون من الاستثمار الثابت الإجمالي (التكوين الرأسمالي) ومن التغير في المخزون.

3. الإنفاق الحكومي (G) Government Expenditure:

يجب التمييز بين نوعين من الإنفاق الحكومي:

أ. الإنفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة مقابله سلعاً أو خدمات، ويمثل هذا الإنفاق نشاطاً إنتاجياً.

ب. الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة في مقابله أي سلعة أو خدمة، ولا يمثل هذا الإنفاق نشاطاً إنتاجياً.

والذي يدخل في حساب الإنفاق الحكومي الداخل في الناتج القومي الإجمالي هو ذلك الإنفاق الذي يقابله نشاط إنتاجي، ويتكون هذا الإنفاق من سلع وخدمات مشتراه من قطاع الأعمال بالإضافة إلى خدمات مشتراة مباشرة من موظفي الحكومة، وتقاس خدمات العمل المذكورة بمقدار ما تدفعه الحكومة من أجور ومرتبات لمقدمي هذه الخدمات، أما الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة مقابله أي سلعة أو خدمة وبالتالي لا يناظره نشاط إنتاجي فإنه لا يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي ويتمثل ذلك في المدفوعات التحويلية الحكومية وصافي الفائدة المدفوعة من الحكومة.

أي أن مشتريات الحكومة تشمل نفقات الحكومة على شراء السلع والخدمات المختلفة من أسلحة وعتاد ولوازم مختلفة بالإضافة إلى ما تدفعه من أجور وهدايا لمستخدميها والعاملين معها سواء في الإدارة المدنية أو في القوات المسلحة بينما لا تشمل مشتريات الحكومة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة مثل معاشات التقاعد وهيئات والإعانات الأخرى التي تقدمها أحياناً لبعض الأفراد أو الفئات لأنها لا تعكس بدورها إنتاجاً جارياً للمجتمع، بالإضافة إلى أنها تعتبر جزء من إنفاق القطاع المنزلي الاستهلاكي عند إنفاقها.

4) صافي المعاملات الخارجية أو صافي الصادرات

Net Exports (Xn)

وهو يمثل صافي المعاملات الخارجية التي تقوم بها الدولة مع الدول الأخرى من حيث التصدير أو الاستيراد حيث أن:

أ. **الصادرات (X) Exports:** تمثل إنفاق على الصادرات المحلية من السلع والخدمات المختلفة سواء كانت استهلاكية أو استثمارية من داخل القطر (إنتاج محلي).

ب. **المستوردات (M) Imports:** وهي تعبر عن الإنفاق المحلي على الواردات المنتجة في الخارج، سواء كانت على شكل سلع استهلاكية أو منتجات وسيطة وأولية، أو الآت ومعدات، أي ما يتم إنتاجه خارجياً ويتم تصديره للدول.

وبالتالي فإن صافي الصادرات عبارة عن صادرات السلع والخدمات مطروحاً منها مستوردات السلع والخدمات، وما نود الإشارة إليه هنا أن صافي الصادرات قد يكون موجباً أو سالباً متوقفاً ذلك على ما إذا كانت صادرات السلع والخدمات أكبر أو أقل من مستوردات السلع والخدمات، كما أن هناك تسمية أخرى لصافي الصادرات هي صافي الاستثمار الأجنبي.

إذن:

صافي الصادرات = الصادرات – المستوردات

$$Xn = X - M$$

وعليه نجد أن الإنفاق المحلي الإجمالي يمثل المجموع الكلي للقطاعات الأربعة، كما في الصيغة التالية:

$$GDE = C + I + G + X - M$$

ولتوضيح طريقة الإنفاق، نسوق المثال التوضيحي التالي من واقع البيانات (الحسابات القومية) للأردن لسنة 2012 م.

جدول رقم (4)

حسابات الناتج المحلي الإجمالي للأردن في عام 2012م (افتراضي)

البنود	القيمة (مليون دينار)
الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)	3451.1
الإنفاق الاستهلاكي العام (G)	1316.8
الإنفاق الاستثماري (I)	1321.8
الصادرات من (X)	2532.8
السلع والخدمات	
المستوردات من السلع والخدمات (M)	3676.7
الناتج المحلي الإجمالي GDP	4945.8

5) من الممكن أن يحسب الدخل القومي لبلد ما خلال فترة زمنية معينة من ثلاثة مصادر تقابل ثلاث مراحل هي: مرحلة إنتاجه ثم مرحلة اكتسابه ثم مرحلة إنفاقه وبالتالي تحصل من القيم المحسوبة من المصادر الثلاثة على الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي على التوالي، وقد تعرضنا لمفهوم الناتج القومي والدخل القومي أما الإنفاق القومي فيعني الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية وجدير بالذكر أن قيم الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي لابد أن تتعادل تماماً إذا كانت البيانات التي تحسب بها دقيقة دقة تامة.

6) يقاس الدخل القومي عادة بوحدات نقدية ولذلك يطلق عليه الدخل القومي النقدي، أما الدخل القومي الحقيقي فهو يمثل مقدار السلع والخدمات التي يمكن أن تشتري بالدخل النقدي، ولذا تلعب مستويات الأسعار دوراً حاسماً في تحديد حجم الدخل الحقيقي، وعموماً يقدر الدخل القومي الحقيقي على وجه التقريب بقسمة الدخل القومي النقدي على الرقم القياسي للأسعار.

7) يواجه خبراء الدخل القومي عند تقديره عدة صعوبات تتوقف دقة الرقم الذي يحصلون عليه على مدى تذليل هذه الصعوبات، ومن هذه الصعوبات عدم دقة أو عدم شمول البيانات الإحصائية المستخدمة في تقدير الدخل القومي.

8) هناك علاقة وثيقة بين الدخل القومي ومستوى الرفاهية للشعوب، حيث يقاس مستوى رفاهية المجتمع بمقدار ما ينتج من سلع وخدمات لإشباع حاجاته ورغباته ولكن هناك بعض المعوقات التي لا تؤكد تلك العلاقة بشكل مطلق، وذلك لاختلاف المعايير التي تقاس على أساسها رفاهية الشعوب.

أمثلة أخرى على القيمة المضافة:

ذكرنا سابقاً أن هذه الطريقة من أفضل الطرق التي تستخدم في معظم الدول لحساب الدخل القومي وذلك لسهولتها من ناحية، ولدقتها من ناحية أخرى.

وتعتمد هذه الطريقة على إيجاد قيمة ذلك الجزء الذي تعتبر الوحدة الإنتاجية مسؤولة عن إنتاجه فقط، أو بمعنى آخر قيمة ما تضيفه هذه الوحدة إلى الإنتاج الجاري.

مثال:

إذا كان مصنع للسيارات يقوم بإنتاج ما قيمته 50 مليون دينار سنوياً من السيارات فليس معنى ذلك أن هذا المصنع مسؤول عن إنتاج كل هذه القيمة إذ أنه استخدم لإنتاجها سلع من إنتاج مصانع أخرى، كاستخدامه الصلب الذي يعتبر جزء من الإنتاج الذي قامت مصانع الصلب بخلقه والتي احتسب قيمته في هذه الصناعة، وكاستخدامه للزجاج الذي يعتبر جزء من إنتاج مصانع الزجاج، وكاستخدامه للإطارات التي تعتبر جزء من إنتاج مصانع الإطارات، وهكذا نجد أن مصنع السيارات قام بشراء سلع أنتجتها مصانع أخرى وقام تجميعها وأضاف إليها قيمة من قيمة هذه السيارات التي ينتجها 50

مليون دينار، وبالتالي يكون هذا المصنع مسؤول فقط عن إنتاج ذلك الفرق بين قيمة ما أنتجه وقيمة ما استخدمه من منتجات أخرى ويسمى هذا الفرق بالقيمة المضافة Value Added.

وتعرف القيمة المضافة بأنها: قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج حسب ما تم شرحه سابقاً.

حيث أن مستلزمات الإنتاج هي عبارة عن جميع ما قام المصنع باستخدامه من إنتاج الغير، سواء كان على شكل شحوم أو قوى محركة أو خامات أو منتجات تامة الصنع أو نصف مصنعة.

وعلى ذلك فإننا إذا ما قمنا بتجميع القيم المضافة التي تحققها كل الوحدات الإنتاجية الموجودة في المجتمع لجعلنا على تقدير الدخل القومي لهذا المجتمع في نفس الوقت الذي تضمن فيه عدم وجود ازدواج في الحسابات.

مثال:

إذا افترضنا أن لدينا مصنعاً لصنع الأسمدة، يستخدم في العملية الإنتاجية، مواد مستوردة من الخارج قيمتها 50 مليون دينار في السنة، ونتج أسمدة تقدر قيمتها بمبلغ 25 مليون دينار، ففي هذه الحالة يكون المصنع قد خلق قيمة مضافة قدرها 20 مليون دينار، أي الفرق بين قيمة إنتاجه وقيمة مستلزمات هذا الإنتاج.

فإذا ما قام مزارعي القطن بشراء جميع ما ينتجه هذا المصنع من أسمدة واستخدموا بالإضافة إليه تقاوي من إنتاج العام السابق قدرها 10 مليون دينار، واستخدموا أيضاً، سلع أخرى مستوردة من الخارج قدرها 5 مليون دينار وقاموا بإنتاج قطن، تبلغ قيمته 200 مليون دينار، فمعنى ذلك إن قيمة الإنتاج = 200 مليون دينار وقيمة مستلزمات الإنتاج = 25 + 10 + 15 = 50 مليون وبذلك تكون القيمة المضافة المحققة من زراعة القطن 200 = 50 = 150 مليون دينار وإذا ما قامت مصانع الغزل والنسيج بشراء ما أنتجه القطاع

الزراعي من القطن، وأضافت إليه مواد كيماوية ووقود وكهرباء ومعدات إنتاجية استهلكت خلال السنة تقدر قيمتها بمبلغ 50 مليون دينار، وقامت هذه المصانع بإنتاج أقمشة قيمتها 300 مليون دينار فمعنى ذلك أن قيمة إنتاج الأقمشة = 300 مليون دينار وقيمة مستلزمات الإنتاج = 200 + 50 = 250 مليون دينار.

وتكون القيمة المضافة المحققة من صناعة الغزل والنسيج = 300 - 250 = 50 مليون دينار وإذا ما قام قطاع النقل بتوصيل هذه الأقمشة إلى التجار وحصل على 20 مليون دينار مقابل خدماته في حين أن هذا القطاع قد استهلك وقود وسيارات ومعدات أخرى قيمتها 10 مليون دينار فبذلك تكون القيمة المضافة التي حققها قطاع النقل = 20 - 10 = 10 مليون دينار.

وهكذا إذا قمنا بحساب القيمة المضافة لكل وحدة إنتاجية وقمنا بجمعها على قيمة صافي الإنتاج الذي حققه المجتمع خلال العام.

والجدول التالي يوضح جميع الأنشطة التي يتضمنها المجتمع ويكون الدخل القومي للجميع كالآتي:

(مليون دينار)

القطاع	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
صناعة الأسمدة	25	5	20
صناعة القطن	200	50	150
صناعة الغزل والنسيج	300	250	50
قطاع الإنتاج	20	10	10
قطاع النقل	30	5	25
صناعة الملابس	150	110	40
المجموع	725	430	295

مثال آخر إنتاج الخبز:

تتكون هذه العملية من ثلاث مراحل تبدأ بمرحلة إنتاج القمح من قبل المزارع ثم مرحلة الطحين، ومرحلة الخبز، فإذا فرضنا أن المزارع يبيع صافي ناتجه من القمح إلى صاحب المطحنة بمعدل (50) دينار/ طن وإن صاحب المطحنة يقوم بطحن القمح ثم بيعه إلى صاحب المخبز بمعدل (70) دينار/ طن وفي المرحلة الثالثة يقوم صاحب المخبز بخبز الطحين وبيعه للمستهلك النهائي بمعدل (100) دينار/ طن.

وهكذا فإنه يمكن حساب القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج كالآتي:

- **في مرحلة إنتاج القمح:** تعتبر صافي إنتاج المزارع من القمح هي ناتجه الإضافي وهي (50) دينار/ طن.
- **في مرحلة الطحين:** تعتبر القيمة المضافة في هذه المرحلة هي الفرق بين قيمة ناتج الطحين وقيمة القمح المستخدم في بداية المرحلة، أي إن القيمة المضافة تساوي 70-50 = 20 دينار/ طن.
- **في مرحلة الخبز:** وقياساً على المرحلة السابقة فإن القيمة المضافة تمثل الفرق بين مخرجات المرحلة من الخبز ومدخلاتها من الطحين وهي تساوي بالأرقام 100-70 = 30 دينار/ طن.

وعليه فإنه يمكن الوصول إلى تقدير قيمة صافي الإنتاج الحقيقي من الخبز عن طريق القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج الثلاث السابقة وهي 50+ 20 + 30= 100 دينار/ طن، وهذه القيمة تتطابق تماماً مع قيمة الخبز المنتج والمباع فعلاً في نهاية المرحلة الثالثة.

وتعتبر فكرة القيمة المضافة مفيدة ونافعة لأنها تساعد في تجنب الازدواج في القيد، فلو أردنا مثلاً أن نحسب قيمة الناتج الحقيقي بطريقة الإنفاق، فقد يوقع المحظور والوقوع في أخطاء ازدواج القيد، فمثلاً قد يعتبر

البعض إن كلاً من القمح والطحين والخبز في حد ذاتها نواتج حقيقية يجب تضمينها في تقدير قيمة الإنتاج، وتقدر هذه القيمة على أساس 50+ 70 + 100= 220 دينار/ طن، وهذا طبعاً خطأ فاحش، إذ أن القمح والطحين لم يستهلكا كسلعة نهائية، وإنما استخدما كسلعة وسيطة في إنتاج الخبز والسلعة النهائية، وإن قيمة الخبز وكلفة إنتاجه تضمنت قيمة هذه المدخلات كسلع وسيطة وطريقة القيمة المضافة قد أوضحت ذلك ويمكن إعادة ترتيب المثال السابق على النحو التالي:

المرحلة الإنتاجية	المنتج أو البائع	المشتري	السعر السوقي	القيمة المضافة
مرحلة إنتاج القمح	المزارع	صاحب المطحنة	50 دينار/ طن	50 دينار/ طن
مرحلة إنتاج الطحين	صاحب المطحنة	صاحب المخبز	70 دينار/ طن	20 دينار/ طن
مرحلة إنتاج الخبز	صاحب المخبز	المستهلك	100 دينار/ طن	30 دينار/ طن
				100

وهكذا فإن طريقة القيمة المضافة تساعد في تجنب الوقوع في خطأ ازدواج القيد في العمليات الحسابية لقيمة الإنتاج القومي بين ما هو سلع نهائية أو وسيطة، حيث أنه من الصعوبة بمكان التمييز بين ما هو سلع نهائية أو وسيطة، فالقمح الذي يستخدم من قبل صاحب المطحنة هو سلعة وسيطة، ولكن القمح الذي يعاد استخدامه من قبل المزارع نفسه كبذار – يعتبر سلعة نهائية، وكذلك الطحين الذي يستخدم من قبل صاحب المخبز وهو سلعة وسيطة، ولكن الطحين الذي يستخدم من قبل ربات البيوت مباشرة لأغراض الاستهلاك النهائي (صنع الكيك) هو سلعة نهائية والأمثلة كثيرة على ذلك.

6-2 العوامل المحددة لمستوى الدخل القومي:

يعتمد مستوى الدخل القومي ونسبة نموه على العوامل التالية:

أولاً: كمية ونوعية الموارد الاقتصادية:

تعتبر كمية ونوعية الموارد الاقتصادية (الطبيعية والبشرية) من أهم العوامل المحددة لمستوى الدخل القومي وإمكانية نموه، فإذا توفرت الأراضي الصالحة للزراعة وكذلك المياه في قطر معين، فمعنى ذلك إن إمكانية التنمية الاقتصادية ستكون أسهل مما لو كانت الأراضي غير صالحة للزراعة، وبالرغم من أهمية الظروف المناخية (كدرجة الحرارة وكمية الأمطار) في تحديد نوع الزراعة فإنه يمكن التغلب عليها (إلى حد ما)، إلا أن الأراضي الصحراوية لا يمكن تحويلها إلى أراضٍ زراعية إلا بتكاليف باهظة جداً، هذا بالإضافة إلى مدى وفرة رأس المال.

ثانياً: المعرفة الفنية:

لقد أصبحت المعرفة الفنية ودرجة الاستفادة من التقدم التكنولوجي من أبرز العوامل المحددة للدخل القومي وسرعة نموه، وقد أكدت الدراسات التي جرت في الأقطار المتقدمة على مدى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي.

لذلك تعتبر قلة المعرفة الفنية (بدرجات متفاوتة) من المشاكل الرئيسية التي تواجه الأقطار النامية في محاولتها زيادة الإنتاجية، ورفع مستوى معيشة شعوبها.

ثالثاً: الاستقرار السياسي:

لقد أثبتت التجارب في عديد من الأقطار النامية بأن عدم الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي كان أحد الأسباب المهمة في إعاقة نموها الاقتصادي، حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى اضطراب الفعاليات الاقتصادية وضعف

الحافز على الاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص، وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاج، لذلك يعتبر الاستقرار السياسي من المستلزمات الرئيسية لتوفير الأجواء الملائمة للاستثمار والقضاء على ظاهرة تردد القطاع الخاص للقيام بالاستثمار خاصة في الصناعة والقطاعات الأخرى، سيما بعد أن تتحدد أبعاد الاستراتيجية الاقتصادية للدولة في الأجل الطويل وتحديد مجالات الاستثمار للقطاع الخاص.

رابعاً: السياسة الاقتصادية:

وأخيراً يعتبر دور الحكومة على جانب كبير من الأهمية في زيادة الدخل القومي عن طريق السياسات الاقتصادية (المالية، النقدية، والتجارية) التي من شأنها تشجيع وتوجيه الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية بما ينسجم وتحقيق أماني المجتمع ورفاهيته، لذلك نجد أن عدداً كبيراً من الأقطار النامية أخذت مؤخراً (بدرجات متفاوتة) بسياسة التخطيط من أجل استغلال أفضل لمواردها الاقتصادية والتعجيل في تنمية اقتصادياتها.

7-2 التقلبات الاقتصادية:

يقصد بالتقلبات الاقتصادية المراحل التي يمر بها النشاط الاقتصادي الكلي ارتفاعاً أو انخفاضاً تبعاً للتغيرات الحاصلة في الطلب الكلي أو العرض الكلي.

وهناك أربع مراحل للتقلبات الاقتصادية وهي:

1. مرحلة الركود أو الانكماش Recession.
2. مرحلة الكساد Depression.
3. مرحلة الانتعاش Recovery.
4. مرحلة الازدهار أو الرواج Boom.

السؤال: ما هي أهم المؤشرات الرئيسة المستخدمة في تحديد هذه المراحل الاقتصادية فهي:

أ. التغير في الناتج القومي الإجمالي أو الصافي.
ب. التغير في معدلات البطالة أو الاستخدام.
ج. التغير الحاصل في مستوى العام للأسعار لجميع السلع والخدمات.

وكما أن هناك أيضاً عدة مؤشرات فرعية تستخدم في تحديد أسباب التقلبات وأهمها:

1. التغير في الإنتاج القطاعي لإنتاج صناعي أو إنتاج زراعي، إنتاج خدمات، قطاع الإنشاءات، الصادرات، المستوردات.
2. التغير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الكلي حسب مجموعاته (سلع معمرة، سلع استهلاك خارجي، وخدمات استهلاكية).
3. التغير في مستوى الإنفاق الاستثماري الكلي حسب مجموعاته: (معامل ومكائن، انشاءات سكنية، وتغير في مستوى التخزين).

السؤال الأخير: ما أهم السمات الرئيسة لمراحل التقلبات الاقتصادية:

الجواب: لكل مرحلة من المراحل الأربعة التي تم ذكرها سمات ويمكن ايجازها بما يلي:

1) مرحلة الركود Recession:

يقصد بالركود بأنه انخفاض في الناتج الكلي والدخل والاستخدام والتبادل التجاري الداخلي والخارجي يستمر عادة لمدة ستة أشهر أو اكثر ويتصف هذا الوضع بتقلص النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات والأنشطة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية أو بعبارة أقرب إن حالة الركود حالة عامة تسود معظم القطاعات ولا تقتصر على قطاع معين دون الآخر.

2) مرحلة الكساد Depression:

وهذه المرحلة يصل فيها النشاط الاقتصادي والاجتماعي إلى أدنى مستوى له بعد استمرار الركود أو الانتعاش، ومن أبرز الأمثلة على هذه المرحلة

ما حدث للاقتصاد العالمي خلال الفترة 1929 – 1933 من كساد والذي كان بمثابة تحد كبير للاقتصاد الرأسمالي مما أدى إلى المطالبة بتدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية لإيقاف التدهور الاقتصادي وتوجيه الاقتصاد القومي هذا ما أيدته النظرية الكينزية بتدخل الحكومة لحل بعض المشاكل الاقتصادية.

3) مرحلة الانتعاش Recovery:

بعد المرحلة الأولى والثانية يبدأ الاقتصاد القومي بالانتعاش نتيجة لسياسات اقتصادية مناسبة حيث يتجه الاقتصاد الكلي إلى التزايد التدريجي وترتفع معه الأرباح الكلية والاستخدام والأجور وسعر الفائدة.

4) مرحلة الازدهار Boom:

وهي المرحلة التي يصل بها الإنتاج إلى أعلى مستوى له بعد فترة الانتعاش التي يكون خلالها الإنتاج بتزايد مستمر وخاصة أسعار السلع والخدمات.

أسئلة الخطأ والصواب

1. يرجع تاريخ استخدام حسابات الدخل القومي إلى القرن العشرين.
2. لا يوجد فرق بين الدخل القومي والناتج القومي.
3. عند احتساب الدخل القومي يتم استبعاد تلك الدخول التي يحصل عليها الأفراد والمؤسسات على شكل هبات منح، وهي ما تسمى بالمدفوعات المحولة.
4. يعرف الناتج القومي على أنه عبارة عما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.
5. يعتبر الدخل القومي من أهم مؤشرات النشاط الاقتصادي لأي مجتمع، لأنه المؤشر الذي تعكس عليه جميع أوجه هذا النشاط.
6. الدخل النقدي عبارة عن تدفق النقود للعمال وأصحاب الملكيات خلال فترة من الزمن أما الدخل الحقيقي هو عبارة عما يساوي القوة الشرائية للدخل النقدي.
7. لا تختلف أهمية مكونات الناتج القومي الإجمالي بحسب الحجم وأهمية دور القطاع أو الوحدة الاقتصادية التي تقوم بعملية الإنفاق.
8. تعتبر طريقة الدخل إحدى طرق قياس الدخل القومي عن طريق جميع العوائد المتحققة للأفراد والمنشآت مقابل المساهمة في الإنتاج.
9. تعتبر طريقة الدخول من أبسط طرق تقدير الدخل القومي من الناحية النظرية والإحصائية.
10. يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري غير مهم في العملية الإنتاجية مقارنة مع عناصر الإنتاج الأخرى.
11. تعتبر كمية ونوعية الموارد الطبيعية من أهم العوامل المحددة لمستوى الدخل القومي.
12. عادة لا تسود الاقتصاد القومي أي من التقلبات الاقتصادية.

أسئلة للمناقشة

السؤال الأول: وضّح باختصار مفهوم وتاريخ استخدام حسابات الدخل القومي.

السؤال الثاني: ما الفرق بين الدخل القومي والناتج القومي.

السؤال الثالث: اشرح أهمية الدخل القومي.

السؤال الرابع: ما الفرق بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي.

السؤال الخامس: اشرح مكونات الناتج القومي الإجمالي.

السؤال السادس: هناك عدة طرق لقياس الدخل القومي اشرح هذه الطرق.

السؤال السابع: يعتمد مستوى الدخل القومي ونسبة نموه على عوامل عديـدة، اشرح هذه العوامل.

السؤال الثامن: هل هناك مراحل للتقلبات الاقتصادية وضح ذلك بالتفصيل.

أمثلة تطبيقية على حسابات الدخل القومي

مثال رقم (1):

فيما يلي بعض البيانات الخاصة بالمعاملات الاقتصادية التي تمت في اقتصاد معين خلال عام 2012 بالمليون وحدة نقدية:

الأجور والرواتب والايجارات 1800 الايجارات والريع (130) فوائد القروض الاستثمارية المحلية (40) صافي عوائد الملكية من الخارج (95) ومجموع الاهتلاك الرأسمالي (30) وأرباح المشروعات قبل الضرائب (225).

المطلوب:

1. إيجاد الدخل المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج.
2. الدخل القومي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج.
3. الدخل القومي الصافي.
4. من أي أنواع طرق قياس الناتج المحلي تمثل هذه الحالة.

الحل:

1. الدخل المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج:

= الأجور + الريع + الفوائد + الأرباح

= 1800 + 130 + 40 + 225

= 2195 مليون وحدة نقدية.

2. الدخل القومي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج = الدخل المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج + صافي عوائد الملكية من الخارج

= 2195 + 95

= 2290 مليون وحدة نقدية

3. الدخل القومي الصافي = الدخل القومي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج – مجموعة الاهتلاك الرأسمالي

= 2290 + 30

= 2260 مليون وحدة نقدية.

4. الطريقة التي تم استخدامها هنا هي طريقة الدخول المكتسبة (عوائد عوامل الإنتاج).

مثال رقم (2):

فيما يلي البيانات الخاصة بالمعاملات الاقتصادية التي تمت في اقتصاد معين خلال عام 2012 (مليون وحدة نقدية):

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 24520، والضرائب غير المباشرة 4240 وإعانات الإنتاج 2380، وتبلغ عوائد الملكية لعوامل الإنتاج الأجنبية التي ساهمت في الناتج المحلي 2600، والعوامل الإنتاج الوطنية التي تعمل في الخارج 6500، وقد بلغ الاهتلاك الرأسمالي 4500، ولقد بلغت المدفوعات التحويلية (حكومية، قطاع الأعمال) ما قيمته 362، وقد بلغت مجموع الاقتطاعات على شكل (الأرباح غير موزعة، مساهمة والتأمينات الاجتماعية وغيرها) ما قيمته 500، وضريبة الدخل (ضريبة مباشرة) 250.

المطلوب:

1. حساب الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق.
2. الناتج القومي الإجمالي بتكلفة عناصر الإنتاج.

3. الدخل القومي.
4. الدخل الشخصي.
5. الدخل المتصرف به المعد للاستهلاك.

الحل:

1. الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق + صافي عوائد الملكية من العالم الخارجي.

علماً أن صافي عوائد الملكية من العالم الخارجي = عوائد الملكية المستحقة لعناصر الإنتاج المحلية من الخارج - عوائد الملكية المستحقة لعناصر الإنتاج الأجنبية من داخل الاقتصاد الوطني

= 6500 – 2600 = 3900 مليون وحدة نقدية.

الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق = 24520 – 3900

= 20620 مليون وحدة نقدية.

2. الناتج القومي الإجمالي بتكلفة عناصر الإنتاج = الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة + إعانات اِلإنتاج

= 20620 – 4240 = 2380

= 18760 مليون وحدة نقدية.

3. الدخل القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي بتكلفة عناصر الإنتاج – الاهتلاك الرأسمالي

= 18760 - 4500

= 14260 مليون وحدة نقدية.

4. الدخل الشخصي = الدخل القومي + (المدفوعات التحويلية + الفوائد التي يحصل عليها القطاع العائلي) – (الضرائب على أرباح قطاع الأعمال + الأرباح غير الموزعة).

الدخل الشخصي = 14260 + 362 – 500

= 14122 مليون وحدة نقدية.

الدخل الشخصي المتصرف به (المعد للاستهلاك) = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل)).

= 14122 - 250

الدخل المتصرف فيه = 13872 مليون وحدة نقدية.

مثال عملي:

سنحاول هنا بالمثال التالي إعطاء فكرة شاملة عن كيفية التوصل إلى أنواع الدخل المختلفة ابتداء من الدخل القومي الإجمالي وبانتهاء بالدخل الممكن التصرف فيه.

نفترض البيانات الفرضية التالية للدخل في اقتصاد ما:

الدخل القومي 1000 مليون دينار أردني.

إجمالي الاستثمار 200 مليون دينار أردني.

صافي الاستثمار 170 مليون دينار أردني.

الضرائب غير المباشرة 50 مليون دينار أردني.

المدفوعات التحويلية 60 مليون دينار أردني.

الأرباح غير الموزعة 40 مليون دينار أردني.

استقطاعات التقاعد والضمان الاجتماعي 80 مليون دينار أردني.

ضرائب أرباح الشركات 150 مليون دينار أردني.

استقطاعات ضريبة الدخل 100 مليون دينار أردني.

من هذه البيانات نجد التالي:

الاندثار استهلاك رأس المال = 200-170 = 30 مليون دينار

لذا فإن صافي الدخل القومي = 1000-30 = 970 مليون دينار

وكذلك فإن الدخل القومي = 970-50 = 920 مليون دينار

أما الدخل الشخصي = 920- (40 + 80 + 150) + 60

= 920- 270 + 60 = 710 مليون دينار

والدخل الممكن التصرف فيه = 710- 100 = 610 مليون دينار

= الانفاق الاستهلاكي + الادخار

تمارين عملية

سؤال (1) لديك المعلومات التالية:

- قيمة الناتج القومي بسعر السوق 300 مليون دينار
- الضرائب الغير مباشرة 6 مليون دينار
- الاعانات 4 مليون دينار
- قيمة الاستهلاك 2 مليون دينار
- الصادرات 2 مليون دينار
- المستوردات 1 مليون دينار

==============================

المطلوب: احتساب الناتج المحلي بسعر الكلفة:

سؤال (2): سلعة معينة تمر في ثلاث مراحل إنتاجية كما هي في الجدول التالي:

المرحلة	القيمة بازدياد المرحلة
أ	2000
ب	4000
ج	8000

المطلوب:

1. طريقة القيمة المضافة.
2. طريقة المنتج النهائي.
3. طريقة الدخل – دخول عوامل الإنتاج.

=============================

سؤال (3): الجدول التالي يبين إنتاجية وأسعار السلع المنتجة في اقتصاد ما:

السلعة	عام 2009		عام 2011	
	الكمية	السعر	الكمية	السعر
ملابس	800	20	1.000	60
أدوية	2000	5	3.000	5
سكر	0.10	4	10.000	3

المطلوب ما يلي:

1. احسب الناتج المحلي الأسمي عام 2009 وعام 2011.
2. احسب الناتج المحلي الحقيقي عام 2011 معتبراً عام 2009 كسنة أساس.

مراجعة لأهم النقاط في الفصل الثاني

(حسابات الدخل القومي)

1. إن أفضل طريقة لقياس السلع والخدمات هي استخدام مفهوم الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product GDP.
2. الناتج المحلي الإجمالي – عبارة عن قيمة السلع والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية (عادة سنة) داخل حدود الدولة – لا يشمل ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج (تحويلات العاملين في الخارج)، وتحسب التعاملات الشرعية وابتعاد التعاملات غير المشروعة كالمخدرات.
3. الناتج القومي الإجمالي GNP: عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة (السلع والخدمات النهائية في السوق (القيمة السوقية) خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة + تحويلات العاملين المواطنين في الخارج – تحويلات العاملين الأجانب في الداخل.

مثال:

- الناتج المحلي الإجمالي = 5000 مليون دولار.
- تحويلات العاملين المواطنين = 200 مليون في الخارج.
- تحويلات العاملين الأجانب = 300 مليون دينار في الداخل.
- الناتج القومي الإجمالي = 4900 مليون دينار.
- إذا كانت تحويلات العاملين المواطنين في الخارج أكبر من تحويلات العاملين الأجانب في الداخل، يتم إضافة الفرق (+) وإما إذا كانت تحويلات الأجانب في الداخل أكبر من تحويلات العاملين المواطنين في الخارج يتم تنقيص الفرق (-) من الناتج القومي الإجمالي.

4. الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق = الناتج المحلي الإجمالي – الضرائب غير المباشرة.

5. الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج.
6. الناتج المحلي الإجمالي الصافي NDP = الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة – الاهتلاك الرأسمالي (الاندثارات).
7. الناتج القومي الصافي NNP = الناتج القومي الإجمالي - الاهتلاك رأس المال (الاندثارات).
8. الدخل القومي NI = الناتج القومي الصافي - الضرائب غير المباشرة.
9. الدخل الشخصي = الدخل القومي – أقساط الزامية مختلفة (مثل الضمان الاجتماعي أو ما يسمى بأقساط المعاشات – ضرائب أرباح الشركات – أرباح محتجزة + مدفوعات الإعانات الشخصية وغيرها كدعم الخبز (إعانات نقدية) + مدفوعات الضمان الاجتماعي وصناديق التنمية والتشغيل تضاف إلى دخل الفرد.
10. الدخل الممكن التصرف فيه أو الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة على الدخل.
11. قيمة الصادرات = الفرق بين المستوردات والعجز في الميزان التجاري.
12. الادخار الشخصي = الدخل الشخصي المتاح – الإنفاق الاستهلاكي الشخصي
13. الإنفاق الاستهلاكي العائلي = الدخل المتاح - الادخار الشخصي
14. الضرائب غير المباشرة = الدخل القومي – صافي الناتج القومي.
15. الادخار الحكومي = إجمالي الايرادات العامة – إجمالي النفقات العامة.
16. الادخار العائلي = الدخل المتاح - الإنفاق الاستهلاكي العائلي
17. يعرف الدخل القومي على أنه: مجموع الدخول المستحقة لأصحاب أو عوامل الإنتاج المختلفة مقابل خدماتها.
18. المقصود بالقيمة المضافة في الحسابات القومية هي: الفرق ما بين قيمة السلع وتكلفة السلع الوسيطة الداخلة في إنتاجها.
19. القيمة المضافة الاجمالية = القيمة الاجمالية للناتج المتحقق – القيمة الاجمالية لمستلزمات الإنتاج لكل قطاع أو نشاط في توليد الناتج القومي الإجمالي.
20. القيمة الاجمالية للإنتاج = عدد الوحدات المنتجة × سعر الوحدة.
21. الظواهر التالية تعتبر من الحقن أو الروافد:

- الصادرات.
- الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات.
- الإنفاق الاستثماري.

22. الظواهر التالية تعتبر من التسربات:

- الضرائب.
- الادخار.
- المستوردات.

23. إذا كان فرع شركة دواء اردنية تعمل في الكويت بإنتاج دواء ثم صدّر هذا الدواء إلى الأردن فإنه يحسب:

ضمن الناتج المحلي الإجمالي الكويتي وليس الأردني لأن الشركة على أرض كويتية ينتج الدواء.

24. الخيار: يحسب كسلعة وسيطة إذا استخدم من قبل أحد مصانع المخللات ويحسب كسلعة نهائية إذا استخدم من قبل إحدى العائلات لعمل المخللات في المنزل.
25. لا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية للأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر.
26. رأس المال في الاقتصاد يعني: الآلات والمعدات التي تستخدمها الشركات في إنتاج السلع والخدمات.
27. إذا كان معدل النمو في الناتج المحلي في بلد معين أعلى نسبة في بلد آخر، سوف يكون مستوى المعيشة في البلد الأول أعلى منه من مستوى المعيشة في البلد الثاني.
28. إذا دخلت بضاعة في المخازن ولم يتم بيعها قبل نهاية العام فإنها: تحسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام كإنفاق استثماري وليس إنفاق استهلاكي.

29. الفرق ما بين الناتج المحلي الإجمالي الأسمي والحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي هو نفسه الناتج المحلي الإجمالي الأسمي فالأسعار تتغير والكميات تتغير وأما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فالسعر ثابت والكميات هي التي تتغير.
30. الطحين: يحسب كسلعة وسيطة إذا استخدم من قبل أحد المخابز وكسلعة نهائية إذا استخدم من قبل إحدى العائلات لعمل المعجنات في البيت.
31. تشير القيمة المضافة لمصنع ينتج علب عصير البرتقال إلى: زيادة سعر علبة العصير عن قيمة المواد الأولية الداخلة في إنتاجها.

قوانين حسابات الناتج المحلي الإجمالي

تسلسل الحسابات القومية

الإنفاق الاستهلاكي (العائلي)

+

الإنفاق الاستثماري الإجمالي (الإنفاق الاستثماري الصافي + إهلاك الأصول الثابتة)

+

الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات

+

صافي الصادرات (الصادرات – المستوردات).

=======================

= الناتج المحلي الإجمالي

+ صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج (دخول العاملين في الخارج – دخول العاملين (الأجانب) في الداخل)

= الناتج القومي الإجمالي

- إهلاك الأصول الثابتة

= صافي الناتج القومي

- الضرائب غير المباشرة

= الدخل القومي (المستحق) = الربح + الفوائد + الأجور والرواتب+ الريع+ صافي دخل عوامل الإنتاج في الخارج

- (الاقتطاعات)

- ضرائب أرباح الشركات

- اقتطاعات ضمان اجتماعي (الاعانات)

- أرباح محتجزة

- التأمين الصحي

+ (الإضافات)

+ المدفوعات التحويلية (إعانات الإنتاج، المعونات)

= الدخل الشخصي

- ضريبة الدخل الشخصية (مباشرة)

= الدخل المتاح

- الإنفاق الاستهلاكي (العائلي)

= الادخار العائلي

تمارين عملية لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي

طريقة المنتج النهائي

المعلومات	القيمة (مليون)
1. قيمة الخبز	54.6
2. قيمة الملابس	18.5
3. قيمة الأحذية	6.7
4. قيمة جميع السلع الأخرى	100.000

= قيمة الناتج المحلي الإجمالي 179.8

بطريقة المنتج النهائي

+ قيمة إنتاج والتحويلات الوطنية 24.7

العاملة في الخارج

- قيمة إنتاج الشركات الأجنبية 36.8

وتحويلاتهم في الداخل

= قيمة الناتج القومي الإجمالي 167.7

- الاندثارات (الاهتلاك) 6.50

= قيمة الناتج القومي الصافي 161.12

- الضرائب غير المباشرة 7.2

+ الاعانات الاقتصادية 3.4

= الناتج القومي الصافي أو قيمة الدخل القومي 157.4

طريقة الانفاق

2060		استهلاك خاص (C)
	500	سلع معمرة
	900	سلع غير معمرة
	660	خدمات
1501		الانفاق الاستثماري (I)
1630		الانفاق الحكومي (G)
- 950		صافي الصادرات (NY)
	300	صادرات (X)
	1250	مستوردات (M)
4261		الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الانفاق GDP

$$GDP= C + I + G + X + M$$

طريقة الدخول

2500	اجور ومتعلقاتها
350	صافي الفوائد المقبوضة
52	الريع
371	الضرائب غير المباشرة
482	صافي الاهتلاك
205	دخول المالكين
301	أرباح شركات قبل الضرائب
150	أرباح موزعة
90	أرباح متجزئة
61	ضرائب شركات

= 4261 هو الناتج المحلي الاجمالي GDP بطريقة الدخول لاحتسابه

العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي والصافي والدخل القومي والدخل الشخصي والدخل المتاح لدولة ما

البيان	مليون دولار
1. الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية. 2. صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج	680 5 +
= الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية. - استهلاك رأس المال الثابت	685 14 -
= الناتج القومي الصافي - الضرائب غير المباشرة	671 56-
= الدخل القومي	615
الضرائب على أرباح الشركات الأرباح غير الموزعة استقطاعات الضمان الاجتماعي دخل الاستثمارات الحكومية المدفوعات التحويلية الفوائد على الدين العام	15- 20- 5- 100- 20+ 5+
= الدخل الشخصي ضرائب الدخل	510 50-
= الدخل الشخصي المتاح الانفاق الاستهلاكي الشخصي الفوائد على القروض الاستهلاكية صافي تحويلات غير المقيمين	450 340- 8- 12-
= الادخار الشخصي	90

الفصل الثالث

نظرية التوظف والدخل والإنتاج

الفصل الثالث

نظرية التوظف والدخل والإنتاج

1-3 المقدمة

تعتبر هذه النظرية من النظريات الهامة والأساسية في علم الاقتصاد حيث تمثل الجزء الأكبر والأكثر أهمية في النظرية الاقتصادية الكلية التي تتعلق بالاقتصاد القومي، ولا شك أن هذه النظرية تعالج الطريقة التي يتحقق بها التوازن في الاقتصاد وتحديد العوامل والقوى المؤثرة في ذلك التوازن، كما وتوضح المتغيرات العديدة التي تؤثر في التوازن كالإنتاج والاستخدام والدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار والترابط والتداخل بين تلك المتغيرات، كما وتكشف هذه النظرية أسباب ظهور الأزمات الاقتصادية وأساليب معالجتها من أجل تقليل آثارها السلبية وتداعياتها.

إن هدف النظام الاقتصادي هو التوصل إلى تحقيق حالة للاستخدام الشامل وتهيئة الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك أو الاقتراب من تحقيق تلك الحالة، لأن التغيرات في مستوى الاستخدام سوف تؤدي إلى تغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي والعكس صحيح، فالانتقال مثلاً من حالة الركود الاقتصادي إلى حالة الانتعاش الاقتصادي فإن ذلك سوف بالضرورة يؤدي إلى إيجاد فرص عمل وزيادة مستوى وحجم الاستخدام ويتوقف ذلك أيضاً على تخطيط الاستثمار الأمثل.

فالاهتمام بالمسائل الكلية لم يُعطى اهتماماً يذكر إلا في بداية القرن العشرين، وإن الاهتمام بالمسائل الكلية لم يتطور ويتخذ مداه إلا عند ظهور الفكر الكينزي.

الهدف من هذا الفصل هو التعرف على مدى قدرة الاقتصاد الرأسمالي في تحقيق التوظف الكامل لموارده الاقتصادية بدون أية مشاكل اقتصادية، انقسم الاقتصاديين إلى قسمين، فالاقتصاديون القدامى كانوا يعتقدون أن النظام

الرأسمالي قادر على تحقيق التوظيف الكامل لموارد المجتمع الاقتصادية (النظرية الكلاسيكية)، وأما القسم الثاني هم الاقتصاديون المحدثين (النظرية الحديثة أي النظرية الكينزية للتوظف والدخل والإنتاج)، أكدوا في نظريتهم أنه لا يمكن تحقيق توظف كامل للموارد الاقتصادية وإنما ستبرز مشاكل اقتصادية وقد تدوم لفترة من الزمن.

سنحاول هنا توضيح النظرية الكلاسيكية للتوظف والدخل والإنتاج والنظرية الحديثة للتوظف والدخل والإنتاج من خلال عدة أمور.

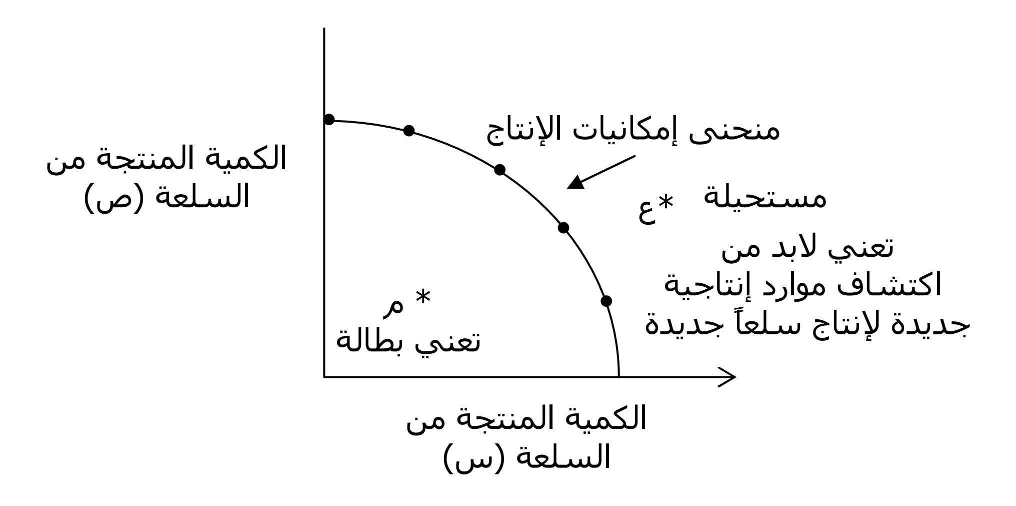
2-3 النظرية الكلاسيكية للتوظف والدخل والإنتاج:

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي الانجليزي المشهور آدم سميث واستمرت عدة سنوات وظلت سائدة حتى الثلاثينيات من القرن العشرين وحدوث أزمة الكساد العظيم في تلك الفترة، اعتقد الاقتصاديون القدامى (الكلاسيك) أن الرأسمالية قادرة على تحقيق مستوى التوظف الكامل للموارد الاقتصادية بدون حدوث تضخم أو بطالة بالرغم من معرفتهم أن بعض الظروف والمتغيرات الاستثنائية كالحروب والثورات والقحط وغيرها من الأزمات التي يمكن عدم تحقيق التوظف الكامل للموارد وبالتالي حدوث البطالة.

لقد اعتمد الكلاسيك في منطقهم هذا على إيمانهم الشديد بقانون ساي Sayos Law (نسبة إلى الاقتصادي الفرنسي J.B.Say (1767-1832) والذي تنص على أن "العرض يخلق الطلب عليه"، ويفسر ريكاردو هذا القانون بقوله: إن الإنسان لا ينتج إلا وفي ذهنه أن يستهلك أو يبيع ما ينتجه، وهو لا يبيع إنتاجه إلا إذا كان في نيته أن يشتري بالمقابل سلعة أو سلعاً أخرى نافعة له أو تساعده في الحصول على مزيد من الإنتاج، وحقيقة أخرى أن ساي كان يعتقد أن الناس لا تعمل من أجل العمل فحسب وإنما من أجل الحصول على السلع والخدمات التي تعطيهم إشباعات معينة، وقد ظهرت هذه النظرية لأول مرة وسادت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن العشرين، ومن أهم رواد هذه المدرسة الكلاسيكية هم: آدم سميث، ديفيد ريكاردو، جون ستيورات وميل، الفريد مارشال وبيجو.

إن مضمون هذه النظرية يتمثل فيما يلي:

1. الوضع الطبيعي للاقتصاد أن يعمل عند مستوى التوظف الكامل.
2. إذا كانت هناك بطالة – لأي سبب، فهي مؤقتة حيث ستحدث تفاعلات اتوماتيكية تعيد الاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل.
3. لا يواجه الاقتصاد مشكلة نقص الطلب، فالعرض يخلق الطلب عليه، وإذا حدث نقص في الطلب الكلي لأي سبب، سوف يظهر طلب جديد يعوضه.



يوضح الشكل إن النقاط على منحنى إمكانيات الإنتاج هو وضع طبيعي أي أن هناك استخدام كامل للموارد المتاحة وبتقنية متاحة مع وجود كفاءة فنية واقتصادية لإنتاج الكميات من السلعة (س) والكميات من السلعة (ص)، وإذا كانت هناك بطالة – لأي سبب، فهي مؤقتة حيث ستحدث تفاعلات اتوماتيكية تعيد الاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل وتختفي البطالة.

ومن أهم الاستنتاجات لهذه النظرية الكلاسيكية أو المدرسة الكلاسيكية هو عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، فالاقتصاد يعمل لوحده، ويصل إلى التوظف للموارد الاقتصادية تلقائياً، كما أنه لا وجود للسياسات الاقتصادية المختلفة وذلك لعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية حسب طبيعة النظام الرأسمالي.

إن هذه النظرية الكلاسيكية تؤكد هو عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، فالاقتصاد حسب أفكارهم يعمل لوحده ويصل إلى التوظف للموارد الاقتصادية تلقائياً، **وأما أهم فرضيات المدرسة الكلاسيكية يمكن إيجازها بما يلي:**

1. مرونة الأسعار والأجور (الأجور قابلة للإنخفاض كما أنها قابلة للارتفاع).
2. العرض يخلق الطلب (قانون ساي).
3. مرونة اسعار الفائدة على القروض والودائع، فأسعار الفائدة قابلة للإنخفاض كما أنها قابلة للارتفاع.
4. الاستثمار يستجيب بقوة للتغيرات وأسعار الفائدة.
5. اعتقد الكلاسيك أن الادخار يساوي الاستثمار، إن ما يدخره الأفراد سوف يقومون أو يحول إلى استثمار مباشر وبدون فاصلة زمنية، لأن اعتقادهم إن الجماعات التي تقوم بالادخار هي نفسها تقوم بالاستثمارات.

ويمكن تلخيص أهم أفكار هذه المدرسة الكلاسيكية في مجال الدخل والاستخدام والإنتاج بما يلي:

1. تمثل هذه النظرية انحيازاً للاقتصاد الحر أو الرأسمالي أو لاقتصاد السوق.
2. وتشير إلى سياسة رفع اليد وعدم تدخل الدولة (الحكومة) في النشاط الاقتصادي إلا بأقل قدر ممكن.
3. ضرورة المنافسة التامة في الحياة الاقتصادية والتي تعني عدم سيطرة المنشآت على الاسعار.
4. فكلما كانت الأجور والأسعار أكثر مرونة واستجابة للتغيرات الوقتية زادت بالتالي فعالية قوى العرض والطلب على العمالة المتوفرة.
5. لم يعترفوا المدرسة الكلاسيكية بوجود أزمات اقتصادية كالركود أو تضخم اقتصادي أو بطالة.
6. اعتقادهم بصحة قانون ساي الفرنسي الذي ينفي وجود طاقة فائضة أي تساوي العرض الكلي والطلب الكلي.
7. استمرت النظرية الكلاسيكية تنادي بأفكارها إلى أكثر من قرن من الزمان.

لكن هذه النظرية الكلاسيكية انهارت لعدة أسباب يمكن إيجازها بما يلي:

1. وبالرغم من استمرار هذه النظرية لأكثر من قرن من الزمان إلا أنها لم تعد تلقى قبولاً وأيضاً من العديد من الاقتصاديين وذلك لعدم منطقية أو موضوعية الافتراضات التي استندت عليها أي بالقوى التلقائية التي آمن بها المدرسة الكلاسيكية.
2. هناك أزمات اقتصادية لم تجد حلاً من قبل أفكار هذه المدرسة وهي أزمة الكساد العظيم خلال الفترة 1929-1932 حيث أثبتت التجربة أن هذه الأزمة العالمية وتداعياتها أدت إلى انهيار الأركان التي استندت إليها هذه النظرية الكلاسيكية وعدم صحة قانون ساي الفرنسي الذي ينص أن العرض يخلق الطلب.
3. ظلت الاقتصاديات الرأسمالية تعاني من ارتفاعات معدلات البطالة والتي سادت حتى فترة الاربعينات من القرن العشرين.
4. ومن أهم نتائج الرأسمالية السلبية يكمن في انحصار المال والثروة بأيدي قليلة من أفراد المجتمع وظهور الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات وسوء أحوال الطبقة العاملة اقتصادياً واجتماعياً وصحياً.
5. ظهور آراء المدرسة الكينزية وهي النظرية الحديثة التي سنتناولها لاحقاً أي ردهم على جميع أفكار النظرية الكلاسيكية.

3-3 النظرية الحديثة للتوظف والدخل والإنتاج:

إن صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي الانجليزي جون ماينرد كينز j,M.Keynes وذلك من خلال كتابه "النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود والذي نشره عام 1936، استطاع كينز نقض كل الفروض التي استندت عليها النظرية الكلاسيكية.

وأهم ما استهدفه كينز في كتابه هو توضيح نقاط الضعف والقصور في النظرية الكلاسيكية من خلال كشف التناقضات في آرائهم للمدرسة الكلاسيكية

ووضع نظرية بديلة تفسر الكيفية التي يتحدد فيها مستوى الاستخدام الشامل وغير الشامل **ومن أهم مضمون النظرية الكينزية الحديثة ما يلي:**

1. قد يستقر الاقتصاد عند مستوى أقل من التوظف الكامل.
2. وإذا كانت هناك بطالة - لأي سبب - قد تدوم حيث ليس هناك ما يضمن حدوث تفاعلات اتوماتيكية تعيد الاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل لأن هناك ظروف غير متوقعة سوف تحدث خارجة عن إرادة الإنسان نفسه.

وبالنسبة لرأي كينز في منحنى إمكانيات الإنتاج التي تم شرحه في الفصل الأول أن أي نقطة على المنحنى هو وضع طبيعي والنقاط داخل المنحنى أيضاً وضع طبيعي وممكن وأية نقطة خارج المنحنى لابد من اكتشاف موارد جديدة لإنتاج سلعة جديدة لأن الموارد المتاحة لا تكفي، وإذا كانت هناك بطالة لأي سبب من الأسباب قد تدوم حيث ليس هناك ما يضمن حدوث تفاعلات اتوماتيكية تعيد الاقتصاد إلى التوظف الكامل. وأكدت النظرية الحديثة الكينزية أن الطلب هو الذي يحدد مستوى الإنتاج، وإذا حدث نقص في الطلب الكلي لأي سبب قد لا يظهر طلب جديد يعوضه، **وأما أهم الاستنتاجات للنظرية الكينزية الحديثة هي كما يلي:**

1. هناك حاجة لتدخل الدولة في الاقتصاد لمعالجة مشاكل البطالة أو النقص في الطلب الكلي من أجل الوصول إلى التوظف الكامل للموارد الاقتصادية.
2. هناك وجود وضرورة للسياسات الاقتصادية من قبل الحكومة.

ولابد أيضاً هنا من توضيح فرضيات هذه المدرسة الحديثة الكينزية بما يلي:

1. عدم مرونة الأسعار والأجور في الاتجاه الهبوطي (الأجور قابلة للارتفاع ولكنها غير قابلة للانخفاض).
2. الطلب هو الذي يحدد مستوى الإنتاج.
3. عدم مرونة اسعار الفائدة (أسعار الفائدة قابلة للارتفاع ولكنها غير قابلة للانخفاض على الودائع).

4. الاستثمار لا يستجيب كثيراً للتغيرات في سعر الفائدة، وحتى لو انخفضت اسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية، لن يزيد الاستثمار في ظل ظروف التوترات السياسية وعدم وجود قانون يحمي المستثمرين ويعطيهم حوافز وامتيازات.

وسؤال آخر هل هناك أموال للاستثمارات وهل الظروف السياسية والاقتصادية تسمح بذلك وهل هناك قانون يحفز ويحمي المستثمرين.

5. الادخار لا يساوي الاستثمار دائماً، فالجماعات التي تقوم بالادخار ليست هي التي تقوم بالاستثمارات فهي تتغير تبعاً للظروف المختلفة وتكون خارج عن إرادة المستثمر والمدخر، وإن قرارات الإنتاج هي ليست نفس الجماعات التي تتخذ قرارات الإنفاق والاستثمار.

أسئلة الخطأ والصواب

1. يرجع تاريخ نظرية التوظف والدخل والإنتاج إلى بداية القرن السادس عشر.
2. لا يوجد فرق في مضمون النظرية الكلاسيكية والنظرية الحديثة الكينزية.
3. تؤمن النظرية الكلاسيكية بتدخل الدولة (الحكومة) في النشاط الاقتصادي.
4. هناك سياسات اقتصادية تبنتها النظرية الكلاسيكية.
5. لا تؤمن النظرية الكينزية الحديثة بتدخل الدولة (الحكومة).
6. النظام الاقتصادي الحر في رأي المدرسة الكلاسيكية هو الأقدر على تحقيق التوازن الكامل لاستخدام الموارد الاقتصادية.
7. ترى النظرية الكلاسيكية أن البطالة إن ظهرت ستدوم لفترة طويلة ولن تحدث تفاعلات اوتوماتيكية تعيد الاقتصاد إلى التوازن.
8. الأجور والأسعار غير قابلة للارتفاع أو الانخفاض حسب رأي النظرية الكلاسيكية.
9. حسب النظرية الحديثة الكينزية إن الادخار لا يساوي الاستثمار.
10. اعتقد الكلاسيك إن الادخار يساوي الاستثمار.
11. اعتقد الكلاسيك إن العرض يخلق الطلب حسب قانون ساي الفرنسي.
12. الاستثمار لا يستجيب بقوة للتغيرات في أسعار الفائدة على القروض والودائع حسب رأي النظرية الكينزية الحديثة.
13. تمثل النظرية الكلاسيكية انحيازاً تاماً إلى الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق والرأسمالي.
14. استمرت النظرية الكلاسيكية تنادي بأفكارها إلى أكثر من قرن من الزمان.
15. هناك أزمات اقتصادية تم حلها قبل هذه المدرسة الكلاسيكية كأزمة الكساد العظيم الذي أصاب أوروبا خلال الفترة 1929-1932.
16. هناك حاجة لتدخل الدولة في الاقتصاد لمعالجة مشاكل كالبطالة والتضخم أو النقص في الطلب الكلي حسب رأي المدرسة الكينزية الحديثة.

17. هناك وجود ضرورة للسياسات الاقتصادية في رأي المدرسة الكينزية الحديثة.
18. الطلب هو الذي يحدد مستوى الإنتاج حسب رأي المدرسة الكينزية الحديثة.
19. الادخار لا يساوي الاستثمار دائماً حسب رأي المدرسة الكينزية الحديثة.

أسئلة للمناقشة

السـؤال الأول: وضّـح الفـرق مـا بـين النظريـة الكلاسـيكية والنظريـة الكينزيـة الحديثة من حيث أهم مضمون هاتين النظرتين؟

السؤال الثاني: ما هي أهم الاستنتاجات بين هاتين النظرتين؟

السؤال الثالث: مـا هـو الفـرق مـع الشرـح بـين فرضـيات النظريـة الكلاسـيكية والنظرية الكينزية الحديثة؟

السؤال الرابع: هل انهارت النظرية الكلاسيكية، وما هي أسباب الانهيار؟

السؤال الخامس: في رأيك أي من هذه النظريتين تفضل، وضّـح ذلـك بالتفصـيل ولماذا؟

مراجعة لأهم النقاط في الفصل الثالث

(نظرية التوظف والدخل والإنتاج)

1. هناك نظريتين ناقشوا نظرية التوظف والدخل والإنتاج:

أ. النظرية الكلاسيكية.
ب. النظرية الكينزية الحديثة.

2. من أهم رواد النظرية الكلاسيكية هم: أدم سميث، ريكاردو، جون ستيورات ميل، الفريد مارشال وبيجو.
3. ومن أهم رواد المدرسة الكينزية الحديثة هو جونماينرد كينز.
4. ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة وسادت في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر.
5. تمثل النظرية الكلاسيكية انحياز إلى الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق أي الرأسمالي.
6. ترى النظرية الكلاسيكية بأنه في الاقتصاد الرأسمالي: إن نظام السوق يضمن وصول النشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظف الكامل للموارد.
7. إحدى المدارس الفكرية أكدت على عدم تدخل الحكومة أو الدولة في الأنشطة الاقتصادية وهي المدرسة النظرية الكلاسيكية.
8. إحدى المدارس الفكرية الاقتصادية أكدت على دور الحكومة في معالجة المشاكل الاقتصادية في التوظف والإنتاج والجواب نعم هي المدرسة الكينزية الحديثة.
9. طبقاً للنظرية الكينزية الحديثة في التوظف والإنتاج، أنه يمكن أن يصل مستوى النشاط الاقتصادي إلى التوظف الكامل في بعض الأحيان وليس دائماً.
10. في النظرية الكلاسيكية البطالة مؤقتة وأما في حالة النظرية الحديثة الكينزية فالبطالة ربما تدوم وليس مؤقتة فقط.

11. أي العبارات التالية لا تنسجم مع النظرية الكلاسيكية في التوظف والدخل والإنتاج:

أ. العرض يخلق الطلب.
ب. الاسعار والأجور قابلة للارتفاع وقابلة للانخفاض.
ج. الوضع الطبيعي للاقتصاد أن يعمل عند مستوى التوظف الكامل.
د. عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية.

الفصل الرابع

نظرية الاستهلاك

1-4 تعريف الاستهلاك.

2-4 دالة الاستهلاك.

3-4 ميول الاستهلاك والادخار.

4-4 العوامل التي تؤثر في مستوى الإنفاق الاستهلاكي.

- أسئلة الخطأ والصواب.
- أسئلة للمناقشة.
- تمارين عملية.
- مراجعة لأهم النقاط في الفصل الرابع.

الفصل الرابع

نظرية الاستهلاك (Consumption Theory)

1-4 تعريف الاستهلاك

يعّرف الاستهلاك على أنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل الكلي والـذي يتم إنفاقه من قبل المجتمع على السلع والخدمات التي تشـبع رغباتـه بطريقـة مباشرة، ويتوقف الإنفاق الاستهلاكي لأي فرد على عدد من العوامل أهمها:

1. مستوى دخل الفرد المتوفر.
2. الميل الحدي للاستهلاك.
3. أسعار السلع ومروناتها.

فهنـاك حـالات مثـل الـرواج والكسـاد تـؤثر تـأثيراً إيجابيـاً وسـلبياً عـلى الإنفاق الاستهلاكي، ففي أثناء الرواج يزدهر الاقتصاد، حيث تتوفر فرص العمـل، يزداد حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وينمو تبعاً لذلك الحجـم الحقيقـي للإنتاج القومي، أما في حالة فترات الكساد، فيتباطأ معدل نمـو كـل مـن الإنفـاق الاستهلاكي والاستثماري وتنعدم الفرص الجديـدة للعمـل وتـزداد نسـبة البطالـة، تتولد الأزمات المالية وتفقد البنوك قدرتها على أداء دورها بنجاح، مـع انخفـاض مستويات الإنتاج القومي الحقيقي عن المستويات الممكن تحقيقها.

وهناك مجموعة متنوعـة مـن السـلع والخـدمات تحتاجهـا كـل وحـدة اقتصادية فرداً كانت أم جماعة لإشباع رغباتهـا بطريقـة مبـاشرة، وهـذه السـلع هي:

أولاً: السلع الاستهلاكية وتنقسم إلى ثلاثة أنواع من حيث معدل استخدامها:

1. **النوع الأول:** السلع وحيدة الاستعمال، أي التي يستخدمها المستهلك مرة واحدة فقط كالمواد الغذائية والمشروبات الغازية، حيث ينتهي وجودها بمجرد استهلاكها.
2. **والنوع الثاني:** سلع معمرة وهي التي تستخدم عدة مرات ولفترات طويلة مثل المباني والسيارات والأجهزة الكهربائية بأنواعها المختلفة والملابس والأثاث .... الخ.
3. **والنوع الثالث:** السلع النصف المعمرة والتي تستعمل لأكثر من مرة ولكن لفترة قصيرة مثل أدوات القرطاسية وأدوات التنظيف ومستحضرات التجميل.

2-4 دالة الاستهلاك (Consumption Function)

كان العالم الاقتصادي اللورد كينز J.M.Keynes أول من أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل، كما أشار كينز إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه إلى الزيادة مع الزيادة في مستوى الدخل ولكن بدرجة أقل من هذه الزيادة في الدخل ومع ذلك يمكن القول إن الدخل هو المحدد الرئيسي لاستهلاك الفرد، وهذا يؤكد إن انخفاض دخل الفرد يؤدي إلى انخفاض في استهلاكه، بمعنى أن هناك علاقة موجبة بين دخل الفرد، وإنفاقه الاستهلاكي، ويطلق الاقتصاديون اصطلاح "دالة الاستهلاك" أو "الميل الاستهلاكي" على هذه العلاقة.

ويتوزع دخل الفرد على جانبين: الاستهلاك والادخار، وأنه كلما ارتفع دخل الفرد فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم إنفاقه الاستهلاكي والعكس صحيح.

فهناك علاقة طردية بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي إذ غالباً ما يزداد الإنفاق الاستهلاكي بازدياد الدخل والعكس في حالة انخفاض الدخل ينخفض الإنفاق الاستهلاكي وهذه العلاقة تسمى **دالة الاستهلاك**.

والأفـراد غالبـاً مـا ينفقـون جـزءاً مـن دخلهـم عـلى الاسـتهلاك بأنواعـه المختلفة والجزء المتبقي يقومون بادخاره وعلى اعتبار أن د = س + خ حيث أن:

د = ترمز إلى الدخل.

س = ترمز إلى الإنفاق الاستهلاكي.

خ = ترمز إلى الادخار.

فإذا تغير الدخل يتغير أيضاً مستوى الادخار، وبالتـالي فإننـا نسـتطيع أن نؤكد أن (خ) تتناسب طردياً مع (د).

3-4 ميول الاستهلاك والادخار:

ومن أجل دراسة دالة الاستهلاك يجب التعرف على مـؤشرات اقتصـادية هامة، وهذه المؤشرات هي: ميول الاستهلاك والادخار.

أولاً: الميـل المتوسـط للاسـتهلاك (م م س) وهـو نسـبة الاسـتهلاك إلى الدخل حسب القانون:

والقانون هو:

$$\text{م م س} = \frac{\text{س}}{\text{د}}$$

فإذا فرضنا أن الـدخل (د) = 100 دينـار، وإن الاسـتهلاك (س) يبلـغ 90 دينار فإن:

$$\text{م م س} = \frac{90}{100} = 90\%$$

وبما أن د = س + خ فإن خ = 10 دنانير.

فالميل المتوسط للادخار م م خ = $\frac{10}{100}$ = 10%

ثانياً: والميل المتوسط للادخار هو نسبة ما يتم الاحتفاظ به من الـدخل أو بعبارة أخرى هو الادخار إلى الدخل وحسب القانون التالي:

أي أن قانون الميل المتوسط للادخار

م م خ = $\frac{\text{خ}}{\text{د}}$

حيث أن (خ) الادخار و (د) الدخل.

ثالثاً: الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) وهـو عبـارة عـن العلاقـة يـبن التغير في الاستهلاك (Δ س) والتغير في الدخل (Δد).

م ح س = $\frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ د}}$

فإذا تغير الدخل من 100 دينار إلى 110 دنانير أي أن Δ د= 10 دنـانير، وبنفس الوقت ارتفع الإنفاق على الاستهلاك من 90 إلى 98 دينـار فـإن Δ س = 8 فإن:

م ح س = $\frac{8}{10}$ = 80%

رابعاً: الميل الحدي للادخار وهو عبارة عن العلاقة بين التغير في الادخار (Δ خ) والتغير في الدخل (Δد).

ويكون الميل الحدي للادخار م ح خ= $\frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{د}} = \frac{2}{10} = 20\%$

ولتوضيح أكثر تلك العلاقة الدالية بين حجم الإنفاق الاستهلاكي وحجم الدخل يمكن الاستعانة بجدول الاستهلاك الافتراضي لنرى كيف يتغير حجم الإنفاق الاستهلاكي عندما يتغير الدخل، والجدول يمكن أن يساعدنا في الإجابة على مجموعة من التساؤلات الهامة مثل:

1. كيف سيتصرف الفرد لو زاد دخله بمقدار معين؟ هل سينفق كل هذه الزيادة أم سينفق جزءاً منها ويدخر الباقي.
2. ماذا سيحدث لو انعدم دخل الفرد (أي أصبح صفراً)؟ هل يمكنه العيش بدون إنفاق؟ طبعاً لا، ومن أين سيحصل على ما سينفقه في هذه الحالة؟ والإجابة المتوقعة طبعاً إما من مدخراته السابقة أو من الاقتراض وفي كلتا الحالتين يعتبر ادخاره حينئذ سالباً.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (5).

جدول رقم (5)

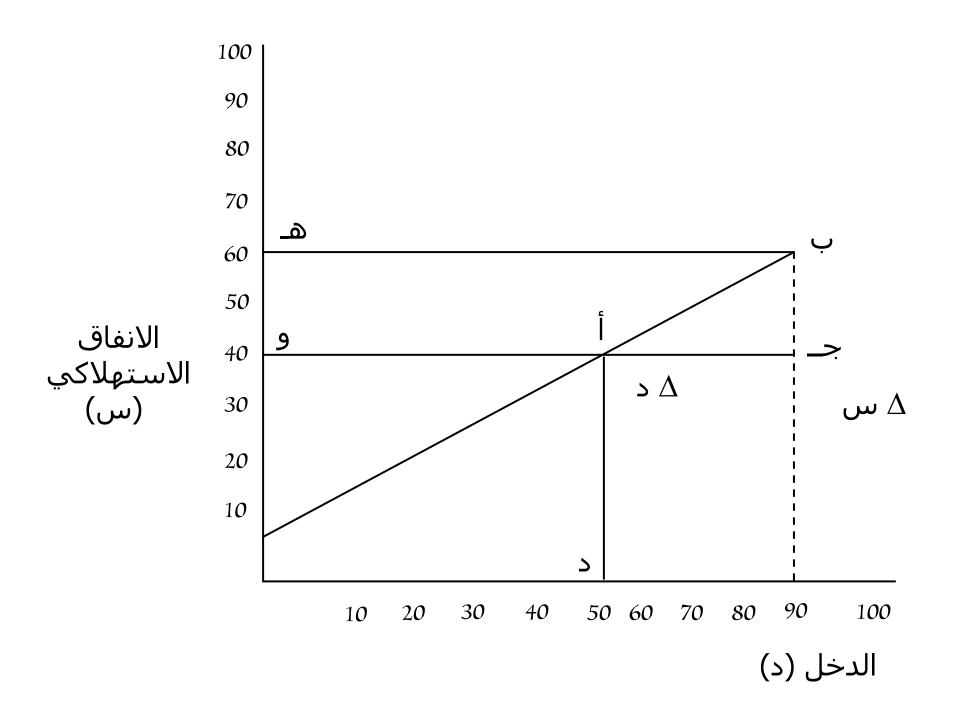
جدول إنفاق استهلاكي افتراضي لفرد ما

الدخل الفردي القابل للصرف (دينار سنوياً)	الانفاق الاستهلاكي (دينار سنوياً)	الادخار الفردي (دينار سنوياً)	م م س	م ح س
صفر	50	-50	-	-
50	90	-40	1.80	0.80
100	130	-30	1.30	0.80
150	170	-20	1.03	0.80
200	210	-10	1.05	0.80

الدخل الفردي القابل للصرف (دينار سنوياً)	الانفاق الاستهلاكي (دينار سنوياً)	الادخار الفردي (دينار سنوياً)	م م س	م ح س
250	250	صفر	1.00	0.80
300	290	10	0.97	0.80
350	330	20	0.94	0.80
400	370	30	0.93	0.80
450	410	40	0.91	0.80
500	450	50	0.90	0.80
550	490	60	0.89	0.80
600	530	70	0.88	0.80

الشكل التالي رقم (4) يوضح دالة الاستهلاك بعد الرجوع إلى الأمثلة السابقة من هذا الفصل.

شكل رقم (4): دالة الاستهلاك



النقطة (أ) كما هو موضح في الشكل رقم (4) تمثل العلاقة ما بين الدخل (د) = 50 والاستهلاك (س) = 40

$$\text{م م س} = \frac{40}{50} = 0.80$$

وهذه النسبة تمثل ميل الخط الواصل ما نقطة الأصل (و) والنقطة:

$$\text{أ} = \frac{\text{أ د}}{\text{د و}}$$

وعند النقطة ب يكون (د) = 90 أما (س) = 60 بالتالي فإن:

$$\text{م م س} = \frac{60}{90} = 0.666$$

وتمثل بياناً ميل الخط الواصل بين النقطة (ب) نقطة الأصل (و):

$$\text{و} = \frac{\text{ب هـ}}{\text{هـ و}}$$

وبنفس الطريقة نستطيع أن نقيس م م س عند أي نقطة تقع على دالة الاستهلاك، أما بالنسبة للميل الحدي للاستهلاك (م ح س) وهو الذي يمثل نسبة التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل:

$$= \frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ د}}$$

فإنه عند النقطتين أ، ب في مثالنا السابق:

Δ س = 60 – 40 = 20 أما Δ د = 90 – 50 = 40

$\therefore$ م ح س = $\frac{20}{40}$ = 0.50

وبياناً تمثل هذه النسبة ميل الخط الواصل بين النقطتين أ، ب أي:

$$\frac{\text{ب جـ}}{\text{جـ أ}}$$

وبما أن م م خ = 1- م م س فإنه عند النقطة أ = 0.20وعند النقطة ب = 0.333 أما م ح خ للنقطتين أ، ب = 1 – م ح س = .0.50

4-4 العوامل المؤثرة في مستوى الإنفاق الاستهلاكي:

يرى اللورد كينز أن الميل للاستهلاك لأي فرد في المجتمع يعتمد على مجموعتين من العوامل:

أولاً: العوامل الذاتية وهي تمثل وجهة نظر شخصية بحتة نحو الاستهلاك تؤدي إلى ميل الأفراد إلى الإقلال من الإنفاق من دخولهم وأهم هذه العوامل الشخصية هي:

1. تكوين احتياطي ضد الأحداث الطارئة وغير المتوقعة.
2. إيجاد ظروف أفضل في المستقبل، مثل إيجاد ظروف أحسن عندما يكبر الإنسان في السن، أو لتعليم أفراد الأسرة وما شابه ذلك أو للزواج في المستقبل.
3. التمتع باستهلاك حقيقي أكبر في المستقبل والرغبة في المعيشة في مستوى أفضل.
4. التمتع بشعور الاستقلال والقدرة على التصرف حتى لو لم تكن لدينا فكرة واضحة عما سنعمل في المستقبل.
5. الادخار لتحقيق غايات في المضاربة والمتاجرة.
6. تكوين ثروة لخلفه من بعده.
7. الاستجابة لمجرد عاطفة البخل أي الشعور باشمئزاز لا مبرر له إزاء كل إنفاق.

ثانياً: العوامل الموضوعية وهي تمثل الحقائق الموضوعية عن المجتمع الذي يعيش فيه هذا الشخص وأهم العوامل الموضوعية التي تؤثر في الميل للاستهلاك تتمثل بالآتي:

1. ثبات مستوى الأثمان.
2. التغير في أذواق المستهلكين.
3. الأرباح أو الخسائر.
4. التغير في السياسة المالية كالضريبة.
5. التغير في التوقعات كالحروب يؤدي إلى نقص في السلع.
6. التغير في سعر الفائدة.
7. التغير في توزيع الدخل.

أسئلة الخطأ والصواب

1. يتوقف الإنفاق الاستهلاكي لأي فرد على عدد من العوامل أهمها: مستوى الدخل والثروة التي يمتلكها الفرد.
2. في فترات الكساد يتزايد معدل نمو كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
3. السلع المعمرة هي السلع التي يتم استخدامها مرة واحدة فقط مثل المواد الغذائية.
4. أكد اللورد كينز أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه إلى الزيادة مع الزيادة في الدخل.
5. يطلق اصطلاح دالة الاستهلاك على العلاقة الموجبة بين دخل الفرد وإنفاقه الاستهلاكي.
6. هناك علاقة طردية بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي إذ غالباً ما يزداد الإنفاق الاستهلاكي بازدياد الدخل والعكس في حالة انخفاض الدخل ينخفض الإنفاق الاستهلاكي.

أسئلة للمناقشة

السؤال الأول: عرّف الاستهلاك ثم وضّح أنواع السلع مع إعطاء بعض الأمثلة؟

السؤال الثاني: اشرح بالتفصيل مفهوم دالة الاستهلاك مع الاستعانة بالرسم البياني.

السؤال الثالث: وضّح المفاهيم التالية مع إعطاء أمثلة رياضية:

أ. الميل المتوسط للاستهلاك.
ب. الميل المتوسط للادخار.
ج.الميل الحدي للاستهلاك.
د. الميل الحدي للادخار.

السؤال الرابع: اشرح العوامل التي تؤثر في مستوى الإنفاق الاستهلاكي.

تمارين عملية

1. الجدول التالي يبين مستوى الدخل والادخار:

مستوى الدخل	الاستهلاك	الادخار	معدل الاستهلاك م م س	معدل الادخار م م خ	الميل الحدي للاستهلاك	الميل الحدي للادخار
240		8				
260		صفر				
280		18				
300		12				
320		16				
360		20				
380		24				
400		28				

المطلوب احتساب:

أ. الاستهلاك.
ب. الميل المتوسط للاستهلاك.
ج. الميل المتوسط للادخار.
د. الميل الحدي للاستهلاك.
ه. الميل الحدي للادخار.

2. الجدول التالي يبين العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار:

الدخل بالدينار	الاستهلاك بالدينار	الادخار بالدينار
صفر	200	
200	185	
300	250	
400	390	
500	550	
600	680	
700	770	

المطلوب: احسب الادخار.

3. الجدول التالي يبين العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار:

الدخل بالدينار	الاستهلاك	الادخار
250		10-
260		صفر
280		12
300		20
330		24
350		28
370		30
390		40

المطلوب: احسب الاستهلاك.

4. الجدول التالي يبين العلاقة الدالية بين الدخل والادخار:

الدخل	الاستهلاك	الادخار	تغير الدخل	تغير الادخار	الميل الحدي للادخار
صفر	25				
50	62.5				
80	85				
100	100				
120	115				
140	130				
160	145				
180	160				
200	175				
220	188				
240	200				

المطلوب: احتساب الادخار + تغير الدخل + تغير الادخار ثم الميل الحدي للادخار.

5. الجدول التالي يبين العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار:

الدخل بالدينار	الاستهلاك بالدينار	الادخار بالدينار
صفر		
200		
300		
400		
500		
600		
700		
800		
900		
1000		

المطلوب:

أ. حساب الاستهلاك والادخار.
ب. وضّح العلاقة بين الدخل والاستهلاك.

مراجعة لأهم النقاط في الفصل الرابع

نظرية الاستهلاك

1. يعرّف الاستهلاك على أنه الجزء المستقطع من الدخل الكلي والمتفق على السلع والخدمات لإشباع الحاجات والرغبات.
2. يتوقف الاستهلاك على عدد من العوامل أهمها:

أ. مستوى الدخل الفردي.
ب. الميل الحدي للاستهلاك.
ج. اسعار السلع والخدمات.

3. في حالة الكساد والجمود والركود يقل الدخل مما يؤثر على الإنفاق الاستهلاكي وفي حالة الرواج والازدهار يزداد الدخل والذي سوف يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي.
4. الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) وهو نسبة الاستهلاك إلى الدخل حسب القانون التالي:

$$\text{م م س} = \frac{\text{س}}{\text{د}}$$

5. الميل المتوسط للادخار (م م خ): وهو نسبة ما يتم الاحتفاظ به من الدخل أو بعبارة أخرى هو الادخار إلى الدخل وحسب القانون التالي:

$\text{م م خ} = \frac{\text{خ}}{\text{د}}$ حيث أن (خ) الادخار و (د) الدخل.

6. الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) وهو عبارة عن العلاقة بين التغير في الاستهلاك (Δ س) والتغير في الدخل (Δ د).

$$\text{م ح س} = \frac{\Delta\ \text{س}}{\Delta\ \text{د}}$$

7. الميل الحدي للادخار (م ح خ) هو العلاقة بين التغير في الادخار (Δ خ) والتغير في الدخل (Δ د).

$$\text{م ح خ} = \frac{\Delta \text{ خ}}{\Delta \text{ د}}$$

8. إن الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) + الميل المتوسط للادخار (م م خ)=1

أي: م م س + م م خ = 1

9. إن الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) + الميل الحدي للادخار (م ح خ)= 1

أي: م ح س + م ح خ = 1

10. تشير نقطة التعادل إلى أن مستوى الدخل القومي الذي يكون عنده الاستهلاك مساوياً للدخل والميل المتوسط للادخار = صفر، لأنه عندما يتساوى الإنفاق الاستهلاكي مع الدخل القومي يكون الميل المتوسط للادخار = صفر.
11. ويمكن الإشارة لدالة الاستهلاك بعلاقة خطية بسيطة وهي $c= a + by$، حيث أن (c) الاستهلاك، و(y) الدخل و(a) تمثل الاستهلاك عندما يكون الدخل صفراً أي الاستهلاك الذاتي أو المستقل وأخيراً (b) هي ميل العلاقة (م ح س).
12. إذا كان الميل الحدي للاستهلاك (MPC) ثابتاً عند جميع مستويات الدخل القومي في اقتصاد معين فإن ذلك يعني: أن كل فرد في هذا المجتمع يدخر نسبة ثابتة من كل زيادة في دخله.
13. عندما يتساوى الإنفاق الاستهلاكي مع الدخل القومي يكون:

أ. الميل المتوسط للاستهلاك = صفراً.
ب. الميل الحدي للاستهلاك = صفراً.
ج. الإنفاق الاستهلاكي = الادخار.
(د.) الميل المتوسط للادخار = صفراً.

14. إذا كانت:

دالة الاستهلاك في البلد (السعودية) $c= 200+ 0.90y$

وكانت دالة الاستهلاك في البلد (الأردن) $c= 100+ 0.65y$ يمكن أن نستنتج بأن:

الجواب:

أ. الدخل عند نقطة التعادل في البلد (السعودية) مساوي للدخل في البلد (الأردن).

ب. الدخل عند نقطة التعادل في البلد (السعودية) أقل مما هو في البلد (الأردن).

ج. الدخل عند نقطة التعادل في البلد (السعودية) أعلى مما هو عليه في البلد (الأردن).

د. لا يمكن معرفة ذلك من الدالتين أعلاه.

الحل:

الأردن $\overline{Y} = \frac{a}{1-b}$

السعودية $\overline{Y} = \frac{a}{1-b}$

$\overline{Y}$ = السعودية $\frac{200}{1 - 0.90} = \frac{200}{0.10} = 2000$

$\overline{Y}$ = الأردن $\frac{100}{1 - 0.65} = \frac{100}{0.35} = 286$

15. إذا اقبل الناس على بيع ما يملكونه من اسهم في الشركات، الجواب: تنتقل دالة الادخار إلى أسفل.

16. إذا كان الميل المتوسط للادخار (APS) يساوي 0.3 فإن الميل المتوسط للاستهلاك (APC) يساوي:

أ. 1.3.
ب. 1.0.
ج. 0.7.
د. ليس أيا من الإجابات السابقة.

17. إذا زادت الحكومة معدلات الضريبة على الدخل القومي (الدخل المتاح).

أ. تنتقل دالة الاستهلاك إلى الأعلى.
ب. تنتقل دالة الاستهلاك إلى الأسفل.
ج. يتغير ميل دالة الاستهلاك.
د. ليس أيا من الإجابات السابقة.

الفصل الخامس

تخطيط الاستثمار

الفصل الخامس

تخطيط الاستثمار (Investment Planning)

1-5 تعريف الاستثمار:

هو عبارة عن جزء من الدخل لا يستهلك وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه مع الأخذ بالاعتبار الإضافة إلى المخزون السلعي، ويعتبر الاستثمار الوجه الثاني من أوجه الفعاليات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد وغالباً ما تتخذ قرارات الاستثمار من قبل مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيين في القطاعين العام والخاص وأصحاب المشاريع الصغيرة الفردية.

وهناك سببان يعطيان الاستثمار دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، وهذان السببان هما:

أولاً: يؤثر الإنفاق الاستثماري على الطاقة الإنتاجية، فالإنفاق الاستثماري يرمي إلى الحصول على البضائع الرأسمالية، فالإنفاق الاستثماري يعتبر عاملاً حيوياً للنمو الاقتصادي في المستقبل لأنه يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية.

ثانياً: إن الطلب على سلع الاستثمار يشكل جزءاً كبيراً من الطلب الكلي على السلع.

2-5 الأنواع الرئيسية للإنفاق الاستثماري:

يوجد ثلاثة أنواع رئيسية للإنفاق الاستثماري يمكن إيجازها فيما يلي:

1. **التغير في المخزون السلعي:** يقصد بالتغير في المخزون السلعي الزيادة أو النقصان الحاصلة في المخزون السلعي في فترة محددة من الزمن، ويقصد بالمخزون السلعي كمية المخزون من المواد الأولية والبضائع تامة الصنع

وغير تامة الصنع بالمخازن أو أماكن العمل، ويتم حسابها في بداية ونهاية كل سنة.

2. **المعدات الإنتاجية:** وتشمل الاستثمارات في المعدات الإنتاجية كالآلات والأدوات والمكائن والأجهزة والمولدات ووسائل النقل المستعملة في الإنتاج.
3. الانشاءات وتشكل المباني جزءاً لا يتجزأ من التكوين الرأسمالي، ومستوى السلع والخدمات.

3-5 محددات الاستثمار:

هناك عدة محددات للاستثمار يمكن إيجازها بما يلي:

1. الدخل.
2. الاستهلاك.
3. سعر الفائدة.
4. الكفاية الحدية لرأس المال (مردود رأس المال).
5. التقدم التكنولوجي.
6. توقعات المستثمرين والأرباح.
7. السياسة الاقتصادية للدولة.
8. واقع مناخ الاستثمار في الدولة (سياسية، إدارية، اقتصادية، وقانونية).

4-5 الاستثمار ومعدل سعر الفائدة:

يتقرر معدل الفائدة من قبل السلطات النقدية في الدولة، هذا في النظام الاشتراكي أما في النظام الرأسمالي فيحدد كل بنك سعر فائدة تتلائم وطبيعة حجم الائتمان وإعادة الائتمان مع تحديد سقف للفائدة يحدد من قبل البنك المركزي والسلطة النقدية هي البنك المركزي، فمعدل سعر الفائدة يلعب دوراً مهماً في نظرية رأس المال، والحقيقة أن النظرية الكلاسيكية ركزت على أهمية ودور معدل الفائدة التي يمكن تلخيصها بما يلي:

1. ينخفض مستوى الاستثمار المرغوب فيه حينما يرتفع معدل الفائدة.
2. يرتفع مستوى الادخار المرغوب فيه حينما يرتفع معدل الفائدة.
3. يتغير معدل الفائدة لإبقاء الادخار مساوياً لحجم الاستثمار.

فالعلاقة الموجودة في هذه النظرية بين الاستثمار والادخار هو أن ارتفاع معدل الفائدة على القروض (التسهيلات الائتمانية) وحتى الودائع بأنواعها المختلفة يقلل من مقدار الاستثمار ويزيد من مقدار الادخار.

5-5 الاستثمار والدخل المتوقع:

لقد أكد كينز J.M Keynes بأن رب العمل يجري إنفاقه الاستثماري على أساس توقع الربح، وتعتمد قيمة سلع رأس المال في نظر رب العمل على توقف الدخل الذي يتوقع أن تغطيه هذه السلع أثناء حياتها الاقتصادية، ويعتمد الدخل المتوقع على العوامل التالية:

1. الإنتاجية المادية للآلة الرأسمالية المستخدمة في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع ومدى تطورها وخاصة إذا كان هناك طلب كلي مرتفع على السلعة.
2. السعر الذي تباع به السلع التي تنتج بمساعدة الآلة الرأسمالية ويتوقف السعر على ظروف السوق والطلب المستقبلي على السلع المنتجة.
3. تكاليف عوامل الإنتاج الأخرى كالأجور وغيرها من التكاليف التي تدفع مقابل استعمال مقادير إضافية من التجهيزات الرأسمالية.

ولا تكون العملية الاستثمارية مربحة إلا إذا درّت على رب العمل دخلاً يزيد عن كلفة الحصول عليها.

6-5 الكفاءة الحدية لرأس المال:

إن الكفاءة الحدية لرأس المال تعبر عن معدل العائد المتوقع على تكلفة الأصل الرأسمالي أو بعبارة أخرى الربحية المتوقعة للأصل الرأسمالي.

والجدول رقم (6) يبين الكفاءة الحدية لـرأس المـال حيـث يلاحـظ أنهـا تأخذ بالانخفـاض، إمـا نتيجـة لانخفـاض مقـدار الغلـة أو نتيجـة لارتفـاع سـعر العرض للسلعة الرأسمالية.

جدول رقم (6)

الكفاءة الحدية لرأس المال لموجودات معينة (بالدنانير)

السلع الرأسمالية	سعر العرض (أو تكلفة السلعة الحدية)	الغلة السنوية	الكفاءة الحدية
أ	10,000	1000	%10
ب	10,000	800	%8
ج	20,000	1000	%5

فحين كان سعر العرض 10,000 دينـار والغلـة السـنوية المتوقعـة 1000 دينار بلغت الكفاءة الحدية لرأس المال 10%، أما إذا كان سعر العـرض 10,000 دينار وكانت الغلة السنوية المتوقعة 800 دينار فستكون الكفاءة الحديـة لـرأس المال في هذه الحالة 8%، أما اذا ارتفـع سـعر العـرض إلى 20,000 دينـار وصـافي الغلة السنوية 1000 دينار فإن الكفاءة الحدية ستكون 5%.

7-5 مضاعف الاستثمار (Investment multiplier):

يعرّف المضاعف بأنه العلاقـة بـين التغـيرات التـي تطـرأ عـلى الاسـتثمار والتغيرات التي تطرأ على الدخل، أو بعبارة أخرى:

$$\text{يساوي} = \frac{\Delta\ د}{\Delta\ ث} = \frac{1}{1 - ك\ (أو\ م\ ح\ س)}$$

وبالإمكان التوصل إلى قيمـة المضـاعف بالاسـتناد إلى العلاقـة بـين الميـل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار حيث أن:

م ح خ + م ح س = 1

م ح خ = الميل الحدي للادخار.

م ح س = الميل الحدي للاستهلاك

أي أن م ح خ = 1- م ح س وبما أن:

$$\text{م ح خ} = \frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{د}}$$

$$\text{إذا} = \frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{د}} = 1 - \text{م ح س}$$

أي أن Δ خ = (1- م ح س) Δ ي .... (1)

وكما هو معلوم في حالة التوازن الداخلي فإن الادخار = الاستثمار أي خ = ث أي أن أي زيادة في الاستثمار بمقدار Δ ث سيؤدي إلى زيادة مماثلة في الادخار Δ خ.

وعند الوضع التوازني الجديد يكون Δ ث = Δ خ وبالتعويض في المعادلة .... (1)

نجد أن Δ ث = (1- م ح س) Δ ي وبإعادة ترتيب الجدول نجد أن:

$$\Delta \text{د} = \Delta \text{ث} = \frac{1}{1 - \text{م ح س}}$$

$$\text{أي أن} \quad \frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{ث}} = \frac{1}{1 - \text{م ح س}}$$

$$\text{حيث أن المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{م ح س}}$$

فهناك خصائص يمكن ذكرها للمضاعف وهي كما يلي:

1. إن أثر المضاعف على الدخل لا يقتصر على التغير في الإنفاق الاستثماري فحسب وإنما يشمل كل التغيرات في مستوى الإنفاق الكلي وعناصر الطلب الفعال.
2. أن أثر المضاعف على الدخل يعمل في الاتجاهين بمعنى أن أي زيادة في الإنفاق سوف تؤدي إلى مضاعفة في مستوى الدخل والعكس صحيح.
3. يتوقف معامل المضاعف العددي على الميل الحدي للاستهلاك والعلاقة فهي طردية كما يتوقف من جهة أخرى على الميل الحدي للادخار الذي هو مكمل للميل الحدي للاستهلاك والعلاقة بينهما علاقة عكسية.
4. إن معامل المضاعف سوف يتغير أثناء الوحدة التجارية بتغير الميل الحدي للاستهلاك.

فكلما كبر الميل الحدي للاستهلاك كلما صغر الميل الحدي للادخار وكلما كان الميل الحدي للاستهلاك عالياً كان مضاعف الاستثمار عالياً، وكلما كان الميل الحدي للاستهلاك منخفضاً كلما كان المضاعف منخفضاً.

ومن المعروف أن تغيرات ستحصل في الدخل القومي نتيجة للتغير في الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، ولكن ما هو حجم هذا التغير في الدخل الحاصل في التغير في الاستثمار؟

إن كل زيادة في الإنفاق الاستثماري ستؤدي أولاً إلى زيادة الدخل ثم زيادة في حجم العمالة وذلك حسب المشروع الاستثماري.

ويتوقف حجم المضاعف على حجم الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار فكلما كان م ح خ كبيراً كلما قل الإنفاق لذوي الدخول الجديدة، وبالتالي تقل الزيادة النهائية في الدخل.

ولتوضيح ذلك فإننا نفترض أن هناك زيادة أولية في الاستثمار قيمتها مليون دينار وأن الميل الحدي للاستهلاك لدى جميع أفراد المجتمع 60%، أي أن

الميل الحدي للادخار يساوي 40%، ولذلك فإنه من بين مليون دينار سيتم إنفاق 600 ألف دينار في الفترة الأولى ويدخر 400 ألف دينار، لكن الدخل الجديد (600 ألف دينار) سيتم إنفاق 60% منه، لأنها تمثل دخولاً جديدة لفئات أخرى في المجتمع، أي سيتم إنفاق 360 ألف دينار ويدخر 240 ألف دينار، والدخل الجديد أيضاً سيتم إنفاق 60% منه في الفترة الثالثة .... وهكذا تستمر العملية حسب ما هو موضح في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7)

الدخل والاستهلاك والادخار

الفترة	الدخل (ألف دينار)	الاستهلاك (ألف دينار)	الادخار (ألف دينار)
1	1000	600	400
2	600	360	240
3	360	216	144
4	216	129	87
5	129	77	52
6	77	46	31
7	46	27	19
8	27	16	11
9	16	9	7
10	9	5	4
11	5	3	2
0	0	0	0
0	0	0	0
0	0	0	0
0	0	0	0
0	0	0	0
المجموع	2500	1500	1000

يتضح من الجدول السابق أن هناك انفاقات مستمرة على الاستهلاك تتقلص مع الزمن نتيجة لأن م ح س = 60% ولكنها في النهاية تؤدي إلى مجموعة انفاقات قدرها مليون وخمسمائة ألف دينار بينما الزيادة في الدخل تصل إلى مليونين وخمسمائة ألف دينار، أي أن زيادة أولية في الاستثمار قدرها مليون دينار أدت إلى زيادة في الدخول قدرها 2.5 مليون دينار أي ما قيمته 2.5 ضعف الزيادة الأولية في الاستثمار، ونفس نسبة الزيادة طرأت على الاستهلاك والادخار، بمعنى أن قيمة المضاعف تساوي 2.5.

والملاحظ أيضاً أن الدخل يستمر في التزايد نتيجة للزيادة الأولية في الاستثمار حتى يستقر عند مستوى معين وهو مستوى متوازن، أي عند المستوى الذي يتساوي فيه الادخار (تبعاً للزيادة في الدخل) مع الزيادة الاولية للاستثمار (في الجدول هذا المستوى = مليون دينار).

حيث أن المضاعف = $\frac{1}{1 - \text{م ح س}}$

وبتطبيق المعادلة على مثالنا السابق، حيث افترضنا أن م ح س = 60% نجد أن قيمة المضاعف تساوي:

فالمضاعف = $\frac{1}{1 - 0.60} = \frac{1}{1 - 0.40} = 2.5$

أن م ح خ الذي يساوي في مثالنا السابق 0.40 بالتالي فإنه كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك (أي كلما صغر الميل الحدي للادخار) كان المضاعف مرتفعاً، والعكس كلما انخفض الميل الحدي للاستهلاك (كلما زاد الميل الحدي للادخار) كان المضاعف منخفضاً.

فمثلاً عندما يكون م ح س = 0.60 أي أن م ح خ = 40

فإن المضاعف = $\frac{1}{0.40} = 2.5$

فإذا ارتفع م ح س إلى 0.80 فإن م ح خ = 0.20.

$$\text{عندها المضاعف} = \frac{1}{0.20} = 5$$

فإذا انخفض م ح س إلى 0.50 أي سيزداد م ح خ إلى 0.50.

$$\text{فإن المضاعف} = \frac{1}{0.20} = 2$$

8-5 دالة الاستثمار ونظرية المعجّل:

تعتبر نظرية المعجل هي الرد الطبيعي على نظرية الكفاءة الحدية للاستثمار التي تعتبر أن الاستثمار يتحدد بسعر الفائدة "ث = د (ف)" وليس بالتغيرات في مستوى الدخل القومي، وعلى اعتبار أن سعر الفائدة لا يؤثر على مستويات الاستثمار، فإن هناك علاقة وثيقة بين الاستثمار ومستويات الدخل، فعند مستويات الدخل المرتفعة تزداد الاستثمارات بسبب ازدياد الطلب على السلع الاستهلاكية، والعكس عند مستويات الدخل المنخفضة بمعنى أن الاستثمار الحالي هو دالة لمستوى الدخل القومي أي أن ث = د.

وطبقاً لنظرية المعجل فإن مستوى الدخل (د) ليس هو العامل المؤثر في الاستثمار، بل أن معدل التغير في الدخل (Δد) هو الذي يؤثر على الاستثمار، ففي حالة الزيادة في الدخل (Δد) فإن ذلك يؤدي إلى الزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وبالتالي زيادة الاستثمارات بسبب توقع المستثمرين ازدياد المبيعات، والعكس في حالة انخفاض الدخل، وعلى ضوء ذلك فإن نظرية المعجل تعتبر أن الاستثمار دالة لمستوى التغير في الدخل ث=د (Δد).

والفكرة الأساسية لنظرية المعجل تقول:

عندما يكون مستوى الدخل ثابتاً فلا داعي للاستثمار من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية وإنما تقتصر العملية على (الاستثمار الإحلالي) أي إحلال ما يستهلك من الأصول الرأسمالية، أي أن مستوى الاستثمار سيكون ثابتاً أو مساوياً

لما يستهلك سنوياً من الأصول الرأسمالية القائمة، أما إذا تزايد مستوى الدخل فيجب أن يتم الاستثمار من أجل توزيع الطاقة الإنتاجية القائمة بمعنى أنه إذا تزايد الدخل فإنه من الضروري استخدام كل الطاقة الرأسمالية القائمة إذا لم تكن مستخدمة ومن ثم وبعد هذا المستوى فكل زيادة في الدخل يتبعها زيادة في الإنفاق الاستثماري لتوسيع الطاقة الإنتاجية، ولا يتوقف الأمر على هذا الحد بل إن الزيادة المطلقة في الدخل يتبعها زيادة أكبر في الإنفاق الاستثماري بشكل يزيد عن الاستثمار الإحلالي حيث إن (الاستثمار الكلي - الاستثمار الإحلالي = الاستثمار الصافي).

والاستثمار الصافي هو عبارة عن الاستثمارات الجديدة التي تضاف إلى رأس المال القائم والتي تزيد على ما يتم استهلاكه أي = Δ ث.

وبالإضافة إلى ذلك فإن نظرية المعجل تعتقد أن أي زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة أكبر منها في الاستثمار، فزيادة دينار واحد في الدخل تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار أكبر من دينار، وهذا سببه أن الأصول الرأسمالية تبقى فترة زمنية طويلة نسبياً صالحة للاستعمال مما يجعل قيمتها غالباً أكبر مما تنتجه في عام واحد فمثلاً إن آلة إنتاجها السنوي مليون دينار وربما يكون ثمنها خمسة ملايين دينار، فزيادة إنتاج المشروع الذي يستخدم هذه الآلة بمقدار 2 مليون دينار يتطلب زيادة في الاستثمار بما قدره 10 مليون دينار وهذه النسبة (10:2 أي 5:1 تسمى معامل إنتاج رأس المال، وعلى العموم يمكن كتابة هذه العلاقة على الشكل التالي:

$$\text{جـ} = \frac{\Delta \text{ ث}}{\Delta \text{ د}}$$

أي أن:

Δ ث = جـ (Δ د) حيث تمثل ث الاستثمارات والتي تزيد على ما تم استهلاكه، (Δ د) التغير في الدخل، جـ معامل المعجل وهو عبارة عن:

كمية الاستثمارات الجديدة التي تواجه زيادة في الدخل بمقدار دينار واحد.

وهذه المعادلة تعني حسب نظرية المعجل أن الاستثمار يتحدد بتغير مستويات الدخل، وأن كمية الاستثمارات الناتجة عن زيادة معينة في الدخل تتحدد بمعامل المعجل.

5-9 العوامل المؤثرة على منحنى الطلب على الاستثمارات:

أصبح موضوع الاستثمار يستقطب اهتمام جميع الدول، لأن استثمار الإمكانات المتاحة لأي أمة من الأمم هو الدعامة الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني السليم القوي القادر على مواجهة مختلف التحديات تحقيق متطلبات الحياة المعاصرة وحل مشكلات عديدة تعاني منها الدول كالفقر والبطالة .... الخ، فالاستثمار يجب أن يكون شاملاً لكل الإمكانات المتاحة كالموارد البشرية والطبيعية والمالية في الدولة.

سنحاول هنا التعرض لأهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على منحنى الطلب على الاستثمارات وهي كالآتي:

أولاً: المعرفة الفنية التكنولوجية:

إن المعرفة الفنية التكنولوجية تقلل من تكاليف الاستثمار وبالتالي تحفيز الاستثمارات فالدول الآن تتسابق على التطوير والتحديث واستخدام وسائل تكنولوجية متطورة لفنون الإنتاج، ومعروف أن ارتفاع المستوى التكنولوجي سيؤدي إلى زيادة الاستثمار وزيادة الاستثمار في أي نشاط أو مجال يتوقف على الطلب الكلي.

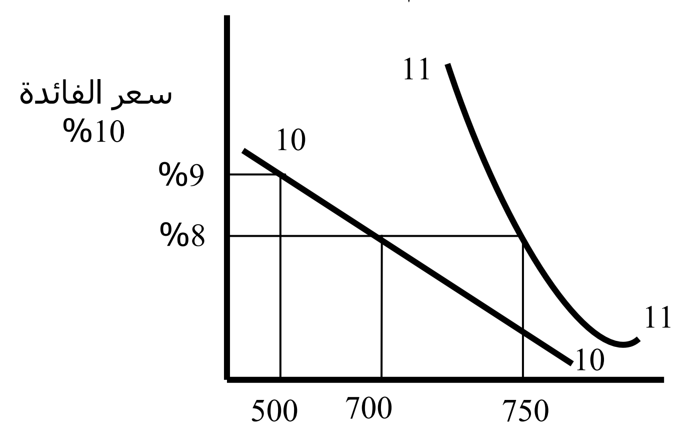
ويمكن توضيح تلك العلاقة بين استخدام التكنولوجيا والاستثمار من خلال مثال ورسم بياني رقم (5).

فعند سعر فائدة مقدارها 8% كانت كميات الاستثمار 700 مليون دينار بينما بعد استخدام وسائل تكنولوجية متطورة لفنون الإنتاج لنفس

المشروع زادت الاستثمارات عند نفس سعر الفائدة إلى 750 مليون دينار، أي أن منحنى الطلب على الاستثمار قد انتقل من (10) إلى منحنى أعلى (I1).

الشكل رقم (5)

العلاقة بين استخدام التكنولوجيا والاستثمار



ثانياُ: الثقة وتوقعات المستثمرين:

ويقصد هنا ثقة رجال الأعمال بالوضع الاقتصادي المستقبلي فعند توقع انتعاش اقتصادي تزيد الاستثمارات من قبل رجال الأعمال والعكس في حالة الركود الاقتصادي يقل حجم الاستثمارات خوفاً على استثماراتهم لأن الطلب الكلي يتناقص في ظل الركود الاقتصادي ويتزايد في ظل الانتعاش الاقتصادي وهذا مما يؤثر على حجم الأرباح لدى القطاع الخاص لأن القطاع الخاص يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن من استثماراته.

ثالثاً: الطلب الكلي:

إن زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات وتشجيع المستثمرين وجذبهم لزيادة استثماراتهم، ويتوقف

زيادة حجم الطلب الكلي على عدة عوامل ومن أهمها سعر السلعة المعقول، توافق السلعة لرغبات وأذواق المستهلكين والجودة وعدد المستهلكين .... الخ.

رابعاً: السياسة المالية وأدواتها:

من أدوات السياسة المالية الضرائب، فتقليل الضرائب على السلع والخدمات وإعطاء الحوافز للمستثمرين سيشجعهم على زيادة استثمارتهم في مجالات مختلفة، أما زيادة الضرائب فسوف يؤدي إلى تقليل الاستثمارات، فالعلاقة هنا عكسية بين الضرائب وحجم الاستثمارات.

إن جميع العوامل السالفة الذكر تنقل منحنى الطلب على الاستثمارات بالكامل للأعلى أو للأسفل، والملاحظ أن سعر الفائدة له تأثير كبير على الاستثمار فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تقليل حجم الاستثمار وأما انخفاض سعر الفائدة فيزيد من حجم الاستثمارات.

10-5 الانتقادات الموجهة لنظرية الاستثمار لدى كينز:

لقد أخذ عدد من الاقتصاديين يشكون من الصيغة التي وضع بها كينز نظرية الاستثمار على أساس وجود علاقة دالية بين الإنفاق الاستثماري ومعدل الفائدة ويعتفد هؤلاء الاقتصاديون أن معدل الفائدة غير مرتبط، بأية درجة تذكر، بالإنفاق الاستثماري، وقد أيدت استقصاءات عديدة الرأي القائل بأن منحنى الطلب على الاستثمار غير مرن إزاء الفائدة، ويبدو أن هنالك سببين رئيسيين:

السبب الأول: أن رجال الأعمال يتوقعون من تجهيزات رأس المال أن تسدد الثمن الذي دفع لشرائها في وقت قصير، ويبدو أن الفترة الواقعة لسداد ثمن التجهيزات الجديدة تتراوح في عرفهم بين ثلاث وسبع سنوات، والسبب الرئيسي الذي يطلب من أجله رجال الأعمال أن تسدد التجهيزات ثمنها في وقت قصير نسبياً هو خوفهم من تقادم هذه الآلات، وكلما زادت إمكانية التقادم بسبب التغير التقني السريع، قصرت الفترة المحددة للسداد.

السبب الثاني: إن كثيراً من المنشآت وخاصة الشركات الكبيرة غير مضطرة للاعتماد على مصادر خارجية للأموال اللازمة لنفقاتها الاستثمارية وأنها لا تكترث بأكلاف الفائدة الضمنية الناجمة عن استعمالها لأموالها الخاصة في هذا السبيل، مما يعني أن تفضيل المشروعات الاعتماد على مصادر التمويل الداخلي وقلة الاكتراث باكلاف الفرصة في استعمال هذه الأموال، دعت عدداً من الاقتصاديين إلى الاستنتاج بأن معدل الفائدة غير مهم في قرار الاستثمار.

هنالك عوامل أخرى كثيرة - غير معدل الفائدة - لها دور كبير ومهم في تقرير تدفق الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد، وتقسم هذه العوامل إلى قسمين:

أولاً: العوامل الداخلية: وهي التي تتأثر بمستوى الدخل القومي ومستوى ومكونات الطلب الاستهلاكي، ومقدار الموجود من السلع الإنتاجية خاصة رأس المال الثابت ومعدلات الأجور النقدية، وقد سميت هذه العوامل بالداخلية، لأن تدفق الاستثمار يتأثر بواقع تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية المذكورة أعلاه.

ثانياً: العوامل الخارجية: وهي التي تتأتى عن عوامل وقوى خارجة عن الاقتصاد أي أنها تفرض على الاقتصاد من خارجه كالاختراع والإبداع ونمو السكان واكتشاف موارد طبيعية والسياسات الاقتصادية للحكومة والتنظيمات العمالية والجو السياسي المناسب والتشريعات القانونية الملائمة والتجارة الخارجية والحروب والكوارث والظروف الطبيعية، كل هذه العوامل لها أهميتها في زيادة أو تقليص تدفق الإنفاق الاستثماري الجديد بالرغم من كون العوامل هذه ليست ناتجة عن الاقتصاد ذاته.

ويمكن إجمال العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستثماري بما يلي:

1. **قرار الحكومة بالاستثمار في مشاريع البنى التحتية**، فقد تقرر الحكومة القيام باستثمار معين بهدف تحقيق منفعة اجتماعية دون اعتبار العوائد المتوقعة من مثل هذه المشاريع، فمشاريع بناء الطرق والجسور منها تقديم منفعة لمن يستخدمها بغض النظر عن العائد من هذه المشاريع

حتى ولو كانت خاسرة نقدياً، فالحكومة تستطيع تغيير حجم الإنفاق الاستثماري استناداً إلى الأثر الذي يتركه حجم الاستثمار الجاري على مستوى الدخل القومي والعمال، فالاستثمار الذي يؤدي إلى خلق حالة تضخمية قد تعرض عنه الحكومة لفترة محددة من الوقت، أما إذا كانت هناك بطالة كبيرة وتود الحكومة التغلب عليها، فاستناداً إلى هذا الاعتبار، فقد تقوم بالاستثمار بغض النظر عن المنافع المتأتية منه في المستقبل.

2. **دور التوقعات:** لعل التوقعات أهم العوامل الكثيرة الداخلة في قرار الاستثمار وأبعدها عن إمكانية التحديد الدقيق، وهي بالغة الأهمية لأن جميع العناصر المؤثرة في قرار الاستثمار إنما تفعل فعلها من خلال التوقعات، والكفاءة الحدية لرأس المال مبنية على الدخل المتوقع من استخدام وحدة إضافية من رأس المال، فهي شيء متطلع إلى المستقبل، وليس لها بالتالي وجود بمعزل عن مجموعة التوقعات بالتطورات الاقتصادية في المستقبل.

وقد ذكر كينز في هذا الصدد أن التوقعات هي الوسيلة التي يؤثر فيها المستقبل المتغير بالحاضر.

وبناء على ذلك تصبح التوقعات عاملاً سببياً هاماً في العملية الاقتصادية.

فإذا توقع رجال الأعمال هبوطاً (أو صعوداً) في النشاط الاقتصادي، فسيتصرفون بشكل يعمل على تحقيق ما يتوقعون، بغض النظر عن سعر الفائدة السائد في السوق.

3. **دور الدخل الجاري:** هناك بعض الاقتصاديين يعتقد بأن الدخل يعتبر مقرراً رئيسياً للإنفاق الاستثماري والاقتراض الذي يستند إليه هذا هو أن الاستثمار يعتمد على الربح، وأن الربح يرتبط مباشرة بمستوى الدخل الجاري، فإذا صحت هذه الافتراضات، فإن مستوى الدخل المتصاعد سيرافقه زيادة الأرباح، فإذا مدد رجال الأعمال أرباحهم الجارية إلى المستقبل، حسنت

توقعاتهم وارتفع مستوى الإنفاق الاستثماري استجابة لتصاعد مستوى الدخل.

4. **دور التقنية والإبداع:** يتفق معظم الاقتصاديين على أن تغير التقنية والإبداع، من أهم العوامل المؤثرة في عملية الاستثمار، وربما كان لهما المقام الأول في الأهمية والتأثير، وقد أشار شومبيوتر Schumpeter إلى أن مفهوم الإبداع مرتبط بمفهوم التغير وإدخال السلع المستجدة أو المستحدثة إلى عملية الإنتاج، وقد أشار في كتابه (نظرية التطور الاقتصادي) إلى أن الإبداع يمكن أن يأخذ الصور التالية:

أ. إدخال بضاعة جديدة أو تحسين البضاعة الموجودة.
ب. إدخال طريقة مستحدثة في الإنتاج.
ج. فتح سوق جديدة.
د. التوصل إلى موارد جديدة.
ه. إيجاد التنظيم المستحدث في الصناعة.

أما تغير التقنية فيعني زيادة الناتج المتحصل من نفس الكمية المستخدمة من الموارد الاقتصادية أو إنتاج نفس المقدار من الناتج بكمية أقل من الموارد.

من هنا يصعب التمييز بين الإبداع والتغير التقني، إذ يصعب أن نتصور من واقع الحياة تغيراً في أساليب الإنتاج لا يؤثر في نفس الوقت في جودة البضائع الحالية على الأقل، فيصبح بالتالي إبداعاً.

والإبداع المتمثل في إدخال منتوج جديد إلى السوق أو تطوير سوق جديدة سوف يتطلب استثماراً جديداً في أغلب الأحيان، فإذا أدى إدخال السلعة الجديدة إلى ارتفاع سريع في الطلب عليها، بحيث يضطر المبدع الأصلي، ومقلدوه إلى توسيع طاقاتهم الإنتاجية، أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار.

أما بالنسبة لأثر التغير التقني على الاستثمار فيشير هانسن Hanson إلى أن البضائع الرأسمالية هي المحتوى المادي لأساليب الإنتاج المستحدثة، وإنه لا يمكن بالتالي إدخال هذه الأساليب المستحدثة بدون خلق مزيد من رأس المال في نفس الوقت، كما أن التغير التقني يجعل البضائع الرأسمالية متقادمة مما يؤدي إلى خلق طلب جديد على رأس المال.

أسئلة الخطأ والصواب

1. يعتبر الاستثمار الوجه الثاني من أوجه الفعاليات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد.
2. إن الطلب على الاستثمار يتحدد من خلال المقارنة بين سعر الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار فإذا كانت الكفاءة الحدية أكبر من الفائدة فإنه يتم الاستثمار والتوسع في المشاريع والعكس صحيح.
3. ففي حالة الرواج فإن سعر الفائدة يرتفع، ولكن ارتفاع الكفاءة الحدية للاستثمار يكون أصغر والعكس في حالة الكساد فإن سعر الفائدة يزداد.
4. تعتمد قيمة رأس المال في نظر رب العمل على تدفق الدخل الذي يتوقع أن تعطيه هذه السلع أثناء حياتها الاقتصادية.
5. يعرّف المضاعف بأنه العلاقة بين التغيرات التي تطرأ على الاستثمار والتغيرات التي تطرأ على الدخل.
6. وطبقاً لنظرية المعجل فإن مستوى الدخل ليس هو العامل المؤثر في الاستثمار بل إن معدل التغير في الدخل هو الذي يؤثر على الاستثمار.

أسئلة للمناقشة

السؤال الأول: عرّف الاستثمار ثم اشرح أهم الأسباب الرئيسية التي تعطي الاستثمار دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية.

السؤال الثاني: اشرح محددات الاستثمار مع بعض الأمثلة.

السؤال الثالث: وضّح كل ما تعرفه عن الكفاءة الحدية لرأس المال.

السؤال الرابع: اشرح بالتفصيل عن دالة الاستثمار ونظرية المعجل.

السؤال الخامس: هناك عوامل مؤثرة على منحنى الطلب على الاستثمارات، ناقش هذه العوامل بالتفصيل.

السؤال السادس: ما هي أهم الانتقادات الموجهة لنظرية الاستثمار لدى كينز.

تمارين عملية

مثال عملي:

إذا كانت هناك زيادة في الاستثمار في القطاع الحكومي بقيمة 50,000 دينار استخدمت في مجتمع الحدي للاستهلاك 75% ما أثر هذه الزيادة:

1. على الدخل.
2. على الاستهلاك.
3. على الادخار.

الحل:

مضاعف الاستثمار = $\frac{1}{\text{1 - م ح س}}$

= $\frac{1}{1 - \%75}$

= $\frac{1}{25}$ = 4

إذا المعامل الحدي للمضاعف = 4

1. الأثر على الدخل = 4 × الزيادة الأولية

= 4 × 50,000 = 200,000 دينار

2. الأثر على الاستهلاك

بما أن م ح س = 75%

∴ م ح خ = 25%

$$12500 = 50,000 \times \%25$$

$$50000 = 4 \times 12500 \ \therefore$$

تمرين (1) الكفاءة الحدية لرأس المال لموجودات معينة:

السلع الرأسمالية	سعر العرض أو تكلفة السلعة الحدية	السلعة السنوية	الكفاءة الحدية
أ	10,000	1000	
ب	10,000	700	
ج	20,000	1200	

المطلوب: احتساب الكفاءة الحدية.

تمرين (2) الدخل والاستهلاك والادخار:

الفترة	الدخل (ألف دينار)	الاستهلاك (ألف دينار)	الادخار (ألف دينار)
1	800	200	
2	600	240	
3	400	320	
4	500	550	
5	600	650	
6	700	900	

المطلوب: احتساب الادخار.

مراجعة لأهم النقاط في الفصل الخامس

حول تخطيط الاستثمار

1. يعرّف الانفاق الاستثماري على أنه إنفاق يقوم به قطاع الأعمال العام والخاص على المباني والإنشاءات الجديدة والآلات والمعدات والمخزون السلعي خلال فترة زمنية محددة.
2. الانفاق الاستثماري العام يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وأما الانفاق الاستثماري الخاص فيهدف إلى تحقيق الربح.
3. الاستثمار لا يقل أهمية عن الاستهلاك ويعتبران من مكونات الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الادخار أيضاً.
4. يعتبر الاستثمار العامل الثاني المحدد لمنحنى الطلب الكلي.
5. يلعب الاستثمار دوراً مهماً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتشغيل.
6. يحتل الاستثمار ما نسبته 15- 20% من الناتج المحلي الإجمالي لأي اقتصاد قومي.
7. هناك ثلاث عناصر رئيسة تحدد عملية اتخاذ قرار الاستثمار:

أ. العوائد، أي المبالغ التي يجنيها المستثمر من جراء العملية الإنتاجية التي أسهم بها وتزداد هذه العوائد مع زيادة المبيعات.

ب. التكاليف أي التكاليف الاستثمار وخاصة سعر الفائدة على رأس المال المقترض للعملية الإنتاجية.

ج. التوقعات وهو التوقعات حول الوضع الاقتصادي المستقبلي، فالاستقرار السياسي الداخلي والخارجي يزيد من حجم الاستثمارات.

8. ذكرنا أن هناك علاقة عكسية ما بين سعر الفائدة والاستثمار، فانخفاض أسعار الفائدة على القروض يشجع المستثمر أن يقترض ويستثمر وأما ارتفاع اسعار الفائدة على القروض فسوف يقلل ويحجم عن الاقتراض والاستثمار في أي عملية إنتاجية.

9. هناك عدة محددات للاستثمار تم شرحها وهي:

- الدخل.
- الاستهلاك.
- سعر الفائدة.
- الكفاية الحدية لرأس المال (مردود رأس المال).
- التقدم التكنولوجي.
- توقعات المستثمرين والأرباح.
- السياسة الاقتصادية للدولة تبعاً للظروف الاقتصادية.
- واقع مناخ الاستثمار في الدولة (سياسية، إدارية، اقتصادية، وقانونية).

10. إن مضاعف الاستثمار هو العلاقة بين التغيرات التي تطرأ على الاستثمار والتغيرات التي تطرأ على الدخل وبعبارة أخرى:

$$\frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{ث}} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الاستثمار}}$$

$$= \frac{1}{1 - \text{ك (م ح س)}}$$

11. فكلما زادت قيمة الميل الحدي للاستهلاك زاد المعامل العددي للمضاعف.

مثال: إذا كان الميل الحدي للاستهلاك 50% فإن المضاعف يكون (2) وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك 80% يكون المضاعف (5).

الحل: $\frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك MPC}}$

$$\frac{1}{1-80} = \frac{1}{20} = 5$$

$$\frac{1}{1-50} = \frac{1}{50} = 2$$

إذن فالعلاقة طردية بين الميل الحدي للاستهلاك والمضاعف.

الفصل السادس

تخطيط الادخار

الفصل السادس

نظرية الادخار Saving Theory

1-6 تعريف الادخار:

يعرّف الادخار بأنه الفرق بين الدخل والاستهلاك، أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، مع العلم أن الادخار في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار ذلك لأن جزءاً منه ربما يكتنز كما هو الحال في الدول النامية.

2-6 أهم الطرق لزيادة الإنفاق:

هناك أربعة طرق رئيسية يمكن أن يتم عن طريقها زيادة إنفاق القطاعات المختلفة وهي:

1. يستطيع القطاع الإنتاجي زيادة استثماراته عن طريق اقتراض ادخارات الأفراد.
2. يستطيع القطاع الحكومي زيادة إنفاقه باقتراض الادخارات من القطاعات الأخرى عن طريق بيع سندات الحكومة أو حوالات الخزينة.
3. يستطيع القطاع الإنتاجي زيادة استثماراته عن طريق جذب ادخارات الأفراد بإشراكهم كمنظمين في المشروع أو بيعهم أسهماً جديدة وغيرها.
4. يستطيع القطاعان الحكومي والإنتاجي زيادة الإنفاق عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي (المصارف التجارية، والسلطة النقدية المركزية).

وهناك طرق أخرى يمكن بواسطتها زيادة الإنفاق، فمثلاً تستطيع الحكومة زيادة هيمنتها على المصادر الاقتصادية بفرض ضرائب جديدة أو برفع نسبة الضرائب المعمول بها.

3-6 دالة الادخار:

إن الدالة المقابلة لدالة الاستهلاك هي دالة الادخار التي يمكن تعريفها بأنها "جدول يبين المقادير التي ينوي مستلمو الدخول أن يدخروها عند مستويات مختلفة من الدخل" فالادخار هو من حيث الجوهر ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، فالادخار هو دالة الدخل أي خ = د حيث أن (خ) تمثل الادخار و(د) تمثل الدخل.

أما الميل المتوسط للادخار فإنه يساوي نسبة الادخار إلى الدخل أي نسبة ما يدخر من أي دخل معين ويرمز إليه:

$$\frac{\text{خ}}{\text{د}}$$

حيث خ = الادخار

د = الدخل

وهناك أيضاً الميل الحدي للادخار ويقاس الميل الحدي للادخار الذي يعرف بأنه نسبة التغير الحاصل في الادخار (Δ خ) إلى التغير الحاصل في الدخل(Δ د) بحاصل طرح الميل الحدي للاستهلاك من واحد.

مثال:

إذا كان الميل الحدي للاستهلاك 0.75 كان الميل الحدي للادخار 0.25 لأنه لو انفق على الاستهلاك 0.75 ديناراً من كل دينار إضافي من الدخل كان الرصيد البالغ 0.25 ديناراً ادخاراً، بحكم التعريف، ووجب أن تكون نسبة Δ خ على Δ د = إلى 0.25، والجدول رقم (8) يبين كيفية قياس الميل الحدي للادخار.

جدول رقم (8)

الميل الحدي للادخار

(ملايين الدنانير)

الدخل	الاستهلاك	الادخار	تغير الدخل	تغير الادخار	الميل الحدي للادخار
صفر	25	25-	-	-	-
50	62.5	12.5-	50	12.5	0.25
80	85	5-	30	7.5	0.25
100	100	صفر	20	5	0.25
120	115	5+	20	5	0.25
140	130	10+	20	5	0.25
160	145	15+	20	5	0.25
180	160	20+	20	5	0.25
200	175	25+	20	5	0.25
220	188	32+	20	7	0.35
240	200	40+	20	8	0.40

من أرقام الجدول رقم (8) نستطيع قياس الميل الحدي للادخار وذلك باستخدام المعادلة:

$$\text{الميل الحدي للادخار} = \frac{\text{التغير في الادخار } (\Delta \text{ خ})}{\text{التغير في الدخل} (\Delta \text{ د})}$$

ويتضح من الجدول السابق أنه عندما كان الدخل صفراً فإن الأفراد سينفقون مبالغ مدخرة سابقاً أي أن هناك ادخاراً سلبياً لسد متطلبات الحياة الأساسية البالغة 25 مليون دينار، ولو ارتفع الدخل إلى 50 مليون دينار فإن الأفراد سيزيدون من إنفاقهم ولكنهم سيقللون من مقدار ادخارهم السلبي الذي سيصبح 12.5 مليون دينار لارتفاع الاستهلاك إلى 62.5 مليون دينار، ثم لو ارتفع الدخل إلى 80 مليون دينار فإن مقدار الدخل السلبي سيبلغ 5 ملايين دينار لزيادة الاستهلاك إلى 85 مليون دينار، ويلاحظ أنه على مستوى الدخل

البالغ 100 مليون دينار يكون الاستهلاك 100 مليون دينار أيضاً، أي أن الأفراد لا يـدخرون أي مقـدار مـن دخـولهم، ثـم يأخـذ الادخـار الايجـابي بالزيـادة عنـد مستويات الدخل العليا التي تزيد عن 100 مليون دينار فتبلـغ عنـد مسـتويات الدخل 120 و 160 و 200 و 240 ما مقدار 15.5 و 25 و 40 مليون دينـار عـلى التوالي، وتتضح من هذه أهمية العلاقة الدالية بين الدخل والادخار مـع افـتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها.

4-6 محددات الادخار:

يتوقف حجم الادخار في أي مجتمع من المجتمعات على مجموعـة مـن العوامل أهمها متوسط دخل الفرد في هذا المجتمع، وبالنسبة لمسـتوى الفـرد أن قدرة أي فرد على الادخار تتوقف بصفة أساسية عـلى حجـم الـدخل المتـاح لـه، وعلى العكس من ذلك نجد أن ذوي الدخول المرتفعة يوجهون جـزءاً كبـيراً مـن دخولهم للادخار، ويمكن توضيح العلاقة التي تربط بين الادخـار (أو الاسـتهلاك) من جهة وبين الدخل الفردي من جهة أخرى بالمثال التالي:

مثال توضيحي:

إذا كان دخل فرد ما هو 20 دينار، وكانت هذه الدنانير العشرون تكفي بالكاد لمقابلة احتياجاته الضرورية، فلا تتوقع من مثـل هـذا الشـخص أن يـدخر شيئاً، بل سيوجه كـل دخلـه للاسـتهلاك، ولكـن إذا زاد دخلـه بمقـدار 20 دينـاراً ليصبح 40 ديناراً، فإنه لن يوجه الزيادة كلهـا إلى الاسـتهلاك بـل سـيحفظ بجـزء منها على شكل مدخرات، بحيث يمكن أن نتصور أنه سوف ينفق 39 ديناراً عـلى الاستهلاك ويوجه ديناراً واحـداً للادخـار، فـإذا زاد دخلـه مـرة ثانيـة بمقـدار 20 ديناراً أخرى ليصبح 60 ديناراً، فإنه سيوجه نسبة أكبر من الزيادة في الـدخل إلى الادخار ولتكن دينارين بحيث يصبح مجموع ما ينفقه عـلى الاسـتهلاك هـو 57 ديناراً ومجموع ما يدخره هو 3 دنانير، وهكذا الحال بالنسبة للزيادات المتتاليـة في الدخل، حيث توجه نسب متناقصة منها للاسـتهلاك، وتوجـه نسـب متزايـدة للادخار كما هو موضح في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9)

العلاقة بين الدخل والادخار

الدخل	الاستهلاك	الادخار	الزيادة في الدخل	الزيادة في الاستهلاك	الزيادة في الادخار
20	20	-	-	-	-
40	39	1	20	19	1
60	57	3	20	18	2
80	74	6	20	17	3
100	90	10	20	16	4
120	105	15	20	15	5
140	119	21	20	14	6
160	132	28	20	13	7
180	144	36	20	12	8
200	155	45	20	11	9

ويلاحظ من هذا الجدول رقم (9) أن العلاقة بين الدخل والادخار تحكمها قاعدتين:

الأولى: أن العلاقة بين الدخل وبين الادخار علاقة طردية كما العلاقة بين الدخل وبين الاستهلاك علاقة طردية أيضاً.

الثانية: أن الادخار يتزايد بمعدل متزايد مع زيادة الدخل في حين أن الاستهلاك يتزايد بمعدل متناقص.

ويمكن أن نعبر عن هذه العلاقة بقولنا إن الميل الحدي للادخار Marginal Propensity to Save متزايد وإن الميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity to Consume متناقص.

وبنفس الطريقة التي تحدد الادخار الفردي، يتحدد بها الادخار القومي، فنجد أن المجتمعات الفقيرة تكون قدرتها على الادخار أقل من قدرة المجتمعات

الغنية، فيكون الميل للاستهلاك مرتفع بالنسبة للأولى، ومنخفض بالنسبة للثانية، وبالتالي يكون الميل للادخار منخفض في الأولى، ومرتفع في الثانية.

ويقاس الادخار في أي مجتمع بالفرق بين الناتج القومي وبين الاستهلاك القومي خلال فترة معينة، وعادة ما تكون سنة، على أن يطرح من الفرق ذلك الجزء من الإنتاج الذي يستخدم لتعويض ما استهلك من الآت ومعدات خلال السنة لتوليد الناتج القومي.

مثال توضيحي:

إذا كان رصيد السلع الإنتاجية في بداية العام يقدر بمبلغ 1000 مليون دينار، وكان قيمة الناتج الإجمالي خلال السنة هو 2000 مليون دينار، ذهب منها 1600 مليون دينار إلى الاستهلاك، فإذا علمنا أن السلع الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج قد استهلكت بنسبة 10% خلال السنة أي بحوالي 100 مليون دينار، فإنه بناء على ذلك يكون حجم الادخار الصافي هو:

= قيمة الإنتاج – قيمة الاستهلاك – قيمة استهلاك رأس المال

= 2000 – 1600 – 100 = 300 مليون دينار.

5-6 العادات والتقاليد الاجتماعية والمؤسسات الادخارية:

نجد أن الأفراد في بعض المجتمعات يميلون بطبيعتهم إلى الاحتفاظ بجزء من دخلهم على شكل مدخرات، ولا يرجع ذلك إلى ارتفاع أو انخفاض مستوى الدخل المتاح لهم، وإنما يرجع إلى عادات وتقاليد تأصلت في نفوسهم عبر التاريخ نتيجة لطبيعة البيئة التي يعيشون فيها ونوعية ثقافتهم، في حين أن أفراد مجتمعات أخرى قد تعودت على البذخ والإسراف نتيجة لتقاليد أو عادات معينة.

وكما يتوقف حجم الاستهلاك أو حجم الادخار على مدى وجـود وتطـور المؤسسات المختلفة التي تساعد على تكوين الادخار بما تقوم بـه مـن امتصـاص لجزء من الدخل القومي، سواء كانت عـلى شـكل ودائـع في البنـوك أو اسـهم أو سندات أو تأمينات، وكمثال على مثل هـذه المؤسسـات شركـات التـأمين وبنـوك الادخار وأسواق الأوراق المالية، كما تمثل في وجـود هيئـات التـأمين الاجتماعيـة، ومثل هذه المؤسسات من شأنها أن تشـجع الأفـراد عـلى الادخـار، إمـا اختياريـاً بالنسبة لبعضها، وإما إجبارياً بالنسبة للبعض الآخر.

أسئلة الخطأ والصواب

1. الادخار عبارة عن الفرق بين الإنفاق والدخل.
2. الادخار هو دالة الدخل أي خ = د.
3. يقاس الميل الحدي للادخار بنسبة التغير الحاصل في الادخار (Δ خ) إلى التغير الحاصل في الإنفاق (Δ س).
4. يتوقف حجم الادخار في أي مجتمع من المجتمعات على مجموعة من العوامل أهمها متوسط دخل الفرد.
5. يقال أن العلاقة بين الدخل وبين الادخار هي علاقة طردية.

أسئلة للمناقشة

السؤال الأول: عرّف الادخار وما هي أهم الطرق لزيادة الإنفاق.

السؤال الثاني: وضّح كل ما تعرفه عن دالة الادخار.

السؤال الثالث: اشرح العوامل التي تحدد الادخار.

السؤال الرابع: وضّح العلاقة بين الدخل والادخار مع إعطاء بعض الأمثلة.

تمارين عملية

تمرين (1)

الميل الحدي للادخار

الدخل	الاستهلاك	الادخار	تغير Δ الدخل	تغير Δ الادخار	الميل الحدي للادخار
50	72.5				
90	95				
100	100				
140	130				
160	145				
180	160				
200	175				
220	190				

المطلوب: احتساب ما يلي:

1. الادخار.
2. تغير الدخل.
3. تغير الادخار.
4. الميل الحدي للادخار.

تمرين (2)

الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك

الدخل	الاستهلاك	الميل المتوسط للاستهلاك	الميل الحدي للاستهلاك
صفر	25		
80	85		
140	130		
180	160		
200	175		
220	188		
240	199		

المطلوب: احتساب:

1. الميل المتوسط للاستهلاك
2. الميل الحدي للاستهلاك.

تمرين (3)

الدخل / الاستهلاك/ الادخار

الدخل	الاستهلاك	الادخار
صفر	25	
80	85	
140	130	
200	175	

المطلوب: احتساب الادخار.

مراجعة لأهم النقاط في الفصل السادس حول
نظرية الادخار

1. **الادخار:** هو الجزء المستقطع من الدخل والغير منفق على السلع والخدمات أو الفرق ما بين الدخل والاستهلاك.
2. **دالة الادخار:** الدخل = الاستهلاك + الادخار، والادخار هو الفرق بين الدخل والاستهلاك، فالادخار يكون سالباً عندما يكون الادخار مساوياً للصفر، ودالة الادخار من خلال المعادلة الخطية البسيطة هي: $S= -a + (1-b)y$، ذكر بأن الادخار يكون سالباً عندما يكون الدخل مساوياً للصفر وهذا ما تمثله (-a) والذي أشرنا بالادخار السالب وإن الميل الحدي للادخار (1-b) ما هو إلا مكمل الميل الحدي للاستهلاك MPC بمعنى:

$$MPS = 1 - MPC$$

$$MPC = 1 - MPS$$

ويتضح أن دالة الادخار:

$$S= -a + (1-b)y \quad (1)$$

$$APS = \frac{S}{y} \quad (2)$$

مثال محلول سابقاً:

$$S= -24 + (1-0.7)y$$

$$S= -24 + (1-0.70)300$$

$$S= -24 \times 0.30 \times 300$$

$$S= -24 + 90$$

$S = 66$

$$APS = \frac{S}{Y} = \frac{66}{300} = 0.22\%$$

يعني أن 22% من الدخل تم ادخاره.

3. **الميل المتوسط للادخار** هو الجزء المستقطع من الدخل وغير منفق،

$$APS = \frac{S}{Y} = \frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}}$$

حيث أن (S) Saving و (y) الدخل، و Average Propensity to save APS

4. **الميل الحدي للادخار** وهو التغير الحاصل في الادخار (Δ خ) إلى التغير الحاصل في الدخل (Δ د) ويرمز له بالقانون:

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta y} \text{ أو } \frac{\Delta \text{ خ}}{\Delta \text{ د}}$$

أي ΔS Change in Saving

Δy Change in income

Mariginal Propensity to Save MPS

$$\text{= الميل الحدي للادخار =} \frac{\text{التغير في الادخار } \Delta \text{ خ}}{\text{التغير في الدخل } \Delta \text{ د}}$$

5. يتوقف حجم الادخار في أي مجتمع من المجتمعات على متوسط دخل الفرد في المجتمع أي حجم الدخل المتاح.

الفصل السابع

البطالة

7-1 مفهوم البطالة
7-2 أنواع البطالة
7-3 سياسات معالجة البطالة
7-4 العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى فيلبسPhillips Curve)
- أسئلة الخطأ والصواب
- أسئلة للمناقشة
- تمارين عملية
- مراجعة لأهم النقاط في الفصل السابع

الفصل السابع

البطالة Unemployment

1-7 مفهوم البطالة:

تعتبر مشكلة البطالة ظاهرة اجتماعية ذات صفة عالمية سواء كان المجتمع متقدماً أو نامياً، وأدق تعريف للبطالة هو أن العاطلين عن العمل هم القادرون والمؤهلون على العمل، والمستعدون للقيام به ولكنهم عاجزون عن العثور على العمل المناسب، واعتبر البعض إن العاطلين عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يعملون سابقاً لكنهم متعطلون عن العمل في وقت الإحصاء.

وأما الاقتصاديون فيعتبرون أن العاطلين عن العمل هو أولئك الأشخاص الذين يرغبون في العمل ولا يستطيعون أن يجدوا أي فرصة عمل تتناسب مع طبيعة مؤهلاتهم العلمية وحتى الخبرة العملية.

إن الكثير من المشاكل الاجتماعية، بل الجرائم اليومية التي ترتكب من قبل الأشخاص يعود أحد أسبابها إلى وجود مشكلة البطالة لأن البطالة تسبب للأشخاص للعاطلين عن العمل اضطرابات نفسية وعصبية، فجرائم السرقة والقتل قد تعود جذورها إلى مشكلة البطالة.

وتقاس البطالة عادة بما يسمى بمعدل البطالة Unemployment Rate وهي نسبة غير المشتغلين (المتعطلين) من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل} \times 100}{\text{إجمالي القوة العاملة}}$$

والقوة العاملة من السكان هم جميع القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال دون سن 15 وكبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب بمراحلهم المختلفة.

وهناك ما يسمى بقانون أكان Okun's Law حيث يشير آرثر أكان (Arthur Okun) إلى أن كل تراجع حقيقي في الدخل القومي بنسبة 2% يقابله زيادة مقدارها 1% في معدل البطالة.

مثال: إذا كان تراجع الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي في سنة ما بنسبة 6% فإن البطالة ستزداد في نفس العام بنسبة 3% وعليه قانون أكان يربط بين إمكانيات النمو الحقيقي في بلد ما وانعكاسات ذلك على مستوى التشغيل في ذلك البلد، ومعروف أن تراجع الناتج القومي سيعني إنتاج كل مما يؤدي إلى ظهور مشكلة البطالة.

والجدول رقم (10) يوضح نسبة حجم القوى العاملة إلى عدد السكان لدولة ما ومعدل البطالة لنفس الفترة.

جدول رقم (10)

القوى العاملة لدولة ما ومعدل البطالة خلال الفترة 2002-2011

السنة	عدد السكان (بالألف)	القوى العاملة بالألف	نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان %	معدل البطالة
2002	2.220	420.0	18.9	-
2003	2.310	435.4	18.8	-
2004	2.400	451.2	18.8	-
2005	2.500	467.7	18.7	-
2006	2.600	484.7	18.6	%15.0
2007	2.690	502.4	18.7	-
2008	2.800	535.4	19.1	-
2009	2.900	555.7	19.2	-
2010	3.000	572.2	19.1	-
2011	3.110	583.5	18.8	-

يتضح من خلال جدول رقم (10) أن معدل البطالة خلال الفترة ما بين 2002-2011 كان أكثر من 16%، ويرجع سبب البطالة في هذه الدولة إلى تفاعل عوامل وظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية تنعكس على سوق العمل وتحدث فيه اختلالاً ما بين العرض والطلب، فهناك أسباب داخلية وخارجية بالنسبة للبطالة في هذه الدولة.

الأردن تعاني أيضاً من بطالة في حدود 13% عام 2012 ويعود للأسباب التالية وهي أسباب داخلية وأسباب خارجية.

أ) الأسباب الداخلية وتتخلص بالآتي:

1. تباطؤ النمو في النشاط الاقتصادي.
2. ارتفاع معدلات النمو السكاني.
3. زيادة مخرجات النظام التعليمي، وعدم توافق هذه المخرجات مع حاجات سوق العمل.
4. تدفق العمالة الوافدة إلى الأردن.

ب) أما الأسباب الخارجية فتتمثل بالآتي:

1. الركود الاقتصادي في المنطقة العربية وخاصة بعد عام 1991.
2. تراجع الطلب في دول الخليج خاصة على الأيدي العاملة الأردنية وخاصة بعد حرب 1991.
3. أزمة الخليج عام 1990 وما نتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد الأردني، وتوقف المساعدات المالية الخليجية للأردن.

2-7 أنواع البطالة:

هناك أنواع متعددة للبطالة تختلف من ظرف لآخر ومن دولة لأخرى ويمكن تلخيص هذه الأنواع كالآتي:

1) البطالة البنيانية أو البطالة السافرة:

وهي البطالة الناتجة عن فيض الأيدي العاملة غير الفنية والتي لا يمكن استخدامها في قطاعي الزراعة أو الصناعية بسبب أن القطاعين المذكورين بحاجة إلى كفاءات تتلاءم مع طرق الإنتاج الحديثة، وهذا النوع من أنواع البطالة منتشر في البلدان النامية بسبب عجز الكفاءات الوطنية عن سد احتياجات المجتمع من الأيدي الفنية ويرجع السبب في ذلك إلى تدني المستوى العلمي والتكنيكي لديهم ومن أهم أمثلة هذا النوع يتمثل في الإداريين من سكرتارية وطباعين وكتبة عاديين.

2) البطالة الدورية أو البطالة العابرة:

وهي البطالة الناتجة عن قصور الطلب على الإنتاج وما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة وهنا يتم الاستغناء عن عدد كبير من العمال في الصناعات التي لا يوجد طلب على منتجاتها مما يضطر العمال أن يبحثوا عن عمل آخر جديد، ففي أزمة الكساد الاقتصادي عام 1929 تعطل في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي 13 مليون عامل أي حوالي 25% من إجمالي القوة العاملة الأمريكية، وواضح أنه كلما ازداد الركود والكساد حدة في أي دولة ازدادت نسبة العاطلين عن العمل خلال الدورة الاقتصادية.

3) البطالة الفنية:

تنشأ هذه البطالة نتيجة لترك بعض العاملين عملهم لينتقلوا إلى عمل آخر أو منطقة أخرى أو قطاع آخر أو صناعة أخرى وهكذا وخلال فترة الانتقال يكونون في حالة بطالة خاصة والسبب وراء ترك العمل من قبل بعض العاملين يرجع إلى البحث عن أجور أو ظروف معيشة أفضل، ومن الأمثلة أيضاً قد يتم الاستغناء عن بعض العمال بسبب التحسينات التي تطرأ على المكائن أو طرائق الإنتاج، ففي بعض الأحيان التقدم التكنولوجي لا يؤدي إلى الاستغناء عن العمال بل إن التقدم التكنولوجي واستخدام المكائن الحديثة في بعض

الصناعات يزيد من الطلب على منتجاتها بحيث يضطر إلى استخدام عدد كبير من العمال مع الزمن ومن الأمثلة هذه الصناعات التي تحتاج إلى أيد عاملة فنية في صناعة السيارات والمنسوجات.

4) البطالة الموسمية:

وهذا النوع من البطالة غالباً ما يكون رهن الأحوال المناخية والعادات الاجتماعية حيث يتعطل الكثير من العمال خلال جزء من السنة بسبب الأحوال الجوية، ففي فصل الشتاء مثلاً غالبا ما يتعطل الفلاحون وعمال البناء وعمال صناعة المشروبات والمأكولات الصيفية، وفي الصيف يتعطل عمال المنسوجات الشتوية أي الملابس الشتوية وقد تتعطل الصناعات النسيجية أي الملابس نتيجة لتغير الموضة، وبالنسبة للزراعة يمكن التغلب على بعض المحاصيل الزراعية باستخدام الوسائل الفنية في العمل مثل البيوت البلاستيكية أو الملابس التي تلائم جميع الفصول وباستخدام وسائل التخزين السليمة للصناعات الموسمية.

5) البطالة المقنعة أو المستترة:

وهي ذلك النوع من البطالة المختفية أو غير الظاهرة وهي البطالة التي تشمل العمال الذين يعملون دون مستواهم الإنتاجي بسبب الاستغناء عنهم من قبل الصناعات الأخرى التي كانت تعاني من نقص في الطلب الفعال عليها وهذه البطالة تشترط وجود فائض من عنصر العمل في النشاط الاقتصادي حيث تكون إنتاجيته الحدية قيمتها صفر، وهذا الفائض من عنصر العمل يمكن سحبه من النشاط الإنتاجي دون أن يؤثر على الناتج الكلي بسبب إن الإنتاجية الحدية للعمال الذين تم سحبهم تساوي صفراً.

وغالباً ما يوجد هذا الفائض في القطاع الزراعي الذي يستوعب عدداً فائضاً من العمال إنتاجيتهم الحدية مساوية للصفر يستهلكون دون أن ينتجوا بل يستهلكون فائض إنتاج غيرهم.

6) البطالة الجامدة:

إن هـذا النـوع مـن أنـواع البطالـة يمثـل العـاطلين الـدائميين والـذين لا يسعون وراء العمل حتى في أوقات الرخاء الاقتصـادي رغـم أنهـم قـادرون عـلى العمل، ومن أمثلة هذا النوع من البطالة ينطبق على كثـير مـن أغنيـاء البلـدان الذين يعتمدون بشكل أساسي على فائض الأموال لـديهم وادخـاراتهم في البنـوك وعلى أسعار الفائدة التي يحصلون عليها أو أولئك الذين يعيشـون عـلى المـيراث من أموال وعقارات وكذلك فإن مفهوم العاطلين الدائميين ينطبق على المتسـولين والمتسـكعين في الشـوارع والحركـات الفوضـوية في أوروبـا وأمريكـا مثـل حركـة الهيبيز .... الخ.

7) شبه البطالة:

سميت هذه البطالة بهذا الاسم لأنها لا تشكل بطالة كاملة وإنما جزئيـة حيث إن هناك أشخاصاً يعملون دواماً جزئياً رغم أنهـم يرغبـون بالعمـل دوامـاً كاملاً لو توافرت لهم فرص العمل، لكن الظروف الاقتصـادية تمـنعهم مـن ذلـك مما يضطرهم للعمل لساعات معدودة في اليوم.

8) البطالة الاحتكاكية:

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسـبب الانتقـال مـن وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى ويطلق عليها أحيانـاً البطالة الانتقالية، فمثلاً شخص حصل على شهادة جامعية بعد فـترة مـن الـزمن يريد أن يبحث عن وظيفة جديدة تتلائم مع شهادته نحو الأفضل.

وعدد من المهن اختفت بسبب التطور التكنولوجي وأيضاً الانتقـال مـن منطقة لأخرى أو من دولة لأخرى.

9) البطالة الهيكلية:

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة (كالزراعة) إلى طبيعة إنتاجية معينة (الصناعة)، لكن يمكن التغلب على هذا النوع من البطالة عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب المستمر على الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد، ومن الأمثلة من الصعب على المزارع العادي أن يتحول إلى موظف إنتاج على آلة حديثة بدون تدريب مستمر للتكنولوجيا الجديدة، ويعزى أسباب هذا النوع إلى نقص من المؤهلات لوظائف معينة أو بسبب العمر والجنس أو الموقع الجغرافي وأسباب أخرى كالتمييز العنصري في بعض المجتمعات.

10) البطالة السلوكية:

وهذا النوع يسود في الأردن وفي أكثر من دولة عربية أي احجام بعض العاطلين عن العمل عن الانخراط بوظائف دنيا خوفاً من نظرة المجتمع كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة وعمال المطاعم والبناء.

11) البطالة المستوردة أو الوافدة:

وهي هروب عدد كبير من أبناء الوطن العربي إلى الأردن والخليج العربي بسبب ظروف سياسية واقتصادية للحصول على وظيفة.

3-7 سياسات معالجة البطالة:

كل مجتمع يتبع سياسة خاصة في الحد من البطالة من أجل الوصول إلى التوظيف الكامل، ومعروف أن سوق العمل مرتبط كلياً بمتطلبات الاقتصاد الوطني ومستوى تطوره وتركيبه وشكل إدارته، ومن أهم الإجراءات للحد من مشكلة البطالة:

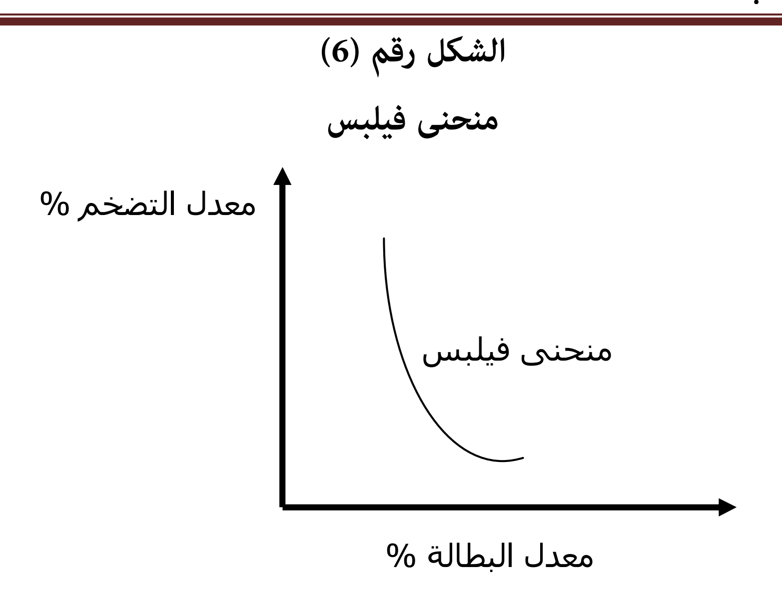
1. تبني أسلوب التخطيط السليم للقوى العاملة في البلاد.
2. إعادة تنظيم المجتمع بصورة شاملة وتعبئة جميع الطاقات المتاحة.
3. يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية الزيادة في عدد السكان.
4. استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الأنشطة الاقتصادية.
5. زيادة الاستثمارات الحكومية في القطاعات المختلفة يفتح مجالاً للعاطلين عن العمل.
6. الحد من عملية العمالة الوافدة بمراقبة الحدود والتفتيش المستمر في المنشآت الخاصة.
7. خفض ساعات العمل للنوبة الواحدة.
8. منع دفع أجور أقل من الحد الأدنى للأجر.
9. منع استخدام الأحداث في العمل.
10. تنظيم سن التقاعد في القطاع العام والخاص.
11. دعم الدولة صغار المنتجين من حرفيين وفلاحين ومنع خراب مصالحهم بسبب عدم قدرتهم على منافسة كبار المنتجين.
12. إنشاء مكاتب للعمل وتوظيف العمال العاطلين عن العمل.
13. تقديم الإعانات لمن لا يستطيع الحصول على فرصة العمل.

4-7 العلاقة بين التضخم والبطالة:

إن تعريف التضخم هو ارتفاع مستمر في الأسعار ناجم عن فائض في الطلب عما هو معروض من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة، وسنتناول هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل القادم أما هذا الفصل فسنوضح العلاقة بين التضخم والبطالة، فحسب البحث الذي نشره الاقتصادي الانجليزي فيلبس (A.W. Phillips) حيث أخذ سلسلة زمنية لمعدل البطالة والأجور، واستنتج أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وقد تم تمثيل تلك العلاقة العكسية بمنحنى سمي باسمه منحنى فيلبس كما هو موضح في الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6)

منحنى فيلبس



وقد أكد الباحث الاقتصادي الانجليزي أنه عند زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد ما بمعدل كبير فإن المؤسسات ستسعى إلى زيادة إنتاجها من خلال توظيف المزيد من الأيدي العاملة وبأجور مرتفعة نسبياً ونتيجة لذلك فإن تكاليف الإنتاج سترتفع مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع وربما الخدمات وبالتالي يخلق التضخم، إذن فالبطالة انخفضت في حين ارتفعت معدلات التضخم.

أما في حالة الركود والكساد الاقتصادي وخاصة الذي أصاب الوطن العربي بعد عام 1991 فقد أدى ذلك إلى تراجع الوضع الاقتصادي أي انكماش الطلب الكلي وظهور البطالة ولكن هناك حالات كثيرة تؤكد وجود معدلات بطالة عالية ومعدلات تضخم أيضاً عالية، وقد سميت هذه الحالة بالركود التضخمي أو التضخم الركودي Stagflatoin.

أسئلة الخطأ والصواب

1. إن الكثير من المشاكل الاجتماعية، بل الجرائم اليومية التي ترتكب من قبل الأشخاص يعود أحد أسبابها إلى وجود مشكلة البطالة.
2. يقاس معدل البطالة:

$$= \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل} \times 100}{\text{إجمالي السكان}}$$

3. إن قانون ارثر أكان يشير إلى كل تراجع حقيقي في الدخل القومي بنسبة 2% يقابله زيادة مقدارها 1% في معدل البطالة.
4. يقصد بالتضخم الركودي وجود معدلات عالية من التضخم ومعدلات عالية من البطالة.
5. البطالة البنيانية هي البطالة الناتجة عن فيض الأيدي العاملة غير الفنية والتي لا يمكن استخدامها في قطاع الزراعة والصناعة لأن هذين القطاعين بحاجة إلى كفاءات تتلاءم مع طرق الإنتاج المختلفة.
6. البطالة الجامدة تمثل العاطلين الدائمين والذين لا يسعون وراء العمل حتى في أوقات الرخاء الاقتصادي رغم أنهم قادرون على العمل.
7. شبه البطالة سميت بهذا الأسم لأنها تشكل بطالة كاملة في المجتمع.

أسئلة للمناقشة

السؤال الأول: وضّح مفهوم البطالة وكيف يقاس معدل البطالة.

السؤال الثاني: هناك أسباب داخلية وخارجية للبطالة في الأردن، وضّح هذه الأسباب مع الشرح.

السؤال الثالث: اشرح العلاقة بين التضخم والبطالة.

السؤال الرابع: هناك أنواع متعدد للبطالة تختلف من ظرف لآخر ومن دولة لأخرى، وضّح بالتفصيل هذه الأنواع.

السؤال الخامس: عدد أهم الإجراءات للحد من ظاهرة البطالة.

تمارين عملية

تمرين (1)

الجدول التالي يوضح عدد العاملين وعدد العاطلين عن العمل لدولة ما:

السنة	عدد السكان	عدد القوى العاملة	عدد العاطلين عن العمل	معدل البطالة %
2005	2.000.000	500.000	75.000	
2006	2.500.000	800.000	100.000	
2007	3.150.000	1.000.000	150.000	
2008	3.850.000	1.300.000	200.000	
2009	4.350.000	1.600.000	275.000	
2010	5.000.000	1.950.000	325.000	
2011	5.600.000	2.250.000	400.000	
2012	7.150.000	3.000.000	490.000	

المطلوب: احتساب معدل البطالة.

تمرين (2):

افترض جدول بنفسك مثل التمرين رقم (1) لدولة ما توضح من خلال ذلك تطور معدل البطالة.

مراجعة لأهم النقاط في الفصل السابع حول البطالة

1. تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية عالمية تعاني منها دول العالم وبنسب متفاوتة من حيث معدل البطالة.
2. برزت ظاهرة البطالة منذ بداية القرن العشرين.
3. وتعرف البطالة بأنه هو تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصادياً تعطلاً اضطرارياً رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج.
4. وأما تعريف البطالة وفق المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية ILO فإنها تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل وقادرين عل العمل ويرغبون في العمل وباحثين عن العمل ولكنهم لا يجدون فرصة عمل.
5. ومن شروط البطالة ما يلي:

أ. أن يكون في سن العمل.
ب. أن تتوافر لدى المتعطل الرغبة والاستعداد الجدي للعمل سواء أكان العمل بأجرة لحسابه الخاص.
ج. أن يقوم المتعطل بالبحث الجدي عن العمل بأي وسيلة من وسائل البحث.
د. عدم وجود عمل.

6. يقاس معدل البطالة:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل} \times 100}{\text{إجمالي القوة العاملة}}$$

7. يمكن إسناد أسباب البطالة إلى ما يلي:

أ. التغير في هيكل الطلب من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد نفطي.
ب. التطور التكنولوجي.
ج. إعانات البطالة.

د. طبيعة المهن التي قد تتعارض مع الوضع الاجتماعي ومع بعض التقاليد الموروثة (عامل مطعم، عامل نظافة ...الخ).

8. يتم احتساب حجم القـوى العاملـة مـن خـلال عـدد السـكان نـاقص عـدد الذين لا يرغبون ولا يقدرون على العمل ناقص عـدد الـذين لا يبحثـون ولا يقبلون بالأجور السائدة.
9. أما معدل البطالة يحسب من خلال حجم القوى العاملة ناقصاً عدد الـذين يعملون ثم يتم تقسيم الفرق ما بـين حجـم القـوى العاملـة وعـدد الـذين يعملون على حجم القوى العاملة.
10. إذا كان عدد العاملين في دولة أكبر من العدد اللازم لتسيير أعمالها فإن تلك البطالة تسمى بطالة مقنعة.
11. إذا كانـت البطالـة تتجـه لعـدم تناسـب المهـارات المطلوبـة مـع المهـارات المعروضة في سوق العمل فإن هذه البطالة تسمى بطالة هيكلية.
12. إذا ترك أحد الأشـخاص مـن العمـل لمـدة شـهرين قبـل أن يبـاشر عملـه في وظيفة أخرى فإن نوع البطالة هنا تسمى بطالة احتكاكية.

الفصل الثامن

التضخم

Inflation

الفصل الثامن

التضخم (Inflation)

1-8 مقدمة

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن، وبالرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة، إلا أن هناك جدلاً كبيراً بينهم حول أسبابها، والآثار الاقتصادية لها على النظام الاقتصادي وأفضل السياسات التي يتعين اتباعها للقضاء عليها، والمدى الذي يتعين اللجوء إليه في استخدام هذه السياسات عندما يكون لهذه السياسات آثار سلبية على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

ويحتل التضخم مكاناً بارزاً في دراسات النقود والبنوك لأسباب عديدة أهمها:

أولاً: كان الفكر الكلاسيكي يربط دائماً بين الزيادة في كمية النقود وارتفاع مستويات الأسعار.

ثانياً: الخوف من آثار التضخم على النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً: أصبح التضخم ظاهرة شائعة بعد الحرب العالمية الثانية في كثير من الدول المتقدمة والنامية.

2-8 تعريف التضخم:

المفهوم البسيط للتضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

أما معدل التضخم فيعبر عن نسبة التغير في المستوى العام للأسعار، ويجري حسابه وفقاً للمعادلة التالية:

$$\frac{(P_t - P_{t1}) \times 100}{P_{t1}}$$

حيث ترمز P_1، P_2 لمستوى الأسعار في السنة الجارية والسنة التي سبقتها على التوالي، ويجري حسابه بتعبير آخر كما يلي:

معدل التضخم = المستوى العام للأسعار (في سنة ما) – المستوى العام للأسعار (في السنة السابقة)

المستوى العام للأسعار للسنة السابقة

وفي العادة يتم إعداد ما يسمى بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة في دولة ما لتوضيح أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وسنحاول هنا استخدام الارقام القياسية لتكاليف المعيشة في دولة ما للتعرف على الارتفاع العام في مستوى الأسعار.

3-8 حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في دولة ما خلال الفترة 2007 – 2011:

يعكس هذا الرقم القياسي نسبة تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات في سنة ما إلى تكلفة الحصول عليها في سنة الأساس.

$$\text{حساب الأرقام القياسية} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الحالية} \times 100}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}}$$

الجدول رقم (11) يوضح الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في دولة ما خلال الفترة 2007-2011 كمثال لتوضيح كيفية احتساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهناك سنوات حديثة ومستقبلاً يمكن استخدام نفس الطريقة والتعرف على مستوى التضخم في أي دولة.

جدول رقم (11)

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في دولة ما للفترة 2007-2011

(2007= 100)

	الأهمية النسبية	الرقم القياسي				
		2007	2008	2009	2010	2011
المواد الغذائية، ومنها	**40.590**	**100.0**	**101.9**	**107.9**	**110.4**	**118.0**
لحوم وأسماك	11.779	100.0	103.9	110.4	112.3	116.0
منتجات الألبان والبيض	8.201	100.0	99.4	100.2	103.6	112.5
الخضراوات	3.806	100.0	94.5	114.0	97.0	88.8
المشروبات والتبغ	3.301	100.0	100.1	102.2	102.2	104.2
السكن والنفقات المنزلية، ومنها	**26.868**	**100.0**	**106.3**	**108.6**	**111.4**	**117.2**
السكن وملحقاته	15.782	100.0	105.8	106.3	110.1	114.6
المحروقات والمنافع	5.019	100.0	106.0	109.4	109.4	112.6
الملابس والأحذية	8.150	100.0	105.8	109.9	117.9	129.8
السلع والخدمات الأخرى، منها	**24.392**	**100.0**	**101.5**	**102.6**	**102.9**	**109.0**
النقل	11.157	100.0	101.0	99.9	96.8	99.8
التعليم	3.505	100.0	102.1	108.9	116.0	124.3
الرقم القياسي العام	**100.00**	**100.0**	**103.3**	**107.0**	**109.5**	**116.6**

4-8 معدل التضخم في الدول العربية:

تم الاستعانة بمعلومات قديمة حول معدل التضخم في الدول العربية والآن المعدل يفوق السنوات السابقة لوجود ظروف ومتغيرات عديدة وتوضح المعلومات المتاحة أن معظم الدول العربية التي توفرت عنها المعلومات قد حافظت على معدلات التضخم معقولة في عام 1995 فيما عدا لبنان الذي بلغ معدل التضخم فيه حوالي 15%، والجزائر 22.5% والسودان 93% واليمن 110%، من جانب آخر، توضح المعلومات أن معدل التضخم في معظم الدول

العربية قد سجل اتجاهاً نحو الارتفاع خلال عام 1995 مقارنة بعام 1994 وذلك فيما عدا حالات الجزائر (التي انخفض معدل تضخمها من حوالي 30% عام 1994 إلى 22.5% عام 1995) والسودان (الذي انخفض معدل تضخمه من حوالي 118% في عام 1994 إلى 93% عام 1995) واليمن (الذي انخفض معدل تضخمه من 145% في عام 1994 إلى 110% في عام 1995) وذلك حسب الجدول رقم (12).

هذا وارتفعت معدلالات التضخم بأقل من نقطة مئوية في كل من الأردن (من 3.4% عام 1994 إلى 4% عام 1995) ومصر (من 8.2% إلى 9%) وبنقطة مئوية إلى ثلاث نقاط مئوية في كل الإمارات (من 5.4% عام 1994 إلى 5.5% عام 1995) والمغرب (من 5.1% إلى 22%) ولبنان (من 12.5 إلى 15%) وموريتانيا (من 4% إلى 6.5%) وبأكثر من ثلاث نقاط مئوية في السعودية (من 8% إلى 5%).

والجدول رقم (12) يوضح معدل التضخم في الدول العربية لعامي 1994 و1995 وحتى عام 2012 حدثت هناك تغيرات في مستوى معدل التضخم وهناك دلائل تشير إلى الارتفاع وليس الانخفاض في غالبية الدول العربية.

جدول رقم (12)

مؤشر السياسة النقدية في الدول العربية

(معدل التضخم %)

القطر	1994	1995	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	3.4	4.0	0.6+
الإمارات	4.5	5.5	1.0+
البحرين	1.5	2.0	0.5+
تونس	4.7	6.5	1.8+
الجزائر	30.0	22.5	7.5-
جيبوتي	-	-	-
السعودية	0.8	5.0	4.2+
السودان	117.7	93.3	24.4-

القطر	1994	1995	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
سوريا	20.0	22.0	2.0+
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
عمان	1.5	2.5	1.0+
فلسطين	-	-	-
قطر	5.0	4.0	1.0-
الكويت	4.0	7.5	3.5+
لبنان	12.5	15.0	2.5+
ليبيا	-	-	-
مصر	8.2	9.0	0.8+
المغرب	5.1	6.3	1.2+
موريتانيا	4.0	6.5	2.5+
اليمن	145.0	110.0	35.0-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1995، الكويت، جدول رقم (6)، ص 52.

8-5 أسباب التضخم

يحدد الاقتصاديون أربعة أسباب للتضخم وهذه الاسباب هي كما يأتي:

8-5-1 التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يعرف بتضخم سحب الطلب:

وهو تضخم ينشأ عن التزايد في حجم الطلب النقدي مقابل عرض ثابت من السلع والخدمات أو بعبارة أخرى نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الافراد والمؤسسات مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، أي أن هناك نقودا كثيرا يقابلها سلع قليلة في الاسوق مما يؤدي الى أرتفاع الاسعار بشكل مستمر ومتزايد.

فبعد أن يصل الاقتصاد الى حالة الاستخدام الكامل، فإن أي زيادة في الطلب الكلي لن تقابلها زيادة في الانتاج، فإذا ارتفع الطلب الكلي لزيادة

الانفاق الاستثماري الاستهلاكي مثلا، فإن ذلك سينعكس في أرتفاع الاسعار نظرا لعدم امكانية زيادة الانتاج (بسبب الاستخدام الكامل) لمواجهة الزيادة على الطلب الكلي.

والمشكلة هنا أن ارتفاع في الاسعار لن يتوقف عند حد معين، لأنه في الوقت الذي تنتفع فيه بعض الفئات من ارتفاع الاسعار الا أن غيرهم، كالعمال من ذوي الدخول المحدودة، سيضرورن مما يجعلهم يحاولون الحفاظ على مستوى معيشتهم السابق اما بتقليل ادخاراتهم أو زيادة انفاقهم الاستهلاكي من دخولهم الجارية أو اكتنازاتهم السابقة أو بالاقتراض، ونظرا لثبات حجم الانتاج، فأن هذا سيؤدي الى ارتفاع جديد في الاسعار، أهم من ذلك أن العمال سيحاولون رفع أجورهم لمواجهة الارتفاع في تكاليف المعيشة مما سيؤدي بدوره زيادة الطلب الكلي وبالتالي تعاود الاسعار ارتفاعها.

وباختصار أن زيادة المستوى العام للاسعار هو نتيجة لارتفاع الطلب الكلي وخاصة في ظروف التوظيف الكامل أو شبه الكامل بحيث أن الطلب الزائد في عدد من الاسواق يؤدي الى تزايد الاسعار بشكل عام داخل الاقتصاد أي في أسواق عوامل الانتاج أو أسواق السلع الاستهلاكية، ونلاحظ بأن الاسعار تستمر في الزيادة بزيادة الطلب الكلي لاننا لا نستطيع أن نزيد من كمية الانتاج لان الموارد الاقتصادية في توظيف كامل أو شبه كامل بعبارة اخرى يمكن أن يكون السبب الثاني من اسباب التضخم يتمثل قي وجود كميات كبيرة من النقود مقابل كمية ضئيلة من السلع المعروضة فالزيادة في الطلب على السلع والخدمات هي اتجاه الاسعار نحو الزيادة.

ويمكن معالجة هذا النوع من التضخم من خلال السياسات المالية والنقدية المسماة بالانكماشية مثل زيادة الضرائب، طرح سندات حكومية بأسعار فائدة مغرية للأفراد والمؤسسات أو وضع سقوف ائتمانية على البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على خلق النقود.

2-5-8 التضخم الناشيء عن التكاليف Cost Push Inflation

ينشأ هذا التضخم نتيجة لمحاولة بعض المنتجين أو نقابات العمال أو كليهما رفع أسعار منتجاتهم وخدماتهم إلى مستويات تفوق تلك المستويات التي يمكن أن تسود في حالات المنافسة الاعتيادية، ونظراً لأن الأسعار والأجور هي دخول بقدر ما هي تكاليف إن حدوث مثل هذا الأمر يصبح ممكناً.

فالمنتجون الذين يبحثون عن معدلات ربح أعلى، والعمال الذين يرغبون في أجور أكبر، كلاهما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، وينتج عن مثل هذا التضخم الناجم عن ارتفاع التكاليف انخفاض في العرض الكلي من السلع والخدمات، ويمكن معالجة هذا النوع من التضخم عن طريق ربط الأجر المدفوع للعامل أي كان موقع عمله بالإنتاجية ومن ثم بزيادة الأسعار بحيث لا ترتفع الأجور إلا بقدر الزيادة المتوقعة في الأسعار.

3-7-8 التضخم المشترك Joint Inflation

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة للسببين الأولين سوياً أي تضخم الطلب وتضخم التكاليف، بمعنى زيادة في حجم النقود المتداولة بين أيدي الأفراد والمؤسسات، بدون تغير في حجم الإنتاج أي ثبات في الإنتاج وفي نفس الوقت زيادة في تكاليف بعض عناصر الإنتاج كارتفاع الأجور أو ارتفاع أسعار الأراضي، أو ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية أو أسعار المواد الخام ... الخ حيث يؤدي ذلك كله إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار للسلع والخدمات.

ولعلاج ذلك السبب من أسباب التضخم المشترك حسب ما ذكرنا سابقاً لابد من اتباع سياسات تحد من حجم النقود المتداولة، بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية أو الإنتاج في آن واحد.

4-5-8 التضخم المستورد Imported Inflation

يعرف هذا التضخم المستورد على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية كالملابس الجاهزة والأطعمة الجاهزة والأحذية المستوردة من الخارج، أي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي، وهناك مثال على ذلك فعندما ارتفعت أسعار النفط عام 1973 ارتفعت نتيجة لذلك جميع أسعار السلع في الدول المتقدمة مما كان لها الأثر على الدول النامية والعربية التي تستورد سلعاً كثيرة من الدول المتقدمة تكون مرتفعة الأسعار.

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج القومي الإجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$$

مثال:

إذا افترضنا أن قيمة الواردات لدولة ما في عام 2012 تساوي 5 بليون دولار وأن الناتج القومي الإجمالي يساوي 25 بليون دولار وأن التضخم العالمي يساوي 12% فأن التضخم المستورد في هذه الدولة في عام 2012 يكون:

$$\left(\frac{5}{25} \times 0.12\right) \times 100 = \%2.4$$

أي أن التضخم العالمي 12% يؤدي إلى زيادة في مستوى السعر العام للدولة تعادل 2.4% بالإضافة إلى الزيادة في مستوى السعر العام للدولة الناجمة عن أسباب محلية في الدولة.

6-8 أنواع التضخم:

نوجز فيما يلي أهم أنواع التضخم:

1) التضخم الأصيل أو الصحيح كما سماه اللورد كينز:

وهو التضخم الذي يتحقق حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة معادلة في الإنتاج ولذلك فإن أثر ذلك ينعكس في ارتفاع مستوى العام للأسعار على أن ذلك لا يمنع ارتفاع الأسعار حتى قبل الوصول إلى حالة الاستخدام الشامل.

2) التضخم المتدرج أو الزاحف:

ويحدث هذا النوع من التضخم عندما تزداد القوة الشرائية بصفة دائمة بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عرض كل من السلع وعوامل الإنتاج وخاصة خدمات العمل.

3) التضخم المكبوت:

وهو التضخم الذي يمثل حالة تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تمثل بوضع ضوابط وقيود تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار على أن ذلك لا يمنع أفراد المجتمع من تجميع موجودات نقدية سائلة كبيرة يمكن تحويلها إلى قوة شرائية فعالة في وقت لاحق.

4) التضخم المفرط:

وهو التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عالية جداً وتزداد فيه سرعة تداول النقود، وتتوقف فيه النقود على العمل كمستودع للقيم، فإذا استمر ذلك الوضع فإنه يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وينهار معه قيمة الوحدة النقدية كما حدث في المانيا عامل 1921 و 1923 وكما حدث في هنغاريا

عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية وهذه حالات اقترنت بالحروب والهزائم والثورات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

7-8 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تنجم عنه، ويمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلي:

1. يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة، وهذا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي، فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للادخار وما يتبقى لديهم من أرصدة يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة القيمة وإلى شراء سلع معمرة وعقارات.
2. يترتب على التضخم اختلال في ميزان المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز به وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي الدخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محلياً بل على المستوردة أيضاً، إن التضخم يميل إلى رفع تكاليف إنتاج سلع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية.
3. يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى فتتجه إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعار باستمرار وهي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها أصحاب الدخول العالية وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الاستيراد والمضاربة التجارية وإلى بناء المنازل الفاخرة.
4. يترتب على استمرار تصاعد الأسعار ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية واستحالة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات بصورة نهائية التي ترتفع مدخلاتها باستمرار خلال فترة تنفيذ المشروعات الأمر الذي يؤدي معه عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد لإتمام مشروعاتها.

5. يترتب على التضخم ظلم اجتماعي يحيق بأصحاب الدخول الثابتة كأرباب المعاشات وحملة السندات والذين تختلف دخولهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار على حين يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة من تجار ومنتجين.
6. يعمق التضخم التفاوت في توزيع الدخول والثروات ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
7. التضخم يؤثر بشكل كبير على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بفعل سيطرته على قرارات رجال الأعمال وسلوك العمال ورجال الحكم.

8-8 سياسات علاج التضخم:

يمكن علاج التضخم إما بواسطة السياسة المالية بأدواتها المختلفة أو عن طريق السياسة النقدية بأدواتها المختلفة أو عن طريق السياستين معاً، ويمكن إيجاز إجراءات كل من السياستين في النقاط التالية بعد أن نعرف السياسة النقدية والسياسة المالية:

أولاً: الطريقة الأولى: وهي السياسة النقدية وأدواتها، وتعرف السياسة النقدية بأنها تلك السياسة ذات العلاقة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تؤثر في عرض النقود لإيجاد التوسع في حجم القوة الشرائية أو الإقلال من حجم تلك القوة الشرائية في المجتمع، والسياسة النقدية للتضخم إنما تقوم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي، وفيما يلي بيان موجز لأدوات السياسة النقدية وهي:

1) سعر أو معدل الفائدة:

وهو السعر الذي تتعامل به البنوك التجارية مع الأفراد، أي أنه سعر الفائدة الذي تحصل عليه البنوك التجارية عند منحها القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد، وهو ما يحصل عليه الأفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية.

وتلتزم البنوك التجارية بالحد الأعلى لسعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي، كما أن البنك المركزي هو السلطة النقدية الوحيدة التي لها الحق في تغيير هذا السعر ففي حالة التضخم يتم رفع أسعار الفائدة على الودائع لإغراء الأفراد والمؤسسات لإيداع أموالهم مما يؤدي إلى امتصاص أكبر قدر من السيولة في السوق والاحتفاظ بها في البنك المركزي.

2) سعر أو معدل الخصم:

وهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع البنوك التجارية، إن معدل الفائدة هو السعر الذي تتعامل به البنوك التجارية مع الأفراد، أما معدل الخصم فهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع البنوك التجارية، ومن البديهي أن تكون معدلات الفائدة أعلى بقليل من معدلات الخصم حتى تستطيع البنوك التجارية تحقيق بعض الربح المادي، ويتضح ذلك ببساطة لو تذكرنا أن النقود التي يقرضها البنك المركزي لأي بنك تجاري سيقوم الأخير بإقراضها للأفراد، فلزم أن يكون سعر الذي يقرضه البنك التجاري أعلى من السعر الذي يدفعه هو إلى البنك المركزي.

3) نسبة الاحتياطي القانوني:

وهي النسبة التي لابد من أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تودع فيه، هذه النسبة يحتفظ بها البنك التجاري بشكل نقود سائلة كاحتياطي لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة، وتكون هذه النسبة هي الحد الأدنى للاحتياطي الذي يحتفظ أي بنك تجاري دون تمييز، ومن البديهي أن تغيير هذه النسبة يؤثر على ما تبقى من كل وديعة لدى البنوك التجارية وبالتالي سيؤثر على مقدرة هذه البنوك على الإقراض وتوفير سيولة نقدية للتداول في الاقتصاد الوطني.

4) عمليات السوق المفتوحة:

ويتمثل ذلك قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية فيما يسمى بالسوق المفتوحة بهدف التأثير المباشر في حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، فعند قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية سيزيد من الاحتياطات النقدية لدى تلك البنوك ويمدها بقدرة جديدة على الإقراض مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود، والعكس صحيح أيضاً فيما إذا باع البنك المركزي مثل هذه السندات إلى البنوك التجارية مما يؤدي إلى انكماش احتياطاتها النقدية وانخفاض مقدرتها على الإقراض وانخفاض عرض النقود في النهاية.

تساعد أدوات السياسة النقدية الأربع السابق ذكرها البنك المركزي في التأثير على حجم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك التجارية للأفراد والمؤسسات المختلفة عن طريق التأثير في الاحتياطات النقدية الفائضة لدى البنوك وبالتالي فإن التأثير النهائي سيكون على حجم كمية النقود المعروضة في الاقتصاد الوطني، لذا فإن هذه الأدوات أو الوسائل تعرف بالأدوات الكمية للسياسة النقدية، بالإضافة إلى ذلك توجد وسائل غير كمية تعرف بوسائل الرقابة النقدية النوعية التي لا تعمل عن طريق الاحتياطات النقدية المصرفية، ولا ينصب أثرها على كمية النقد والائتمان في الاقتصاد، وإنما على وجهة الائتمان ونوعه بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، فبصرف النظر عما إذا كانت لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة أم لا، فإن الوسائل النوعية هذه تضع قيوداً محدودة على المقترضين بفرض شروط تتضمنها القروض التي تمنحها البنوك إلى مقترضين معينين وفي قطاعات اقتصادية معينة بما يتفق مع الأهداف المحددة للسياسة الاقتصادية القائمة.

من ذلك، مثلاً، وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي والعقاري وتشجيع الائتمان لأغراض الزراعة والصناعة وذلك بمنحها بعض التسهيلات كتخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لمؤسسات هذه القطاعات.

ومن الواضح أن هـذه الوسـائل تكـون مفيـدة جـداً في الأقطـار الناميـة حيث تتضاءل فعالية الرقابـة الكميـة العامـة وتـزداد أهميـة قطاعـات التنميـة المختلفة كالصناعة والزراعة، لذلك يمكن اسـتعمال وسـائل الرقابـة النوعيـة أولاً للحـد مـن القـروض نحـو القطاعـات التنمويـة المهمـة كالقطاعـات الزراعيـة والصناعية بمنحها قروضاً ائتمانية يبدأ بعدها السداد، وإطالة فـترة السـداد مـما يشجع على تدفق الائتمان نحو القطاعات المهمة أكثر من غيرها.

ثانياً: الطريقة الثانية لعلاج مشكلة التضخم تتمثل في السياسة المالية وأدواتها:

ويقصد بالسياسة المالية سياسـة الحكومـة في تحديـد المصـادر المختلفـة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هـذه المصـادر، هـذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي سيتسـخدم بهـا هـذه الإيـرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العـام) بحيـث تحقـق الأهـداف الاقتصـادية والاجتماعية للدولة.

وأهم أدوات أو وسائل السياسة المالية هي:

1. **الضرائب بكافة أنواعها** مثـل ضرائـب الـدخل وضرائـب الشركات والرسـوم الجمركية غير المباشرة التي يمكن أن تفرض على السلع سواء ما كان منها ما هو منتج محلياً أو ما هو مستورد.

وتتحـدد السياسـة الضرـيبية للحكومـة بمـا يتفـق وأهـداف السياسـة الاقتصادية العامـة التـي تعكـس اسـتراتيجية الحكومـة أو فلسـفتها الاقتصـادية والاجتماعية.

فالجداول المختلفة لضريبة الدخل تعتبر من الأدوات الهامة التـي يمكـن أن تلعب دوراً كبيراً في إعـادة توزيـع الـدخل القـومي الحقيقـي كـما أن هيكـل الضرائب الجمركية يمكن أن يؤثر بدرجـة كبـيرة عـلى حجـم وهيكـل الـواردات، بالإضافة إلى اعتبارها أداة هامة لحمايـة المنتجـات المحليـة والصـناعية الوطنيـة الناشئة.

2. **الإنفاق الحكومي:** فحجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيعه على مستوى النشاط في كل من القطاعات الاقتصادية وما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى أي تمويل النفقات الحكومية عن طريق الضرائب أو بتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي لا يضر بالنشاط الاقتصادي أو تأجيل لبعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية.
3. **الدين العام:** تعتبر سياسة الدولة تجاه الدين العام من حيث حجمه، ومعدلات نموه، وسبل الحصول عليه من الوسائل المهمة في التأثر على مستوى النشاط الاقتصادي، أما إذا كانت الموازنة العامة تحقق فائضاً فإن حجم هذا الفائض ومعدلات نموه وكيفية استغلاله يمكن أن يؤثر أيضاً بصور مختلفة على الاقتصاد الوطني.

وتوجد إجراءات أخرى لمعالجة التضخم منها: الرقابة المباشرة أي تلك الإجراءات التي تتخذ لتحويل التضخم المفتوح إلى تضخم مراقب، فوضح حد أعلى لأسعار السلع واستخدام نظام البطاقات في توزيع السلع النادرة هي من الأدوات التي تستخدمها الرقابة المباشرة، وإن إنتاج بعض السلع الضرورية على حساب السلع الكمالية هو إجراء مضاد للتضخم ويساعد على إبقاء الأسعار بعيداً عن الارتفاع بسرعة، أما الرقابة على الأجور فهي ضرورية لإيقاف ارتفاع الأسعار والأجور وكذلك تخفيض القيود على الواردات يساعد في زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية ومن الإجراءات التي تساعد على علاج ظاهرة التضخم رفع الإنتاجية بشكل عام وزيادة حجم الادخار القومي.

أسئلة الخطأ والصواب

1. يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تعاني منها فقط الدول النامية ومنها الدول العربية.
2. يمثل التضخم مكاناً بارزاً في دراسات النقود والبنوك.
3. يعكس الرقم القياسي نسبة تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات في سنة ما إلى تكلفة الحصول عليها في سنة الأساس.
4. التضخم العائد للطلب ينشأ عن التزايد في حجم الطلب النقدي مقابل عرض ثابت من السلع والخدمات.
5. يقصد بالتضخم المستورد الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج كالملابس الجاهزة والأحذية ... الخ.
6. التضخم الأصيل أو الصحيح هو التضخم الذي يقابل الطلب الكلي زيادة في الإنتاج.
7. يترتب على استمرار تصاعد الأسعار ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية.
8. يعمق التضخم التفاوت في توزيع الدخول والثروات ويخلف موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أسئلة للمناقشة

السؤال الأول: عرّف التضخم ثم اكتب كل ما تعرفه عن معدل التضخم مع إعطاء بعض الأمثلة.

السؤال الثاني: هناك أسباب عديدة لظاهرة التضخم اشرح هذه الأسباب بالتفصيل.

السؤال الثالث: ما هي أنواع التضخم، وضح بالتفصيل.

السؤال الرابع: اشرح الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.

السؤال الخامس: هناك طرق لعلاج ظاهرة التضخم، اشرح هذه الطرق بالتفصيل.

مثال عملي محلول:

السلعة	السعر 2011	السعر 2012
أ	50	75
ب	80	80
ج	120	200
د	20	40

المطلوب: إيجاد أن هذه التغيرات في أسعار السلع المذكورة أعلاه بما فيه النقود:

الرقم القياسي للسلعة (أ) = 75 × 100% = 150%
50

الرقم القياسي للسلعة (ب) = 80 × 100% = 100%
0-8

الرقم القياسي للسلعة (ج) = 200 × 100% = 166%
120

الرقم القياسي للسلعة (د) = 40 × 100% = 200%
20

الوسط الحسابي = 150% + 100% + 166% + 200%
4

= 616 = 154%
4

انخفاض قيمة النقود مقدارها 54%.

تمارين عملية واختبارات متعددة

سؤال (1) افترض أن السلع التي استهلكها طالب مدرسة مكونة من الآتي:

السلعة	سنة 2011		سنة 2012	
	الكمية	السعر	الكمية	السعر
ساندويش جبنة	30	1	30	1.50
بنطلون جينز	16	18	1	20
تذكرةفلم سينما	1	5	6	5

المطلوب:

أ. احسب الرقم القياسي لتكاليف معيشة الطالب عام 2012 مستخدماً سنة 2011 كسنة أساس.

ب. احسب معدل التضخم.

أسئلة اختبارات متعددة:

1. إذا كانت تكلفة سلعة النظافة والخدمات لهذا العام تساوي 120 دينار فيما كانت 100 دينار العام الماضي فإن معدل التضخم هذا العام هو:

أ. 20%   ب. 10%   جـ 25%   د. لا يمكن تحديد

2. إذا كان سعر الفائدة الأسمي هو 10% ومعدل التضخم 8% فإن قيمة القرض الحقيقية تبلغ 1000 دينار أردني التي سيتم دفعها (القوة الشرائية) للقرض هي:

أ. 900   ب. 1020   جـ 1100   د. 1180

3. إذا كانت تكلفة سلعة البضائع 400 دينار عام 2012 و 300 دينار عام 2011 فإن الرقم القياسي لتكلفة السلع عام 2012 هو:

أ. 100 ب. 110 جـ. 133 د. 174

مراجعة لأهم النقاط في الفصل الثامن حول التضخم

1. التضخم ظاهرة عالمية تعاني منها جميع الدول في العالم وبنسب متفاوتة ما بين دولة ودولة.
2. البعض يعرفه أن التضخم يعود إلى زيادة كمية النقد المتداولة أكبر من المعروض السلعي، مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتعريف آخر أن التضخم ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافق زيادة في الإنتاج وآخرون يعزون التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتعريف دقيق للتضخم وهو الارتفاع المستمر الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما أي ارتفاع لسنوات متتالية.
3. يقاس التضخم بمعيار ما يسمى المستوى العام للأسعار.

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة ما - المستوى العام للأسعار في سنة سابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في سنة سابقة}}$$

$$= \frac{\text{year 2010} - \text{year 2011}}{\text{year 2010}}$$

أو من خلال الرقم التجميعي البسيط:

$$= \frac{\text{مجموع أسعار السنة الحالية (Current year)}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس (Basic year)}} \times 100$$

4. هناك أسباب للتضخم تم شرحها وهذه الأسباب:

أ. التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يعرف سحب الطلب.
ب. التضخم ناشيء عن التكاليف.
ج. التضخم المشترك.
د. التضخم المستورد.

5. هناك أنواع للتضخم تم أيضاً شرحها وهي:

أ. التضخم الأصيل أو الصحيح.
ب. التضخم المكبوت أو الجامح.
ج. التضخم المتدرج، الزاحف أو المتوسط.
د. التضخم المفرط أو المتسارع.

6. للتضخم آثاراً اقتصادية واجتماعية وهي كالآتي:

أ. يترتب على التضخم اختلال في ميزان المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز به وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات.
ب. يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى.
ج. يترتب على استمرار تصاعد الأسعار ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية واستحالة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات بصورة ثابتة.
د. يترتب على التضخم ظلم اجتماعي بأصحاب ذوي الدخول المنخفضة والثابتة.
ه. يعمق التضخم التفاوت في توزيع الدخول والثروات.
و. التضخم يؤثر بشكل كبير على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بفعل سيطرته على قرارات رجال الأعمال وسلوك العمال ورجال الحكم.

7. يمكن علاج التضخم بواسطة السياسة النقدية وأدواتها والسياسة المالية وأدواتها.

الطريقة الأولى: السياسة النقدية - هي تلك السياسة ذات العلاقة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تؤثر في عرض النقود ولإيجاد التوسع في حجم القوة الشرائية أو الإقلال من حجم القوة الشرائية في المجتمع.

وهناك أنواع للسياسة النقدية:

أ. السياسة النقدية التوسعية:

- ظرفها الاقتصادي: حالة ركود، كساد، جمود.
- أهدافها زيادة عرض النقود.
- أدواتها وهي:

1. خفض سعر الفائدة على القروض.
2. خفض سعر الخصم على ناتج استحقاقات الكمبيالات.
3. خفض نسبة الاحتياطي الاجباري على الودائع.
4. عمليات السوق المفتوحة / مشترياً.

ب. السياسة النقدية الانكماشية:

- ظرفها الاقتصادي: حالة تضخم.
- أهدافها: تحفيض عرض النقود/ السيولة النقدية المتداولة.
- أدواتها وهي:

1. زيادة سعر الفائدة على الودائع.
2. زيادة سعر الخصم على على الأوراق التجارية.
3. زيادة نسبة الاحتياطي الاجباري على الودائع.
4. الدخول بائعاً من قبل البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة.

الطريقة الثانية: السياسة المالية:

ويقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للايرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي ستستخدم بها هذه الايرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وأهم أدوات هذه السياسة هي:

أ. الضرائب بأنواعها المختلفة والرسوم.
ب. الانفاق الحكومي.
ج. الدين العام (المديونية).

8. هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، عند زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد ما بمعدل كبير فإن المؤسسات ستسعى إلى زيادة إنتاجها من خلال توظيف المزيد من العمال واغرائهم بأجور مرتفعة وتنمية، فإن تكاليف الإنتاج سترتفع بفعل زيادة الأجور الامر الذي سينعكس على الأسعار فتزيدها وبالتالي يخلق التضخم إذن البطالة انخفضت في حين ارتفعت معدلات التضخم.

الفصل التاسع

السياسة المالية

الفصل التاسع

السياسة المالية Fiscal Policy

1-9 مفهوم السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

هذا وقد ارتبط مفهوم السياسة المالية مع المالية العامة تاريخياً لتنظيم ايرادات الحكومة ونفقاتها وسياساتها الائتمانية، وفي خلال الحرب العالمية الثانية استخدم تعبير السياسة المالية ليعني استخدام الايرادات والنفقات والدين العام لتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي وللحيلولة دون حدوث التضخم الاقتصادي.

وتشكل الضرائب في العديد من دول العالم المصدر الرئيسي للايرادات العامة للدولة، أما إلانفاق العام فيأخذ صوراً عديدة تشمل مصروفات الدولة على رواتب وأجور العاملين بالقطاع الحكومي ومؤسسات القطاع العام، وما تنفقه على المشاريع الإنمائية المختلفة بما فيها مشاريع الهياكل الأساسية كالطرق والموانئ والماء والكهرباء والمرافق العامة الأخرى.

ويتحقق ما يسمى بالفائض إذا ما زادت الايرادات العامة للدولة عن الإجمالي ما تنفقه، أما إذا حدث العكس، أي زاد إجمالي الانفاق العام عن إجمالي الايرادات، يتحقق ما يسمى بالعجز، وتمول الحكومات هذا العجز بالاقتراض من المؤسسات النقدية المحلية والمواطنين عن طريق إصدار السندات الحكومية (الدين العام) (Public Debt).

تأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية، فهي تدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها المختلفة الإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة والتعليم والإسكان والطرق والمواصلات والكهرباء والماء ويمكن القول أن السياسة المالية والتي تتعامل مع الضرائب والانفاق العام ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها جنباً إلى جنب والسياسة النقدية إلى تحقيق معدلات تشغيل واستقرار نسبي في الأسعار.

2-9 تطور السياسة المالية:

احتلت السياسة المالية مكاناً بارزاً في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال الربع الثاني من القرن العشرين نتيجة للتطورات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي، فقد انبثقت النظرية المالية التقليدية عن المذهب الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان من أهم افتراضاته أن النظم الاقتصادية تتجه نحو التوظيف الكامل اتوماتيكياً، وبالتالي فلا حاجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للمجتمع وحصر وظائفها في الدفاع والأمن وتوفير بعض الخدمات الأساسية وعلى هذا أصبح من الضروري في نظر هذا المذهب المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة بمعنى أن تتساوى مبالغ الايرادات والنفقات دون أن يكون لهذه الموازنة دور يذكر في تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

وقد ترتب على هذا المذهب ضرورة تقليص حجم الموازنة العامة ما أمكن بحيث لا تمثل النفقات الحكومية إلا نسبة ضيئلة من الإنتاج القومي واعتماد الضرائب كمورد وحيد لمواجهة هذه النفقات، وضرورة توازن الموازنة بمعنى أن تعطى النفقات عن طريق الضرائب دون لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي أو الداخلي.

وقد ادى انتشار الكساد الكبير عام 1929 في الدول المتقدمة وهبوط مستويات الدخول وانتشار البطالة إلى تعرض المذهب الكلاسيكي إلى الانتقادات خاصة من قبل الاقتصادي البريطاني كينز (Keynes) الذي كانت نظريته نقطة تحول في الفكر الاقتصادي وبالتالي في مبادىء المالية العامة، فقد انتقد كينز

التحليل الكلاسيكي والمبادىء التي قام بها المذهب الكلاسيكي خاصة الافتراض القائل أن العرض يخلق الطلب وما تفرع عن هذا الافتراض من افتراض اتجاه النظم الاقتصادية نحو التوظف الكامل، وقد بين كينز أن مستوى العمالة والإنتاج في النظم الاقتصادية الرأسمالية يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يخلق التوظف الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، وما دام أن التوظف الكامل لا يتحقق تلقائياً كما يفترض المذهب الكلاسيكي، لذا فإنه من الضروري أن تلعب السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية دوراً يختلف عن الدور الذي رسمه لها المذهب الكلاسيكي لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي عند مستوى التوظف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه.

وفي هذه الحالة فإنه يتوجب على الدولة في حالات الانكماش حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لجميع الموارد الإنتاجية أن تكيف نفقاتها وإيراداتها فيما يكفل زيادة الطلب عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الأعباء الضريبية على المواطنين مما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار وبالتالي يزداد الإنتاج والعمالة وتخف حدة الانكماش.

وعلى العكس، ففي حالة التضخم حيث يزداد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد القومي على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التوظف الكامل، فلابد من تخفيض النفقات الحكومية وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الموازنة لامتصاص جانب القوة الشرائية من المواطنين حتى يمكن الحد من الضغوط التضخمية وإعادة التوازن والاستقرار إلى الاقتصاد القومي.

وعلى هذا يمكن القول إن السياسة المالية لم تعد محايدة بل على العكس اتخذت مفهوماً وظيفياً، فقد أصبحت أداة اقتصادية هامة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

ونتيجة لتطور دور الدولة واتساع وظائفها فقد زادت النفقات النقدية الحكومية بازدياد نشاط الدولة وخاصة بعد أن اصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن مسؤوليتها عن إصلاح سوء توزيع الدخل والثروة، وأدى هذا كله إلى زيادة دور السياسة المالية.

وغني عن البيان أن السياسة المالية تختلف في النظم الرأسمالية عنها في النظم الاشتراكية تبعاً لاختلاف دور الدولة في هذين النظامين، ففي النظم الرأسمالية حيث تسود المشروعات الخاصة تتجه السياسة المالية نحو سد أي ثغرة تضخمية أو انكماشية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي، بينما تتخذ السياسة المالية في الاقتصاديات الاشتراكية دوراً أكثر إيجابية تبعاً لاتساع نطاق القطاع العام واضطلاع الدولة بالجانب الأكبر من النشاط الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان.

3-9 أهداف السياسة المالية:

وللسياسة المالية أهداف عديدة يمكن إيجازها بما يلي:

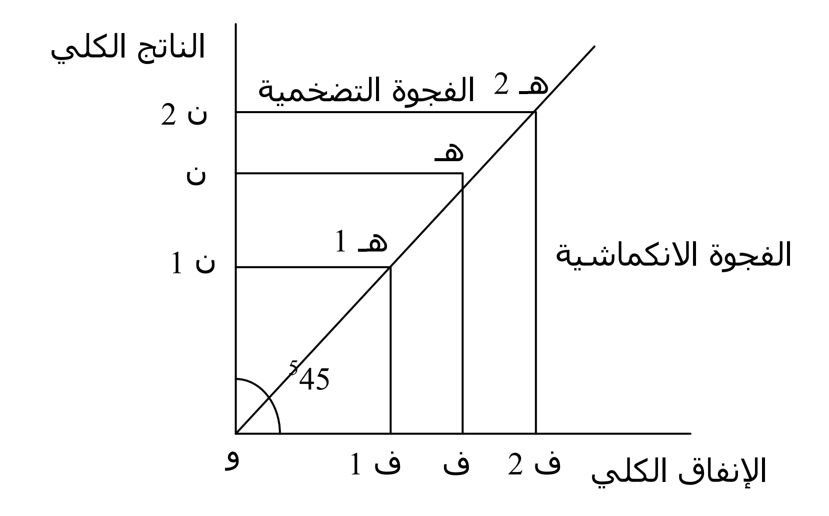
1. زيادة الدخول والتكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي أي الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.
2. تحقيق التوظيف الكامل عن طريق إقامة مشاريع مختلفة من قبل المؤسسات العامة والخاصة ودراسة مدى حاجة السوق من التخصصات المختلفة في مجالات كثيرة كالمهندسين مثلاً.
3. تحقيق استقرار الاسعار أي التعاون والتنسيق بين السياسيتين المالية والنقدية في استخدام الأدوات الملائمة لمواجهة التضخم والركود الاقتصادي.
4. إعادة توزيع الدخول، ويقتضي هنا العدالة الاقتصادية والاجتماعية في استغلال الموارد لينعم جميع المواطنين بالرفاهية الاقتصادية أي استغلال الموارد المتاحة في كافة الأقاليم والمناطق دون استثناء.

ولتحقيق هذه الأهداف تستخدم السياسة المالية أدوات اتوماتيكية أو مستقلة، وسنحاول هنا أن نبين طريقة استخدام هذه الأدوات لغايات تحقيق

أهداف السياسة المالية، وكيف تربط دالة الاستهلاك بين الإنفاق الكلي والإنتاج الكلي (الدخل الكلي)، وكيف أن الإنفاق الكلي يشمل على: الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي) والاستثمار (الإنفاق الحكومي)، أما الإنتاج الكلي فيمثله الإنتاج القومي، ويبين الشكل رقم (7) الاقتصاد في حالة توازن حيث تقطع دالة الاستهلاك خط 45، وعند هذه النقطة يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي، فإذا حقق الاقتصاد القومي توازناً عند نقطة لا يتم عندها الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية، وبالتالي يقل فيها الطلب فإن الاقتصاد يواجه فجوة انكماشية تحتاج عندها إلى مستوى أعلى من الإنفاق الكلي، أما إذا كان التوازن المتحقق عند نقطة يزداد عندها الإنفاق الكلي عن الناتج الكلي فإن الاقتصاد يعاني من فجوة تضخم وتبرز الحاجة عندها إلى تخفيض الإنفاق، ووفقاً للشكل رقم (7) فأن أدوات السياسة المالية تهدف إلى زيادة أو تخفيض الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنفاق الحكومي لإغلاق الفجوة الانكماشية أو التضخمية.

الشكل رقم (7)

الإنفاق الكلي والناتج الكلي



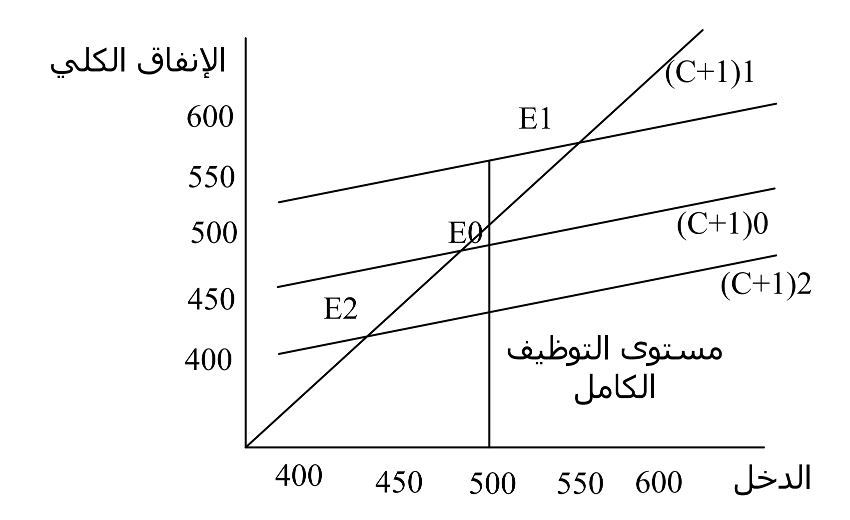
ويمكن توضيح مفهوم الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية، وتعرف الفجوة التضخمية عندما يفوق الإنفاق القومي (استهلاكي + استثماري + حكومي + صافي التعامل مع العالم الخارجي).

إجمالي الإنتاج القومي عند مستوى الاستخدام الكامل وبالطبع فإنه يعني زيادة إجمالي الطلب (ط) على السلع والخدمات المختلفة عن إجمالي الإنتاج الذي يمكن أن يحقق الاقتصاد في حالة التوازن مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات أسعار هذه السلع والخدمات بمعدلات تتزايد نسبته كلما اتسعت الفجوة بين إجمالي الإنفاق وإجمالي الإنتاج وتعرف هذه الحالة بالتضخم.

أما بالنسبة لتعريف الفجوة الانكماشية عندما يقل إجمالي الطلب (ط) عن إجمالي الإنتاج القومي التوازني مما يتسبب في انخفاض مستويات أسعار السلع والخدمات المختلفة بمعدلات تتزايد كلما اتسعت الفجوة الانكماشية وتعرف هذه الحالة بالركود أو الكساد أو الانكماش الاقتصادي والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (8)

الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية



من الشكل السابق رقم (8) إنه إذا صرف وكان مستوى الإنفاق الكلي عند المستوى 0(C+1) فإن مستوى توازن الدخل في هذه الحالة E0 يكون عند مستوى (500) مليون، ويلاحظ أن هذا المستوى من التوازن يجعل قطاع الأعمال ينتج ذلك المستوى من الإنتاج الذي يحقق التوظيف الكامل دون تضخم.

وبالمقابل فلو كان مستوى الإنفاق الكلي عند المستوى 1(C+1) ويفوق توازن الدخل في هذه الحالة E1 يكون عند مستوى (550) مليون دينار، أي أن هناك فائضاً في الطلب عن مستوى العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل بمقدار (50) مليون دينار، ولما كان الإنتاح الفعلي الحقيقي بوحدات السلعة أو بالأسعار الثابتة يظل ثابتاً عند مستوى التوظيف الكامل ولا مجال لزيادته فإن فائض الطلب هذا عند وضع التوظيف الكامل سوف يؤدي إلى خلق ضغوط تضخمية تنعكس مباشرة في ارتفاع الأسعار وبالتالي نجد ارتفاع القيمة النقدية للناتج القومي الصافي وليس في قيمته الحقيقية، ومن هنا يطلق على هذا الفائض قيمة الإنفاق الكلي أو الطلب بالفجوة التضخمية.

فلو كان مستوى الإنفاق الكلي عند المستوى 2(C+1) ويقل عن نظيره وعند مستوى التوظيف الكامل فإن توازن الدخل في هذه الحالة E2 يكون عند مستوى (50) مليون أي أن هناك نقص أو عجز في الطلب الكلي بمقدار (50) مليون.

وعليه فإن هذا النقص في الإنفاق الكلي أو الطلب عن العرض الكلي سوف يؤدي إلى انخفاض الأسعار وإلى انخفاض القيمة النقدية للدخل أو الناتج القومي الصافي ويطلق على هذا العجز في الإنفاق الكلي أو الطلب أيضاً بالفجوة الانكماشية.

4-9 أدوات السياسة المالية:

مــن مميــزات الاقتصــاديات الرأســمالية أنهــا تحــوي أدوات ذاتيــة (اتوماتيكية) لتحقيق أهداف السياسة المالية السابق ذكرها مـن خـلال إحـداث تغييرات في مستوى الإنفاق دون اتخاذ قرار مسبق فإذا كان الاقتصاد القومي في حالة انكماش فإنه يتم تقليـل الانخفـاض الكـلي الـذي يصـاحب حالـة انكـماش عادة من خلال الأدوات الاتوماتيكية، وإذا كـان الاقتصـاد في حالـة تضـخم فإنـه يتم إبطاء التزايـد في معـدل الإنفـاق مـن خـلال تلـك الأدوات، وتختلـف هـذه الأدوات باختلاف البلدان، إلا أنه يمكن تحديد خمس أدوات رئيسية منها وهي:

1. تغيرات اتوماتيكية في حصيلة الضرائب.
2. تغيرات في مستوى الإنفاق والادخار.
3. توزيع الأرباح الرأسمالية.
4. الإعانات الزراعية.
5. تعويضات البطالة.

1) التغيرات الاتوماتيكية في حصيلة الضرائب

إذا مرّ الاقتصاد القومي بفترة انكـماش Recession فـإن الحاجـة تـدعو إلى زيادة الإنفاق الكـلي مـن قبـل الدولـة باسـتخدام الضرائب المتجمعـة لـدى الحكومة، فالانكماش أو الكساد يعني تدني مسـتويات الـدخول الفرديـة، ولكـن تدني هذه الدخول يجب أن يصاحبه تدني الضرائب الفردية المدفوعة للحكومـة، إذ كلما قل الدخل قلت الضريبة المدفوعة.

إضافة إلى ذلك كلما قلت الضرائب المدفوعة زاد الدخل القابـل للإنفـاق ولهذا فإن تدني العبء الضريبي سيسمح للجمهور بالتمتع بدخل قابل للإنفـاق أكبر لو لم يكن هناك نظام تصاعدي للضرائب وفي النتيجة سيتدنى الإنفاق الكـلي ولكن بمستوى أقـل وبسرعة أقـل مـن المتوقـع، إن تـدني الإنفـاق نتيجـة لتـدني الضرائب المرتبطة بتدني الـدخول الشخصـية يحصـل دون اضـطرار الحكومـة إلى تغير معدلات الضرائب.

إما إذا مرّ الاقتصاد القـومي في فـترة تضـخم وزاد حجـم الإنفـاق الكـلي بسرعة فإن عامل التوازن الذاتيBuilt- in Stabilizer يمكن أن يعمـل في اتجـاه معاكس، إذ أن الدخول النقدية ترتفع وقت التضخم ولكن ارتفاع الدخول يعني ارتفاع عائدات الضرائب وهذا يعني أن دخول الأفـراد ورجـال الأعـمال سـترتفع لكن بشـكل أبطـأ مـما هـو متوقـع، وهكـذا يـدفع القطـاع الخـاص نسـبة مـن الضرائب أكبر في فترات التضخم الأمر الذي يقلل من حجم الإنفاق الكلي، ولكـن بالمقابل فإن القطاع الخاص يدفع ضرائب أقل في وقت الكساد بحيث يـؤدي إلى انخفاض الإنفاق ولكن بسرعة أقل مما هو متوقع، ويمكن ملاحظـة أثـر آخـر في فترات التضخم والكساد الاقتصادي.

فإذا افترضنا مستوى ثابتاً للإنفاق الحكومي، فإن الايرادات من الضرائب تقل في وقت الانكماش الأمر الذي يؤدي إلى العجز وهذا أمر مرغوب فيه وقـت الانكماش، أمـا وقـت التضـخم – وفي حالـة ثبـات الإنفـاق الحكـومي – فتـزداد الايرادات الضريبية الأمر الذي يؤدي إلى يؤدي إلى حدوث فائض في الموازنة وهو أمر مرغوب فيه في فترات التضخم.

وهكذا فإن تغيير الايرادات الضريبية بشكل آلي يساعد في تقليل الإنفاق العـام في فـترات التضـخم ويسـاعد في زيـادة الإنفـاق الكـلي وقـت الانكـماش، ويحدث كل ذلـك دون حاجـة للتـدخل المسـتقل مـن قبـل راسـمي السياسـات المالية.

2) التغير في مستوى الإنفاق والادخار:

يميل الأفراد إلى المحافظـة عـلى مسـتوى معيشـة معـين حتـى في فـترات الانكماش الاقتصادي، وهكذا حتى لو تدنى الدخل الخاضع للإنفـاق فـإن الأفـراد يحاولون المحافظة على أنماط الإنفاق المعتادة، ويتحقق ذلك من خلال الاعـتماد على المدخرات الفرديـة، وهكـذا فـإن محاولـة الإبقـاء عـلى مسـتويات المعيشـة والإنفاق الجارية تقود المستهلكين إلى استهلاك جزء من مدخراتهم خلال فـترات الانكماش حيـث يتـدنى الـدخل الشخصي الأمـر الـذي يـؤدي إلى تـدني مسـتوى

الإنفاق الكلي أي ينخفض الإنفاق ولكن بشكل أقل من المتوقع، وإذا أردنا لهـذا العامل الذاتي أن يعمل بشكل أقل من المتوقع، وإذا أردنا لهذا العامل الـذاتي أن يعمل بشكل معاكس فإنه يجـب الافـتراض أن الأفـراد يزيـدون مـن مـدخراتهم بشكل أكبر من المتوقع في فترات التضـخم، إلا أن الواقـع العمـلي لا يقـدم دلـيلاً جيداً على ذلك.

3) توزيع الأرباح الرأسمالية:

من المعروف أن الشركات وإدارات الأعمال لا تعمـد إلى تغيـير سياسـات توزيع الأرباح على المساهمين في المدى القصير، فـإذا كـان الاقتصـاد عـلى وشـك الدخول في فترة الانكماش فإن الشركات لا تعمـد إلى تخفـيض مسـتوى الأربـاح القابلة للتوزيع على المساهمين.

كما لا تميل إلى زيـادة خفـض الأربـاح في فـترة تضـخم قصـيرة، إن هـذه السياسة المتشددة المتعلقة بتوزيع الأرباح الرأسمالية تسـاعد عـلى الإبقـاء عـلى استقرار مستويات دخول الأفراد في وقت الكساد وتحافظ على الحد من زيادتها وقت التضخم.

4) الإعانات الزراعية:

تقوم بعض الحكومات في الأنظمة الرأسمالية والأنظمة التابعة لها بدعم دخول المزراعين للمحافظة على استقرارها بمستوى معقول، ويتم ذلك من خـلال دعم أسعار بعض المنتوجات الزراعية على شكل نسبة يتفـق عليهـا، فـإذا اتفـق مثلاً أن يكون السعر المناسـب لوحـدة زراعيـة منتجـة (طنـاً مـن الطحـين) هـو عشرة دنانير فإن الحكومة تتعهد أن تدعم تلك السلعة بنسبة 90% مـثلاً، ففـي وقت الانكماش وتدني مستوى الأسعار فإن سعر المنتوجات الزراعيـة يتـدنى هـو الآخر، فإذا تدنى السعر إلى مستوى أقل من 9 دنانير تعمـد الحكومـة إلى زيـادة الإعانة أو الدعم وبهذا تدعم دخـل المـزراعين مـن هـذه السـلعة، أمـا في وقـت التضـخم وإذا تسـبب ذلـك في رفـع سـعر السـلعة إلى اكـثر مـن 9 دنـانير فـإن الحكومة ستوقف دعمها بشكل آلي، أي أنه كلما زادت قيمـة الـدعم الحكـومي

وكلـما ارتفعـت مسـتويات أسـعار السـلع كلـما انخفضـت الإعانـات والـدعم الحكومي.

ولهذا فإن دخول المزراعين تـزداد بالـدعم الحكـومي في أوقـات الكسـاد ولكنها تنخفض في أوقات التضخم بسبب انخفاض ذلك الدعم، وبهـذه الطريقـة فإن الإنفاق العام يتأثر بالدعم أو عدمه.

ولا تقتصر الإعانات الحكومية على القطاع الزراعي بـل أصبحت بعـض الحكومات تقدم دعماً للعديد من الصناعات أو مجالات دعـم السـلع الأساسـية للمستهلكين مثل الخبز والسكر والوقود.

5) تعويضات البطالة:

تشكل التعويضات التي تدفع للعاطلين عن العمل عامـل اسـتقرار آخـر من شأنه أن يؤثر على مستويات الإنفاق في أوقات التضـخم أو الانكـماش فمـن المعروف أن فترات الانكماش تصحب معدلات مرتفعة من البطالة، وكلـما زادت البطالة كلما ازدادت التعويضـات المدفوعـة للعـاطلين عـن العمـل، الأمـر الـذي يؤدي إلى الحد مـن تـدني الـدخل، أي أن الـدخل سـيقل نتيجـة للبطالـة ولكنـه سينخفض بشكل أقل من المتوقع في حالة غيـاب هـذه التعويضـات وفي المقابـل ففي فترات التضخم والازدهار عندما تصبح معدلات الاستخدام مرتفعـة تصـبح الحاجة أقل لدفع التعويضات المذكورة.

هذه إذن هي أهم أدوات السياسة المالية الاتوماتيكية ويجب أن نـذكر هنا مسألتين هامتين: الأولى: إن هذه الأدوات أدوات آلية، لا تتطلب أي سياسـة فاعلة، والثانية: أن أياً منها - هذه الأدوات - لا يستطيع بمفرده ولا مع غـيره أن يمنع حدوث الكساد أو التضخم، إن ما تستطيعه هذه الأدوات هو المسـاعدة في التباطؤ (تقليل) معدل الزيادة أو النقصان في الإنفاق العام، أمـا المنـع الحقيقـي للتضـخم أو الكسـاد فـيمكن أن يـتم مـن خـلال الاسـتخدام الأمثـل للسياسـات النقدية والسياسـات الماليـة الواضـحة، وتشـكل الأدوات الاتوماتيكيـة نوعـاً مـن

العازل (الرادف) Baffer فمن خلال تخفيف سرعة التقلبات الدورية فإنها تعطي راسمي السياسات وقتاً إضافياً للوصول إلى قرارات ملائمة وواضحة.

9-5 فعالية السياسة المالية:

تتميز السياسة المالية باتباع وتنوع مجالات تأثيرها خاصة في الأقطار النامية فيمكن عن طريق هذه السياسة التأثير على:

1. حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.
2. مدى وفرة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دوراً هاماً في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في القطر.
3. مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد.
4. تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي كما هو الحال في الأقطار العربية النفطية والأخرى.

ومن المعروف أن السياسة المالية يكتنفها مجموعة من الصعوبات والقيود التي تقلل نسبياً من كفاءتها وتحول دون تحقيق الفائدة القصوى منها، ومن أهم هذه المعلومات والقيود تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه، مما يؤدي إلى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الأجراء المناسب وإقراره ثم وضعه موضع التنفيذ، وعندما يتحقق ذلك بالفعل، ربما يكون قد حدث تغير في الظروف التي اتخذ القرار من أجلها بحيث يصبح غير مناسب للظروف الجديدة، بالإضافة إلى ذلك فإن إجراءات السياسة المالية تكون مرتبطة بسنة مالية كاملة، كما أن مجموعة الإجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها في إعادة النظر

في بقية الإجراءات الأخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للموازنة، وهذه الصعوبة تمثل قيداً كبيراً يعوق دون توفر المرونة الكافية لتعديل بعض أبواب الموازنة العامة وفقاً لظروف أو معطيات اقتصادية جديدة طارئة.

ومع ذلك، فإنه يمكن القول أن الأهمية النسبية للسياسة المالية في الأقطار النامية تفوق الأهمية النسبية للسياسات الأخرى البديلة والمكملة.

إلا أنه، بوجه عام، تتوقف هذه الأهمية على مدى تطور الأجهزة الإدارية الحكومية وعلى مدى الوعي والإدراك الكامل الصحيح للوضع الاقتصادي، وأهم المشكلات التي يواجهها الاقتصاد والحجم النسبي لكل مشكلة، هذا بالإضافة إلى مدى تأثر القرارات المالية الحكومية بالاعتبارات السياسية.

6-9 العوامل المحددة للسياسة المالية:

تتوقف السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها:

1) مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ:

فيما تقدم اتضح لنا أن الضرائب تعد الرافد الأساسي للايرادات العامة، وتتناسب أهمية الضرائب في الايرادات العامة تناسباً طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي للدولة، ومن جهة تزداد أهمية ضريبة الدخل كلما ازداد تقدم البلد اقتصادياً.

ونحن نعلم أن جميع أنواع الضرائب تعتمد حصيلتها فضلاً عن الطاقة الضريبية للدولة على الوعي الضريبي من جهة وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على تحصيل الضرائب.

وأما الوعي الضريبي فيقصد به أن يكون لدى المكلف حس وطني وشعور بالانتماء يحفزه على عدم إخفاء دخله أو بعضه وعدم اتباع أساليب

تؤدي إلى تملصه من دفع ما يترتب عليه تجاه مجتمعه، ولا شك أن العدالة واخلاص المسؤولين في أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة بحيث يلمس المواطن ثمن تضحيته للضريبة على شكل خدمات تقدمها حكومته تؤدي إلى تؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي عنده.

وأما كفاءة الجهاز الإداري الذي تناط به الضرائب فإن المقصود بها أن يتولى شؤون الضرائب ابتداءً من التشريع (سن القوانين التي تعينها وتحدد نسبها) مروراً باللوائح التنظيمية التي تترجم تلك القوانين إلى اجراءات وانتهاء بالربط والتحصيل، كل هذا يسهم اسهاماً كبيراً في توسيع المجال أمام مخططي السياسة المالية لتحقيق الأهداف العامة المنشودة.

ولاشك أن لكفاءة الجهاز الإداري دوراً كبيراً في الحد من التهرب الضريبي من جهة وزيادة الوعي الضريبي من جهة أخرى.

2) مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:

تتولى المؤسسات العامة مسؤولية النفقات كل في مجال اختصاصها كما يرسم لها في الميزانية على اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن لمستوى الإدارة في المؤسسات العامة دوراً هاماً في ترجمة مفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه وعندما يخطط واضعو السياسة المالية فإنهم يراعون كفاءة هذه المستويات في اختيار السياسات الملائمة، فإذا كانت النفقة التي تحدد لمؤسسة معينة يحسن استغلالها وتنفق في المجال الذي خصت له دون تبذير أو خطأ أو إسراف، فهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسات ونزاهتها وأهليتها....

3) وجود سوق مالي:

وردت سابقاً سياسات يتبعها البنك المركزي في محاولاته التأثير على الأوضاع الاقتصادية ومن هذه السياسات - سياسة السوق المفتوح، وتبين لنا أن السوق المالي توفر مجالات واسعة أمام واضعي السياسات المالية والنقدية، من هنا فإن وجود السوق المالي المنظم في بلد معين ودرجة تنظيمه تحدد صيغ السياسات المالية الملائمة، ولا يتصور أحد أن تصلح سياسات مالية في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم لبلد لا يوجد فيه سوق مالي.

4) وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية:

إن معظم السياسات النقدية والمالية تمر خلال الجهاز المصرفي الفعال الذي يقع في قمته البنك المركزي ويشمل جميع المؤسسات المالية والبنوك بأنواعها تجارية كانت أو متخصصة، وبالتالي فإن الصيغة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.

أسئلة الخطأ والصواب

1. يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة، في تحديد المصادر المختلفة للايرادات العامة من جهة ومجالات النفقات العامة من جهة ثانية.
2. يتحقق الفائض في الموازنة العامة للدولة إذا ما زادت النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة.
3. إن السياسة المالية لا تختلف في النظم الرأسمالية عنها في النظم الاشتراكي.
4. إن تغيير الإيرادات الضريبة بشكل آلي يساعد في تقليل الإنفاق الكلي وقت الانكماش.
5. إن السياسة المالية المطبقة في مجال النفقات يمكن أن تركز على زيادة الإنفاق الاستثماري في حالة التضخم لتعمل على زيادة العرض الذي يعمد على تخفيض الأسعار.
6. لكفاءة الجهاز الإداري دوراً كبيراً في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الوعي الضريبي من جهة أخرى.

أسئلة للمناقشة

السؤال الأول: ما المقصود بالسياسة المالية ثم اشرح أهمية السياسة المالية.

السؤال الثاني: وضّح بالتفصيل تطور السياسة المالية.

السؤال الثالث: أشرح أهداف السياسة المالية.

السؤال الرابع: ما هي أدوات السياسة المالية؟ اشرح بالتفصيل.

السؤال الخامس: اشرح بالتفصيل أهم مزايا وصعوبات السياسة المالية.

السؤال السادس: هناك مجموعة عوامل محـددة للسياسـة الماليـة، اشرح هـذه العوامل.

تمارين عملية

السؤال (1)

الايرادات العامة	النفقات العامة	فائض / عجز
2000000	3000000	
2250000	3150000	
3000000	3250000	
3500000	4000000	

المطلوب: تقدير فائض أو عجز الموازنة العامة لدولة ما.

السؤال (2) افترض من عندك أرقاماً توضح حجم الإيرادات العامة والنفقات العامة من عام 2000 وحتى عام 2012 مبيناً الموازنة العامة في حالة الفائض وفي حالة العجز لدولة ما من الدول.

الفصل العاشر

النقـــــــــــود

- 1-10 تعريف النقود
- 2-10 أهمية النقود
- 3-10 نشأة النقود وتطورها
- 4-10 نظام المقايضة
- 5-10 صعوبات نظام المقايضة
- 6-10 وظائف النقود
- 7-10 خصائص النقود
- 8-10 أنواع النقود
- 9-10 النظم والقواعد النقدية
- أسئلة الخطأ والصواب
- أسئلة للمناقشة
- تمارين عملية

الفصل العاشر

النقود Money

1-10 تعريف النقود:

هنالك عدة تعريفات للنقود كما طرحها النقديون مثال ذلك تعريف جون كلاين John – Klein الذي يقول: النقود هي أي شيء يلقى قبولاً عاماً كوسيلة لتسديد الديون.

أما أدوارد شابيرو Edward Shapiro فقد عرّف النقود بأنها كل شيء مقبول عموماً كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون.

أما الاقتصادي اميل جيمز Emile James فقد عرّف النقود بأنها كل سلعة تسمح بحكم القانون أو العرف لكل مشترٍ أو مدين بالدفع مقابل سلعة أو تسديد دين دون رفضها أو مناقشة قيمتها من قبل البائع أو الدائن.

وجاء في القاموس الاقتصادي بأن النقود هي وسيلة لقياس وتبادل السلع الحقيقية.

وبصورة مبسطة يمكن القول إن النقود هي عبارة عن شيء نستعمله يومياً، ونبذل جهوداً من أجل الحصول عليه، كما نقوم أحياناً بالاحتفاظ بجزء منه لاستخدامه عند الحاجة، أي نوفره أو ندخره ونحصل مقابله على احتياجاتنا من السلع والخدمات.

2-10 أهمية النقود:

تستلزم كل عمليات الإنتاج والتوزيع استخدام النقود، ففي ظل الأساليب الحديثة للإنتاج الكبير الحجم يتخصص كل فرد من أفراد المجتمع في إنتاج عملية معينة من عمليات الإنتاجية، ويحصلون على قيمة منتجاتهم التي يعرضونها في الأسواق بالنقود، كما يقوم رجال الأعمال بدفع أجور خدمات

العمال الذين يعملون لديهم بالنقود أيضاً، لذلك يقوم النظام الاقتصادي في العصر الحديث وفي مختلف الدول على النقود، بحيث أنه تتضاعف أهمية النقود من خلال دورها في توسيع النشاط الاقتصادي.

3-10 نشأة النقود وتطورها:

عرف الإنسان النقود وتعامل بها منذ القدم، ولا سيما عندما تعددت حاجاته وتوسعت رغباته، فقد كانت ظهور النقود وليد الحاجة إليها، وضرورة من ضرورات التغيرات الاقتصادية التي رافقت الحضارة ولم تكن الأنظمة الاقتصادية في الماضي تستخدم النقود في معاملاتها، لهذا ارتبط شكل النقود ونوعها بتطور الحياة البشرية، فاستخدمت الحيوانات وجلودها والحبوب والقماش والمعادن وغيرها كأنواع من النقود.

ففي بداية الأمر كان الإنسان يحصل على حاجاته من السلع عن طريق مبادلته لسلعة يمتلكها مع سلعة أخرى هو بحاجة إليها، بمعنى أنه كان "يقايض" سلعة يمتلكها ومستعد للاستغناء عنها بسلعة أخرى يمتلكها طرف آخر ويطلق على هذه العملية المقايضة (Barter).

4-10 نظام المقايضة:

إن نظام المقايضة هو مبادلة سلعة بسلعة أخرى يكون الفرد في حاجة إليها، فقد كان الأفراد يعرضون فائض منتجاتهم ويبحثون عن أشخاص يكونون في حاجة إلى تلك السلع المعروضة، مقابل حاجة هؤلاء الأفراد إلى منتجات الآخرين، مقابل معدل استبدال يتفق عليه بين أطراف التبادل، وبعد تطور الحياة البشرية وتعدد الاحتياجات وتنوع الرغبات الإنسانية أصبح أسلوب المقايضة غير مجد عملياً وغير كاف لتسهيل عملية الحصول على السلع والخدمات المختلفة، ويتضح ذلك من كثرة عيوب نظام المقايضة.

5-10 صعوبات نظام المقايضة:

ويمكن إيجاز صعوبات نظام المقايضة فيما يلي:

1) صعوبات إيجاد وحدة مقياس للتبادل:

إن المقايضة تقوم على أساس مبادلة سلعة بأخرى أي أن السلعة (س1) تبادل بسلعة (س2) دون وسيط يفصل بين عملية تبادل السلعتين، لذلك فإن المقايضة ينقصها توفر وحدة حساب عامة ومشتركة يقاس بها أثمان أو أسعار السلع والخدمات المتداولة في الأسواق.

فعلى سبيل المثال – لو أردنا حساب أسعار السلع التالية: (الشاي) و (السكر) و (الخبز) والذي يجري تبادلها في المقايضة، على أساس إن (1) كغم من الشاي = (10) أرغفة من الخبز = 2 كغم من السكر فيكون ثمن رغيف الخبز الواحد عُشر كغم من الشاي:

= $\frac{1}{5}$ كغم من السكر

ومن هذا المثال يمكن تصور الصعوبات التي تواجه أثمان السلع والخدمات المختلفة، وخاصة عندما يكون أمامنا الكثير من هذه السلع والخدمات ودون أن تتوافر لدينا وحدة حساب مشتركة يمكن بواسطتها تحديد وقياس أثمان السلع والخدمات المختلفة والمتنوعة.

2) صعوبة توفر وسيلة عامة صالحة لاختزان القيم:

عدم توافر وسيلة مناسبة لاختزان القيمة في ظل المقايضة يؤدي إلى أنه لا يستطيع الفرد الاحتفاظ "بالقوة الشرائية" الممثلة في السلعة نفسها التي بحوزته، إلا عن طريق واحد يتمثل في "اختزانها" وحفظها لفترة معينة، ولما كانت معظم السلع تحتاج إلى شروط وظروف معينة يجب توافرها لخزن هذه السلع، ولما كان من غير السهل توافر مثل هذه الشروط على الدوام فضلاً عن

أن بعض أنواع السلع لا يمكن خزنها أصلاً لذلك تظهر صعوبة من صعوبات المقايضة تتمثل في عدم إمكانية الاحتفاظ ببعض السلع بصورة مخزن للقيمة أو مستودع لها.

3) صعوبة حدوث التوافق الثنائي لرغبات المتعاملين:

صعوبة توافق رغبات البائعين والمشترين في سوق المقايضة يصعب ضمان تطابق رغبات البائعين والمشترين، بمعنى آخر يصعب توافر الرغبات المشتركة أو المتوافقة بين الأطراف المتبادلة للسلع، وهذه الصعوبة لا تنحصر في عدم توافر رغبة الطرفين المتبادلين للسلع من حيث قيمة وكمية ونوع وجودة السلع وشروط التسليم والتسلم، بل يتعدل الأمر إلى أكثر من ذلك، إذ أن هناك نوعاً من السلع لا يمكن تجزئتها مثل "الحيوانات" والتي لا يمكن لصاحبها إلا أن يبحث عن سلعة أو مجموعة معينة ومحددة من السلع المساوية من حيث القيمة لقيمة سلعته، ويجد صعوبة في إيجاد الطرف الراغب على مبادلته وفق رغبته وما معه من سلعة.

4) صعوبة توفر وحدة مناسبة للدفع الآجل:

عدم توافر وسيلة للدفع المؤجل أو أداة للادخار، أي ليس هناك طريقة لتسديد الديون في سوق المقايضة إلا بواسطة السلع العينية التي يجري تبادلها في السوق، وكواسطة لإبراء الذمم فيما بين الدائنين والمدنيين، وقد يحصل خلاف بين الدائن والمدين حول نوعية السلعة التي يتم بواسطتها تسوية الديون، وكذلك بعض السلع يتغير ثمنها ارتفاعاً أو انخفاضاً خلال الفترة الممتدة من إجراء الصفقة وحتى موعد سداد الدين، ويمكن أن يترتب على هذا التغير في الثمن ضرر لأحد الأطراف وفائدة للطرف الآخر.

5) صعوبة تجزئة بعض السلع:

هناك صعوبة أخرى من صعوبات نظام المقايضة هي عدم قابلية بعض السلع للتجزئة، بل يستحيل تجزئة بعض السلع للحصول على الوحدة مما تساويه من السلع الأخرى، مثال الثروة الحيوانية كالأبقار وغيرها من الحيوانات لا يمكن تجزئتها مقابل سلع أخرى.

6-10 وظائف النقود:

إن أهمية الحقيقة للنقود تقوم على تأديتها للوظائف الأساسية والوظائف الثانوية:

أولاً: الوظائف الأساسية للنقود:

1. النقود وسيط للتبادل:

إن الوظيفة الأساسية الأولى للنقود تتمثل في استخدامها أداة أو وسيطاً في تبادل مختلف أنواع السلع والخدمات، وهذه الوظيفة التي تقوم بها النقود مستمدة من طبيعة النقود نفسها في كونها مقبولة قبولاً عاماً من الأفراد في استخدامها أداة مناسبة لتسوية المبادلات والديون، لذلك يطلق غالباً على النقود مصطلح (قوة شرائية) بمعنى أن حائزها يستطيع بموجبها أن يحصل (يشتري) على ما يساوي قيمتها من السلع والخدمات ومن أي سوق يشاء وفي أي وقت يريد وكذلك بالشروط التي يراها مناسبة له باعتبار أن النقود ستقبل من الآخرين قبولاً تاماً ودون أي تحفظات أو شكوك حول قدرتها في مبادلتها بسلع وخدمات أخرى، فقبول الجميع لها قبولاً تاماً مكنها من أن تكون وسيطاً صالحاً لإتمام عمليات التبادل بين السلع والخدمات.

وهذه الوظيفة الأساسية للنقود (وسيطاً للتبادل) تمثل تطوراً في مراحل التعامل الاقتصادي بين الأفراد بالسلع والخدمات، إذ أنها جاءت في أعقاب التعامل بأسلوب "المقايضة" المعتمد على مبادلة سلعة بأخرى وبصورة مباشرة وفي ذات الوقت والمكان.

فأصبح فيما بعد وباستخدام النقود إمكان استبدال السلعة بالنقود كمرحلة أولى من التعامل، ثم استبدال النقود بسلعة أخرى في المرحلة التالية أي أصبح بالإمكان التنازل عن السلعة مقابل الحصول على ما يساوي قيمتها من النقود ثم الحصول على السلعة المرغوب فيها بما يساوي قيمتها من النقود أيضاً.

ويمكن التعرف على وظيفة النقود هذه من خلال حياتنا المعاصرة، فالأفراد يستلمون أجورهم أو رواتبهم يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً ولا يقومون بإنفاق جميع دخلهم في لحظة تسلمه بل إن عملية الإنفاق تتم في فترات زمنية معينة متعاقبة ومتواصلة ومتباعدة نسبياً تمتد من بداية فترة تسلم الدخل وحتى نهاية هذه الفترة، وهذا يؤكد أن الحصول على السلع والخدمات المختلفة يكون في أوقات وأماكن مختلفة أيضاً عن طريق ما توفره النقود من سهولة ويسر في الحصول على هذه السلع والخدمات باستخدامها وسيطاً للتبادل.

2. النقود مقياس للقيمة ووحدة الحساب:

تتضح أهمية النقود معياراً للقيمة من خلال الصعوبات التي واجهت التعامل بأسلوب "المقايضة" إذ لا تتوافر وحدة مشتركة يعتمد عليها معياراً لقياس قيم السلع والخدمات المختلفة، وبعد استخدام النقود في التداول تمكن الأفراد والجماعات من اعتمادها أساساً يتم بموجبه تحديد أثمان وقيم مختلف السلع والخدمات، فالوحدة النقدية (الدينار مثلاً) كعملة متداولة يمكن أن ترجع إليها أسعار جميع السلع والخدمات المختلفة بأنواعها وأشكالها وأوزانها، وهذه الوظيفة التي تضطلع بها النقود تبين مدى التفوق الذي تكتسبه النقود دون غيرها من الأشياء الأخرى مقياساً لقيم السلع والخدمات المتنوعة والمتعددة، وعلى سبيل المثال نقول: إن أجرة الطبيب (2) ديناران، وأن ثمن كغم الأرز (250) فلساً وهكذا يمكن إرجاع قيمة السلع والخدمات إلى النقود التي يمكننا بواسطتها قياس هذه القيم، والذي يتعذر تحقيقه بأسلوب "المقايضة".

وضمن هذه الوظيفة نفسها يمكن للنقود أن تكون أداة مناسبة للحساب، فهي تسهل عملية المحاسبة لقيم الأشياء المختلفة والمتباينة من حيث الحجم والكمية والقيمة والوزن، فالشركات والمشاريع والمؤسسات المختلفة تعد ميزانياتها بتقدير قيمة موجوداتها ومطلوباتها استناداً إلى النقود كأداة الحساب، وبدون ذلك يصعب عملياً تنظيم الميزانية.

إلا أنه لا يمكن قياس قيم السلع والخدمات بثبات مطلق ودون تغير، بمعنى آخر لا يمكن أن نعتمد تماماً على النقود وسيلة قياس ثابتة لقيم السلع والخدمات مثلما نعتمد على مقاييس الأطوال والأوزان والحجوم (المتر في قياس المسافة، والكيلو غرام في قياس الوزن، وهكذا ...) ويرجع سبب ذلك إلى أن قيمة النقود ليست ثابتة ثباتاً مطلقاً بل أنها غالباً ما تتعرض للتغير والتقلب، "فالقوة الشرائية" للنقود تتغير من حين إلى آخر نتيجة للتغير في مستويات الأسعار.

وهذه الوظائف تتمثل في كون النقود وسيطاً للتبادل ومعياراً للقيمة فضلاً عن وظائفها الثانوية المشتقة من وظائفها الأساسية في كونها مستودعاً للقيمة وأداة للادخار والدفع المؤجل، وترجع تسمية هذه الوظائف بالوظائف الحيادية إلى كونها ترتبط بتسهيل وتسيير النشاط الاقتصادي دون أن يؤثر على مجراه ومعدلات نموه، أما المقصود بالوظائف الديناميكية للنقود فهو الوظائف التي يمكن أن تقوم بها النقود وتؤثر على مجريات النشاط الاقتصادي ومستويات نموه وتنعكس على قيمة النقود وقوتها الشرائية وأثر ذلك في تخصيص الموارد وتوزيع الدخل والثروة وبقية المتغيرات الأخرى.

ثانياً: الوظائف المشتقة (الثانوية) للنقود:

1. النقود مخزن للقيمة وأداة للادخار:

لقد لاحظنا صعوبة الاحتفاظ بقيمة السلعة بوساطة تخزينها والاحتفاظ بها لفترة زمنية معينة في ظل المقايضة لأن بعض السلع تتعرض للتلف مما يلحق بصاحبها للخسارة، كما أن هناك سلعاً لا يمكن تخزينها أصلاً أو أن تخزينها يحتاج لتوفير جملة من الشروط المكلفة لصاحبها، فضلاً عن الصعوبات المترتبة على تحديد نوع السلعة التي يحتاجها صاحب السلعة المخزونة ليقايضها بها في المستقبل، لذلك تظهر أهمية النقود أداة أو وسيلة يمكن بها اختزان قيم السلع والخدمات المختلفة لفترات لاحقة وهذه الوظيفة

التي تؤديها النقود مخزناً للقيمة تؤكد إمكانية استخدام النقود بديلاً عن السلع العينية أو المادية التي تشبع حاجة استهلاكية أو إنتاجية للأفراد والجماعات.

كما أن وظيفة النقود بوصفها مخزناً أو مستودعاً للقيمة وأداة للادخار اكتسبت وظيفتها الأولى والأساسية لتكون وسيطاً للتبادل، فقيام النقود بفصل عمليتي البيع والشراء يجعل النقود على خزن قيمة السلع والحصول عليها في فترات لاحقة، وأن هذا الفصل لعمليتي البيع والشراء (ولو لفترة قصيرة) يجعلها تؤدي مهامها بوصفها أداة للادخار أيضاً.

إن ما ينطبق على الأفراد ينطبق على البلدان أيضاً من حيث استخدام النقود مخزناً أو مستودعاً للقيمة وأداة للادخار وإن كان بصورة مختلفة إذ تقوم الدول بالاحتفاظ بالسلع بصورتها العينية وتخزنها لتلافي احتياجاتها المستقبلية، كذلك تحتفظ بعملات نقدية مختلفة تساعدها على تمويل احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة من الخارج، أي أنها تستخدم النقود مخزناً للقيمة وأداة للادخار تقوم بموجبها بتسوية مبادلاتها الخارجية والمحلية.

ومن الملاحظ أن هناك أدوات (أو أصولاً أخرى) يمكنها تأدية وظيفة النقود مخزناً للقيمة وأداة للادخار مثل الأوراق التجارية أو العقارات والأراضي والذهب وغيرها من الأصول الأخرى.

فعلى سبيل المثال، لو فرضنا وجود قطعة أرض معروضة للبيع بمساحة (600 م^2) وأن سعر المتر المربع الواحد (10) دنانير فسيكون بإمكان الفرد الراغب بشرائها ويمتلك قيمتها البالغة (6000) دينار من شراء هذه الأرض بصورة مباشرة عن طريق تسديد ثمنها بما لديه من نقود حاضرة وتامة السيولة على عكس الحال شخص آخر تكون بحوزته أصول أخرى تغطي قيمتها ثمن الأرض إلا أن الأمر يستوجب تحويل هذه الأصول إلى نقود سائلة (كأن يكون بحوزته كمية من الذهب أو يمتلك عقاراً معيناً وغيرها من الأصول) ويترتب على تحويل مثل هذه الأصول إلى نقود حاضرة تامة السيولة دفع الرسوم والضرائب وغيرها من التكاليف الأخرى فضلاً عن تحمله (الوقت اللازم) لتحويلها إلى نقود سائلة.

وصفة السيولة التي تتصف بها النقود ترتبط أيضاً بالنقود (كقوة شرائية) مستقرة نسبياً كي تكون أداة أكثر ملاءمة في الاحتفاظ بها مخزناً للقيم وأداة مناسبة للادخار إذ أن الثبات النسبي في قيمة النقود (قوتها الشرائية) مرتبط بالتغيرات في مستوى الأسعار، فعندما تستمر توقعات الأفراد باستمرار زيادة الأسعار فإنهم سيميلون عادة إلى الحصول على كميات أكثر من السلع والخدمات أي يزداد إنفاقهم النقدي وينخفض احتفاظهم بالنقود بشكلها السائل، على العكس تماماً من توقعاتهم باستمرار انخفاض أو ثبات مستوى الأسعار الذي تدفعهم إلى الاحتفاظ بالنقود بصورتها السائلة لأنها ستتمتع بثبات أو ارتفاع في قيمتها وفي قوتها الشرائية مما يجعلها أداة أكثر ملاءمة للادخار وأداة أكثر فائدة كمخزن أو مستودع لقيم الأشياء المختلفة.

2. النقود وسيلة للدفع المؤجل:

تستطيع الحكومات وكذلك الأفراد استخدام النقود وسيلة لتسديد ما بذمتهم من ديون، فكما هي أداة صالحة لتسوية المبادلات الآنية فإنها أداة صالحة لتسوية المبادلات الآجلة أيضاً.

وهذه الوظيفة المشتقة للنقود تظهر أهميتها من خلال التوسع الكبير في عمليات التعاقد الفردي والرسمي الآجلة في حياتنا المعاصرة، إذ يمكن في بعض الأحيان شراء سلع معينة ويكون تسديد ثمنها بالتقسيط الدوري أو دفع ثمنها مرة واحدة في فترة لاحقة لفترة التعاقد سواء كان للأفراد أو الحكومات، فإن التسديد الآجل لصفقات الشراء والبيع يتم بوساطة النقود التي تعد خير وسيلة للدفع أو التسديد المؤجل لأنها ستكون مقبولة قبولاً عاماً لدى الأطراف المتعاملة بها فضلاً عن أنها قادرة على تأدية وظائفها الأساسية والثانوية المذكورة سابقاً.

إن كفاءة النقود أداة للدفع المؤجل يرتبط أيضاً بثبات قيمتها أو قوتها الشرائية، لأن تغير قيمتها سواء بالارتفاع أو الانخفاض يترتب عليه تضرر واستفادة أطراف التسوية، فانخفاض قيمتها في أثناء وقت الدفع أو السداد

بالقياس إلى قيمتها في وقت التعاقد يترتب عليه استفادة المسدد أو المقترض وتضرر المقرض على العكس تماماً فإن ارتفاع قيمتها أو قوتها الشرائية في وقت الدفع والسداد بالقياس إلى وقت التعاقد السابق يترتب عليه استفادة المقرض وتضرر المقترض لهذا فإن الثبات النسبي في قيمة النقود يجعلها أكثر كفاءة في تأدية وظائفها المختلفة.

إن أهمية النقود الفعلية في مختلف الاقتصاديات لا تنحصر في تأدية وظائفها الأساسية والمشتقة (الوظائف الفنية أو الحيادية للنقود) بل إن أهميتها تتسع لأكثر من ذلك لتشمل التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي سواء على المستوى المحلي أو الخارجي وهذا ما يجعلها ذات فعالية ديناميكية وحركية أكثر من أن تكون حيادية في الحياة الاقتصادية.

7-10 خصائص النقود:

بعد أن تعرفنا إلى كيفية نشأة النقود وتطورها من نقود سلعية إلى نقود ورقية نتعامل بها في حياتنا المعاصرة والوظائف المختلفة التي تؤديها، يمكن أن نحدد الخصائص الأساسية التي يجب أن يتسم بها النقود المعروفة لنا بشكلها الحالي هي كما يلي:

1. يجب أن تكون موضع عام، وأن تكون سهلة التصريف والجميع يقبل التعامل بها بسهولة ويسر، أي لابد لها من أن تحظى بالقبول العام.
2. أن قبولها العام ناشىء عن كونها أداة مناسبة لتأدية وظائفها الأساسية وسيطاً للتبادل ومعياراً للقيمة.
3. أنها ذات قيمة مرتفعة قياساً إلى حجمها الصغير وسهلة الحمل.
4. أنها أداة مناسبة للادخار ويمكن الاحتفاظ بها دون خسارة أو تلف لفترة طويلة.
5. أن وحداتها متجانسة بحيث تتساوى قيمة كل وحدة من العملة مع قيمة العملات الأخرى المماثلة لها.
6. أنها قابلة للتجزئة دون تحمل أي تكاليف أو نقصان في قيمتها أو قوتها الشرائية.

7. أن احتفاظ النقود بثبات نسبي في قيمتها وقوتها الشرائية يجعلها أكثر كفاءة من غيرها في تأدية الوظائف الأساسية والمشتقة لها.
8. أن تكون النقود المتداولة في بلد ما غير مستعملة في بلد آخر.

8-10 أنواع النقود:

لقد عرف الإنسان منذ أن بدأ في استخدام النقود وحتى وقتنا الحالي أنواعاً وأشكالاً عديدة من النقود، ويمكن إيجاز أهم أنواع النقود المختلفة فيما يلي:

1. النقود السلعية:

وهي ذلك النوع من النقود التي كانت تحدد قيمة وحدتها بالسلعة الممثلة لها أو بما تحويه من هذه السلعة، مثل الجمال أو الأغنام أو الفراء التي استخدمت قديماً كوحدات نقدية.

2. النقود المعدنية:

وهي النقود التي كانت تحدد قيمة الوحدة النقدية بالنسبة لمعدن معين أو أكثر مثل الذهب والفضة.

3. النقود الورقية:

هي النقود التي نعرفها اليوم ونستعملها، والتي تستمد قيمتها وقوتها من القوانين والتشريعات التي تصدر بموجبها.

وقد شهدت النقود الورقية تطورات سريعة وهائلة منذ أن عرفت وحتى الآن، فعند بداية ظهورها كانت تمثل سنداً أو إيصالاً ينوب عن كمية معدنية (ذهب أو فضة) معينة، ثم تطور الأمر تدريجياً إلى أن أصبحت لا تمثل قيمة (معدنية) في حد ذاتها، أي لا يمكن استبدالها بالذهب أو الفضة، وإنما تستمد قيمتها وقوتها من التشريعات والقوانين، ويعرف النوع الأول بالنقود

الورقية النائبة أو الوثيقة، ويعرف النوع الثاني (وهـو السـائد في الوقـت الحـالي) النقود الورقية الإلزامية.

والنقود الورقية تتكون من الوحدة النقدية الرسمية (كالـدنانير) وأجـزاء هذه الوحدة النقدية (نصف دينار، ربع دينار وهكذا ....) والتي تعرف بـالنقود الورقية المساعدة.

4. النقود المصرفية:

هي أحدث ما عرف من أنـواع النقـود، وهـي النقـود التـي يـتم خلقهـا وإيجادها بوساطة البنوك التجارية بعمليـة الائـتمان والتـي تتمثـل في الصـكوك المصرفية "الشيكات" وبطاقات الائتمان (Credit Cards) وما شابهها.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض المستندات والأوراق المالية التي يمكـن أن تحول أو تسـتبدل بنقـود، إلا أن ذلـك قـد يتطلـب بعـض الوقـت أو القيـام ببعض الإجراءات كبيعها أو خصمها لدى البنـوك التجاريـة، وتسـمى مثـل هـذه الأصول المالية (شبه النقود) أو (قريبـة النقـود) (Near Money) نظـراً لأنهـا لا يمكن أن تستخدم مباشرة على أنها نقود سائلة (Cash Money).

9-10 النظم والقواعد النقدية:

النظام النقدي هو مجموعـة القواعـد والإجـراءات التـي تحكـم عمليـة إصدار وخلـق النقـود وكيفيـة اسـتخدامها (التعامـل بهـا) في المجتمـع ويسـمى النظام النقدي عادة باسم وحدة النقد الرئيسية التـي يجـري تـداولها، فمنـذ أن عرفت النقود لم تكن عملية خلقها وإصدارها عمليـة عشـوائية أو مزاجيـة تـتم وفقاً لهوى جماعة معينـة، ولأنهـا كانـت تـتم وفقـاً لأصـول يـتم الاتفـاق عليهـا وتحديدها من الأطر الاجتماعية والاقتصادية السائدة، وقد اتخذت هذه الأصول والقواعـد صـيغ تشريـعات وقـوانين داخـل البلـد الواحـد وصـيغ اتفاقيـات بـين مجموعة من الدول تلتزم بنظام معين يتفق عليه.

وقد عرف من النظم النقدية أشكال عديدة، نوجز منها ما يلي:

1) النظم النقدية المعدنية:

وهي النظم التي كانت تحدد قيمة للوحدة النقدية بالنسبة لمعدن معين أو أكثر مثل الذهب والفضة، ومن أهم النظم المعدنية التي عرفت قاعدة الذهب، وقد عرفت ثلاث صور لقاعدة الذهب نوجزها فيما يلي:

أ. نظام المسكوكات الذهبية:

كانت النقود في ظل هذا النظام تسك من الذهب، وكانت القيمة الأسمية للوحدة النقدية تساوي قيمة ما تحويه من معدن الذهب، وقد عمل هذا النظام في العديد من الدول حتى الحرب العالمية الأولى، وتخلت عنه الدول تدريجياً وكان آخرها أمريكا التي تخلت عنه عام 1933، وقد تميز هذا النظام بارتفاع درجة الأمان وسهولة العمل والتعامل به داخلياً وفي الأسواق الخارجية، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى ومحدودية الإنتاج العالمي من الذهب مقارنة بالمتطلبات النقدية الكبيرة أدى إلى استبداله بنظام السبائك الذهبية.

ب. نظام السبائك الذهبية:

في ظل هذا النظام ظهرت النقود الورقية (البنكنوت) التي كان من الممكن استبدالها بذهب من البنوك المركزية وفقاً لشروط معينة، فمثلاً في إنكلترا كان من الممكن استبدال ما لا يقل عن 1700 جنيه بسبائك ذهبية (1700 جنيه استرليني مقابل سبيكة وزنها 400 أوقية)، واستمر ذلك خلال الفترة ما بين 1925 وعام 1931، لكن هذا النظام انهار لندرة كمية الذهب الموجودة في العالم.

ج. نظام الصرف بالذهب:

كانت الدولة التي تتبع هذا النظام ترتبط عملتها بالـذهب عـن طريـق عملة قوية لدولة أخرى، مثال ذلك ارتباط الدينار الكـويتي عنـد بدايـة ظهـوره عـام 1961، بالـذهب عـن طريـق الجنيـه الاسـترليني (دينـار كـويتي = جنيـه استرليني = 2.48828 غم ذهب خالص).

بالإضافة إلى الصور المختلفة السابقة التي عرفت لقاعدة الـذهب عـرف العالم أنظمة نقدية أخرى تـرتبط بالـذهب أو بـآخر مـع اخـتلاف مـدى تـدخل الدولة وتأثيرها في تحركات الذهب وخروجه إلى الدول الأخرى للتأثير على كمية النقـود والحـد مـن التقلبـات غـير المرغـوب فيهـا لمسـتويات الأسـعار والنشـاط الاقتصادي.

وقد تضافرت مجموعة من العوامل مما أدى إلى ضـعف نظـام الـذهب الدولي وانهياره وفي مقدمة هذه العوامل استقلال العديد من الـدول ومحاولتهـا التخلص من شتى القيود الاقتصـادية والسياسـة مـما أدى إلى زوال عصر حريـة التجارة الذي تبنته الدول المستعمرة لتحقيق مصالحها وعدم الاستقرار السـياسي للعديد من الدول في مناطق شتى من العالم، بالإضافة إلى تضرر بعض الدول من الحـروب العالميـة دون دول أخـرى مـما أدى إلى انتقـال الـذهب مـن الـدول المتضررة إلى الدول غير المتضررة كثيراً فنجم عن ذلك سوء توزيع الرصيد العالمي من الذهب.

2) نظام المعدنين:

استخدام معدنين كالذهب والفضة معاً كنظام نقـدي، وقـد تـم اللجـوء لهذا النظام بسبب ندرة الـذهب، وتشـكل نسـبة التبـادل الثابتـة بـين المعـدنين (الذهب والفضة) شرطاً من شروط نجاح هذا النظام.

3) نظام الورقي الإلزامي:

هو نظام نقدي لا يـرتبط بالـذهب بـأي شـكل مـن الأشـكال حيـث إن عملته الورقية غير قابلة للتحويل إلى ذهب وليس لها قوة شرائية ثابتة بالنسـبة

للذهب وتستمد قوة إبرائها من التشريعات والقوانين الملزمة لقبول هذه العملة واسطة تبادل، وتنطبق هذه الخصائص والسمات على العديد من النظم النقدية السائدة حالياً في الكثير من دول العالم، ومن أهم العيوب التي صاحبته وتصاحب اتباع النظام النقدي الإلزامي ظهور التضخم وارتفاع معدلاته، وما ذلك إلا لغياب القيود المختلفة على عملية إصدار النقود.

أسئلة الخطأ والصواب

1. إن نظام المقايضة عبارة عن مبادلة سلعة بسلعة أخرى يكون الفرد في حاجة إليها.
2. في ظل المقايضة كان هناك وسيلة للدفع الآجل.
3. إن الوظيفة الأساسية الأولى للنقود تتمثل في استخدامها أداة أو وسيطاً في تبادل مختلف السلع والخدمات.
4. تتضح أهمية النقود معياراً للقيمة من خلال الصعوبات التي واجهت للتعامل بأسلوب المقايضة.
5. المقصود بالوظائف الحيادية للنقود الوظائف الأساسية التي ارتبطت بنشأة النقود والتي تم بواسطتها التغلب على صعوبات المقايضة.
6. إن كفاءة النقود بوصفها أداة للدفع المؤجل يرتبط بثبات قيمتها أو قوتها الشرائية.
7. النقود الورقية هي النقود التي نعرفها اليوم ونستعملها، والتي تستمد قيمتها وقوتها من القوانين والتشريعات التي تصدر بموجبها.
8. لا تختلف أهمية النقود من مجتمع لآخر وحتى من نظام لآخر.

أسئلة للمناقشة

السؤال الأول: عرّف النقود ثم اشرح أهمية النقود وتطورها.

السؤال الثاني: اشرح بالتفصيل الصعوبات التي واجهت نظام المقايضة.

السؤال الثالث: إن الأهمية الحقيقية للنقود تقوم على تأديتها للوظائف الأساسية والوظائف الثانوية، ناقش هذه الوظائف بالتفصيل.

السؤال الرابع: عدد الخصائص الأساسية للنقود.

السؤال الخامس: لقد عرف الإنسان منذ أن بدأ في استخدام النقود وحتى وقتنا الحالي أنواعاً وأشكال عديدة من النقود، وضّح ذلك بالتفصيل.

السؤال السادس: عرف من النظم النقدية أشكال عديدة، أذكر هذه الأشكال مع الشرح.

تمارين عملية

حدد الإجابة الصحيحة للأسئلة العملية التالية:

1. افترض أنك أودعت مبلغ (2000) دينار في البنك واحتفظ البنك بنسبة (20%) احتياطي فما هي كمية النقود الجديدة التي شملت للإبداع:

أ. 200 ب. 400 جـ. 800 د. 1600

2. إذا قمت بسحب مبلغ (1000) دينار من حسابك وبافتراض وجود احتياطي الزامي مقداره (20%) فتقود هذه العملية إلى:

أ. تقليل عرض النقد بمقدار (1000) دينار.
ب. تقليل عرض النقد بمقدار (1000) دينار.
ج. تقليل عرض النقد بمقدار (5000) دينار.
د. تقليل الودائع بمقدار (5000) دينار.

3. إذا كانت نسبة الاحتياطي للودائع (20%) ونسبة السيولة للودائع (20%) فإن قيمة مضاعف النقود هي:

أ. 1 ب. 3 جـ. 5- د. 10-

الفصل الحادي عشر

المصــــــــارف

1-11 تعريف المصرف والجهاز المصرفي.
2-11 أنواع المصارف وأهمية الثقة بالنسبة للمصرف.
3-11 المصارف التجارية.
1-3-11 تعريف المصرف التجاري.
2-3-11 نشأة المصارف التجارية.
3-3-11 وظائف المصارف التجارية.
4-3-11 مصادر تمويل المصرف التجاري.
أولاً: المصادر الداخلية ثانياً: المصادر الخارجية
4-11 المصارف المركزية.
1-4-11 طبيعة المصارف المركزية وتطورها.
2-4-11 وظائف المصارف المركزية.
3-4-11 ما المقصود بالسياسة النقدية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية وأدواتها.
4-4-11 مزايا وصعوبات السياسة النقدية.
5-11 المصارف المتخصصة.
1-5-11 تعريف المصارف المتخصصة.
2-5-11 أنواع المصارف المتخصصة.
1. البنوك الصناعية. 2. البنوك الزراعية. 3. البنوك العقارية
4. البنوك وصناديق التوفير. 5. البنوك التعاونية.
6. المصارف الإسلامية.
6-11 الجهاز المصرفي في الأردن.
- أسئلة الخطأ والصواب.
- أسئلة للمناقشة.
- تمارين عملية.

الفصل الحادي عشر

المصارف Banking

1-11 تعريف المصرف والجهاز المصرفي:

الجهاز المصرفي لبلد ما يعني المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف من وتعمل في ظلها هذه المؤسسات في ذلك البلد، أما المصرف فهو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تجتمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها.

2-11 أنواع المصارف وأهمية الثقة بالنسبة للمصارف:

ويمكن تصنيف المصارف حسب النشاط الذي تقوم به إلى الأنواع الثلاثة التالية:

1. المصارف التجارية.
2. المصارف المركزية.
3. المصارف المتخصصة.

وتقسم المصارف المتخصصة إلى قسمين:

1. البنوك التنموية.
2. بنوك الاستثمار.

ومن أمثلتها في الأردن مؤسسة الإقراض الزراعي، بنك الإسكان، بنك الإنماء الصناعي، البنك التعاوني، البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار وبنك الاستثمار العربي الأردني، وتهدف هذه البنوك المتخصصة إلى خدمة قطاعات معينة من الاقتصاد غير القطاع التجاري وتتشابه هذه المجموعات من المصارف في أنها تعطي قروضاً ولكنها تختلف في الآتي:

أ. الغايات التي من أجلها تعطى القروض.
ب. الفترة الزمنية التي يجب تسديد القروض خلالها أو بعد مضيها.
ج. أسعار الفائدة التي تتقاضاها.
د. الضمانات التي تقدم لتغطية هذه القروض.

كما ويتوقف نجاح المصارف في تحقيق أهدافها عن طريق تأدية الخدمات النافعة ووجود الثقة الكاملة في هذه المصارف، والثقة في أي مصرف تعتمد على عوامل متعددة أهمها:

1. قيامها بدفع الأموال المودعة لديها لأصحابها في أي وقت وتحت أي ظروف.
2. دفع التزاماته فوراً ودون مماطلة كدفع الكفالات التي يقدمها نيابة عن عملائه والتي يطالب بدفعها.
3. الدقة في أداء الأعمال وعدم الوقوع في أخطاء المصرف تزيد من الثقة فيه.
4. السيولة بمعنى الاحتفاظ بكميات مناسبة من النقود الجاهزة وشبه النقود لمواجهة طلبات المودعين والعمل على إطلاع الجمهور على ذلك عن طريق النشرات والميزانيات الدورية لكسب الثقة.
5. الوعي المصرفي بين الجمهور.

3-11 المصارف التجارية:

1-3-11 تعريف المصرف التجاري:

المصرف التجاري هو تلك المنشأة التي تقبل ودائع الأفراد والهيئات والمؤسسات تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلف، وتسمى أحياناً بمصارف الودائع وأهم ما يميزها على غيرها هو قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود Money Creation.

2-3-11 نشأة المصارف التجارية:

وترجع نشأة المصارف التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى التي شهدت ظهور فئة الصرافيين والمرابين والصاغة في أوروبا خاصة في المدن التي اتسمت بنشاط تجاري كبير مثل البندقية وبرشلونة، وقد كانت هذه الفئة تقبل ودائع الأفراد مقابل شهادات أسمية (باسم المودع) بقيمة المبالغ المودعة لحفظ حقوق أصحاب الودائع وهكذا نشأت الوظيفية الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال.

وقد أنشأ أول مصرف تجاري عام 1587 في مدينة البندقية، ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك فظهر بنك امستردام عام 1609 وبنك انجلترا عام 1694 وبنك فرنسا عام 1800، وقد اقتصرت أعمال البنوك التجارية في بادىء الأمر على قبول ودائع الأفراد والتحويل من حساب لحساب وإجراء المقاصة بين الكمبيالات التجارية والشيكات.

هناك نظامان رئيسيان للمصارف التجارية في العالم:

1. نظام المصارف ذات الفروع المنتشرة Branching System.
2. نظام المصارف المفردة Unit Banking أي التي لا يسمح لها بفتح فروع، أو على الأقل تحدد لها مناطق معينة ومحددة لفتح الفروع قد لا تتجاوز دائرة نصف قطرها عدد من الأميال.

ونظام المصارف ذات الفروع المنتشرة مستعمل في معظم بلدان العالم نظراً لما يتمتع به من المرونة في تأدية الخدمات وازدياد الفرص أمامه لاجتياز الأزمات المحلية واتساع قاعدة عمله وخفض تكاليفه الثابتة والكلية.

أما المصارف المفردة فمنتشرة في غالبية ولايات الولايات المتحدة الأمريكية، والمدافعون عن نظام المصارف المفردة يدعمون رأيهم بكراهيتهم للاحتكار قائلين أن السماح بفتح فروع يشجع على احتكار الخدمات المصرفية من قبل المصارف الكبيرة القوية القادرة على فتح الفروع، بينما نظام المصارف

المفردة يشجع على المنافسة ويشجع سكان كل منطقة على استغلال أموالهم بأنفسهم عن طريق افتتاح مصارف صغيرة يملكونها هم لا أناس من خارج منطقتهم إلا أن الاتجاه العام في الولايات المتحدة يميل حول نظام التفريع وإن كان السير في هذا الاتجاه بطيئاً متعثراً في بعض الأحيان.

أما في الأردن والبلدان العربية الأخرى فالنظام المعمول به هو نظام الفروع المنتشرة في داخل البلاد وخارجها، وفي الأردن ينظم قانون البنوك رقم 24 لسنة 1971 وتعديلاته عملية الفروع فتنص المادة 9 منه على أنه: "لا يجوز لأي بنك مرخص أن يفتح فرعاً جديداً في إحدى مدن المملكة أو أن ينقل فرعاً من مدينة لأخرى في المملكة دون الحصول على إذن مسبق من البنك المركزي، وللبنك المركزي قبل إصدار الأذن أن يطلب من البنك المرخص تزويده بجميع المعلومات عن حاجة المدينة للخدمات المصرفية والنفع العام الذي يبرر فتح الفرع الجديد أو تغيير مكان الفرع القائم".

أما بالنسبة للفرع الخارجي فإن المادة (10) من نفس القانون تنص أنه: "لا يجوز لأي بنك مرخص كشركة أردنية أن يفتح فرعاً جديداً في خارج المملكة أو يغير مكان فرع قائم من قطر لآخر إلا بعد الحصول على إذن مسبق من البنك المركزي، وللأخير أن يضع الشروط لمنح الأذن".

11-3-3 وظائف المصارف التجارية:

تقوم المصارف التجارية بوظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة وهي كما يلي:

11-3-3-1 الوظائف الكلاسيكية القديمة ويمكن إجمالها بما يلي:

1. قبول الودائع على اختلاف أنواعها.
2. تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيتها وأمنها.

11-3-3-2 الوظائف الحديثة للمصارف التجارية:

ومن أبرز وظائف المصارف التجارية الحديثة هي كما يلي:

1. تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه.
2. المساهمة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. التحصيل والدفع نيابة عن الغير.
4. شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب للمتعاملين معه.
5. إصدار بطاقات الضمان.
6. تأجير الخزائن الحديدية للجمهور.
7. تحويل العملة للخارج.
8. تحويل نفقات السفر والسياحة: شيكات المسافرين والاعتمادات الشخصية.
9. دفع شيكات مسحوبة على المصرف أو مسحوبات مسحوبة عليه.
10. شراء الشبكات الأجنبية وشيكات المسافرين.
11. شراء وبيع أوراق النقد الأجنبي.
12. إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معه.
13. ادخار المناسبات.
14. البطاقة الائتمائية.
15. خدمات الكمبيوتر.
16. تحصيل فواتير الكهرباء والتليفون والماء.

11-3-4 مصادر تمويل المصرف التجاري:

تقسم مصادر تمويل المصرف التجاري إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، وسنتناول بإيجاز كل مصدر من هذه المصادر:

أولاً: المصادر الداخلية:

وتتألف هذه المصادر من:

1) رأس المال المدفوع:

وتتمثل فيه الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه، ويمثل هذا المصدر نسبة ضيئلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها من جميع المصادر، ولكن أهمية هذا المصدر تكمن في خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف، خاصة أصحاب الودائع منهم إذ أن رأس المال يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد ما يطرأ من تغييرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله.

2) الأرباح المحتجزة وتتألف من:

أ. احتياطيات رأس المال، وهي الاحتياطي الإجباري والاختياري.
ب. المخصصات المختلفة مثل مخصص الديون المشكوك فيها ومخصصات الاستهلاك.
ج. الأرباع غير الموزعة.

بالنسبة للأرباح المحتجزة، تحجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة وهي تمثل جزءاً من حقوق المساهمين، ويمكن تقسيم الأشكال التي تتخذها الأرباح المحجوزة إلى الاحتياطيات والمخصصات والأرباح غبر المعدة للتوزيع (المدورة).

أولاً: الاحتياطيات:

تقتطع من الأرباح لمقابلة طارىء محدد، وتعتبر مصدراً من مصادر التمويل الداخلية وهي من طبيعة رأس المال نفسه بمعنى أنه كلما زادت الاحتياطيات زاد ضمان المودعين في المصارف، والاحتياطيات إما أن تكون احتياطيات خاصة وإما أن تكون قانونية (إجبارية).

1. **الاحتياطي الخاص** وهو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه من غير أن يفرضه عليه وهو يكون لنفسه تحقيقاً لغرضين:

أ. تدعيم المركز المالي للمصرف في مواجهة المتعاملين والجمهور.
ب. ملاقاة كل خسارة في قيمة أصول المصرف تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني.

2. **الاحتياطي القانوني (احتياطي رأس المال):** وهو احتياطي يطلبه القانون وينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال، فعندما يستقر المصرف في أعماله ويبدأ في الحصول على الأرباح فإن القانون ينص على أن على المصرف أن يقتطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها، وتبلغ هذه النسبة في الأردن 10% من صافي أرباح المصرف في كل سنة، حتى تصبح قيمة هذا الاحتياطي معادلة للقيمة الأسمية لأسهم المصرف العادية المتداولة (رأس ماله المدفوع) ويسمى هذا الاحتياطي في الأردن الاحتياطي القانوني أو الاحتياطي الإجباري (احتياطي رأس المال) والمقصود به استخدامه كوسيلة للوقاية ضد أي خسارة قد تنتج عن عمليات المصرف.

ثانياً: المخصصات:

تكون المخصصات في العادة لتعديل قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية طبقاً لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول، وتحمل الأرباح عادة بقيمة هذه المخصصات، وتختلف نسبة المخصصات في الأردن من 10% - 35% من صافي الأرباح حسب الظروف كل مصرف، ومن أمثلة المخصصات: مخصصات الاستهلاك ومخصصات الديون المشكوك فيها.

ثالثاً: الأرباح غير الموزعة (الأرباح المدورة):

إن الاحتياطيات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح، إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطيات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم، وقد توزع الإدارة جزءاً منها وتستبقي جزءاً لها على شكل أرباح غير موزعة مدورة، إلا أنها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها المصرف متى شاء.

سندات الدين الطويل الأجل: إن رأس المال والاحتياطي والمخصصات والأرباح غير الموزعة هي المصادر الداخلية التقليدية للأموال بالنسبة للمصرف التجاري، أما المصادر الحديثة فتشمل سندات الدين الطويل الأجل وهي من المصادر الخارجية ويصدرها المصرف ويبيعها للجمهور والمؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة شريطة أن يكون لسداد الودائع حق الأولوية على سداد هذه السندات عند تصفية أعمال المصرف، ويستخدم هذا المصدر في أمريكا، أما في الأردن والبلاد العربية فإن المصارف التجارية لم تستخدم هذا المصدر بعد.

ثانياً: المصادر الخارجية:

الودائع بشكل عام من أبرز مصادر التمويل الخارجية للمصرف، وهي بشقيها الودائع المحلية والودائع الأجنبية، فهناك ودائع تحت الطلب (ودائع جارية) وودائع لأجل، وودائع التوفير، أما الودائع الأجنبية فهي ودائع البنوك من خارج البلد وودائع غير المقيمين في البلد الذين يعملون فيه، كما يطلق على الودائع المحلية ودائع القطاع الخاص المقيم وودائع القطاع العام وودائع البنوك المحلية.

11-4 المصارف المركزية:

11-4-1 طبيعة المصارف المركزية وتطورها:

يعرّف المصرف المركزي بأنه عبارة عن مؤسسة مصرفية تقوم بجميع الأعمال المصرفية للدولة، كما تقوم بممارسة الرقابة النقدية على سياسات المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، وقد بدأ ظهور البنوك المركزية في العالم خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر حيث كان الدفع وراء إنشاء المصارف المركزية رغبة الحكومات في التدخل بالنشاط المصرفي وتنظيم وإدارة عمليات الإصدار النقدي التي كانت تتولاها في السابق المصارف التجارية، لهذا سميت المصارف المركزية في بداية نشأتها بـــ (مصارف أو بنوك الإصدار) لأنها تولت مهمة الإصدار النقدي وتنظيمه بالحدود والشروط والتي تقررها الحكومة، ثم أخذت المصارف المركزية تتولى تدريجياً مهمة الرقابة على النشاط المصرفي وتوجيهه بما يتناسب وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، فضلاً عن المسؤوليات والمهام الأخرى التي أنيطت بالمصارف المركزية فيما بعد.

وكان أول بنك مركزي أنشيء هو بنك السويد عام 1668، وبنك اتجلترا عام 1694، كما أنشيء بنك فرنسا عام 1800 ومصرف هولندا عام 1817 ومصرف النمسا عام 1817 ومصرف اليابان عام 1882، وقد اقتصرت وظائف هذه المصارف على القيام بالأعمال المصرفية الحكومية بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الاعتيادية التي تقوم بها المصارف التجارية، ولم تمنح هذه المصارف صلاحية إصدار العملة إلا خلال القرن التاسع عشر، وقد كان ذلك عام 1833 بالنسبة لبنك اتجلترا وعام 1897 بالنسبة لبنك السويد، وفي 1964/10/1 بدأ البنك المركزي الأردني.

ولقد أصبحت جميع البلدان على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية ودرجة تطورها وتقدمها الاقتصادي تنشيء لها بنوكاً مركزية تتربع على رأس الهيكل المصرفي وتدير شؤون النقد والائتمان المصرفي، هذا وتختلف أهمية البنك المركزي وحدود فعاليته في التأثير على مجريات الحياة الاقتصادية

والمصرفية وتنفيذه لأدوات السياسة النقدية والائتمانية بحسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد ودرجة تطوره.

وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات إلى ازدياد السيطرة الحكومية على هذه البنوك مما أدى في النهاية إلى تأميم معظم المصارف المركزية في العالم.

2-4-11 وظائف المصارف المركزية:

تنحصر وظائف المصارف المركزية في المجالات التالية:

1) وظيفة إصدار النقود:

يعد البنك المركزي الجهة الوحيدة المخولة من الحكومة أو الدولة بحق إصدار النقود، إذ أن هذه المهمة تقتصر عليه غيره من المؤسسات الأخرى، لهذا فإن البنك المركزي يعد مصرفاً حكومياً يخضع للأشراف والتوجيه الحكومي وبحسب القوانين التي تنظم علاقته بالدولة استناداً إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلد، إلا أنه في جميع الأحوال تستند إلى البنك المركزي مهمة إصدار النقود وتنفيذ الأسس والمعايير الواجب التقيد بها عند قيامه بالإصدار النقود.

وتعد هذه الوظيفة للبنك المركزي من أولى الوظائف التي تكفل بها وارتبطت بمبررات تأسيسه بوصفه بنكاً للإصدار من الناحية التاريخية عن بقية المصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي تزاول العمل المصرفي والمالي.

وتخضع البنوك المركزية، كما كان في السابق، لقيود قانونية وتشريعية تنظم قدراتها وتحدد إمكاناتها في إصدار العملة، وهذه القيود المفروضة على حرية البنوك المركزية في الإصدار النقدي ترتبط أساساً (بغطاء العملة) من حيث نوعية وطبيعة مكوناته وحجمها أو مقدارها، فعندما كانت معظم النظم النقدية تستند إلى قاعدة الذهب كانت التشريعات الحكومية تقتضي باحتفاظ البنوك المركزية برصيد ذهبي كغطاء للعملة التي يصدرها البنك المركزي، وبغية

مواجهة طلبات تحويل العملة إلى ما يساويها أو ما يعادلها من ذهب وبحسب شروط قاعدة الذهب التي تناولناها في موضع سابق، كما أن هذه التشريعات والقيود النقدية كانت تهدف إلى جعل قدرة البنوك المركزية على الإصدار النقدي قدرة مطلقة وإنما هي قدرة محددة بهذه القيود نفسها.

وبعد التخلي عن قاعدة الذهب والتحول منها إلى قاعدة النقود الورقية الإلزامية، أصبح غطاء العملة لا يقتصر في مكوناته على الذهب وحده رصيداً تمتلكه الدولة، وإنما أصبح (الغطاء الفعلي) للعملة الوطنية مرتبطاً ومتجدداً أساساً بدرجة تطور الاقتصاد الوطني وقدراته الإنتاجية والتي يمكن أن تنعكس في ميزان مدفوعاته الذي يبين درجة تطور وتنوع المبادلات الاقتصادية للبلد.

فأصبحت مكونات غطاء العملة متنوعة منها أصول مختلفة مثل السندات الحكومية، والأوراق المالية والتجارية، وبعض العملات الرئيسة، فضلاً عن نسبة معينة من الرصيد الذهبي إلى إجمالي العملة الصادرة.

إن البنك المركزي يقوم إصدار العملة الوطنية بحسب متطلبات الاقتصاد الوطني، وتقتصر عليه دون غيره مهمة الإصدار النقدي بالاستناد إلى مجموعة من التشريعات والقوانين الحكومية التي تسنها الدولة والتي تعد بمثابة الحدود الواجب التقيد بها من قبل البنك المركزي عند قيامه بالإصدار النقدي.

2) وظيفة الرقابة على الائتمان المصرفي:

إن وظيفة البنك المركزي بوصفخ رقيباً وموجهاً للائتمان المصرفي تعد من أهم الوظائف التي يقوم لها حتى يمكن أن تعد هذه الوظيفة بمثابة الوظيفة الأساسية للبنك المركزي، وأما بقية وظائفه الأخرى سوى وظائف وأعباء تكميلية لوظيفته الأساسية رقيباً للائتمان المصرفي.

ويقوم البنك المركزي بفرض رقابته على الائتمان والنشاط المصرفي باتخاذه لمجموعة من القيود والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم نشاط الجهاز

المصرفي وتوجيهه الوجهة السليمة والمناسبة، ويـتم مـن خـلال رقابتـه لعمليـات الإقراض والاستثمار المصرفي التي تنعكس بدورها على حجم وكمية وسائل الدفع وعلى عرض النقد وإجمالي السيولة المحلية في البلد.

لهذا فإن أهمية الرقابة الائتمانيـة التـي يتولاهـا البنـك المركـزي تـرتبط بطبيعة الآثار التي تتركها التغيرات في عـرض النقـد والسـيولة المحليـة الإجماليـة على قيمة العملة الوطنية أو على قوتها الشرائية ثم النشاط الاقتصادي للبلد، إذ يقوم البنك المركزي بمهمة الرقابة على الائتمان المصرفي بهدف تحقيـق الاسـتقرار في قيمة العملة الوطنية ومن خلال التأثير في حجم المعروض النقدي الذي يـؤثر على قيمـة العملـة، وهـذا يتطلـب تحديـد حجـم مكونـات النقـد التـي يكـون للمصارف التجارية دور مهم فيه من خلال قدرتها على التوسـع أو الانكـماش في منح القروض والقيام بالاستثمارات المصرفية المختلفة والتي تنعكس في المحصـلة على كمية عرض النقد ثم تترك آثارها على المستوى العام للأسعار ومن بعد عـلى القـوة الشرـائية للعملـة الوطنيـة، لهـذا لابـد للبنـك المركـزي مـن رسـم وتنفيـذ السياسة النقدية والائتمانية الكفيلة بتحقيق قدر مناسب من النمـو والاسـتقرار الاقتصادي ولهذه السياسة أدواتها المختلفة (الكمية منها والنوعية المباشرة) التي يؤدي استخدامها إلى التأثير في كمية ونوعية الائتمان المصرفي ومن ثـم التـأثير في عرض النقد الذي ينعكس فيما بعد عـلى الاسـتقرار النقـدي والنمـو الاقتصـادي للبلد.

3) وظيفة البنك المركزي كمستشار للحكومة:

يقوم البنك المركزي في معظم البلدان بمهمة بنك الحكومـة ومستشـارها المالي، وقد تولت البنوك المركزية هذه المهمة تاريخياً بمجرد حصولها على امتيـاز إصدار العملة، وأصبحت الحكومـات تحـتفظ بحسـاباتها لـدى بنوكهـا المركزيـة وتقـوم بتنظـيم المـدفوعات الحكوميـة، وتقـدم البنـوك المركزيـة سـلفاً وقروضـاً قصيرة الأجل في حالات العجز الموسمي أو المؤقـت الـذي يطـرأ عـلى الميزانيـات السنوية، وعند حالات الضرورة والحاجة إلى قروض استثنائية، وفضـلاً عـن ذلـك فإن البنك المركزي يقوم بإصدار القروض العامة الحكوميـة وتـولي خـدمتها، كـما يضع البنك المركزي خبرتـه النقديـة والمصرـفية تحـت تصرـف الحكومـة، ويتـولى

المهام التي توكل إليه من قبلها مثل الرقابة على الصرف الأجنبي والتحويل الخارجي وتقديم المشورة عند عقد القروض الحكومية سواء كانت محلية أم خارجية.

4) وظيفة المقرض الأخير للجهاز المصرفي:

بعد قيام البنك المركزي بوظيفة القروض الأخير أو النهائي للجهاز المصرفي من الوظائف المهمة، والمقصود بهذه الوظيفة استعداداً البنك المركزي لتقديم المعونة المطلوبة من المصارف لتنشيط السوق الائتماني في حالات الضيق المالي وعن طريق وضعه ما يلزم من الأرصدة النقدية الحاضرة في هذا السوق، وجعلها تحت تصرف المصارف التجارية وبقية المؤسسات الائتمانية الأخرى سواء أكان ذلك بتقديم القروض المباشرة إليها أم بإعادة خصم الأوراق المالية المقدمة إليه من هذه المصارف، أو قيامه بعمليات السوق المفتوحة بغية المحافظة على سيولة النظام الائتماني ومرونته، كما قد يذهب البنك المركزي في تحقيق ذلك إلى التعامل مباشرة مع الأفراد والمشروعات.

وهذا لا يعني التزام البنك المركزي في وضع موارده في متناول أيدي المصارف فقدانه لسلطته الرقابية عليها وخاص في تأثيره على خلق الائتمان بل العكس تماماً إذ أنه يستطيع أن يفرض شروطه التي يراها مناسبة فيما يخص الأفراد ومن خلال تحديده لأسعار الفائدة وشروط تسديد القروض بما يتفق وأهداف السياسة النقدية والائتمانية التي يمارسها، بحيث تكون هذه الوظيفة (كمقرض أخير للجهاز المصرفي) شرطاً ضرورياً لإنجاح مساعيه الرامية إلى فرض رقابته المصرفية والائتمانية على الجهاز المصرفي.

5) البنك المركزي بنك البنوك:

يحتل البنك المركزي منزلة بنك البنوك في الجهاز المصرفي، فعن طريق تقديمه للقروض والتسهيلات المصرفية لمؤسسات الجهاز المصرفي في أثناء الأزمات الاقتصادية وفي أثناء الحاجة بصفته المقرض الأخير للجهاز المصرفي والائتماني،

واعـتماد الحكومـة وبقيـة المصـارف عليـه في الاحتفـاظ بأرصـدتها واحتياطاتهـا النقدية لديه، وتكليفه بتسوية الحسابات المختلفـة بـين هـذه الأطـراف بـإجراء المقاصة فيما بينها وتصفية قيمـة الشـيكات المسـحوبة عـلى مصرـف معـين مـع قيمة الشيكات الصادرة لصالحه أو لحسابه من مصرـف أو جهـة أخـرى بحيـث تظهر في نهاية عملية المقاصة الأرصـدة المتبقيـة لصـالح مصرـف أو آخـر، وهـذا الإجراء (المقاصة) لا يسهل تسوية المدفوعات بين أجزاء النظام المصرـفي فحسـب بل يساهم في توفير استعمال النقود لأغراض تسـوية العمليـات المصرـفية أيضـاً، لهذا فإن البنك المركزي يحتل هذه المكانة بحكم الخدمات الكبيرة التـي يقـدمها للجهاز المصرفي.

6) البنك المركزي مجمع لاحتياطيات المصارف:

تحتفظ المصارف التجارية باحتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي، وقـد تولى البنك المركزي هذه المهمـة تاريخيـاً عنـدما كانـت عوامـل اليسرـ والملاءمـة تحفز المصارف التجارية على إيداع فائض احتياطياتها النقدية لدى بنك الإصـدار (البنك المركزي فيما بعد) وبصفة خاصة عندما كـان بنـك الإصـدار يتـولى مهمـة تسوية الحسابات فيما بين أطراف الجهاز المصرفي.

ويترتب على إيداع الاحتياطيات النقدية الفائضة عن حاجة المصارف إلى البنك المركزي تجميع هذه الأرصدة في مجمع واحـد (البنـك المركـزي) ووضـعها تحت تصرف المصارف بمجموعها ولسد حاجة كل واحد منهـا مـما يحتاجـه مـن الأرصدة النقدية، بما يؤدي في النهاية إلى تأمين سيولة الجهاز المصرفي مـن خـلال تحويل الفائض إلى وحدات العجز، ولقد تحول الأمر فيما بعد إلى قيام المصـارف التجارية بحكم القانون أو الأعـراف المصرـفية بإيـداع نسـبة مـن ودائعهـا لـدى البنك المركزي (نسبة الاحتياطي النقدي القانوني) وقد أصبحت هذه النسبة أداة مـن أدوات البنـك المركـزي في فـرض رقابتـه المصرـفية وسـيطرته عـلى النشـاط الائتماني مما ساعده على مزاولـة سـلطاته النقديـة والمصرـفية المضـمونة بحكـم القانون والتشريعات الحكومية.

11-4-3 ما المقصود بالسياسة النقدية التوسعية والانكماشية:

لقـد استعرضـنا في السـابق تعريـف السياسـة النقديـة وأوضـحنا أنـواع الرقابة المصرفية وأدواتهـا، أمـا الآن فنـود أن نسـتعرض بإيجـاز معنـى كـل مـن السياسة النقدية التوسـعية والانكماشـية مـع توضـيح الـدور الممكـن لكـل مـن الأدوات السابقة في كل من حالتي التوسع والانكماش.

أولاً: السياسة النقدية التوسعية:

يقال إن السياسة النقدية توسعية عندما تهدف هذه السياسـة بأدواتهـا المختلفـة إلى زيـادة عـرض النقـود (السـيولة النقديـة) المتداولـة في الاقتصـاد، ويحدث ذلك عادة عندما تسود حالـة ركـود اقتصـادي، أي عنـدما تتباطـأ قـوى الطلب على السلع والخدمات المختلفة وتقل مقدرتها عن اللحاق بقوى العـرض فيحدث ما يسـمى بـالفجوة الانكماشـية، ولتضـييق هـذه الفجـوة بـين الطلـب والعرض قد يقع الاختيار على السياسة النقدية للقيـام بهـذا الـدور، ويـتم ذلـك عادة بإحداث التغير المناسب في أداة أو أكثر من أدوات السياسة النقدية وذلـك على النحو التالي:

1) خفض سعر الخصم:

عندما يقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم فإن ذلـك يكـون مـؤشراً على رغبة البنك المركزي في تشجيع عملية الائتمان المصرـفي مـما يحـدو بـالنبوك التجارية إلى طلب قروض من البنك المركزي وإعادة خصم معين ما بحوزتها مـن موجودات (أوراق تجارية أو مالية كالكمبيالات والسندات وحوالات الخزينة).

ويقصد بذلك إعطاء الموجودات للبنك المركزي والحصول على نظير ذلك على قيمتها النقدية مخصوماً منها سعر الخصم الذي يتقاضاه البنك المركزي.

ويؤدي توفر هذه السيولة النقديـة إلى زيـادة مقـدرة النبـوك التجاريـة على التوسع في عملية الائتمان عن طريق إقراض الأفراد والمؤسسـات والمنشـآت

الاقتصادية، ويتحقق التوسع بإحداث التغير المناسب في سعر الفائدة الذي يعتبر الأداة النقدية الثانية.

2) خفض سعر الفائدة:

عندما يقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم فإنه يتلو ذلك عادة تخفيض النبوك التجارية لسعر الفائدة، فكما رأينا سابقاً يؤدي تخفيض سعر الخصم إلى زيادة حجم السيولة النقدية المتوفرة لدى النبوك التجارية، وبالتالي فإن النبوك التجارية تقوم بخفض سعر الفائدة، بقدر يتناسب مع الانخفاض الذي طرأ على سعر الخصم، وذلك كحافز للأفراد والمؤسسات على اقتراض السيولة النقدية التي توفرت لدى النبوك التجارية واستخدام هذه القروض في النشاطات الاقتصادية المختلفة الاستثمارية منها والاستهلاكية، مما يؤدي إلى تنام تدريجي في الطلب الكلي في السلع والخدمات وتضييق الفجوة الانكماشية.

3) خفض نسبة الاحتياط القانوني:

قد يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض نسبة الاحتياط القانوني التي تلتزم النبوك التجارية الاحتفاظ بها من كل وديعة لديها، مما يؤدي إلى زيادة النسبة المتبقية من كل وديعة والتي تسطيع النبوك التجارية إقراضها وبالتالي تزداد النبوك التجارية على خلق الودائع عن طريق الزيادة في حجم القروض.

4) عمليات السوق المفتوحة:

يدخل البنك المركزي مشترياً في عمليات السوق المفتوحة، ويعني ذلك شراء البنك المركزي السندات والأوراق المالية الحكومية من النبوك التجارية، مما يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية لدى النبوك التجارية وبالتالي زيادة مقدرة هذه البنوك على الإقراض والاستثمار ومن ثم زيادة عرض النقود.

وباستطاعة البنك المركزي تنفيذ الإجراءات السابقة، بعضها أو كلها حسبما تقتضيه المصلحة الاقتصادية العامة للخروج التدريجي من حالة الاقتصادي وتضييق الفجوة الانكماشية، فقد لا يرغب البنك المركزي في المساس

بالمستويات الحالية لسعر الخصم وسعر الفائدة لسبب أو لآخر، فيلجأ إلى خفض نسبة الاحتياط القانوني أو شراء السندات الحكومية، وقد يلجأ إلى ربط الإجراءين معاً.

ثانياً: السياسة النقدية الانكماشية:

ليس من الصعب الآن تصور أن هذه السياسة هي عكس السياسة التوسعية السابقة تماماً، أي أنها تهدف إلى تحفيض عرض النقود في الاقتصاد أو الحد من معدلات نمو هذا العرض، كما أن سبل تنفيذ هذه السياسة تتمثل في اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

1. زيادة سعر الخصم.
2. زيادة سعر الفائدة على الودائع.
3. زيادة نسبة الاحتياط القانوني.
4. الدخول بائعاً في عمليات السوق المفتوحة.

11-4-4 مزايا وصعوبات السياسة النقدية:

لاشك أن لكل سياسة اقتصادية معينة مزاياها وعيوبها، وقد تتمثل العيوب في بعض الآثار الضارة أو السلبية التي يمكن أن تنجم عن اتباه هذه السياسة، أو في صعوبة تنفيذ إجراءات هذه السياسة في الوقت المناسب وصعوبة اختيار الإجراءات الأكثر فاعلية وتأثيراً وتحديد الحجم الكمي لكل إجراء، فمن مزايا السياسة النقدية وضوح أدواتها وسرعة تحديدها ووضعها موضع التنفيذ بالإضافة إلى سرعة حدوث ردود أفعالها.

فلو قارنا السياسة النقدية بالسياسات البديلة لها مثلاً كالسياسة المالية نجد أن الأولى تفوق الثانية من حيث قلة الإجراءات الروتينية والقيود الزمنية، فيكفي الإيعاز للبنك المركزي باتخاذ الإجراءات النقدية المناسبة لعلاج وضع أي مشكلة اقتصادية قائمة، ومن ثم تبدأ المراحل المختلفة لتحجيم المشكلة وتحديد الإجراءات الأكثر تأثيراً ومتابعة هذه الإجراءات، صحيح أن هذه العملية تتطلب

جهداً ووقتاً لا يستهان بهما، إلا أن هذا الجهد وهذا الوقت سيكونان أقل بكثير مما يتطلبه تعديل السياسة المالية المقيدة بإجراءات تشريعية بالإضافة إلى القيد الزمني الذي يحد من سرعة إنجاز أي تعديل في السياسة المالية القائمة لاتي أعدت لسنة مالية كاملة، لذا فإنه غالباً ما تفضل السياسة النقدية إذا كان عنصر الوقت يلعب الدور الرئيسي في حل المشكلة، وإلا زادت المشكلة حدة ليصبح من العسير حلها، وهذا يمنع البدء بالسياسة الأسرع تأثيراً ثم تعضيدها أو استبدالها لاحقاً بالسياسة أو السياسات الأخرى المكملة أو البديلة.

ولا يمكن الإقرار بصواب الرأي السابق بصورة مطلقة، ففي العديد من الدول النامية يقل تأثير وفعالية وأهمية السياسة النقدية إلى حد كبير، إما لتخلف الجهاز المصرفي والعادات المصرفية في هذه الدول أو لمحدودية أو انعدام وجود أسواق مالية فيها، لذا فإنه في هذه الحالة تفوق السياسة المالية السياسة النقدية في أهميتها وفاعليتها وقدرتها على التأثير، ويختلف مدى التفوق بحسب النظام الاقتصادي السائد، وبمدى الأهمية النسبية لدور الدولة والقطاع العام في النشاطات الاقتصادية المختلفة، وبمدى تطور الجهاز والفن المصرفي والعادات المصرفية.

ولا يعني ذلك أن السياسة النقدية لا تواجهها صعوبات في الدول المتقدمة، حيث إنه يوجد العديد من الهفوات والمحاذير التي لابد من التنبؤ بها وأخذها بعين الاعتبار قبل تنفيذ سياسة نقدية معينة ... فمثلاً عند اتباع سياسة نقدية توسعية في مرحلة الركود الاقتصادي لابد وبالضرورة أن تنخفض معدلات الفائدة إلا أن ذلك قد يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال التي كانت موفرة بسبب الارتفاع السابق لمعدلات الفائدة، مثلما يحدث أحياناً عند حدوث تغيرات في معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وخروج مثل هذه الأموال يمكن أن يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وهذا أثر غير مرغوب في حدوثه، يضاف إلى ذلك العديد من الآثار الأخرى التي قد تترتب على تنفيذ هذه السياسة النقدية التوسعية مما قد يسبب مشكلات وعقبات قد تحول دون تحقيق أهداف السياسة النقدية المعتمدة أو تحد من مدى فاعليتها وقدراتها على التأثير.

11-5 المصارف المتخصصة:

11-5-1 تعريف المصارف المتخصصة:

تمتاز المصارف المتخصصة على غيرها بأن المصرف منها يتخصص في قطاع معين من القطاعات الاقتصادية كالزراعة أو الصناعة أو العقارات والإسكان، ويقتصر عملياته الرئيسية وقروضه على ذلك القطاع، ويعتبر نفسه متخصصاً في الإقراض لذلك القطاع، وكان من أبرز أسباب نشوء هذا النوع من المصارف هو توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، أي توفير القروض المتوسطة وطويلة الأجل، التي لا تشجع البنوك التجارية عادة لتوفيرها للمشروعات التنموية.

11-5-2 أنواع المصارف المتخصصة:

1) البنوك الصناعية:

وهي بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة الأجل، كما تسهم في إنشاء الشركات الصناعية، ومن الأمثلة عليها بنك الإنماء الصناعي في الأردن الذي تأسس عام 1965.

2) البنوك الزراعية:

وهي البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل شراء البذور والتقاوي والأسمدة والمبيدات واستئجار الآلات الزراعية والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية، والخدمات الزراعية التي تقدمها هذه البنوك تعتمد على دورات موسمية، كذلك تكون فترات التمويل متوسطة الأجل ومرتبطة بالمواسم الزراعية، ومن الأمثلة على هذا النوع من البنوك في الأردن هي مؤسسة الإقراض الزراعي التي تأسست عام 1959.

3) البنوك العقارية:

وتهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع البناء والإسكان مقابل رهونات عقارية، وتعتمد تمويل هذه المؤسسات العقارية على فترات طويلة الأمد، ومن أمثلة هذا النوع من البنوك، بنك الإسكان ومؤسسة الإسكان وغيرها من مؤسسات الإقراض المتخصصة في الأردن.

4) البنوك وصناديق التوفير:

وهي البنوك والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم، وتقوم بمنح القروض الصغيرة (السلف) أيضاً لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين، ومن الأمثلة عليها في الأردن صندوق التوفير البريدي.

5) البنوك التعاونية:

وهي البنوك التي تقدم خدماتها إلى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة الزراعية، والاستهلاكية، والحرفية، وغيرها، ومن الأمثلة عليها البنك التعاوني التابع للمنظمة التعاونية في الأردن.

6) المصارف الإسلامية:

وهي مجموعة من البنوك حديثة النشأة والتي تسعى إلى نبذ سعر الفائدة كأساس للتعامل بين البنك وعملائه وإتباع الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، ومن الأمثلة لهذه البنوك البنك الإسلامي الأردني، بنك فيصل الإسلامي في مصر، والبنك الإسلامي للتنمية في السعودية، وبنك أبو ظبي الإسلامي حيث بلغ عدد المصارف الإسلامية في البلدان الإسلامية أكثر من مئة مصرف إسلامي.

11-6 الجهاز المصرفي في الأردن:

يرجع وجود البنوك التجارية في الأردن إلى عام 1925، حيث بدأ البنك العثماني، والذي أصبح يعرف باسم بنك كرندليز في أواخر الستينيات بمزاولة أعماله في البلاد، وقد كان البنك العربي الذي تأسس عام 1930 في القدس ونقل مركزه الرئيسي إلى عمان بعد أحداث عام 1948 وهو أول البنوك الوطنية،تلاه البنك الأهلي الأردني في عام 1956، وفي عام 1960 ثم تأسيس بنكين وطنيين جديدين هما بنك الأردن وبنك القاهرة عمان وبعد ذلك توالى افتتاح عدد من البنوك الوطنية والأجنبية إلى أن أصبح عدد البنوك التجارية العاملة في الأردن مع نهاية عام 1997 اثنين وعشرين بنكاً، منها عشرة بنوك تجارية وطنية، بما فيها بنك الإسكان، وخمسة فروع لبنوك أجنبية بالإضافة إلى البنك الإسلامي، وستة بنوك استثمارية وقد ارتفعت شبكة الفروع العاملة لهذه البنوك لتصل إلى اكثر من 500 فرعاً مع نهاية عام 2000.

أما فيما يتعلق بتفرع البنوك الأردنية العاملة في الخارج بما فيها مكاتب التمثيل فقد ارتفع عددها إلى أكثر من 150 فرعاً في نهاية عام 2000.

وأما بالنسبة لتأسيس البنك المركزي الأردني كأعلى سلطة نقدية في البلاد، فقد باشر أعماله في عام 1964، فقبل عام 1964، كانت السلطة النقدية في البلاد بيد مجلس النقد الأردني الذي لم يتعد دوره الاحتفاظ بموجودات استرلينية مقابل الدنانير الأردنية المصدرة، وبذلك لم يكن له أي دور في توجيه السياسة النقدية ومراقبة البنوك.

واجبات ومهام البنك المركزي الأردني يمكن إيجازها فيما يلي:

1. إصدار النقد وتنظيمه.
2. إدارة الاحتياطيات ومراقبة العملة الأجنبية.
3. العمل كبنك للحكومة.
4. العمل كبنك للبنوك المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة.
5. مراقبة البنوك وتنظيم أعمالها.
6. دور البنك المركزي في التنمية الاقتصادية.

أسئلة الخطأ والصواب

1. يتوقف نجاح المصارف في تحقيق أهدافها عن طريق تأدية الخدمات النافعة ووجود الثقة الكاملة في هذه المصارف.
2. يقصد بنظام المصارف المفردة ذات الفروع المنتشرة في داخل الدولة وخارجها.
3. الاحتياطي الخاص (أو الاختيار أو الثانوي) هو الاحتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه من غير أن يفرض عليه القانون.
4. كان أول بنك مركزي أنشىء هو بنك انكلترا عام 1694.
5. إن تغير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بالزيادة أو النقصان يعتبر من الوسائل الكمية الفعالة في الرقابة على الائتمان المصرفي وتحديد حجمه.
6. تأسس البنك العربي في الأردن عام 1925.
7. أنشىء البنك المركزي الأردني في عام 1967.

أسئلة للمناقشة

السؤال الأول: ما المقصود بالجهاز المصرفي؟ ثم اشرح عوامل الثقة التي تؤدي إلى نجاح المصرف وزيادة عملائه ومن أجل الحفاظ على العملاء القدامى.

السؤال الثاني: تكلم عن نشأة المصارف التجارية في العالم.

السؤال الثالث: تقوم المصارف التجارية بوظائف كلاسيكية قديمة وحديثة، وضحّ هذه الوظائف.

السؤال الرابع: عرّف المصارف المركزية ثم اشرح تطورها في العالم.

السؤال الخامس: اشرح أهم مصادر تمويل المصارف التجارية.

السؤال السادس: عدد مع الشرح وظائف المصارف المركزية.

السؤال السابع: ناقش بالتفصيل أدوات السياسة النقدية.

تمارين عملية

سؤال (1) خلق الودائع لدى بنك ما:

المرحلة	الودائع بالدينار	الاحتياطي القانوني (20%)	الفائض لدى البنك للاقتراض
الجولة الأولى	1000		
الجولة الثانية	800		
الجولة الثالثة	640		
الجولة الرابعة	512		
الجولة الخامسة	409.6		
الجولة السادسة	327.7		
الحوالات	1310.7		

المطلوب احتساب ما يلي:

1. ايجاد حجم الودائع المشتقة القابلة للاقراض.
2. حساب حجم الاحتياطي القانوني.

سؤال (2) حدد الإجابة الصحيحة:

إذا قام البنك المركزي بشراء سندات حكومية بمبلغ (10.000) دينار فإن عرض النقد:

أ. يزداد بمقدار (10.000) دينار.
ب. يزداد بأكثر من (10.000) دينار.
ج. يقل بأكثر من (10.000) دينار.
د. يبقى ثابتاً ولا يتغير.

الفصل الثاني عشر

التجارة الخارجية

12-1 تعريف التجارة الخارجية.
12-2 تطور التجارة الخارجية.
12-3 أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.
12-4 أسباب قيام التجارة الخارجية.
12-5 أهمية التجارة الخارجية.
12-6 العوامل التي يتوقف عليها مقدار التجارة الخارجية.
12-7 نظريات التجارة الخارجية.
12-8 مقاييس (مؤشرات) تحليل التجارة الخارجية.
12-9 أسس قيام التخصص الدولي.
- أسئلة الخطأ والصواب.
- أسئلة للمناقشة.

الفصل الثاني عشر

التجارة الخارجية External Trade

1-12 تعريف التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية بأنها: فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية، والصفقات الاقتصادية المقصودة هنا تعني ما يلي:

1. تبادل السلع المادية وتتمثل في حركة المواد الأولية ونصف المصنعة والتامة الصنع، الاستهلاكية منها والإنتاجية.
2. تبادل الخدمات وتضم خدمات النقل والتأمين والتمويل وتقديم الخبرات الفنية وتنقل الأفراد عبر الحدود.
3. تبادل النقود وتضم هذه حركة رؤوس الأموال للاستثمارات الطويلة والقصيرة الأجل، وللاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة (على شكل قروض).

وتعتبر التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع بلدان العالم المتقدمة أو البلدان النامية، ويطلق على عملية التبادل الدولي للسلع والخدمات أيضاً اصطلاح التجارة الخارجية أو التجارة الدولية أو التسويق الدولي.

2-12 تطور التجارة الخارجية:

إن العلاقات الاقتصادية الدولية قديمة قدم التاريخ نفسه، ولكنها لم تكن من الانتشار في العصور الوسطى كما هي عليه في العصر الحديث، فقد انحصرت التجارة الدولية في العصور القديمة في سلع الترفيه والسلع غالية الثمن، وقد كانت دول البحر الأبيض المتوسط وبعض دول الشرق الأقصى أهم مراكز التجارة الدولية القديمة، ومع مطلع القرنين السادس عشر والسابع عشر ومعظم القرن الثامن عشر سيطرت آراء التجاريين Mercautilists على السياسة

الاقتصادية لتحقيق عظمة الدولة، وطبقاً لهذه السياسة فإن الأمة الغنية أقدر وأقوى من الأمة الفقيرة، وبالتالي يجب توجيه القوة نحو زيادة ثروة البلاد باستخدام كافة الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف.

ولكن سياسة التجاريين قد تعرضت لكثير من التغيرات والنقد بفعل التطورات التي ألمت بالعالم سياسياً واجتماعياً منذ بدء الثورة الصناعية في أواخر القرن السابع عشر، إن آدم سميث وريكاردو (Adam Smith & Ricardo) وغيرهم من الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين نادو بدعم مبدأ الحرية في المعاملات الدولية بين الأفراد وإلى الحد من التدخل الحكومي في تنظيم العلاقات الاقتصادية أدت إلى المناداة بسياسة تجارية جديدة تتأسس على حرية التبادل والتجارة.

3-12 أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية

نود هنا أن نستعرض باختصار أهم أسباب اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية:

1. تقوم التجارة الداخلية بين أفراد ووحدات اقتصادية تضمهم حدود سياسية واحدة، وبالتالي يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة، في حين أن التجارة الخارجية تقوم بين أفراد ووحدات تنتمي لدول مختلفة لكل منها قوانينها وتقاليدها ونظمها التجارية.
2. إن الأفراد ينتمون إلى وحدات سياسية مختلفة ويخضعون لقوانين وقواعد متباينة، فلكل دولة من الدول سياستها الاقتصادية التي تتبعها والتي تهدف من ورائها إلى تحقيق بعض الأهداف القومية والتي تتمثل في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها دون غيرهم، وبالتالي فإن الحكومات تراعي عادة من ناحيتها عدم التفرقة بين شخص وآخر يتمتع بجنسية الدولة، في حين أنها تحرص على معاملة الأجانب بأسلوب يختلف عن ذلك الذي تعامل به مواطنيها.
3. اختلاف طبيعة الأسواق من أهم العوامل التي تؤثر تأثيراً واضحاً على طبيعة التبادل التجاري الدولي، واختلاف الأسواق بين الدول يتمثل في

اختلاف أذواقهم، وميولهم وطباعهم وبيئتهم مما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات، بالإضافة إلى تباين الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية، فالبعد الجغرافي وما ينتج عنه من ارتفاع تكلفة النقل والإجراءات الإدارية التي يتعرض لها انتقال السلع عبر الحدود السياسية (مثل الشهادات الصحية التي تثبت خلو السلع القادمة من بلاد أخرى من الآفات أو الملوثات) أو الحواجز الاقتصادية أو السياسية (مثل الحواجز الجمركية أو تصاريح الاستيراد والتصدير) كلها عوامل تفصل الأسواق عن بعض.

4. اختلاف الوحدات النقدية والنظم المصرفية بين الدول يعتبر عاملاً من عوامل التفرقة بين الدول، كل دولة لها جهاز مالي ومصرفي وعملة وطنية يختلف عن الأخرى.
5. اختلاف قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال وهي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية، لا نتوقع أن ينشأ داخل البلد الواحد اختلافات في أسعار السلع لا تبررها حاجات المستهلكين أو ندرة عوامل الإنتاج، أما إذا انتقلنا إلى المستوى الدولي فإننا نلاحظ أن عوامل الإنتاج تتسم بالجمود النسبي من حيث قابليتها للتنقل، وينشأ عن هذا الجمود وجود اختلاف في أسعار السلع المختلفة، بل واختلاف في أسعار السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى، وهذا يرجع بصفة أساسيةإلى عدم قابلية عوامل الإنتاج للتنقل من دولة إلى أخرى بنفس السهولة واليسر التي تنتقل بهما من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة، وهذا من شأنه أن يخلق اختلافاً واضحاً في تكلفة إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي اختلافاً في أسعارها، وهذا يعتبر من أهم العوامل التي تفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

4-11 أسباب قيام التجارة الخارجية:

يوجد سببان رئيسيان لقيام التجارة بين الدول وهما:

أولهما: عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، أي يصعب تلبية احتياجات الدولة كلية من مواردها المحلية خاصة بعد تعدد حاجات الإنسان

واختلافها وتباين إمكانيات الدول في توفير هذه الحاجيات بجانب تنوع رغبات الأفراد وأذواقهم، فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر السيارات الأمريكية الصنع ولكنها قد تستورد السيارات أيضاً لمجرد أذواق تميل إلى اقتناء السيارات الفرنسية أو الإيطالية أو اليابانية.

ثانيهما: المكاسب والمزايا التي تتحقق من قيام التجارة الخارجية، تقوم الدولة بتصدير السلع ذات الوفرة النسبية، واستيراد السلع ذات الندرة النسبية، الأمر الذي يحقق لها في الواقع ميزتين في آن واحد، أولهما: تصريف منتجاتها الزائدة عن احتياجات السوق المحلي، وثانيهما: الحصول على سلع تستوردها من الخارج بأسعار تقل نسبياً عن تكلفة إنتاجها محلياً.

5-12 أهمية التجارة الخارجية:

يعتبر قطاع التجارة عموماً جزءاً عضوياً من هيكل الاقتصاد القومي، لأنه يشكل إحدى مراحل العملية الإنتاجية، متمثلة في مرحلة التبادل ويمكن إيجاز أهمية التجارة الدولية في ما يلي:

1. تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي لا تتوافر لديها، أما لأن ظروفها المناخية وإمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها، وبفرض إمكانية الدولة إنتاجها فإنها تنتجها بتكاليف أعلى من تكاليف استيرادها.
2. تعد التجارة الخارجية عاملاً هاماً للدول النامية التي تسعى لتنمية اقتصادياتها بسبب أن التجارة الدولية تعطي الفرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية، والاقتراض الدولي ما هو إلا صورة من صور انتقال السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، فالدولة المقترضة تحصل على الأموال المقترضة بسداد القرض وفوائده عن طريق تصدير بعض السلع والخدمات التي تنتجها للدولة المقرضة.
3. تقسيم العمل بمعنى أن تتخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع وتترك للدول الأخرى إنتاج بقية السلع بالرغم من أنها تستطيع هي إنتاج بعض هذه السلع أو كلها إذا رغبت في ذلك، وهذا يرجع إلى أن الموارد

الاقتصادية غير موزعة توزيعاً عادلاً بين أجزاء العالم المختلفة، فبعض الدول لديها أكثر مما تحتاج من الأرض ولكن ليس لديها القوى البشرية المدربة، والعكس صحيح فنجد أن دولاً أخرى تتوفر لديها القوى البشرية المدربة ولكن لديها كمية صغيرة من الأرض، وهناك بعض الدول الأخرى لديها القوى البشرية المدربة والأرض ولكنها تنقصها الموارد المالية، وهذا يستتبع بالتالي إلى أن القدرة على إنتاج السلع المختلفة سيكون موزعاً توزيعاً غير متساوٍ.

4. تساعد التجارة الخارجية على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلاد من خلال الصادرات والواردات.
5. وتعتبر التجارة الخارجية أيضاً أداة تقرب المسافات وتجتاز الحدود بين البلدان وخاصة في ظل وجود تطور في سبل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

6-12 العوامل التي يتوقف عليها مقدار التجارة الخارجية:

هناك عدة عوامل يتوقف عليها مقدار التجارة الخارجية وهي كما يلي:

1. التفوق النسبي في بعض فروع الإنتاج وارتفاع الكفاءة الإنتاجية لها، فكلما كانت الدولة من الدول تتمتع بتفوق نسبي وكفاءة عالية لبعض الصناعات فإن هذا من شأنه أن يدعم اتجاه هذه الدول إلى التخصص، ويؤدي هذا إلى توسعها في هذه الصناعة وزيادة صادراتها منها.
2. تنوع الطلب، كلما كان طلب المستهلكين أكثر تنوعاً، أدى ذلك إلى زيادة التجارة الخارجية للدولة.
3. درجة اشتداد طلب الدول الأجنبية على منتجات الدولة، فازدياد طلب الدول الخارجية على منتجات الدولة يؤثر على حجم التجارة الخارجية.
4. تكاليف النقل وسهولة المواصلات، فالدولة التي تحظى بمواصلات جيدة ورخيصة التكاليف بينها وبين بقاع العالم الأخرى يزداد حجم تجارتها بالنسبة للدول الأخرى التي تقل عنها في هذه الناحية.

5. عدم وجود عوائق اصطناعية بين الدول، فالرسوم الجمركية، ونظام الحصص، وما إلى ذلك من الأنظمة التي تتبعها الدول المختلفة للحد من الواردات تعرقل التجارة الخارجية وتقلل من كميتها.
6. الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي كعامل مهم من عوامل زيادة حجم الصادرات والواردات بين الدول.

7-12 نظريات التجارة الخارجية:

هناك ثلاث نظريات للتجارة الخارجية وهي نظرية التكاليف المطلقة، ونظرية التكاليف النسبية، والنظرية الحديثة، سنتناول هذه النظريات بالتفصيل.

1-7-12 نظرية التكاليف المطلقة (The Theory of Absolute Costs):

إن التجارة الخارجية، في رأي آدم سميث (Adam Smith) صاحب هذه النظرية تمكن كل دولة من أن تنصرف إلى التخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من إنتاجها ومبادلتها بسلع أخرى يزيد احتياجها إليها، ويبين سميث قائلاً: "إن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة (Absolute Advantage) في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة".

ويفترض سميث إيضاحاً لرأيه، وجود دولتين هما انجلترا والبرتغال ينتجان سلعتين هما المنسوجات والخمور، وإن سعر هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كالآتي:

	المنسوجات	**الخمور**
انجلترا	2 جنيه للوحدة	1 جنيه للوحدة
البرتغال	4 جنيه للوحدة	نصف جنيه للوحدة

ويبين الشكل السابق أن سعر المنسوجات في انجلترا اقل من البرتغال الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي المنسوجات في انجلترا بتصديرها إلى البرتغال، وبالمثل فإن ارتفاع سعر الخمور في انجلترا عنه في البرتغال يحمل منتجي الخمور في البرتغال على تصديرها لانجلترا، والنتيجة هي اتساع سوق المنسوجات أمام المنتجين الانجليز وسوق الخمر أمام المنتجين البرتغاليين، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين وبالتالي زيادة الناتج الكلي فيهما، وبهذا يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجتها من السلعة من أكفأ المصادر الإنتاجية وأرخصها.

وعلى هذا فإن نظرية آدم سميث (Adam Smith) في التجارة الدولية ليست إلا مرآة عليها انعكست عليها نظريته في التجارة الداخلية، فحيث أن التجارة بين جزئين في دولة واحدة تؤدي إلى اتساع السوق، الأمر الذي يدعو إلى تقسيم العمل، فهذا يصدق بالنسبة للتجارة الدولية، فهي تضيف سوقاً أجنبية إلى السوق المحلية وبذلك تعمل على اتساع رقعة السوق بالنسبة لكل سلعة تنتجها وتصدرها للخارج.

إن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية تفترض أن الشرط الأساسي لقيام التجارة بين دولتين هو وجود ميزة مطلقة بالنسبة للمنتجات التي تصدرها الدولة، ومعنى ذلك أن المنتجين في هذه الدولة ينبغي إن تتوفر لهم جميع الإمكانيات والمقومات التي يستطيعون عن طريقها بكمية معينة من العمل ورأس المال أن ينتجوا سلعاً اكثر مما يستطيع المنتجون في دولة أخرى إنتاجه.

12-7-2 نظرية التكاليف النسبية (The Theory of Comparative Costs)

في الحقيقة أن العلاقة بين دولتين مختلفتين لا تكون العبرة فيها بمستوى التكلفة الحقيقية المطلقة في كل سلعة على انفراد، وإنما تكون العبرة بالميزة النسبية أو بالتكاليف النسبية، وقد وضع ريكاردو (Ricardo) هذه النظرية

متأثراً بالظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بانجلترا خلال القرن التاسع عشر، وقد بين ريكاردو نظريته بواسطة المثال التالي:

تكاليف الإنتاج على أساس وحدات من العمل

	النبيذ (برميل)	**المنسوجات (ياردة)**
البرتغال	80 يوما	90 يوم
انجلترا	120 يوم	100 يوم

يتضح من المثال السابق أن البرتغال متفوقة في إنتاج كل من المنسوجات والنبيذ على انجلترا، أي أن تفوقها يشمل إنتاج السلعتين معاً، فماذا يحدث في هذه الحالة؟ وهل ستنتج البرتغال كلتا السلعتين معاً؟ تجيب نظرية ريكاردو (Ricardo) على هذا السؤال، فتفوق البرتغال في إنتاج السلعتين لا يمنع قيام التجارة بينها وبين انجلترا، بسبب أن تكاليف إنتاج النبيذ في البرتغال بالنسبة لانجلترا تساوي 80% كما أن نسبة تكاليف القماش تساوي 90%، ومن هذا نستنتج أن تفوق البرتغال في إنتاج النبيذ أكبر، لأن تكاليف إنتاج الخمر أقل من نسبة تكاليف القماش.

لهذا السبب فإن تخصص البرتغال في إنتاج النبيذ ثم مبادلته بالمنسوجات هو الوضع الطبيعي بالنسبة لها لأنها ستحصل على ناتج 80 يوماً من العمل كان سيكلفها 90 يوماً لو لم تقم التجارة، أما انجلترا فستستفيد هي الأخرى من هذا الوضع فتخصصها في صناعة المنسوجات ثم مبادلة ذلك بالنبيذ سيتيح لها الحصول على ناتج 100 يوماً عمل على ما قيمته 120 يوم، وهذا كسب لها.

إن الاختلاف الأساسي بين نوعي التجارة - الدولية والداخلية - إنما يرجع إلى صعوبة تنقل عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى بينما يسهل انتقالها في داخل حدود كل دولة.

وإذا قامت التجارة بين البرتغال وانجلترا، فسيجد العمال انجليزا أن ظروف الإنتاج في البرتغال تفضل ظروفهم، فمجهود 80 يوماً في البرتغال ينتجونها إذا استغلوا 120 يوماً في انجلترا، كما أن مجهود 90 يوماً في صناعة الأقمشة في البرتغال يساوي مجهود 100 يوم في انجلترا، ولا شك والحالة هذه أن مصلحة العمل تقضي أن ينتقل بأكمله من انجلترا ذات الظروف غير المواتية إلى البرتغال ذات الظروف المواتية.

وخلاصة القول أنه إذا تخصصت انجلترا في صناعة المنسوجات لاستطاعت أن تحصل على ما يساوي 90 يوماً في البرتغال، أما عمال النسيج في البرتغال فليس من مصلحتهم الاستمرار في إنتاج هذه السلعة، إذ من الأفضل لهم التخصص في صناعة النبيذ، ومن ثم تقتصر البرتغال على النبيذ وتحصل على حاجتها من المنسوجات عن طريق التجارة الدولية، وهذا يعني أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج ذلك النوع من السلع التي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج بالنسبة لغيرها إلى أقل درجة ممكنة، لأن الكفاية والمقدرة الإنسانية يجب أن يوضعا حيث ينتجان أكبر كمية من المنتجات.

ويتضح مما سبق أن نظرية التكاليف النسبية قد بنيت على عدة افتراضات هي:

أ. سيادة حالة المنافسة التامة.
ب. سيادة التوظف الكامل في كلا الدولتين.
ج. عدم وجود حواجز جمركية بين الدولتين.
د. عدم وجود تكاليف أقل.
ه. توجد دولتان وسلعتان فقط.

والواقع أن هذه النظرية الكلاسيكية (نظرية التكاليف النسبية) على بساطتها قد أثارت انتقاداً كثيراً بين رجال الاقتصاد المحدثين الذين أخذوا عليها أنها لا تتمشى مع اقتصاديات الحركة، وعالمنا عالم حركة دائمة، ثم أن منطق هذه النظرية هو أن الحرية التجارية هي أفضل السياسات، في حين أن التطور

الاجتماعي والاقتصادي يدفع إلى التوجيه الاقتصادي بدلاً من ترك القوانين الاقتصادية حرة، وقد نتج عن التفكير الأخير اتجاه في بعض البلدان ينادي بضرورة تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي، ولا يخفي ما في هذا الانحراف في التفكير من خطورة كبيرة إذ يتنافى في واقع الأمر مع مبدأ التخصص الذي هو أساس التقدم الاقتصادي كله.

ومهما يكن من تضارب نظر الاقتصاديين في هذا الأمر فإننا نلمس بوضوح في السنوات الأخيرة حركة قوية في البلدان النامية لتوجيه اقتصاديات البلاد المختلفة إلى التعاون والتكامل عن طريق رفع الحواجز الجمركية وتنشيط التنافس السليم الذي يؤدي إلى ازدهار القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن أمثلة ذلك إنشاء السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة واتفاقية الجات التي تسعى إلى تخفيض الحواجز الجمركية على نطاق دولي، ممهدة بذلك الطريق نحو التكامل الاقتصادي الدولي.

ويمكن القول إن التوجيه الاقتصادي يسعى إلى زيادة التجارة الدولية لا إلى إنقاصها، لأنه من خلال التجارة التجارية يتمكن المستهلك من شراء أجود السلع من أرخص أسواقها، وتيسر للمنتج بيع منتجاته في أحسن الأسواق، وهي في النهاية الوسيلة التي تسمح للبلاد المختلفة باستيراد المعدات الرأسمالية التي بدونها تصعب التنمية الاقتصادية.

3-7-12 النظرية الحديثة Modern Trade Theory:

يرجع ظهور فكرة النظرية الحديثة للتجارة الخارجية إلى الاقتصادي السويدي هكشر (Hicksher) ولكن تلميذه أوهلين (Ohlen) رسم الخطوط الدقيقة والتفصيلية لهذه النظرية، وقد اعتمد أوهلين على فكرة أن التجارة الدولية هي الامتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الداخلي، ومن ثم فإن الأسعار في المجال الدولي تتحدد بنفس المبادىء والقوى التي تحدد على أساسها الأسعار في المجال الداخلي.

بدأ أوهلين نظريته بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية، مثل اتخاذها العمل أساساً للقيمة، وافتراضها اختلاف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية وبالتالي استخدام أساليب تحليل للتجارة الخارجية تختلف عن التجارة الداخلية واعتمادها على اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع كأساس لانتشار ظاهرة التخصص الدولي وبالتالي قيام التجارة الخارجية دون أن تحاول تفسير أسباب اختلاف هذه النسبية من دولة إلى أخرى.

الأفكار الرئيسية للنظرية الحديثة:

تعتمد النظرية الحديثة - بصفة عامة - في تفسير ظاهرة التخصص وقيام التجارة الدولية على عاملين أساسيين هما: وفرة وندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة، وتناقص النفقة وتزايد الغلة في حالة التوسع في الإنتاج:

أولاً: وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج:

تختلف الكمية الموجودة من كل عنصر من عناصر الإنتاج المعروفة وهي العمل ورأس المال والأرض والتنظيم باختلاف الدول، إذ تتوفر الأرض في كل الدول دون توفر رأس المال أو القوى العاملة، كما تتوفر في بعضها الآخر الأيدي العاملة بنسبة أكبر من توفر رأس المال والأرض، وهكذا تختلف الدول فيما بينها من ناحية وفرة وندرة عناصر الإنتاج الموجودة فيها.

وتتحدد عوائد كل عنصر من عناصر الإنتاج طبقاً لظروف العرض والطلب، فوفرة العنصر تؤدي إلى زيادة عرضه بالنسبة لطلبه وبالتالي انخفاض عائده، كما أن ندرة العنصر تؤدي إلى قلة عرضه بالنسبة لطلبه ومن ثم ارتفاع عائده، فالبلاد المكتظة بالسكان مثل الهند ومصر والصين تنخفض فيها مستويات الأجور بالنسبة لأسعار باقي عناصر الإنتاج الأخرى نظراً لزيادة عرض القوى العاملة بالنسبة للمطلوب منها، كما إن الدول التي تتوفر فيها الأراضي الزراعية الشاسعة الخصبة مثل كندا واستراليا والولايات المتحدة ينخفض فيها

ربع الأرض بالنسبة لعائد باقي عناصر الإنتاج، وبعض الدول تتوفر فيها رؤوس الأموال مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة نسبياً، واختلاف عوائد عناصر الإنتاج يؤدي بدوره إلى اختلاف نفقات إنتاج السلع والخدمات في الدول المختلفة.

ومن المعروف أنه من الممكن أن تساهم عناصر الإنتاج بنسب مختلفة في إنتاج السلع، ومن المعروف أيضاً أن من أهم أهداف الجمع بين هذه النسب المختلفة من عناصر الإنتاج هو محاولة خفض تكلفة الإنتاج، لذلك كان لابد من أن يسود العنصر الوفير ذو العائد المنخفض نسبياً إنتاج السلع كلما أمكن ذلك من الناحية الفنية.

يمكن تفسير ذلك التخصص في الإنتاج حسب وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج وبالتالي قيام التبادل الدولي باستخدام الجدول التالي:

العرض النسبي لعنصر الإنتاج	البلد (أ)	البلد (ب)	البلد (جـ)
وفير	العمل	الأرض	رأس المال
متوسط الوفرة	الأرض	رأس المال	العمل
نادر	رأس المال	العمل	الأرض

وحسب النظرية الحديثة تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج الموجود فيها بوفرة وذلك لإمكانية إنتاج هذه السلع بتكاليف أقل نسبياً، وتستورد من الخارج السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج النادر فيها، فالدولة (أ) تتميز بوفرة في عنصر العمل وبعرض متوسط نسبياً من الأرض، ويعرض نادر من رأس المال، وتتخصص مثل هذه الدولة في الزراعة الكثيفة التي تحتاج لنسب كبيرة من الأيدي العاملة مثل القطن والسكر والمطاط، كذلك تتخصص في الصناعات اليدوية والبسيطة التي تعتمد على وفرة الأيدي العاملة وقلة رأس المال مثل صناعة المنسوجات، وتصدر هذه الدولة فائض إنتاجها من المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية إلى الخارج وتستورد احتياجاتها من السلع التي لا تستطيع إنتاجها لندرة عناصر الإنتاج فيها، فمثلاً تستورد من الدولة (ب) السلع التي تحتاج إلى نسبة كبيرة

من الأرض مثل اللحوم والصوف ومنتجات الألبان، كما تستورد من الدولة (جـ) السلع التي يحتاج إنتاجها إلى نسبة كبيرة من رأس المال مثل الآلات.

أما بالنسبة للدولة (ب) فيوجد لديها أرض زراعية وفيرة وعرض متوسط نسبياً من رأس المال وندرة من القوى العاملة، وبذلك يمكنها أن تتخصص في الزراعات الواسعة مثل المراعي والقمح وتنتج اللحوم ومنتجات الألبان والصوف (استراليا والأرجنتين)، كما تقوم بتصدير فائض هذه السلع للخارج وتستورد من الدول الأخرى السلع التي تشعر بندرة نسبية في عناصر لإنتاجها، فمثلاً تستورد من الدولة (أ) السلع التي تستلزم كثيراً من عنصر العمل لإنتاجها، ومن الدولة (جـ) السلع التي يحتاج إنتاجها للكثير من عنصر رأس المال.

وأما بالنسبة للدولة (جـ) فتحتوي على نسبة كبيرة من رأس المال، ونسبة متوسطة من عنصر العمل وعرض نادر نسبياً من الأرض، وبهذا يمكنها أن تتخصص في إنتاج السلع التي تحتاج إلى وفرة في رأس المال مثل العدد والآلات والصناعات الثقيلة بصفة عامة، وبتصدير فائض إنتاجها من هذه السلع يمكن أن تستورد احتياجاتها من السلع الأخرى، فمثلاً تحصل من الدولة (أ) على السلع التي يحتاج إنتاجها إلى وفرة الأيدي العاملة، ومن الدولة (ب) على السلع التي يحتاج إنتاجها إلى وفرة في الأراضي.

ويستخلص مما تقدم (حسب رأي الاقتصادي السويدي أوهلين (Ohlen)) أنه لو تركت التجارة الدولية حرة بين الدول فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تحتوي على نسبة كبيرة من عنصر الإنتاج الموجود فيها بوفرة، وتصدر فائض إنتاجها من هذه السلع مقابل استيراد السلع التي يحتوي على نسبة كبيرة من عناصر الإنتاج النادرة فيها.

ثانياً: حجم الإنتاج:

الأساس الثاني لقيام التبادل الدولي، حسب نظرية أوهلين (Ohlen)، هو التوسع في الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى خفض نفقة إنتاج السلع وبالتالي خفض

ثمنها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها من الدول الأخرى وزيادة صادراتها، ولذلك فإن الإنتاج يؤدي إلى نفس مزايا الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في الدول المختلفة.

ويؤدي التوسع في الإنتاج إلى قيام التخصص والتبادل الدولي بين الدول حتى لو لم يوجد اختلاف كبير بين الدول من حيث وفرة أو ندرة الإنتاج، ويرجع ذلك إلى أن الإنتاج قد يتخذ أشكالاً مختلفة من كل دولة، فبعض الدول تتوسع في إنتاج بعض السلع وعلى الأخص المنتجات الصناعية التي تخضع لظاهرة تناقص النفقة، حيث يؤدي اتساع نطاق الإنتاج إلى تناقص النفقة وبالتالي تخفيض سعر السلعة نظراً لما يحققه الإنتاج الكبير من وفورات داخلية وخارجية.

وفي الواقع أن يندر أن تقوم التجارة بين الدول على أساس الإنتاج الكبير وحده في بداية الأمر، ففي الغالب يقوم التخصص في البداية على أساس وفرة عناصر الإنتاج، حيث تتخصص كل دولة في نوع الإنتاج الذي يتطلب نسبة كبيرة من العنصر الموجود فيها بكثرة، ونظراً لأن قيام التبادل الدولي سيؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات الدول المتخصصة، لذلك تسعى مثل هذه الدول إلى زيادة حجم مشروعاتها والوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج لمقابلة مطالب الدول الأخرى، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض التكاليف وبالتالي الأسعار، وهكذا يتعاون الأساسان معاً في إقامة وتقوية التجارة الدولية، (أي وفرة عناصر الإنتاج والحجم الأمثل للإنتاج).

8-12 مقاييس (مؤشرات) تحليل التجارة الخارجية:

تشير الفقرات السابقة إلى طبيعة وسمات خاصة للتجارة الخارجية، تختلف عن تلك التي تميز بقية قطاعات الاقتصاد القومي، فالعديد من مشكلات هذه القطاعات تنعكس وتجد تفسيرها في قطاع التجارة الدولية.

لذا، يمكن اعتبار التجارة الخارجية بمثابة المرآة التي تعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد القومي، وهذا يعني أن تحليل أبعاد التجارة الدولية

يعكس بدوره تحليلاً للاقتصاد القومي، من حيث مستوى تطوره، ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي.

ولما كان الوجه الآخر للتجارة الخارجية - كما ذكرنا سابقاً - هو في قدرتها على المساهمة الفعالة في التنمية، لذا، فأن هذه الأهمية المزودجة قد أدت بدورها إلى أن تكون مقاييس (مؤشرات) التجارة الدولية ذات معان مزودجة.

بمعنى أن مهمة تحليل أبعاد التجارة الخارجية، على الرغم من أنها مؤشرات اقتصادية لتحليل الواقع الحالي لطبيعة الهيكل الإنتاجي، إلا أن هذه المؤشرات تفسر بالضرورة الكثير من المواقف القرارات السياسية، وذلك لأنها تلقي الضوء على توجهات الأنظمة المعنية، في كيفية مواجهة مهمة إعادة بناء هياكلها الإنتاجية، وتقليص تبعيتها في إطار سياستها الاقتصادية، والتي تشكل السياسة التجارية جزءاً عضوياً منها.

لذلك نحاول هنا إلقاء الضوء بإيجاز على مجموعة من مقاييس التجارة الخارجية، للاستفادة منها - قدر الإمكان - في تحليل التجارة الخارجية لأي دولة.

أ) درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج:

تبين أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي، ويتم حسابها عادة وفق هذه الصيغة:

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{مجمل التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات)}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي}}$$

وعلى الرغم من أنه ارتفاع هذه النسبة غير كاف لاستخدام مؤشر التبعية إلى الخارج، خصوصاً عند ملاحظة النسبة المرتفعة لدرجة الانكشاف

الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة، مثل المملكة المتحدة واليابان، إلا أن يعني بالضرورة سهولة تعرض اقتصاد البلد للمؤثرات الخارجية.

ويصدق الأمر بصفة خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على تصدير قلة من المواد الخام، لذا، فإن ارتفاع هذا المؤشر فيها دليل على سرعة تأثر اقتصاداتها بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق صادراتها.

ب) الميزان التجاري:

يمثل حصيلة الفرق الجبري بين مجمل صادرات ومجمل واردات الدولة، وهي تزيد من الادخارات ومن القدرة على النمو عندما تكون موجبة وتنقصها عندما تكون سالبة، هذا أيضاً إلى أنه يشكل أهم فقرات ميزان المدفوعات.

جـ) الموازين التجارية للقطاعات السلعية:

مع إن الميزان التجاري للدولة ذو أهمية بالغة في بيان حصيلة مبادلاتها التجارية على المستوى القومي، إلا أن حساب هذا الميزان للقطاعات السلعية (الزراعية، والصناعة التحويلية، والصناعة الاستخراجية) يحتل ذات الأهمية لقدرته على إبراز مستوى الهيكل الاقتصادي.

د) معدلات التبادل:

تشير إلى العلاقة النسبية بين صادرات الدولة ووارداتها، والمقياس الشائع بهذا الصدد هو معدل التبادل القيمي الذي يمثل النسبة المئوية للتغير في القيمة النقدية لصادرات الدولة إلى القيمة النقدية لوارداتها[1]، وتشير زيادة

---

(1) معدل التبادل = $\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستوردات}} \times 100$

من المؤشرات الأخرى:

معدل التبادل الإجمالي = $\frac{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لكمية المستوردات}} \times 100$

وفي هذه الحالة يكون التفسير على عكس الصيغة الأولى.

+ معدل التبادل للدخل = معدل التبادل (الصيغة الأولى) × الرقم القياسي لكمية الصادرات

وتفسر النتيجة على نحو مماثل الصيغة الأولى.

هذه النسبة عن (100%) إلى تحسن التبادل التجاري الخارجي للدولة والعكس في حالة انخفاضها.

والجدير بالتذكير أن تطبيقات هذه المعايير على تجارة الدول النامية غير مجدية ولا تعبر عن حقيقة حصيلة مبادلاتها التجارية القائمة في إطار النظام الرأسمالي العالمي، حتى وإن عكست هذه المعايير نتائج إيجابية لصالحها.

وتفسير ذلك يرتبط بالطبيعة الحسابية المجردة لهذه المعايير التي تفترض مسبقاً تجانساً في السلع المتبادلة مقابل إهمالها لنوعية هذه السلع، بينما الحالة العامة القائمة في تجارة الدول النامية هي تصدير المواد الخام مقابل استيراد السلع المصنعة، فالأولى تحتوي على قيمة مضافة كامنة، كما ذكر سابقاً، تستفيد منها الدول الرأسمالية عند تصنيعها وتصديرها على شكل سلع مصنعة نهائية دون أن تظهر آثارها في هذه المقاييس.

هـ) هيكل الصادرات:

يشمل جانبين هما: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات، ويعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، دلت على تطور الهيكل الإنتاجي، وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية، وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركزها، دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي[1].

أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محددة، - ارتباطاً بتصاعد درجة تركزها السلعي - دلت على حالة التبعية للاقتصاد

(1) درجة التركيز السلعي للصادرات = $\frac{\text{أهم السلع المصدرة}}{\text{مجمل الصادرات}} \times 100$

القومي أيضاً إلى حالة التخلف إلى إمكانية تعرضها لمخاطر تقلبات في العلاقات السياسية.

و) هيكل المستوردات:

بالإضافة إلى أهمية تحليل الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للمستوردات في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي ودرجة ارتباطه (تبعيته) للخارج، فإنه يعبر كذلك بصورة ضمنية عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة هذه الظاهرة "التخلف والتبعية".

وتفسير ذلك يرتبط في أن المستوردات تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد القومي في الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محلياً في مكائن ومواد نصف مصنوعة، ومواد خام، يضاف إلى ذلك أن مهمة تغيير مكوناتها أو تنويع أسواقها أقل صعوبة مقارنة بتلك التي تبرز في حالة الصادرات.

أما تحليل مكونات المستوردات فيمكن أن يقوم على أساس تبعية السلع المستوردة للقطاعات السلعية (الزراعية، والصناعة التحويلية، والصناعة الاستخراجية) وأهمية هذه الطريقة - بالعلاقة مع المكونات السلعية القطاعية للصادرات - تكمن في إمكانية حساب الموازين السلعية لهذه القطاعات.

كذلك يمكن في هذا السياق تصنيف السلع المستوردة بين الضرورية منها والأقل ضرورة (أو الكمالية)، وبين السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية، إلا أن هذه الطريقة - إضافة إلى ما تواجهه من صعوبات إحصائية - تثير ملاحظتين أساسيتين:

الأولى: إن الحكم على مدى ضرورة السلعة أو عدم ضرورتها يجب ألا يرتبط بمعايير جامدة، أو بمصالح فئوية محدودة، ولا بمظاهر المدنية الزائفة التي تغلف مراكز المدن (العواصم) خاصة في الدول النامية، بل يتطلب ربطه

بمفاهيم ديناميكية في إطار مرحلة التنمية ومستويات معيشة أغلبية الجماهير من معدمي الريف.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن الحكم على المستوردات من الثلاجات الكهربائية الفاخرة والسيارات الخصوصية ذات الرفاهية كونها واردات استهلاكية كمالية وتبذيرية طالما يعاني الريف من انعدام الكهرباء، وطالما بقي الفلاح مستخدماً الحيوان في نقله.

الثانية: إن وضع المستوردات في خدمة التنمية لا يعني التأكيد المجرد على استيراد أحدث الأجهزة الإنتاجية والتكنولوجيا المتقدمة، وإنما يعني ضرورة ربطها بأولويات التنمية القائمة على إشباع متطلبات أكثر القطاعات تخلفاً في إطار بناء تكنولوجية محلية قادرة على النمو المتداخل مع بقية القطاعات ولصالح أغلبية الجماهير.

9-12 أسس قيام التخصص الدولي:

إن أسس قيام التخصص الدولي وبالتالي التبادل بيد الدول المختلفة ترجع إلى عوامل متعددة ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

أولاً: المناخ (البيئة الطبيعية):

المناخ له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة، فالحرارة ومتوسط كمية الأمطار تختلف من دولة إلى أخرى ولذا فهي تؤثر تأثيراً ملحوظاً على الإنتاج الزراعي الذي يتوقف على هذه العوامل مما يؤثر بدوره في تحديد التخصص والتبادل الدولي، ومع ذلك ورغم أهمية المناخ كعامل أساسي وقيام التخصص الدولي وبالذات في الإنتاج الزراعي إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجياً بسبب التقدم العلمي (مثلاً المطاط الصناعي بدأ يحل محل المطاط الطبيعي) وكما أصبح بالإمكان إحداث تغير مصطنع في الظروف المناخية للتلاؤم والظروف الإنتاجية المطلوبة.

ثانياً: التفاوت في الموارد الطبيعية:

تختلف اختلافاً شاسعاً فيما وهبتها الطبيعة من ثروات طبيعية كالأراضي الزراعية، والمعادن، كالحديد والنحاس والفحم والبترول، فالدول التي تتوفر لديها الأراضي الزراعية، تتخصص في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية مثل كندا واستراليا (القمح) ومصر (القطن) والدول التي بها حقول البترول تتخصص في إنتاج البترول مثل الكويت ودول الخليج العربي الأخرى، وهكذا يختلف التخصص من دولة إلى أخرى حسب تفاوت الموارد الطبيعية ويتم التبادل الدولي على أساس هذا التخصص.

ثالثاً: التفاوت في القوة البشرية:

إن وفرة الأيدي العاملة في بعض الدول المكتظة بالسكان قد تؤدي إلى زيادة عرض العمال وبالتالي انخفاض الأجور، ويؤدي ذلك إلى تفوق تلك في إنتاج السلع ذات الكثافة العمالية السهلة الصنع التي لا تتطلب مهارة فنية أو رؤوس الأموال كبيرة مثل صناعة الغزل والنسيج وما إلى ذلك في الصناعات الخفيفة التي تنتشر في معظم الدول النامية ذات الكثافة السكانية العالية مثل الهند وباكستان وتايوان ومصر، أما الدول الأخرى التي تعاني من قلة عرض القوة العاملة بالنسبة للطلب على الأيدي العاملة ما يؤدي إلى ارتفاع الأجور فإنها تتجه إلى التخصص في الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية إذا توافرت لديها مقومات هذه الصناعات مثل المادة الخام ورأس المال والخبرات الفنية والأسواق، ولذلك تتخصص الدول الصناعية الكبرى كبريطانيا والمانيا والولايات المتحدة التي تسودها ظاهرة قلة الأيدي العاملة بالنسبة للطلب عليها في إنتاج السلع الإنتاجية الكبيرة كالآلات والسفن وما إلى ذلك.

رابعاً: التفاوت في كمية رؤوس الأموال المتوفرة:

يعتبر رأس المال من العوامل المكتسبة التي تؤدي إلى التفاوت في الإنتاج بين دولة وأخرى، فبعض الدول تتمتع برصيد ضخم من رؤوس الأموال التي يمكن استخدامها في التنمية الصناعية، كما ان ارتفاع الدخل القومي في مثل

هذه البلدان المتقدمة يساعدها باستمرار على تنمية رصيدها من رأس المال عن طريق زيادة مدخراتها، وعند توفر رؤوس الأموال فمن المتوقع أن تتخصص الدولة في إنتاج السلع الإنتاجية كالآلات والأدوات وغيرها من سلع الإنتاج ذات الكثافة الرأسمالية طالما أن المقومات الأخرى لهذه الصناعات متوفرة لديها، أما بالنسبة للدول النامية (أو المتخلفة اقتصادياً) فهي تعاني عادة من الندرة النسبية لرأس المال (ما عدا الدول المصدرة للنفط - أو معظمها على الأقل) مما يعرقل تقدمها الصناعي بصفة خاصة ويجبرها على التخصص في بعض الصناعات البسيطة ذات الكثافة العمالية.

خامساً: نفقات النقل:

تلعب نفقات النقل دوراً هاماً في التجارة الدولية، فهي أحد العوامل المؤثرة في التوطن الدولي للصناعة، فالتوطن يتم إما بالقرب من الأسواق أو بالقرب من المادة الخام أو بالقرب من موارد الوقود أو القوى الكهربائية.

فالصناعات التي تكون المواد الأولية نسبة كبيرة من قيمة الناتج النهائي لها والتي تفتقد جزءاً كبيراً من المادة الأولية أثناء العملية الأولى للإنتاج تتوطن عادة في الدول التي توجد فيها المادة الأولية مثل صناعة حلج القطن التي تتوطن في مصر والهند مثلاً حيث يزرع القطن، أما الصناعات التي لا تشكل المادة الأولية فيها إلا نسبة قليلة من قيمة الناتج النهائي لها والتي لا تستخدم إلا جزءاً بسيطاً من المادة الأولية أثناء عملية الإنتاج فإنها يمكن أن تتوطن في البلاد التي تتوفر لديها العوامل الأخرى للإنتاج مثل رأس المال والخبرات الفنية والتنظيم، فمثلاً تنتشر صناعة المنسوجات القطنية في كل من اليابان وبريطانيا وايطاليا رغم عدم زراعة القطن في أراضيها كذلك تنتشر الصناعات الثقيلة بين الدول الأوروبية رغم عدم وجود بعض المعادن بأراضيها.

سادساً: فروق الأسعار:

التفاوت في نفقات الإنتاج عموماً يؤثر بالطبع في أسعار السلع وبالتالي يمكّن الدولة من إنتاج سلع بأسعار أقل من الدول الأخرى، ولهذا فإن الأساس المبدئي لقيام التجارة الدولية يكاد ينحصر في فروق الأسعار بين السلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة من الخارج، فالمستهلك يسعى إلى الشراء من أرخص الأسواق لكي يتمكن من تحقيق أقصى اشباع ممكن من دخله المحدود، وبالتالي فهو يفضل السلع ذات الأثمان المنخفضة سواء أكانت منتجة محلياً أم مستوردة من الخارج، كما أن المنتج يرغب في بيع منتجاته في أغلى الأسعار سواء أكان في السوق المحلية أم في السوق الخارجية.

أسئلة الخطأ والصواب

1. تعتبر التجارة الدولية فرعاً من علم الاقتصاد يختص بدراسة الصفقات الجارية عبر الحدود الوطنية.
2. تقسيم العمل يعني أن تختص كل دولة في إنتاج بعض السلع وتترك للدول الأخرى إنتاج بقية السلع الإنتاجية بالرغم من أنها تستطيع هي إنتاج بعض هذه السلع أو كلها إذا رغبت في ذلك.
3. إن العلاقة بين دولتين مختلفتين تكون العبرة بمستوى التكلفة الحقيقة وليست العبرة بالميزة النسبية.
4. يرجع ظهور فكرة النظرية الحديثة للتجارة الدولية إلى الاقتصادي السويدي هكشر.
5. يقال إن عوائد كل عنصر من عناصر الإنتاج لا تتحدد بظروف العرض والطلب.

أسئلة للمناقشة

السؤال الأول: عرّف التجارة الخارجية ثم اشرح تطورها.

السؤال الثاني: وضّح أوجه الخلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

السؤال الثالث: اشرح أهمية التجارة الخارجية.

السؤال الرابع: هناك أسباب لقيام التجارة الخارجية، اشرح هذه الأسباب.

السؤال الخامس: ما هي العوامل التي يتوقف عليها مقدار التجارة الخارجية، اشرح بالتفصيل.

السؤال السادس: قارن بين نظرية التكاليف المطلقة ونظرية التكاليف النسبية.

السؤال السابع: ناقش بالتفصيل الأفكار الرئيسية للنظرية الحديثة.

السؤال الثامن: إن أسس قيام التخصص الدولي يرجع إلى عوامل متعددة اشرح هذه العوامل.

السؤال التاسع: اشرح أهمية التجارة الخارجية ودورها في الاقتصادات النامية.

الفصل الثالث عشر

التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

1-13 مفهوم التخلف والتقدم.
2-13 الأسباب التاريخية للتخلف.
3-13 مفهوم التنمية.
4-13 أهمية التنمية.
5-13 الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية.
6-13 أهداف التنمية الحقيقية.
7-13 نظريات النمو الاقتصادي.
1-7-13 مفهوم النمو الاقتصادي.
2-7-13 العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

- أسئلة الخطأ والصواب.
- أسئلة للمناقشة.

الفصل الثالث عشر

التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

Economic Development and Growth

13-1 مفهوم التخلف والتقدم:

يعتبر مصطلحا "التخلف" و "التقدم" من أكثر المصطلحات شيوعاً واستعمالاً في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتناول أوضاع البلدان النامية، وهذان المصطلحان لا يزالان يفتقران إلى التحديد العلمي الصحيح، ولقد شاعت المقاييس المادية الإنتاجية أو الاستهلاكية في المقارنة بين البلدان وتصنيفها إلى متخلفة ومتقدمة حتى اليوم.

فأهم المقاييس التي كانت تستخدم في الخمسينيات والستينيات وحتى اليوم، مستوى الدخل، ومعدل التراكم، ومعدل النمو، ومستوى المعيشة والاستهلاك ... الخ، بالإضافة إلى مؤشرات مساعدة تستخدم أيضاً منها كنصيب الفرد من السكان في بعض المواد الأساسية مثل الحديد والاسمنت والكهرباء، أو متوسط إنتاجية الفرد المشتغل، أو نصيب الفرد من الإنتاج والدخل الوطني، .... الخ وغيرها، أو الاستهلاكية: كمستوى استهلاك الفرد من الغذاء أو الكساء، أو السكن، أو نسبة السكان الذين يستخدمون وسائل الاستهلاك المعمرة (تلفزيون، ثلاجة، سيارة ... وغيرها) أو نصيب الفرد من نفقات التعليم أو الصحة أو أسرة المستشفيات ... وغيرها.

والتخلف لا يعدو كونه حالة ذات خصائص مناقضة ومعاكسة لحالة التقدم، فالتخلف ليس فقط بسبب قلة الموارد المالية ومقاييس أخرى ولكن التخلف بحد ذاته عبارة عن عملية Process معينة نشأت بفعل ظروف تاريخية وتطورات في البلدان النامية بسبب دمج اقتصاديات هذه الدول في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة بحيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من هيكل النظام الرأسمالي العالمي.

2-13 الأسباب التاريخية للتخلف:

ويعود السبب الرئيسي في دمج اقتصادات البلدان النامية بمجمل هيكل اقتصادات البلدان الرأسمالية إلى الاستعمار الغربي للبلدان الفقيرة المسماة بالبلدان النامية مما أدى إلى نهب خيراتها وانسياب مواردها وفوائضها الاقتصادية إلى الأقطار المتقدمة، ولقد أدى الاستغلال الذي مارسته الدول المتقدمة الصناعية المستعمرة إلى إجهاض إمكانية التطور للبلدان النامية خلال فترة فترة قصيرة بل متوسطة، الأمر الذي يحتاج إلى زمن طويل للقضاء تدريجياً على مخلفات الاستعمار الغربي.

ونتفق هنا مع ما أورده طلال البابا في كتابه حول الأسلوب الذي مارسته الدول الأوروبية في تطورها الرأسمالي من نهب لثروات البلدان النامية مما أدى إلى تزايد التبعية بأشكالها المختلفة (اقتصادية، وسياسية، وثقافية) حيث بقيت علاقة التبعية مرتبطة منذ الاستعمار وحتى الآن.

ويبرز موريس دوب (Maurice Dubb) في كتابه (دراسات في تطور الرأسمالية، لندن 1946) الدور الرئيسي للسياسة الاستعمارية في بداية التطور الرأسمالي في القرنين السابع عشر والثامن عشر) وكما يؤكد في كتابه "دراسات في تطور الرأسمالية) أن السياسة الاستعمارية في القرنين السابع عشر والثامن عشر لم تختلف من حيث جشع الاستغلال إلا قليلاً عن الأساليب التي اتبعها الصليبيون والتجار المسلحون في المدن الإيطالية في قرون مبكرة، في نهب أقاليم بيزنطة والشرق الأدنى، ويؤكد طلال البابا في كتابه حول قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث أن هنا وهناك صوراً متعددة إلى جانب هذا النهب لثروات البلدان النامية ونقلها إلى البلد الأم، أرغمت البلدان الأوروبية بلدان العالم الثالث، حتى توسع وتحكم القبضة الاقتصادية والسياسية على المناطق الواقعة تحت سيطرتها، على تحويل جزء من فائضها الاقتصادي لتحسين أنظمة المواصلات فيها، وإنشاء خطوط السكك الحديدية والموانىء والطرق، موفرة بذلك، كناتج ثانوي، التسهيلات التي يحتاج إليها الاستثمار المربح لرأس المال، فهناك مثال من الجشع لبريطانيا عندما نهبت من الهند المستعمرة وفقاً للتقديرات ما قيمته بين 500 مليون استرليني إلى 1000 مليون جينه استرليني

في الفترة (1757-1815)، ويمكن تصور ضخامة هذا المبلغ إذا علمنا بأن رأس المال الإجمالي لجميع الشركات المساهمة التي كانت تعمل في الهند في نهاية القرن التاسع عشر قد بلغ 26 مليون جينه استرليني فقط.

ولم تكتف بريطانيا بنهب موارد الثروة الوطنية بل استطاعت ضرب إمكانية التطور الرأسمالي في الهند، فقد قامت بضرب الصناعة الهندية وفي الوقت ذاته فككت أسس أساليب المشاعة ولكنها لم تسمح بالتطور الرأسمالي، عند ذلك اتسع الإنتاج والاستهلاك الطبيعي – إلى العلاقات الرأسمالية في مرحلة الإنتاج السلعي الصغير، ذلك لأن تفسخ الإنتاج الطبيعي وتطور الرأسمالية سارا بوتائر مختلفة نتيجة لسياسة المستعمرين.

إن أفضل صورة للسياسة الاستعمارية في الهند هو ما رسمه روميش (Romish) في كتابه (التاريخ الاقتصادي للنهب) الذي نقبتس من كتاب طلال البابا: أن الحقيقة للأسف، أن مصادر الثروة القومية في الهند قد ضيقت بالكثير من الطرق في ظل الحكم البريطاني، فقد كانت الهند في القرن الثامن عشر بلداً صناعياً كبيراً بقدر ما كانت بلداً زراعياً كبيراً، وكانت منتجات المغزل الهندي تمد أسواق آسيا وأوروبا، وأنه لصحيح، للأسف – أن شركة الهند الشرقية والبرلمان البريطاني باتباعهما السياسة التجارية الأنانية لقرن مضى من الزمان، فقد ثبطا عزم رجال الصناعة الهنود في السنوات الأولى للحكم البريطاني لتشجيع رجال الصناعية الإنجليز الناشئين، ولقد كانت سياستهما الثابتة التي اتبعت أثناء العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر والعقود الأولى من القرن التاسع عشر هي جعل الهند خاضعة لصناعات بريطانيا العظمى، وجعل الشعب الهندي لا يفعل شيئاً سوى زراعة المنتجات الأولية فحسب لكي يوفر المواد اللازمة للمنازل والصناعات في بريطانيا العظمى، ولقد اتبعت هذه السياسة بتصميم لا يتزعزع وبنجاح مدمر، فقد أرسلت الأوامر لإجبار الحرفيين الهنود على العمل في مصانع الشركة، وخول الوكلاء التجاريون سلطات واسعة من الناحية القانونية على القرى الهندية وعلى جماعات الغزالين الهنود، وأدت الرسوم الجمركية المانعة إلى استبعاد المنسوجات الحريرية والقطنية الهندية من انجلترا، وسمح للبضائع الإنجليزية بالدخول إلى الهند دون رسوم أو مقابل رسوم أسمية، وأدى اختراع

المغزل الآلي إلى اتمام انهيار الصناعات الهندية وعندما أقيم المغزل الآلي في الهند في السنوات الأخيرة، تصرفات انجلترا مرة أخرى تجاه الهند بحقد ظالم، فقد فرض رسم على إنتاج المنسوجات القطنية في الهند، أدى إلى خنق المصانع التجارية الجديدة في الهند، والزراعة هي الآن في الواقع المصدر المتبقي الوحيد من الثروة القومية في الهند، ويبقى على كادح الأرض في حالة من الفقر والمديونية، وفي الهند تتدخل الدولة فعلاً في تراكم الثروة عن طريق الأرض، وتحد من دخول ومكاسب الفلاحين تاركة المزارعين في حالة من الفقر الدائم، وفي الهند لم تشجع الدولة على قيام أية صناعات جديدة، ولا على إنعاش أية صناعات قديمة من أجل الشعب، وفي صورة أخرى تدفق إلى أوروبا كل ما كان يمكن جمعه من الهند عن طريق الضرائب الباهظة، وبعد دفع نفقات إدارة هزيلة، والحقيقة أن أمطار الهند كانت تبعث البركة والخصوبة في بلاد أخرى، والواقع أن هذه السياسة الاستعمارية الظالمة في تطبيقها كانت الصفة المميزة المشتركة لكل من الدول الاستعمارية في نهب البلدان المتخلفة، فسياسة وأهداف المستعمرين الفرنسيين والبلجيكيين والبرتغاليين وغيرهم لم تكن تختلف عن ممارسة وأهداف المستعمرين الانجليز التي تتجسد في تكريس البنى الاقتصادية المتخلفة كعامل رئيسي داخلي للتخلف واستمراره، والهدف الواحد وهو إبقاء البلدان المستعمرة في حالة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي واستمرار إمكانية نهبها وخضوعها وتبعيتها حتى بعد الاستقلال السياسي.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الرأسمالية هي التي تتحمل تاريخياً، مسؤولية التخلف والفقر في البلدان المتخلفة، وذلك من خلال النهب الذي مارسته في بداية تطورها، أي في بداية عملية التراكم الأول لرأس المال واستمرارية هذا النهب من خلال التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل الذي فرضته على البلدان النامية مما جعلها تشكل سوقاً زراعياً – خاماً تلبي حاجات التطور الاقتصادي للبلدان الرأسمالية المتطورة، وبالطبع لا يمكن أن تتجاهل الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية التي تكونت في هذه الدول خلال الفترة الاستعمارية من ترسيخ جوانب التخلف على البنى الاقتصادية والاجتماعية فيها.

3-13 مفهوم التنمية:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر فرع مستقل من النظرية الاقتصادية يطلق عليها " اقتصاديات النمو" أو " اقتصاديات التنمية" منذ ذلك الوقت أصبحت الحكومات في البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية وبعض البلدان الأوروبية تفكر جدياً في التنمية.

إن كلمة التنمية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، أي أن التنمية عملية نهوض حضاري شاملة، والتنمية يختلف مفهومها في الدول النامية عن مفهوم النمو في الدول المتقدمة، ففي الدول النامية، تعني التنمية تغييراً جذرياً في أوضاع ومجالات مختلفة وأما في الدول المتقدمة فإن مفهوم النمو يعني التغير في الأوضاع القائمة والتي ربما تكون متخلفة.

ولا زال مفهوم التنمية حتى الآن غير واضح في أذهان صانعي القرارات ومنفذيها، ولو كان هناك وضوح لمفهوم التنمية في البلدان النامية ومنا الدول العربية لما وصلت هذه الدول إلى تراجع وتدهور في معظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أنه كان هناك بعض التطور في مجالات التعليم والصحة في بعض الدول النامية ومنها الدول العربية لكن دون مستوى الطموح الذي ترغب هذه الدول في تحقيقه.

ونود هنا أن نعود للوراء إلى معرفة جذور قضية التنمية وبالذات في الدول النامية أو ما يسمى الآن بدول العالم الثالث.

طرحت قضية التنمية نفسها على شعوب العالم الثالث (آسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية) غداة الحرب العالمية الثانية من أجل الاستقلال السياسي، فالاستقلال السياسي ليس غاية في ذاته وإنما هو بداية للتطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، حيث واجهت البلدان النامية بعد الحصول على استقلالها السياسي أن عليها أن تبذل جهوداً لتخلص اقتصادياتها من التبعية للخارج ولتحقق معدلات سريعة للتنمية، فالاستقلال السياسي الذي حصلت عليه

شعوب بلدان العالم الثالث بعد السيطرة الاستعمارية السياسية والاقتصادية والعسكرية المباشرة وبعد النهب الطويل والمنظم لثروات هذه الشعوب لم يكن سوى مرحلة من مراحل مهامها للتخلص من كل أشكال السيطرة والنهب والتبعية الاقتصادية والقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي والنهوض بالبلد اقتصادياً واجتماعياً عن طريق وضع وتنفيذ خطط تنموية تتناول جوانب التطور الاقتصادي والاجتماعي.

فإن الكتّاب اختلفوا في تعريف التنمية الاقتصادية ونظراً لأن عملية التنمية معقدة تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض خاصة وأن التنمية الاقتصادية تقترن بنمو السكان، وبتراكم رأس المال، وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج، بتغير تركيب السكان، وتغير توزيع الإنفاق القومي بين الاستهلاك والادخار، وأيضاً توزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية.

وفي الفكر التنموي الكلاسيكي، هناك بعض الكتّاب أمثال Baldwin & Meier قد عرّفوا التنمية الاقتصادية على أنها "عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية في النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم".

ويتفق في الشق الأول من التعريف بعض الكتاب العرب حيث يرى الدكتور مدحت العقاد أن التنمية الاقتصادية هي "العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقة بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه".

أما الاقتصادي Kindleberger فيؤكد أن التنمية الاقتصادية هي "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها".

أما نيكولاس كالدور Nicholas Kaldor فقد عرّف التنمية الاجتماعية على أنها "مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد".

وتركز هذه الآراء المشار إليها على زيادات الدخل ومتوسط نصيب الفرد منه والسياسات الواجب اتباعها إلا أن التنمية الاقتصادية لا تتحمل فقط تغيراً كمياً يتمثل في زيادة دخل الفرد الحقيقي فقط وإنما يتمثل في الحقيقة في تغيير وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد القومي، لأن هدف تحقيق متوسط دخل الفرد الحقيقي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تغيير وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد القومي، وفي هذا النطاق يؤكد الدكتور محمد زكي شافعي على أن التنمية الاقتصادية عبارة عن "عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية".

إذن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، ويعتمد اعتماداً كبيراً على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل حتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائماً إلى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل المستخدمة.

وحتى يمكن تحقيق أهداف برامج التنمية يتطلب ذلك إحداث تنمية متوازنة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وليس التركيز على جانب واحد على حساب الجانب الآخر كما هو حاصل الآن في معظم البلدان النامية، لذلك لابد من التأكيد على أن التنمية لا تحدث إلا للإنسان نفسه لأنه الهدف من التنمية، كما أنه لا يمكن أن يكون هناك تنمية اقتصادية واجتماعية بدون البدء أولاً بتنمية هذا الإنسان، باعتباره أداة أو وسيلة التنمية وغايتها في الوقت نفسه،

من خلال المشاركة في عملية التنمية والمشاركة في جني ثمارها وحصوله على قدر مناسب من الإشباع لحاجاته الأساسية.

فالأثر الحقيقي للتنمية يقاس بمقدار تحسين ظروف الحياة لأفراد المجتمع في الاقتصاد المتخلف، فالإنسان في النهاية هو الهدف من التنمية، وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها هو المقياس الحقيقي للنجاح فيها، فإذا اقتصرت التنمية على رفع معدلات النمو دون أن تحسن نوعية حياة السكان، لا يمكن القول بأن ثمة تنمية قد تحققت.

تعطي الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً لتنمية الإنسان بالمقارنة مع البلدان النامية ومنها الدول العربية والتي تزخر بموارد بشرية وطبيعية هائلة.

أيضاً فإن تحديد مفهوم علمي دقيق عن التنمية يجب أن يكون مبنياً على فهم صحيح لأسباب وعوامل التخلف، وللكيفية التي أدت إلى وجود التخلف في أفكار العالم الثالث، فالتنمية في نهاية الأمر هي عملية اجتثاث التخلف والقضاء عليه، مما يحتم أن نفهم جيداً الظاهرة التي نحاول القضاء عليها.

ولا يقدم الفكر التنموي التقليدي - الذي ظهر وساد بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات تقريباً - تفسيراً مقبولاً لأسباب ومظاهر التخلف، فالفكر التنموي التقليدي كان بصفة عامة، ينظر لظاهرة التخلف على أنها ظاهرة اقتصادية بحتة، وكان يفسر التخلف بأسباب ذاتية أو داخلية في المجتمعات المتخلفة نفسها، ولم يلتفت هؤلاء الكتّاب إلى العوامل التاريخية الهامة التي أسهمت إلى حد بعيد في إيجاد وتوطيد التخلف والتي تشكل صلب العوامل الموضوعية للتخلف.

ولاشك أن للاستثمار والمعدل التراكمي الرأسمالي دوراً هاماً في عملية التنمية، وهو دور لا يمكن إهماله، ولكن لاشك كذلك أن الاستثمار ليس هو وحده العامل الاستراتيجي الأساسي في تحقيق التنمية، فبدون إحداث تغيير وتطوير شامل في كثير من العوامل الاجتماعية والسياسية في المجتمعات

المتخلفة، فإنه لا يمكن لأية استثمارات وكذلك، لأية معدلات من التراكم الرأسمالي أن تولد الحركة الديناميكية التي تدفع عملية التنمية، بل إن حجم الاستثمارات التي يمكن أن يحققها المجتمع المتخلف تتوقف لدرجة كبيرة على عوامل تنظيمية لها أثرها البالغ والهام في تكوين المدخرات، ومن ثم في توفير الموارد التي تمول هذه الاستثمارات وهذه العوامل التنظيمية لا تتصل بالجوانب الاقتصادية وحدها، ولكنها تنصب أيضاً على الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمع، بل إن توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة داخل الاقتصاد المتخلف يتوقف على موقف الدولة من الأوضاع الاجتماعية والسياسية.

ويؤكد الدكتور محمود الإمام في دراسته حول مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر أنه لا يمكن اعتبار التنمية قد تحققت لمجرد وصول القطر المتخلف إلى رفع معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أو الدخل القومي، وإلى ارتفاع متوسط دخل الفرد، إنما بتحسين ظروف الحياة للقاعدة الأوسع من الناس.

فالإنسان في النهاية كما ذكرنا هو الهدف من التنمية وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها هو المقياس الحقيقي للنجاح فيها، كذلك أن نجاح التنمية لا يتوقف فقط على مجرد الارتفاع بمعدلات نمو الناتج القومي الإجمالي، وإنما أيضاً وربما بدرجة أكبر على هيكل معدلات النمو، أي على الكيفية التي يتولد منها المعدل الكبير للنمو بين القطاعات والفروع والصناعات المختلفة.

فالتركيز في التنمية مثلاً على الصناعات التي يتبع إنتاجها طلب الفئات ذات الدخل المرتفع، يجعل التنمية تصل بالضرورة إلى طريق مسدود لأن هذه الفئة محدودة العدد ولا تمثل سوقاً واسعة بالقدر الكافي الذي يسمح باستمرار التنمية، وهذه من أهم العوامل التي أدت إلى فشل استراتيجية التصنيع التي تقوم على "الإجلال محل الواردات" وعلى العكس من ذلك فإن التركيز في التنمية على القطاعات والصناعات التي تنتج السلع التي يتبع إنتاجها طلب غالبية السكان من شأنه أن يتلافى هذه العقبات وأن يبدأ التنمية من إمكانيات سوق أوسع نسبياً.

13-4 أهمية التنمية:

أولاً: التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة:

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة، هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة، والتي ما زالت متأصلة ومتوازنة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، ويمكن إيجاز هذه العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في المجموعتين التاليتين:

أ) مجموعة العوامل الاقتصادية وتتمثل في:

1. التبعية الاقتصادية للخارج.
2. سيادة نمط الإنتاج الواحد.
3. ضعف البنيان الصناعي.
4. ضعف البنيان الزراعي.
5. نقص رؤوس الأموال.
6. انتشار البطالة بأشكالها المختلفة وبخاصة البطالة المقنعة.
7. انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.
8. سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
9. استمرارية أزمة المديونية الخارجية.

ب) العوامل غير الاقتصادية وتتمثل في:

1. الزيادة السكانية الهائلة.
2. انحفاض المستوى الصحي.
3. سوء التغذية.
4. انخفاض مستوى التعليم الكمي والنوعي.
5. تراجع القدرات والانجازات العلمية والتقانية (التكنولوجية).

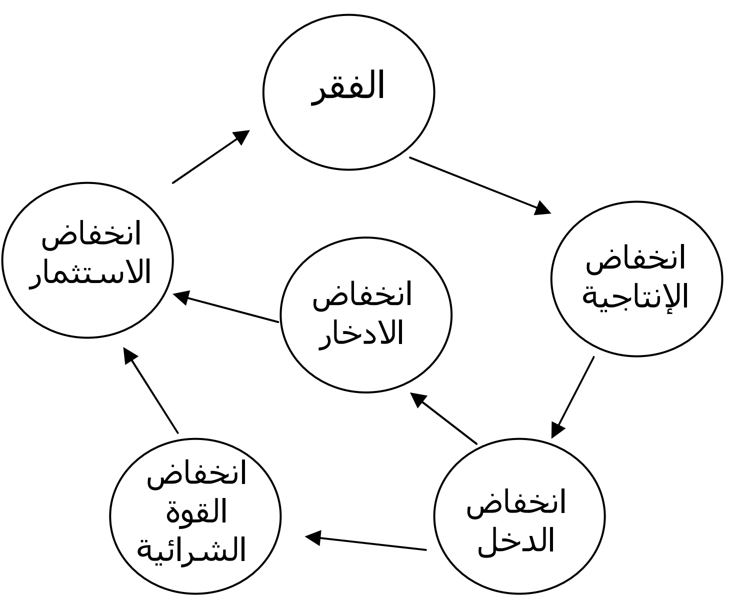
6. ارتفاع نسبة الأميين من السكان.

ويمكن تجاوز هذه الأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية تدريجياً بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تعتمد اعتماداً كبيراً على رؤية واستراتيجية مدروسة وواضحة.

اقتصرت التنمية في الدول النامية كنتيجة للمفاهيم الكلاسيكية للتنمية على الاهتمام بمعدل نمو الدخل القومي ورفع متوسط دخل الفرد، دون النظر إلى الكيفية التي يتولد بها هذا النمو، ولا إلى حالة توزيع الدخل بين فئات السكان، ولكن غالبية الدول النامية ما زالت تعاني حتى الآن من مشاكل كثيرة أي استمرار حالة التخلف الاقتصادي والتي تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة في القطاع الزراعي والتي يشكل أكثر من 70% من مصادر دخل غالبية الدول النامية، ويؤدي انخفاض إنتاجية إلى انخفاض الدخل الفردي، الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية، الادخار، الاستثمار، ومن ثم انخفاض الإنتاجية وهذا ما يعرف بظاهرة الحلقة المفرغة للفقر أو دائرة الفقر الخبيثة (Vicious Circle of Poverty) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (9).

الشكل رقم (9)

الحلقة المفرغة للفقر



ثانياً: التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي:

والتنمية الحقيقية لابد وأن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على أساس تبعيته، هذا ونود أن نؤكد هنا أن مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه وإذا استمرت هياكلها وآلياتها المشار إليها، بل أن التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، كل ذلك يزيد ويعمق من روابط تبعية الأقطار المتخلفة والتي توارثت من فترة ما قبل الاستقلال، هنا يستلزم التخلص تدريجياً من التبعية الهيكل الاقتصادي للدولة، أي بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالاً صحيحاً.

5-13 الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية:

البلدان النامية كانت عبارة عن مستعمرات تابعة للبلدان الأوروبية الغربية ولم تتحرر معظمها إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وحصل كثير منها وبدرجات متفاوتة على الاستقلال السياسي والاقتصادي، وعندما بدأت بناء اقتصادياتها واجهتها مشكلة التخلف الاقتصادي واتضح أمامها مدى اختلال أبنيتها الاقتصادية ومدى ضعف كميات وكفاءة العناصر الإنتاجية المستخدمة، فالبلدان النامية تحاول جاهدة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وذلك عن طريق إحداث تغيرات جذرية في أبنيتها الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الكفاءة الإنتاجية للعناصر المتاحة.

ويعني النمو الاقتصادي زيادة الناتج القومي الصافي بينما تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

فالتنمية تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي والنمو الاقتصادي ينبغي أن يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية، فإذا ازداد الدخل القومي الحقيقي مثلاً بمعدل 8% وكان معدل زيادة السكان 3% فإن نصيب الفرد من الدخل القومي سيزداد بمعدل 5% سنوياً.

ومن الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية، فالنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية الاقتصاد القومي كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جداً من السكان.

إن التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة

استخداماً أمثل عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة.

وخلاصة القول أن تعريفنا للتنمية "بأنها عملية تغيير مقصود وواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغاً لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع" هذا المفهوم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يمثل للبلدان النامية طريقاً للخروج من دائرة التخلف وللوصول إلى النمو الذاتي في المستقبل.

6-13 أهداف التنمية الحقيقية:

تطلعت البلدان النامية إلى التنمية الوطنية لتوطيد الاستقلال ولتحسين مستويات المعيشة فيها، وبغض النظر عن خصائصها الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية فيها، تبنت معظم البلدان النامية تخطيط التنمية، وبدرجات متفاوتة من المركزية والالتزام لتعجيل تحقيق غاياتها وأهدافها، وقد بدأت فكرة التنمية في الظهور بعد الحرب العالمية الثانية للتخلص من الاستعمار الذي نهب خيرات البلدان النامية والحصول على الاستقلال السياسي وتغيير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

وتسعى كل الدول الى رفع مستوى معيشة سكانها، وليس هنا من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لاخرى ويعود ذلك إلى الظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقصادية والثقافية وحتى السياسية، ولكن هناك أهداف سياسية تسعى اليها الدول النامية في خططها الانمائية ويمكن حصر الاهداف الاساسية في الآتي:

أولا: زيادة الدخل القومي الحقيقي:

الدول النامية تعطي الاولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لان زيادته من أهم الاهداف لتلك الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك

الدول وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشلكة السكانية والاوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة الا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، خاصة اذا تحققت زيادة الدخل من احداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

أن زيادة الدخل القومي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الامكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول، فكلما كان معدل السكان كبيرا ، اضطرت الولة الى العمل، ولكن هذه الزيادة مرتبطة ايضا بامكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس أموال وكفاءات بشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي، ولا ننسى أن السكان أنفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج لو وظفوا بشكل واع مع التريب مما سوف يزيد من الانتاجية.

ثانيا: رفع مستوى المعيشة:

وتسعى الدول النامية في خططها الانمائية الى تحقيق مستوى معيشة مرتفع ، وأن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن ، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وانما هو ايضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.

ففي معظم دول العالم الثالث، هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية وعلى معظم الانشطية الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان، علما أن هناك ارتباط وثيقا بين زيادة السكان والدخل، فكلما كانت السكان أكبر من زيادة الدخل أنخفض متوسط نصيب الفرد وأدى ذلك بالتالي الى انخفاض

مستوى معيشة، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا مرتفعا دل ذلك على أرتفاع ما في مستوى المعيشة.

ثالثا: تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الاهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني ايضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعانب غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي الى تدني المستوى الصحي والتعليمي والنعيشي،وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت.

ولا شك أن للتفاوت في توزيع الدخول والثروات مساوئ في عدم شعور الغالبية بالعدالة الاجتماعية، كما أن هذا التفاوت يميل الى وضع الافراد في طبقات، وأهم هذا المساوئ على المساوئ على الاطلاق هي هدر الموراد الاقتصادية فالاغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع الى هذه الناحية، هذه إن افترضت أن الجهاز الانتاجي قادر على التحرك لاشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة، ولو أننا نرى غالبية الدول المتخلفة يعجز جهازها الانتاجي عن تلبية الاستهلاك المظهري الذي تتمتع به طبقة الاغنياء فتتجه الدولة الى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ارتباط هذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية اخرى وكذلك فأن زيادة الطاقات الانتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة الى خلق الطلب عليها واحد وسائل خلق الطلب هي اعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الاوسع من المجتمع.

رابعا: التوسع في تنويع قاعدة الهيكل الإنتاجي:

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية الى توسيع قاعدة الهيكل الانتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات العامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة ان أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعي التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الانتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، ارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعته بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في التوليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط.

13-7 نظريات النمو الاقتصادي

13-7-1 مفهوم النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الانتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية، فكلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي بعد بلوغ نسبة استغلال الطاقة الانتاجية 100%.

وبما أن الاقطار النامية تتميز اقتصاداتها بوجود موارد اقتصادية غير مستغلة، لذا فأنه باستغلال هذه الموارد تدريجيا يمكن لهذه الاقطار أن تحقق معدلات نمو مرتفعة وسريعة في الدخل القومي ولفترة طويلة نسبيا.

ولما كان من المحتمل جدا أن تعزى نسبة اية زيادة في القيمة النقدية في الدخل الى ارتفاع في الاسعار، فأنه من الضروري تحديد نسبة الزيادة الحقيقية في الدخل، وذلك باستخدام الارقام التي تشير إلى قيمة الانتاج بالاسعار الثابتة (CONSTANT PRICE) بالإجابة إلى الاسعار الجارية (CURRENT PRICE).

ولأجل تحديد نسبة النمو الاقتصادي لاي بلد لابد من الاعتماد على بعض المؤشرات الكمية، ويمكن الاستدلال عن النمو الاقتصادي بطريقتين هما:

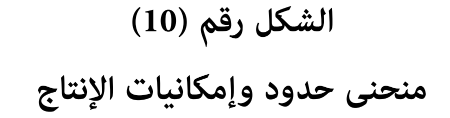
بتحديد معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي، أو الناتج القومي الصافي.

أو بتحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي (Per capita Real Income).

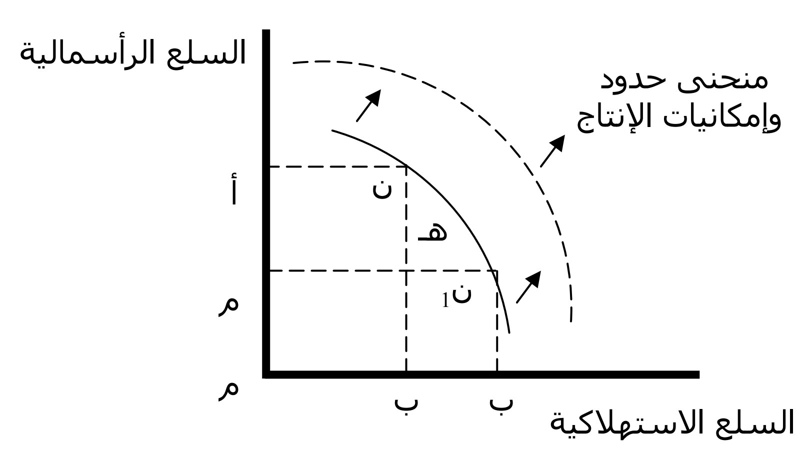
ونستخدم الطريقة الأولى لقياس التوسع الانتاجي، اما الطريقة الثانية، فتستخدم للتعبير عن تطور مستوى المعيشة المادي للافراد في قطر معين ومقارنته بمستويات المعيشة في الاقطار الاخرى.

ويتعلق النمو الاقتصادي ايضا بالاجراءات الاقتصادية التي تستهدف زيادة الطاقة الانتاجية لبلد معين، وبذلك فأن السياسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي تختلف عن السياسات النقدية والمالية التي تستهدف الاستغلال الكامل، والاستخدام الكافي للطاقة الانتاجية المتاحة في اقتصاد معين، ويمكن توضيح مفهوم النمو الاقتصادي بما يعرف بمنحنى حدود امكانات الانتاج (curve production possibilities frontiers) كما يتضح من الشكل رقم (10).

الشكل رقم (10)



منحنى حدود وإمكانيات الإنتاج



يتضح من الشكل السابق أن النمو الاقتصادي ليس هو التحرك على النفس منحنى حدود امكانيات الانتاج القصوى (أب) كالتحرك من نقطة (ن) الى نقطة (ن)، وذلك لأن مثل هذا التحرك ما هو الا مجرد تغيير في تركيب الانتاج الكلي وليس تغييرا مطلقا في حجم الانتاج، بل أن النمو الاقتصادي ينعكس في انتقال منحنى حدود امكانات أوسع للانتاج.

ويلاحظ أن ك4ل نقطة على منحى حدود امكانيات الانتاج تمثل في الواقع تركيبا معينا من الانتاج بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية أو الانتاجية عند مدى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، لذلك فأن كل نقطة تقع الى اسفل هذا المنحنى مثل مستوى من الاستخدام غير الكامل للموارد الاقتصادية كالنقطة (هـ)، ويمكن قياس البطالة بالمسافة الواقعة بين نقطة (هـ) ومنحنى حدود امكانيات الانتاج القصوى، أي بعبارة أخرى، أن التحرك من نقطة (هـ) الى حدود المنحنى لا يعكس تحقيق النمو الاقتصادي وانما زيادة نسبة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، أو أنخفاض نسبة البطالة (أو التبذيرفي الموارد الاقتصادية).

13-7-2 العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

لا توجد هناك مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تكون بحد ذاتها نظرية عامة للنمو الاقتصادي، ومع ذلك فهناك عوامل معينة تلعب دوراً مهماً في المحاولات الرامية إلى تطوير مثل هذه النظرية، ويمكن تحديد هذه العوامل بما يلي:

أ) كمية ونوعية الموارد البشرية:

سبق أن بينا بأنه يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي، بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي، ويمكن استخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

يتضح من المعادلة أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي يزداد كلما ازداد الحد الأيمن من المعادلة، ويعتمد هذا الحد على الحد الأيسر من المعادلة، أي على معدل زيادة المقام بالنسبة إلى البسط، فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان إلى الضعف أيضاً فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير، ويدل هذا على أن زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في الأقطار النامية، خاصة تلك التي تعاني من الضغط السكاني (Population pressure).

والجدير بالملاحظة أن المعادلة السابقة تستخدم السكان مؤشراً كمياً (Quantitative Indicator) فقط، إلا أنه توجد هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار، فمثلاً تؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم القوى العاملة (Labour Force) أي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل، وتؤثر إنتاجية العمل (Productivity of labour) على معدل النمو

الاقتصادي حيث تستخدم عادة مؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية (Efficiency of Resource Allocation) أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات، ومن العوامل الرئيسي المحددة لإنتاجية العمل هي:

1. مقدار الوقت المبذول في العمل، أي معدل ساعات العمل في الأسبوع.
2. نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمال.
3. كمية ونوعية المكائن الحديثة المستخدمة في الإنتاج والموارد الأولية المتوفرة.
4. درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

ويبدو أن الأقطار الصناعية قد شهدت خلال العشرين سنة الماضية انخفاضاً مستمراً في العامل الأول وزيادة مستمرة في بقية العوامل الأخرى، ويلاحظ أيضاً أن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من معدل الطاقة الإنتاجية للفرد، ويعزى السبب إلى أن الأفراد يميلون عادة إلى الاشتغال ساعات عمل أقل كلما تحسن مستو أو المعاشي، أي كلما ارتفع المستوى المعاشي للأفراد، كلما تحسن قل حجم القوة العاملة الفعالة (Active labour force) في سوق العمل، وذلك بسبب زيادة الإقبال على التعليم، تقليل أيام العمل، زيادة الرغبة في التمتع بالعطل، كذلك زيادة حجم السكان غير الفعال، حيث أن نسبة كبيرة من الأفراد تفضل ترك العمل في سن مبكرة نسبياً (الإحالة على التقاعد) وكذلك زيادة معدل سن الحياة (Life Expectancy) الذي يبلغ حوالي (70) سنة في الأقطار المتقدمة بالمقارنة مع حوالي (45) سنة في الأقطار النامية وخاصة الفقيرة في افريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول في آسيا.

ب) كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية: درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات ... الخ.

ويعتقد بعض الاقتصاديين بأنه لا يوجد هناك ما يعرف بالموارد الطبيعية، فالموارد التي زودتنا بها الطبيعة لا قيمة لها بالنسبة للمجتمع، إلا إذا استطاع الإنسان أن يستغلها لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وعندما يحدث ذلك، أن الموارد عندئذ ستفقد تسميتها "بالطبيعية" وتصبح كأنها من صنع الإنسان.

لذلك فمن المحتمل أن يكون البلد غنياً بموارده الطبيعية إلا أن مستواه المادي أو معدل نموه الاقتصادي سوف لا يتأثر مطلقاً إذا بقيت هذه الموارد غير مستغلة، ومعنى هذا أن شروط الطلب والتكاليف يجب أن تكون مشجعة لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية (غير المستغلة) إلى حالة اقتصادية (مستغلة)، ويتطلب ذلك ما يلي:

1. أن يكون الطلب على السلعة التي يستخدم المورد في إنتاجها في مستوى يبرر استغلال هذه الموارد.
2. أن يكون عرض رأس المال، المهارات الفنية ملائماً لتحويل الموارد إلى استعمالات مربحة.

والجدير بالملاحظة أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة، بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، بتحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة: رأس المال، العمل، .... الخ، نحو مجالات الأبحاث، ويعني ذلك أنه لابد من التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأجل القصير لتمكين الاقتصاد الوصول إلى مستوى أعلى من القدرات الإنتاجية في المستقبل، أي بعبارة أخرى لتحقيق انتقال منحنى حدود إمكانيات الإنتاج القصوى إلى الأعلى.

ج) تراكم رأس المال Accumulation of Capital:

لابد للمجتمع أن يضحي بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، المكائن، طرق المواصلات، الجسور، المدارس والجامعات،

المستشفيات ..الخ، فالمعدل الـذي يسـتطيع أن يضـيفه المجتمـع إلى كميـة رأس المال يؤثر على معدل النمو الاقتصادي لذلك المجتمع.

أما العوامل المحددة لمعـدل تـراكم رأس المـال فهـي تلـك التـي تـؤثر في الاستثمار وأولها:

1. توقعات الأرباح Profit Expectations.
2. السياسات الحكومية تجاه الاستثمار.

ويختلف تأثير هذه العوامل مـن بلـد لآخـر، ومـع ذلـك فـإن أو مظهـر لعمليـة تـراكم رأس المـال بالنسـبة لجميـع الأقطـار هـي ضرورة التضـحية (Sacrifice).

لذلك، فإن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخـار: نسـبة دخل المجتمع الذي لا ينفـق عـلى الاسـتهلاك، أي أنـه لأجـل الإضـافة إلى حجـم المتراكم من السلع الرأسمالية، لابد للمجتمـع أن يمتنـع عـن اسـتهلاك جـزء مـن الإنتاج الحالي لتحويل جزء من الدخل للأغراض الاستثمارية، ويمكـن إيجـاز هـذا المبدأ بصورة عامة كما يلي:

إن كلفة (أو ثمن) النمـو الاقتصـادي بالنسـبة للمجتمـع هـو الاسـتهلاك الذي يجب أن يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال.

د) التخصص والإنتاج الواسع (الكبير):

يعتبر آدم سـميث Adam Smith مـن أوائـل الاقتصـاديين الـذين أبـرز أهمية التخصـص أو تقسـيم العمـل (Division of labour) في كتابـه المشـهور ثروة الأمم (The Wealth of Nations) الذي نشر في سنة 1776... فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يعزى إلى تقسـيم العمـل، ويؤكـد سميث بأن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فإذا كان حجـم السـوق صـغيراً (كما هو الحال في معظـم الأقطـار الناميـة)، فـإن تقسـيم العمـل سـيكون أقـل

وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية، ويكـون حجـم الإنتـاج عـادة في المراحـل الأولى للتنمية الاقتصادية ضيئلاً وكذلك الحالة بالنسبة لمسـتوى التخصـص، كـما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق، وبعد أن يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي، عندئـذ يـزداد التخصـص في العمليات الإنتاجية، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف.

يتضح إذن بـأن النمـو الاقتصـادي لـيس مجـرد زيـادة في كميـة عوامـل الإنتاج، وإنما يتضمن تغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية، لذلك يتحدد النمو الاقتصادي لبلـد معـين، جزئيـاً في الأقـل، بمـدى قـدرات البلـد عـلى زيـادة التخصص في موارده الاقتصادية.

هـ) معدل التقدم التقني:

بالإضـافة إلى الاعتبـارات الكميـة، فـإن هنـاك عوامـل نوعيـة تسـهم في تحديد النمـو الاقتصـادي، ومـن أو هـذه العوامـل النوعيـة هـو معـدل التقـدم التكنولوجي، ويعني هذا، بصورة عامة، السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

ولعل المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خـير دليـل على مدى التطور الاقتصـادي الـذي رافـق هـذه المخترعـات في كـل مـن انجلـترا والولايـات المتحـدة، كـما أسـهم نمـو القطـاع المصرـفي في تمويـل المخترعـات والإبداعات التكنولوجية.

لذلك فإن التقدم التكنولوجي يشمل أكثر من مجـرد ظهـور المخترعـات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيـادة اسـتغلال المـوارد الاقتصـادية المتاحـة، وتطـوير واكتشـاف مـوارد أخـرى جديـدة بالتحسـينات في مستويات التعليم والإدارة والتسويق.

و) عوامل بيئية:

لا يحدث النمو الاقتصادي في أي بلد من فراغ، فالنمو الاقتصادي يتطلب توفر مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، ويعني هذا أنه لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظلم ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم التقدم الاقتصادي، وليس غريباً إن استطاعت بعض الأقطار مثل الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، اليابان، والاتحاد السوفيتي سابقاً أن تحقق معدلات نمو عالية بالرغم من اختلاف نظمها السياسة، بينما هناك أقطار أخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا لم تتمكن من تحقيق نمو اقتصادي مهم طيلة عشرات السنين الماضية.

والجدير بالملاحظة أنه من الصعوبة به تحديد مدى أولوية تأثير العوامل السابقة في تحديد النمو الاقتصادي لبلد معين، وذلك لأن بعض تلك العوامل هي نوعية أكثر من كونها عوامل كمية، لهذا يفضل معظم الاقتصاديين توكيد ثلاثة عوامل هي:

أ. زيادة القوة العاملة.
ب. زيادة رأس المال.
ج. التقدم التكنولوجي.

ويمكن قياس أثر كل من القوة العاملة ورأس المال، بينما من الصعب قياس أثر لتقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من الناحية الكمية بصورة مباشرة، وإنما يمكن تقدير ذلك بصورة غير مباشرة، فمثلاً، إذا كان الاقتصاد ينمو بنسبة 6% سنوياً خلال فترة معينة، وإذا كان 4% من هذا المعدل يعزى إلى نمو القوى العاملة ورأس المال سوية، فإن النسبة المبتقية وهي 2% يمكن أن تعزى إلى التقدم التكنولوجي، وبضمنه العوامل الأخرى كالتحسين في نوعية المكائن، الإدارة والمهارات الفنية للعمال ... الخ.

أسئلة الخطأ والصواب

1. إن التخلف ليس حالة اقتصادية فقط بل هو وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي متشابك.
2. تكون المواد الغذائية والمواد الأولية معظم الصادرات في البلدان النامية.
3. إن معظم البلدان النامية لا تعاني من نقص في الادخار.
4. إن كلمة التنمية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وحتى عسكرية.
5. لاشك أن للاستثمار والمعدل التراكمي الرأسمالي دوراً هاماً في عملية التنمية.
6. التنمية الحقيقية لابد وأن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على أساس تبعيته.
7. يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفاً من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية.
8. يعزى تخلف نمو الصادرات للأقطار النامية بالدرجة الأولى إلى انخفاض الطلب العالمي على السلع الأولية.
9. إن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج وإنما يتضمن تغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية.
10. إن أهم مشكلة تعاني منها البلدان النامية تتمثل في مشكلة تمويل الاستثمار.

أسئلة للمناقشة

السؤال الأول: اكتب كل ما تعرفه عن مفهوم التخلف والأسباب التاريخية للتخلف.

السؤال الثاني: عدد مع الشرح سمات البلدان النامية.

السؤال الثالث: عرّف التنمية ثم اشرح أهداف التنمية.

السؤال الرابع: اشرح بالتفصيل أهمية التنمية الحقيقية.

السؤال الخامس: وضّح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

السؤال السادس: وضّح مفهوم النمو الاقتصادي ثم اشرح العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

الفصل الرابع عشر

التخطيط الاقتصادي

1-14 تاريخ التخطيط.
2-14 تعريف التخطيط الاقتصادي.
3-14 أهداف التخطيط في البلدان المختلفة.
 1-3-14 أهداف التخطيط في البلدان الرأسمالية.
 2-3-14 أهداف التخطيط في البلدان الاشتراكية.
 3-3-14 أهداف التخطيط في البلدان النامية.
4-14 مقومات نجاح التخطيط والتنفيذ.
5-14 مفهوم المتابعة وموقعها في العملية التخطيطية.
6-13 خطط التنمية في الدول العربية.
- أسئلة الخطأ والصواب.
- أسئلة للمناقشة.

الفصل الرابع عشر

التخطيط الاقتصادي Economic Planning

14-1 تاريخ التخطيط:

كان أول من أبرز فكرة التخطيط الاقتصادي العالم النرويجي كريستيان شونهيدر (Christian Shonheder) في بحث نشره في عام 1910، ثم تطورت الفكرة من الناحية العملية، أثناء الحرب العالمية الأولى في ألمانيا واتخذتها هذه الدولة وسيلة لإدارته دفة الحرب واتبعت الدول المتحاربة نفس الأسلوب التخطيطي في إدارة دفة الحرب.

بريطانيا اتبعت الأسلوب التخطيطي، وذلك لأغراض المواءمة بين الاقتصاد القومي ومقتضيات المجهود الحربي، وبعبارة أخرى كان التخطيط الاقتصادي في الدول الرأسمالية وسيلة مؤقتة تنظم عملية الاقتصاد القومي من ظروف السلم إلى ظروف الحرب.

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد ثانية، ضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط السليم للموارد الاقتصادية، كما أخذت جنوب شرق آسيا كالفلبين واندونيسيا بفكرة التخطيط القومي لتحقيق التنمية الاقتصادية وبمعدلات سريعة والتغلب على ما تعانيه من تخلف وفقر وانخفاض المستويات المعيشية فيها وظهر أيضاً هذا الاتجاه نحو التخطيط في دول أمريكا اللاتينية.

ومن أهم أسباب الاهتمام بالتخطيط للدول الذي أخذت بهذه الفكرة يرجع إلى العوامل التي يمكن أن نجملها فيما يلي:

1. أثر الكساد العظيم (1929-1932) في زعزعة ثقة الناس في الأسلوب التلقائي على تحقيق النمو الاقتصادي المستمر، والتغلب على الازمات الحادة المتكررة، والإفراط في الإنتاج، والبطالة المزمنة، التي كانت طابع الحياة الاقتصادية، آنذاك في المجتمعات الغربية، ذات الاقتصاد الحر.

2. اندلاع الحرب العالميتين الأولى والثانية، بفاصل بينهما لا يزيد عن ربع قرن مما كان سبباً مباشراً لتأييد فكرة التخطيط الاقتصادي في كثير من الدول الغربية، التي طبقته بدرجات متفاوتة لتتمكن من متابعة الحرب.
3. الدمار المادي في دول أوروبا من جراء الحرب العالمية الثانية، وما استتبعه ذلك من تطبيق التخطيط الاقتصادي كضرورة حتمية اقتضتها الظروف الملحة لإعادة تعمير ما خربته الحرب.
4. وضوح الرؤيا فيما يتعلق بأساليب التنمية الاقتصادية في المجتمعات المختلفة الآخذة بأسباب النمط الاقتصادي السريع.

أما بالنسبة للدول العربية فالتجربة التخطيطية العربية بدأت بإعداد الخطة العشرية الأولى في مصر 1959/ 1960 – 1969 – 1970 التي أعد فيها تفصيل الخطة الخمسية الأولى 1959/ 1960- 1964/ 1965، وأعدت الخطة الخمسية الأولى في سوريا في نفس الوقت لكن لم يكتب لها الاستمرار أو التطبيق إذ توقفت على أثر حركة الانفصال في سنة 1961 كما وأعدت السودان الخطة العشرية للسنوات (1961/1962 – 1970/1971) تلتها الجزائر، ولم تبدأ السبعينات بعد

2-14 ما المقصود بالتخطيط الاقتصادي:

تعرض الكثير من الكتاب لتعريف التخطيط الاقتصادي، فيعرفه البعض بأنه "العملية التني تقوم الدولة بمقتضاها بوضع قطاعات الاقتصاد القومي في صورة متكاملة لفترة زمنية مقبلة" ويعرفه البعض الآخر بأنه استخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق أقصى إشباع ممكن، وعرفه آخرون بأنه "اختيار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محدودة"، كذلك يعرّف التخطيط "بأنه تحديد أهداف معينة مع وضع الأساليب والتنظيمات والإجراءات لتحقيق تلك الأهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة".

يلاحظ أن هناك اختلافاً في وجهات النظر حول المقصود بالتخطيط الاقتصادي؛ فالتخطيط هو التوجيه الواعي لمواد المجتمع كافة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية فالأداة التي يستخدمها التخطيط في تحقيق أهدافه هي

الخطة القومية التي يقوم بإعدادها الجهاز المركزي للتخطيط وتقوم بتنفيذها كافة الوحدات الإنتاجية على مستوى الاقتصاد القومي.

ويمكن اعتبار التخطيط (نوعاً من تدخل الدول، لتحقيق مواءمة واعية بين الناتج القومي وهيكله من جهة، وبين الحاجات الاجتماعية من جهة أخرى، في شكل تصميم وتنفيذ برنامج عمل مستقل، وذلك لضمان اتجاه وقيم المتغيرات الاقتصادية العامة).

أما شارلز بتلهايم Charles Bettelheim فيقول "إن التخطيط عملية يمكن لها أن تنظم جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتستلزم ترابطاً وتنسيقاً بين قطاعات الاقتصاد القومي مما يستدعي دراسة على نطاق عام وشامل للتأكد من أن المجتمع سوف ينمو بصورة منتظمة ومتسقة وبأقصى سرعة ممكنة، وذلك مع التبصير بالموارد الموجودة وبالأحوال والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة بحيث يمكن السيطرة عليها، وذلك ضماناً للنتائج المستهدفة من الخطة".

ويذهب ديكنسون Dickinson إلى أن التخطيط هو عبارة عن "وضع القرارات الكلية المتعلقة بماذا، وكم ينتج؟ وكيف، ومتى، وأين؟ ولمن يوزع وذلك على أساس تقرير واعٍ من سلطة حازمة، وعلى أساس شامل للنظام الاقتصادي.

ويعرّفه بولدوين Baldwin بأنه "أسلوب لاستخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق له الحصول على أقصى إشباع ممكن"، أما برلوف وسائيز Perloff, Sacz فيعتبران أن التخطيط هو "أي فعل تقوم به الدولة بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي عن ذلك المعدل الذي كان يحقق لو لم يقم بهذا الفعل".

ويعرّف واترسون Waterson التخطيط بأنه "عبارة عن اختيار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محدودة".

كما ويعرّف مصطفى الخشاب التخطيط بأنه "عملية تجميع للقوى، وتنسيق للجهود وتنظيم للنشاط الاجتماعي الذي تبذله جماعة من الجماعات، في إطار واحد مع تكامل الأهداف وتوحيد المواقف، مستغلين في ذلك خبراتهم ومعلوماتهم، ومقدرتهم الذهنية والعملية وإمكانيات البيئة، ومستعينين بتجارب الماضي ووسائل الحاضر للوصول إلى أهداف تقابل حاجات المجتمع وتحقق ارتقاءهم إلى حياة اجتماعية أفضل".

ويرى الدكتور محمد محمود الأمام أن التخطيط لا يخرج عن كونه "وسيلة إلى غاية، وهو يتميز بأنه وسيلة منظمة ومستمرة - وإذا كان قومياً قلنا أيضاً شاملة – يتم فيها حصر كافة موارد المجتمع مادية كانت أم مالية أم بشرية وتحويل طريقة تعبئتها واستغلالها وتوجيهها وتوزيعها، بشكل يساعد على تحقيق الغايات المرجوة في أقصر فترة ممكنة، وبأقل جهد أو تكلفة اجتماعية واقتصادية، وبأدنى قدر من الضياع في هذه الموارد".

ولابد هنا إلا نحلط بين التخطيط الاقتصادي والاشتراكية، فالتخطيط الاقتصادي كما عرّفه الاقتصاديون هو أسلوب علمي أو وسيلة تهدف إلى الاستغلال الامثل للثروات المتاحة في البلد خلال فترة معينة لرفع مستوى البلد ورفاهية المجتمع، أما الاشتراكية فهي مذهب أو نظام يطبق كله أو بعضه حسب طبيعة البلد، وقد تنبهت معظم الدول النامية إلى هذه الحقيقة وخاصة بعض الدول العربية أو هناك اختلافاً جذرياً بين التخطيط والاشتراكية فاتبعت أسلوب التخطيط وبدرجات متفاوتة وذلك حسب ظروف وطبيعة كل دولة.

14-3 أهداف التخطيط في البلدان المختلفة:

من الطبيعي أن تبدأ أي خطة عامة بتحديد الأهداف التي ينبغي الوصول إليها، فالخطة تعبر عن بعض الرغبات الكامنة التي يود القائمون على تنفيذ الخطة تحقيقها، وعادة ما تتبلور هذه الرغبات في رغبة عامة واحدة وهي رفع مستوى المعيشة للأفراد.

وتنبثق أهداف التخطيط من طبيعة النظام الذي يمارس فيه التخطيط، وكما نعلم هناك نظامان اقتصاديان رئيسيان: النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي إلى جانب نظام غير متميز كثيراً هو النظام الاقتصادي في البلدان النامية ذو الصفة المزدوجة، وهذه الأنظمة متباينة من حيث فلسفتها وطريقة سيرها ومرحلة نموها وطاقاتها ودرجة طموحها، وتبعاً لهذا التباين تتباين أهداف التخطيط، ولذلك سنحاول أن نتعرف على الأهداف في كل نظام من خلال تصوره وفهمنا لطبيعته.

14-3-1 أهداف التخطيط في البلدان الرأسمالية:

يعتمد النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والقوة المحركة لآلية هذا النظام هي المزاحمة وقوانين السوق، إن طبيعة النظام الرأسمالي ذاتها تجعل قطاعات الاقتصاد القومي متباينة في تطورها، وأما الأهداف العامة التي تحاول الدول الرأسمالية الوصول إليها بإتباعها أسلوب التخطيط يمكن تحديدها بالنقاط التالية:

1. تصحيح الانحرافات الناجمة عن طريقة ونمط سير اقتصادياتها الرأسمالية والتي تظهر في صورة الدورات الاقتصادية والبطالة، والأهداف هنا في تحقيق التوظف الكامل للموارد الإنتاجية المادية والبشرية.
2. رفع معدل نمو الدخل القومي بحيث لا تتخلف الاقتصاديات الرأسمالية عن التقدم الاقتصادي السريع الذي تسجله الدول الاشتراكية.
3. تنمية بعض قطاعات الاقتصاد القومي التي تكون متخلفة في نموها أو التي يراد تعجيل النمو فيها بمعدل أعلى.

وباختصار يمكن القول بأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي المسيطرة في النظام الرأسمالي، وأن معظم القرارات تكون في أيدي الأفراد، وإن الحكومة لا تؤثر إلا بطريق غير مباشر في هذه القرارات ومن خلال سياستها النقدية والمالية وسياسة الأجور، الأمر الذي يجعل تنفيذ تلك الأهداف خاضعاً لرغبة الأفراد

ومشيئتهم وتابعاً للكيفية التي تتطابق أو تتعارض فيها مصلحة الأفراد مع تلك الأهداف.

2-3-14 أهداف التخطيط في البلدان الاشتراكية:

يعتمد النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فالدول تملك كل وسائل الإنتاج وأما الأهداف العامة التي تحاول الدول الاشتراكية بإتباع أسلوب التخطيط كما يلي:

1. إن التخطيط الاقتصادي باعتباره أحد الأسس الرئيسية للاشتراكية يهدف قبل كل شيء إلى تصفية الاقتصاديات الرأسمالية وغيرها التي تعترض وتعيق بناء الاشتراكية.
2. تكوين قطاع اشتراكي كبير يكون دعامة للحياة الاقتصادية وأداة التوجيه الاقتصادي في المرحلة الانتقالية، وبحيث يستطيع هذا القطاع توجيه أنماط الإنتاج غير الاشتراكية التي يستمر نشاطها في هذه المرحلة.
3. دعم الجهاز الإنتاجي بالاعتماد على التصنيع السريع وتطوير الزراعة وتكوين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والاشتراكية، وحسن توزيع الدخل اعتماداً على أسس علمية وفنية تحقق أقصى عائد في أقرب وقت وبأقل كلفة.

وترجع أهمية التصنيع السريع كهدف للتخطيط الاقتصادي إلى أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى قاعدة صناعية كافية لأن تكون لها ركيزة في انطلاقتها التنموية واستمرارها، كما أن التصنيع السريع يحتاج إلى التوسع في التنمية الزراعية كي يستطيع القطاع الزراعي تلبية مطالب الصناعة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعية، وتوفير الغذاء للعمال الزراعيين الذين ينتقلون إلى الصناعة، ونجاح التنمية الزراعية رهن بتوفير وسائل التقنية التي على الصناعة أن تمدها بها.

من ذلك يتبين أن التصنيع يحتاج إلى الزراعة التي تفتقر بدورها إليه، الأمر الذي يتطلب تحقيق التوازن في تنمية هذين القطاعين.

ومن الجدير بالذكر أن التصنيع السريع يتطلب حصر وتوجيه الموارد بشكل مركزي كي يصبح بالإمكان تركيز كل الموارد لأغراض معينة والحيلولة دون تسربها إلى أغراض أخرى لا تخدم عملية التصنيع، كما أن التسلط المركزي على الموارد يسهل عملية التخطيط وتخصيص الموارد وتوزيعها حسب أولوية الأهداف.

14-3-3 أهداف التخطيط في البلدان النامية:

إن البلدان النامية على اختلاف مستوياتها الاقتصادية وعلى اختلاف أنواع الاقتصاديات التي تتواجد فيها تشترك جميعاً في خاصية رئيسية هي كونها متخلفة اقتصادياً وتقنياً عن الدول المتقدمة الرأسمالية والاشتراكية على السواء، ووضع التخلف في البلدان النامية يظهر بصور شتى متداخلة فيها بينها وكثيراً ما يكون كل منها سبباً لظهور الأخرى ونتيجة لظاهرة غيرها، وأهم هذه الصور القصور الكبير في استغلال الموارد الطبيعية وندرة رأس المال وسوء استخدامه وانخفاض مستوى الإنتاجية، وحصيلة ذلك تظهر في الضآلة النسبية للدخل القومي وسوء توزيعه، كما أن التخطيط في إنتاج الموارد الأولية يعتبر أحد الصور السيئة للتخلف ذلك لأنه يجعل البلدان النامية تقع بشكل أو بآخر في تبعية الدول المتقدمة.

وتبعاً لذلك نستطيع القول بأن أهداف التخطيط في البلدان النامية تكمن في إزالة تلك الصورة، ويمكن تجسيدها في النقاط التالية:

1. التركيز على تنمية الموارد البشرية وهو الثروة الحقيقية للمجتمع.
2. رفع مستوى استغلال الموارد الطبيعية ليصبح من الممكن زيادة الدخل القومي.
3. قلب بنية المجتمع ليصبح بالإمكان تحقيق توزيع صحيح وعادل للدخل القومي.
4. تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من وضع التبعية.

وبلوغ هذه الأهداف ليس بالعملية السهلة، خاصة وأن تحقيق أي هدف منها يرتبط ويتعلق بتحقيق الأهداف الأخرى.

4-14 مقومات نجاح التخطيط والتنفيذ:

وعلى ضوء تجارب التخطيط في كثير من المجتمعات النامية التي تأخذ بأسلوب التخطيط من أجل التنمية، هنالك مبادىء عامة يتوقف عليها نجاح التخطيط إلى حد كبير يمكن إيجازها بما يلي:

1. توفر جهاز تخطيطي قادر بكادره على وضع الخطط ومتابعتها.
2. لابد من توفر جهاز إحصائي قوي قادر على خدمة التحليل التخطيطي للمشروعات بغية وضع إطار الخطة العامة والخطط السنوية التفصيلية، وذلك بتوفير الإحصاءات عن السكان والأرقام القياسية للأسعار وميزانيات الأسر ... الخ.
3. لابد أن يسبق التخطيط عملية التمويل، بمعنى أن تكون أهداف الخطة أساساً لإعداد مشروع الميزانية العامة والميزانيات الملحقة، وتعد هذه على ضوء التقديرات الواردة في مشروع الخطة السنوية، كما أنه لا يجوز الارتباط بأية أعمال أو برامج أو مشروعات خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الإطار العام للخطة.
4. أن يكون التوزيع الجغرافي لمشروعات الخطة توزيعاً عادلاً، فليس من العدالة، في شيء، أن تتركز المشروعات في العواصم وحدها، لأن عدالة التوزيع الجغرافي للمشروعات هي ضمان لحسن استغلال الموارد، وضمان لمد الخدمات الأساسية إلى كافة أقاليم الدولة على قدم المواساة.
5. أن يجري تخطيط الطاقات البشرية، جنباً إلى جنب، مع تخطيط الطاقات المادية، حتى لا يكون قصور بعض فئات العاملين والفنيين عن سد احتياجات مشروعات الخطة بمثابة اختناقات تعوق الخطة عن تحقيق أهدافها المرسومة.
6. أن يكون إعداد الخطة وتنفيذها على أساس المشاركة الإيجابية بين جهاز التخطيط وبين الأجهزة المختلفة بالدولة على مختلف المستويات لأن هذه المشاركة ضرورية لتضافر جهود العاملين في هذه الأجهزة المضي بالخطة –

في عزم وتصميم – نحو أهدافها المرجوة، حيث إن حق هـؤلاء في المشـاركة في إعدادها تقابله مسؤوليتهم عن تنفيذها وتحقيق أهدافها كاملة.

7. لابد أن يقاس نجاح كل وحدة إنتاجيـة بمـدى تنفيـذ نصـيبها مـن الخطـة، ولابـد أن يقـترن أي تقصـير في الأداء بـالجزاء الـرادع عنـه، وتحميـل الإدارة العليا في الوحدة الإنتاجية بمسؤولياتها الكاملـة عـن التنفيـذ وعـن تحقيـق أهداف الخطة.
8. لابد من نشر الوعي التخطيطي بكل وسائل الإعلام، حتى يعرف كل مواطن أهمية التخطيط في المجتمع ومبرراته، ويعرف الإطار الفلسفي العام لخطـة الشاملة، ويعرف أهداف الخطة واتجاهاتها، وعـلى الجملـة يعـرف حقوقـه وواجباته إزاءها كمواطن منتج، أو مواطن مدّخر، أو مواطن ممول.
9. الاستقرار السياسي (الأمن الداخلي والخارجي).

14-5 مفهوم المتابعة وموقعها في العملية التخطيطية:

أن عمليـة المتابعـة يتطلـب وجـود جهـاز واعٍ لمتابعـة تنفيـذ الخطـة وسنتناول هنا مفهوم المتابعة وأنواعها وأسبابها وأهم المرتكزات لجهـاز المتابعـة الفعّال.

1) مفهوم المتابعة:

ويقصـد بعمليـة المتابعـة بأنهـا مجموعـة مـن الإجـراءات والأعـمال والتنظيمات والتعليمات والضوابط التـي تتخـذها أجهـزة المتابعـة والصـلاحيات المفوضة لها والمسؤوليات المنوطة بهـا لتقيـيم النشـاط الاقتصـادي أثنـاء عمليـة تنفيذ الخطة على اختلاف مستويات الأجهزة التنفيذية.

فالمتابعة تسـاعد في التعـرف عـلى واقـع تنفيـذ خطـة التنميـة القوميـة ومدى تحقيق أهـدافها والكشـف عـن الانحرافـات والمشـاكل والمعوقـات التـي تواجههـا في الوقـت المناسـب وبمـا يمكـن متخـذ القـرار مـن اتخـاذ الإجـراءات والقرارات المناسبة لتصحيح مسار الانحراف في التنفيذ، إلا أن عملية المتابعـة لا

تقتصر على تقييم نتائج أداء الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ أهداف الخطة، بل أيضاً تقييم الأجهزة التخطيطية المسؤولة عن إعداد وصياغة الخطة وما يرتبط بها من سياسات وإجراءات معتمدة في الخطة وذلك لأن مسؤولية قصور التنفيذ أو انحرافه عن التخطيط يتحملها الجانب التخطيطي أو الجانب التنفيذي أو كلاهما.

هذا ولابد من التأكد هنا أن جهاز المتابعة لا يملك الوصاية الإدارية على جهاز التنفيذ ولا يتمتع بصلاحية اتخاذ القرار أو التدخل في سير تنفيذ الخطة وإنما تقوم أجهزة المتابعة على تقديم العون والمساعدة للأجهزة المنفذة وتقديم الدعم لها في إنجاز مسؤولياتها المحددة في الخطة وحسب المستويات التنفيذية المختلفة، فالمتابعة ما هي إلا أداة تستخدم لتقييم الخطة وقياس مدى نجاحها وباختصار هنا لابد من الإشارة إلى مسألتين هامتين وهما:

المتابعة ليست جهازاً يملك الوصاية على الأجهزة المنفذة وليس لها الصلاحية إصدار العقوبات والأحكام وإنما الأشراف والرقابة ومتابعة الخطة والتحقق من النتائج وتشخيص الخلل والانحراف وتحليل أسباب القصور والانحراف واقتراح السبل والطرق لاحتواء القصور ومعالجة أسباب انحراف التنفيذ عن التخطيط.

المتابعة لا تتدخل في سير تنفيذ الخطة وليست بديلاً للتنفيذ بل أن مهمتها تقتصر على بيان الخلل ومعالجته.

2) علاقة المتابعة بالتخطيط والتنفيذ:

أما موقع عملية المتابعة في العملية التخطيطية فهي تتكامل مع عملية إعداد الخطة من حيث الهدف النهائي لها فحيث الهدف النهائي للخطة هو الانتقال بوضع المجتمع واقتصاده القومي نحو الافضل والمتابعة تمثل الجسر الذي يربط بين كل من التخطيط والتنفيذ، وهي ليست عملية منفصلة عنهما بل ترتبط معهما بعلاقة متحركة مع الزمن.

وإن غياب أو ضعف أو خلل أي حلقة من الحلقات الثلاث (التخطيط، التنفيذ والمتابعة) لابد وأن ينعكس سلباً على نتائج الخطة مما يحول دون تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة.

وتبرز أهمية المتابعة من خلال موقعها في العملية التخطيطية ووظيفتها في التقييم المستمر لعملية تنفيذ الخطة ومدى نجاح الخطة في اختيارها لوسائل تحقيق أهدافها والأسباب وراء القصور والعجز في تحقيق الخطة لأهدافها المحددة.

3- المتابعة والرقابة:

هناك تفسير خاطئ للكثيرين بين مفهومي المتابعة والرقابة، يظن البعض أنه لا يوجد اختلاف بين مفهوم مفهوم المتابعة والرقابة ولكن هناك اختلافا بين مفهوم المتابعة والرقابة، فالرقابة مفهوم قانوني يبنى على إلزام الخطة وعلى وجود قانون لها يترتب جزاءات في حالة الاخلال بها وفقا لقاعدة الالزام في فقه القانون، فلاهتمام الاساسي للرقابة يعتبر لاحقا للتنفيذ وذو طابع "ستأتي" في حين أن اهتمام المتابعة "دينامي" يسمح بالتأثر المتبادل بين الخطة ونتائج تنفيذها، فأجهزة المتابعة كما أوضحنا سابقا لا تملك سلطة جزائية، كماأنها لا تكتفي برصد الانحراف وتحديد سببه، بل من صميم اعمالها دراسة وتتبع أثاره على بقية مكونات الخطة (خطط السنوات التالية أو الاهداف العام).

4- العناصر الاساسية لعملية المتابعة:

أن تأسيس نظام متكامل وفعال لمتابعة خطط التنمية يتطلب تواجد العناصر الاساسية التالية:

أولا: وجود أجهزة متخصصة وبنية تنظيمية فعالة تناط بها وظائف ومهام عملية المتابعة مدعمة بالمستلزمات البشرية والمادية الضرورية لجعل أجهزة المتابعة تعمل بكفاءة، اي مزودة بالكوادر الكفؤ ذات الخبرات ومن

اختصاصات مختلفة وعلى كافة المستويات الادارية – التنظيمية للمتابعة وبشبكة من الحاسبات الالكترونية تكفل تأسيس أو تطوير قاعدة رصينة كما ونوعا لانتاج البيانات والمعلومات ومعالجتها وتدقيقها المستمر.

ثانيا: اعتماد مؤشرات ومقاييس للمتابعة: اما الركن الثاني من الاركان الاساسية لنظام متابعة متكامل وفعال يتمثل في تحديد معايير للاداء لتقييم نتائج تنفيذ الخطة، وبغير هذا الركن الثاني فانه من الصعب معرفة العمل المنجز قياسا الى ما كان مستهدفا في الخطة، كما لا يمكن تقييم كفاءة الاجهزة المنفذة وتحديد مكان الخلل ومصادره ومسبباته المسؤلة عنه.

هذا وأن التخطيط والتنفيذ الناجحين يتطلبات تحديد مؤشرات التنفيذ التي تقوم اجهزة المراقبة بمتابعة سيرها، وإن معايير الاداء تعبير عن الاهداف والمعدلات المقررة في الخطة والمطلوبة من الاجهزة المنفذة بمستوياتها المختلفة انجازها.

ولأجل رفع كفاءة عملية المتابعة وفعالية اجهزة المتابعة فلا بد أن تتوفر في مؤشرات الاداء السمات والخصائص التالية:

1. أن تكون المؤشرات موضوعية حيادية يحتكم اليها عند اجراء عملية التقييم لجعل عملية المتابعة سهلة، عملية، دقيقة، وناجحة وان تتلائم مؤشرات ومقاييس المتابعة مع نوع النشاط التي تتم متابعة وتقييم تنفيذ اهدافه القطاعية.
2. ان تكون المؤشرات معروفة من قبل الجهاز التنفيذي وعلى كافة مستوياته، ماهيتها، اهدافها، كيفية احتسابها والغرض منها.
3. أن تكون مؤشرات المتابعة قليلة العدد نسبيا ولكنها شاملة لابعاد الزمن، التكلفة، الكمية، والنوعية المقررة في الخطة، لأن وجود عدد كبير من مؤشرات المتابعة قد يؤدي الى ضعف استجابة الاجهزة المنفذة لأجهزة المتابعة واستماراتها وتراكم ذلك في تدني مستوى الكفاءة وفعالية عملية المتابعة.

ثالثا: قياس الأداء المتحقق ومقارنته بالمعايير، ان هذا الركن الثالث يتوقف انجازه على توافر الأول والثاني، ويقوم هذا الركن على تقييم وقياس العمل الفعلي المنجز ومقارنته بالاهداف المحددة في الخطة وتحديد مكان حدوث العقبات والانحراف ان وجد أو الجهات المسؤولة عنه واسبابها.

رابعا: التوصية بالاجراءات لتصحيح الانحرافات ومعوقات التنفيذ، ان العنصر الاخر من مقومات عملية المتابعة هو اقتراح الصيغ والتوصية بالإجراءات المناسبة لتصويب أوضاع التنفيذ وانحرافاته عن مساراته المقررة في الخطة وتذليل المعوقات والمشكلات التي تجابه تنفيذها بما يكفل تحقيق الأهداف المرسومة.

خامساً: وجود نظام فعال لتقارير المتابعة، إن توثيق نتائج عملية المتابعة تنفيذ الخطة في شكل تقارير دورية منتظمة هو العنصر الخامس لنظام المتابعة المتكامل، وإن هذه التقارير، مخرجات نظام المتابعة، هي المستند والسجل الرسمي لسير تنفيذ الخطة التي تستند إليها الجهات المختصة في اتخاذ قراراتها المناسبة أساساً للعمل لتعديل الانحرافات ومعالجة القصور في التنفيذ.

5) أنواع المتابعة وأجهزتها:

توجد أجهزة عديدة تقوم بمتابعة تنفيذ أنشطة الخطة المختلفة، حيث إن جميع الأجهزة التي تقوم بهذه المهام تتشابه في هدفها النهائي، وهو أن التنفيذ يسير بالاتجاه الصحيح أي باتجاه الأهداف المخططة وفق الخطة المرسومة وأهم أنواع أجهزة المتابعة هي:

أولاً: المتابعة عن طريق الجهاز التخطيطي:

يقوم بهذه المهمة الهيئة العليا للتخطيط في بعض الدول أو وزارة التخطيط في البعض الآخر وذلك بتتبع سير تنفيذ الخطة حسب الأهداف المرسومة في الخطة، وتقوم هذه الهيئة أو الوزارة بالتعديل اللازم إذا كان هناك أي انحراف مع اقتراح سبل العلاج وتصحيح المسار في الطريق الصحيح أثناء

التنفيذ كما يقوم الجهاز التخطيطي في إعداد تقارير دورية ربع سنوية أو نصف سنوية وأيضاً سنوية عن سير التنفيذ للخطة في مجالاتها المختلفة، ويتم إعداد هذه التقارير بواسطة هيئة التخطيط العليا أو وزارة التخطيط كجهاز فني بعد أن تصل للهيئة التقارير من الجهات الحكومية عن سير العمل في تنفيذ الخطة ويعمل تقرير شامل لكل المجالات المختلفة في الخطة من قبل الجهاز الفني للتخطيط (الوزارة أو الهيئة العليا للتخطيط)، وتصل هذه التقارير بصورة منتظمة إلى الهيئة العليا للتخطيط لاتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة لمعالجة المشكلات وتعديل الانحرافات ثم تعود بعد ذلك للجهات الحكومية لمعرفة ما تم تعديله وبعدها ترجع إلى الجهاز الفني أي الهيئة العليا للتخطيط أو وزارة التخطيط.

ثانياً: المتابعة عن طريق الجهاز الإحصائي:

ويقوم بها الجهاز الإحصائي المركزي وذلك عن طريق المراقبة اللاحقة لتنفيذ الخطة القومية من خلال موقف البيانات والمعلومات الإحصائية، فيقوم الجهاز الإحصائي بكتابة تقرير دوري إحصائي عن سير المؤشرات التنفيذية العامة للخطة كالاستثمار، الإنتاج، الإنتاجية، العمالة، المواد الأولية المستخدمة، النفقات .... الخ.

واستناداً إلى هذه البيانات والمعلومات الواردة له من خلال الاستمارات الإحصائية التي تقوم بتوزيعها على الجهات التنفيذية يقوم هذا الجهاز بإعداد مجموعة إحصائية فصلية ونصف سنوية وسنوية لواقع التنفيذ وتقديمها للجهات ذات العلاقة لتتكون لديهم صورة فعلية لواقع التنفيذ ومساره في مختلف فعاليات الخطة.

ثالثاً: المتابعة عن طريق الجهاز التنفيذي:

ينجز هذا الجهاز مهام متابعة الخطة من خلال أجهزته التنفيذية الذاتية (رقابة عنصر العمل ذاته) حيث يقوم بالمتابعة التلقائية يومياً أولاً بأول حسب المستويات المتدرجة الداخلية في الوزارات والمؤسسات الإنتاجية،

ويتواجد هذا النمط من المتابعة في بعض الدول التي لا يتواجد فيها أجهزة متخصصة للمتابعة.

رابعاً: المتابعة عن طريق السلطة التشريعية (السياسية):

يقوم هذا الجهاز بالمتابعة من خلال مناقشته للخطط والبرامج السنوية والخمسية في نهاية فتراتها وعند إقرار الخطط الجديدة، ومن خلال عرض الجهاز التخطيطي لنتائج متابعة الخطة على الجهاز التشريعي يتم تقييم الجهات المسؤولة عن التنفيذ والجهات المسؤولة عن إعداد الخطة وكذلك تحديد مسؤولية التخلف أو الانحراف في التنفيذ عن التخطيط.

خامساً: المتابعة عن طريق التنظيمات الشعبية:

وهذا النوع الأخير من الرقابة بمثابة الرقابة السياسية ويقوم مؤسسوها من خلال التنظيم السياسي (التنظيمات الحزبية والمنظمات الجماهيرية) أو لا مؤسسياً من خلال وسائل الاتصال المختلفة، وتمارس هذه الأجهزة مهامها عن طريق مشاركتها في الإدارة من جهة وتعبئة الجهود ونشر التوعية، إدارة وأفراداً، لتحقيق تنفيذ الخطة من الناحية الأخرى، وكما تقوم هذه الأجهزة عن طريق أعضائها وتنظيماتها الحزبية في المراكز الإنتاجية إلى تنبيه القيادة السياسية عن أوجه القصور والانحراف في تنفيذ الخطة، وبعد ذلك تقوم القيادة السياسية لهذه التنظيمات بلفت نظر الجهات التنفيذية عن هذا الانحراف والقصور، وتتكامل كلاً من متابعة السلطة التشريعية بما يسمى بالرقابة السياسية.

6) أساليب وطرق المتابعة:

إن الأساليب المستخدمة في عملية المتابعة ترتبط بعدة عوامل وتتأثر بالظروف المحيطة بالجهة التي تقوم بعملية المتابعة حيث تتعدى أساليب المتابعة ثم طرقها وفقاً للخبرات المتاحة لدى الدولة، وهناك أسلوبان تتم بهما عملية المتابعة تنفيذ الخطة، وهذان الأسلوبان هما:

أ. أسلوب المتابعة الميداني:

تتم عملية المتابعة بهذا الأسلوب من خلال الملاحظة والاتصال المباشر عن طريق القيام بزيارات ميدانية لمواقع تنفيذ المشاريع أو الإنتاج، وذلك بتشكيل فرق متابعة ميدانية قطاعية ذات اختصاصات مختلفة، ويتم اللجوء لهذا الأسلوب لقلة أو لنوعية البيانات والمعلومات المتاحة عن مشروع ما أو لأهمية هذا المشروع وللرغبة في اختصار الزمن والوقوف مباشرة على سير التنفيذ والتعرف موقعياً على الصعوبات والمشكلات وأسبابها والتعاون مع الجهات المنفذة وتحديد الإجراءات المناسبة وتصحيح مسار تنفيذ الخطة.

وهناك مزايا وسلبيات لأسلوب المتابعة الميدانية ومن أهم المزايا هي:

1. أسلوب المتابعة الميداني يتيح التعرف مباشرة وتفصيلاً على معوقات ومشكلات التنفيذ وأسبابها وسبل علاجها، إضافة إلى خلق التعاون والثقة بين الأجهزة المنفذة وأجهزة المتابعة وبذلك تتوفر إمكانية الحصول على بيانات ومعلومات كثيرة ودقيقة.
2. يساعد أسلوب المتابعة الميداني على اختصار الوقت مقارنة بأسلوب المتابعة المكتبي لتدقيق البيانات والمعلومات لاتخاذ الموقف الملائم من قبل الأجهزة المختصة.

وأما سلبيات الأسلوب الميداني:

1. يحتاج أسلوب المتابعة الميداني إلى عدد كبير من العاملين ذوي الاختصاصات المختلفة والخبرة العملية لزيارة المشاريع تحت التنفيذ ومواقع الإنتاج.
2. تميز هذا الأسلوب بالتكلفة العالية بسبب مستلزماته البشرية والمادية الكثيرة.
3. وبسبب كثرة المشاريع الواجب متابعتها والإشراف على سير تنفيذها فإنه يحول دون إمكانية هذا النمط من المتابعة تغطيتها كاملة خلال فترة زمنية

محددة وبالتالي بقاء جـزء مـن المشـاريع خـارج الأشراف وفقـدان المتابعـة لمبدأ شموليتها.

4. صعوبة توفير البيانات والمعلومات عن سير التنفيذ بشكل منتظم، فهي أولاً رقابة عارضة مؤقتـة وليسـت متابعـة دوريـة، بالإضـافة إلى خضـوع تقيـيم التنفيذ أحياناً إلى الحكم الشخصي الذاتي بجانـب صـعوبة أو عـدم إمكانيـة استخدم الحاسب الآلي لبرمجة نتائج هذا الأسلوب.

ب. أسلوب المتابعة المكتبي:

تتم عملية المتابعة بهذا الأسلوب مكتبياً وذلك بالاعتماد على اسـتمارات عديدة ومتنوعة تتلاءم مع طبيعة النشاط التي تتم متابعته والتي عـن طريقهـا يتم الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبـة عـن مسـتوى تنفيـذ المشرـوع، وتتكون عملية المتابعة المكتبيـة مـن خطـوات عديـدة تكـون نتائجهـا – إعـداد تقارير المتابعة التي تتدفق من المستويات الأدنى، الوحدة الإنتاجية، إلى مسـتوى المؤسسة التي تتبعها هذه المشاريع وإلى المستوى القطاعي النوعي، وبعـد ذلـك يتم إعداد تقرير نهائي وشامل – لمستوى الاقتصاد القـومي موضـحاً فيـه تطـور التنفيـذ ومسـاراته والمشـكلات والمعوقـات التـي تجابهـه ومسـبباته واقتراحاتـه السـبل الناجمـة لمعالجتهـا وتقـديم هـذا التقريـر إلى الجهـات المخولـة باتخـاذ القرارات والإجراءات وتصحيح الخلل وتعديل الانحراف.

وهناك مزايا وسلبيات لهذا الأسلوب المكتبي ومن أهم المزايا هي:

1. عدم حاجة هذا الأسلوب إلى كادر كبير ليقوم بمهام المتابعة وانعكاس ذلـك على انخفاض تكاليفها.
2. ونتيجة للأسلوب الآلي لعملية المتابعة فإن الـنمط المكتبـي يضـمن التـدفق السريع والمتواصل للمعلومات والبيانات وتحديثها وتقديمها لمتخذ القرار في الوقت المناسب بشكل تقارير دورية منتظمة.

وأما أهم عيوب الأسلوب المكتبي فهي:

1. إن انعدام العلاقة المباشرة بين المسؤول عن تعبئة استثمارات المتابعة وبين من يتولى تحليل دراسة ومعالجة وتطوير البيانات والمعلومات الواردة في هذه الاستمارات قد يجعل البيانات غير دقيقة وغير صحيحة.
2. وبسبب غياب الملاحظة الميدانية في هذا الأسلوب فإنه قد لا يتاح للمسؤول عن المتابعة الوقوف مباشرة على أماكن الخلل والانحراف وأسباب تعثر التنفيذ ومعوقاته وانحرافه عن الأهداف المحددة عن الخطة.
3. وبسبب بعد جهاز المتابعة عن مواقع العمل والإنتاج فإن ذلك يتطلب من العاملين فيه، توافر الخبرة والكفاءة ومن اختصاصات متنوعة لتقييم موضوعية ودقة البيانات والمعلومات المدرجة في استمارات المتابعة.

6-14 خطط التنمية في الدول العربية:

توالت خطط التنمية لدى الأقطار العربية منذ مطلع الستينات أو حتى قبله، وهي ما زالت جارية دون أن ترافقها ممارسات تنسيقية أو تبادل مجد للمعلومات بشأن طبيعة المقاصد الإنمائية الطويلة الأمد أو حتى بشأن حقيقة المعطيات والتغيرات الأساسية القائمة لديها.

وقد بلغت عدد الخطط القطرية التي تم إعدادها حتى الآن أكثر من 150 خطة قطرية، ويرجع السبب في هذا العدد الضخم هو أن عدداً كبيراً من هذه الخطط كان يستدل بخطة أخرى بعد سنة من بدء صياغتها وفي أحيان أخرى حتى قبل ذلك.

وخطط التنمية أكثرها خماسية السنين وبعضها رباعية أو ثلاثية وقليل منها سداسية أو سباعية أو حتى عشرية.

تبنت الدول العربية واستخدمت التخطيط منهجاً، وبدرجات متفاوتة من المركزية والالتزام بتحقيق أفضل عائد ممكن من مواردها المتاحة لبلوغ

أهدافها من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد قام العديد من هذه الدول بإعداد وتنفيذ أكثر من خطة منذ استقلالها.

ففي البداية ارتبط مفهوم التنمية التقليدي في الوطن العربي بهدف تحسين مستوى المعيشة، الرفاهية، ولتحقيق هذا الهدف تركزت الجهود الإنمائية على تحقيق معدلات عالية في نمو الدخل مصحوبة بتنويع مصادره، وإصلاح الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية، ولكن حصاد الجهود الإنمائية أثبتت عجز التنمية التي تمت في ظل المفهوم التقليدي حسب ما أكدته دراسة الدكتور محمد صادق في ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي التي عقدت في الكويت، 25-29 أكتوبر عام 1986، لأنه تم التركيز في المقام الأول على الجوانب الاقتصادية، وإغفال الجوانب غير الاقتصادية، وفي مطلع السبعينات والثمانينيات والتسعينات بدأ التركيز في بعض خطط التنمية العربية على الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية.

وقد ظهرت مفاهيم جديدة من قبل المفكرين والمهتمين بمشاكل قضايا التنمية في الوطن العربي كالاعتماد على الذات والاعتماد الجماعي على الذات، وإشباع الحاجات الأساسية، بالإضافة إلى أنه تم الاتفاق على أن الإنسان هو هدف التنمية النهائي ووسيلتها الرئيسية في آن واحد وأن جميع الجهود الإنمائية يجب أن تتركز نحو تحسين مستوى معيشة ونوعية حياته، ويتوقف مدى نجاح تخطيط التنمية في تحقيق أهدافه على مدى سلامة العملية التخطيطية في جميع مراحلها، ولذلك في حالة إعداد الخطة يجب توافر مجموعة من المقومات ويمكن إيجازها بما يلي:

أ. توافر البيانات والمعلومات وتدفقها بالكم والكيف المطلوبين التي تسهل من اتخاذ مجموعة من القرارات التي تشكل في النهاية الخطة القطرية، فالقرارات المتعلقة بنمط استخدام الموارد لا يمكن اتخاذها دون الاستناد إلى قاعدة عريضة للبيانات والمعلومات.

ب. توافر الكوادر التخطيطية القادرة على إعداد الخطة وتنفيذها.

وبالرغم من الاختلاف الجوهري والواضح بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للأقطار العربية، فإن الخطط القطرية قد اتسمت بسمات معينة مشتركة يمكن إيجازها بما يلي (حسب دراسة الدكتور عمرو محي الدين في الحلقة النقاشية السابعة حول البعد الاستراتيجي والبناء الفني، المعهد العربي للتخطيط بالكويت 1984).

أولاً: تشترك الخطط القطرية جميعاً وبلا استثناء في أنها لم تكن جزءاً من تصور استراتيجي عام أو خطة طويلة الأمد، ومن هنا فإن أغلب هذه الخطط إن لم تكن جميعها، تفتقر إلى مدلول تنموي، فالخطة الثلاثية أو الخمسية أو السبعية تحمل مدلولاً فقط إذا كانت جزءاً من تصور بعيد الأمد بحيث تصبح هذه الخطة المتوسطة الأمد وسيلة للوصول وحلقة في طريق تحقيق هذا التصور البعيد، فارتفاع معدلات نمو الدخل القومي ومعدلات الاستثمار وتحديد برنامج لأولويات الاستثمار واستهداف تغير الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات كلها مؤشرات لا تحمل مدلولاً إلا إذا كانت كلها للوصول إلى تصور معين أو أداة لإنضاج موقف معين.

لقد كان هناك عدد من قضايا المحورية التي كان يجب أن تكون جزءاً من التصور الاستراتيجي العربي سواء على المستوى القطري أو القومي وهي كما يلي:

أ. **قضية الأمن القومي:** ومكوناتها ومصادرها، إذ لا يختلف اثنان على كون قضية الامن القومي العربي قضية مصرية ، ويوجد قضيتان متفرقتان عن هذا القضية الاساسية وعلى جانب كبير من الاهمية هما:

1. **قضية الامن الغذائي:**

ولا شك أن جزءا لا يتجزأ من أي تصور استراتيجي هو تحديد هدف لمتوسط غذاء الفرد ومكوناته ومصادره، وقد كان يمكن أن تكون قضية الغذاء

ومـن ثـم التنميـة الزراعيـة محوريـة سـواء عـلى المسـتوى القطـري (الخطـط القطرية) أو محلا للتنسيق بين الخطط القطرية، الا أنها غابت تماما.

2. **الصناعة الحربية:**

ما هي نظرتنـا اليهـا وموقفنـا منهـا ومـاذا قررنـا بشـأنها؟ ولا جـدال أن انخـاذ قـرار بشـأن الصـناعة الحربيـة يقتضيـ بالضرـورة تصـورا للاسـتراتيجية العسكرية في المستقبل وهذا يتطلب رؤيا لطبيعة الصراع ومسـتقبله في المنطقـة وموقف كل منهما ونوع تحالفاتنا.

ب. **القوى البشرية:** القضية المحورية الثانية التي كان لا بد أن تكون جـزءا مـن النصور الاستراتيجي أو الخطة طويلة الامد والتي جاءت الخطط خلوا منهـا هـي قضـية القـوى البشرـية وتنميتهـا، وحتـى الان عجـزت خطـط الـدول العربية عن الربط بين خطة التنمية وخطة القوي البشرية وخطـة التعلـيم والتدريب.

ج. **شكل الثورة:** لعل احد الاسئلة الهامة التـي يجـب طرحهـا والاجابـة عليهـا، كذلك انهـا تتعلـق باختيـار المجتمـع ككـل، يتعلـق بالشـكل الـذي يرغـب المجتمع في أن يحتفظ به وبثروته القوميـة، أي هيكـل الثـورة في المسـتقبل، هل نريد أن نحتفظ بثروتنـا في شـكل غـاز أو سـائل في بـاطن الارض، أم في شكل مصانع ومزارع، أم في شكل طرق وكبارى ومحطات كهربـاء ومـدارس ومستشفيات ... ألخ، ما هي التوليفة من كل ذلك؟ بمعنى أخر كن نسـتثمر وأين؟

ثانيا: السمة الثانية للخطة القومية، هي وحدة الهدف المشـترك وتكـرار وتعدد الاهداف، فكافة الخطـط القطريـة تبـدا في الاسـاس مـن زيـادة مسـتوى المعيشة وبالتالي استهدفت جميعا زيادة الدخل القومي.

ثالثا: السمة الثالثة للخطط القطرية هو اتفاقها جميعا في تعداد وتكرار الاهداف مثل تنويع مصادر الدخل، العدالة الاجتماعيـة، تخفيـف العـبء عـلى

ميزان المدفوعات، زيادة العمالة، وقد تصل الاهداف في بعض الخطط الى ما يزيد على خمسة عشر هدفا (انظر خطط كا من سوريا والعراق) والغريب أن هذه الخطط تشترك مع بعضها في وضع هذه الاهداف وتكرار بالرغم من اختلاف الظروف في كل منها.

رابعا: تتفق الخطط الانمائية العربية جميعها في انها خطط استثمار محورها الاساس هو حجم الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات المختلفة، وبالرغم من الارتفاع المستمر فب معدلات الاستثمار لم تحدث التغيرات الهيكلية المطلوبة.

خامسا: تتفق خطط الانماء العربية باهمالها للقطاع الزراعي، أن تنمية القطاع الزراعي مكا وردت في كافة الخطط القطرية انما كانت تتمثل في وضع هدف لزيادة الانتاج الزراعي وما يتطلبه ذلك من استثمارات، ولم تتضمن خطة الزراعة تطوير الريف والتقدم الاجتماعي والتغير التكنولوجي.

سادسا: كان نمط التنمية الصناعية أو سياسة التصنيع التي تبنتها كافة الخطط القومية هو نمط التصنيع الذي تحركه قوى الطلب وتحتل فيه الصناعات الاستهلاكية الاولوية الاولى، وباستثناء بعض الول النفطية، كانت سياسة احلال الواردات هي النمط الاساس للتصنيع الذي تبنته كافة الخطط جميعا خلال الفترة من 1965-1975.

سابعا: تتفق الخطط القومية (القطرية) في افتقادها الى اداة للتحليل يستخدمها المخطط في اختبار لآثار الاستراتيجيات أو السياسات البديلة، ولا يتصور أن يقوم النموذج بالاحلال محل الخطة، ولأنه أداة هامة مساعدة للمخطط من شأنها أن تحل محل عملية التكهن والتخمين غير العلمي، والنموذج ليس إلا أداة تحليلية تقنية تستخدم لخدمة أغراض وتدريب المخطط على استخدام أسلوب المحاكات والمقارنة بين البدائل، وعلى أية حال فإن البلاد العربية لم تستخدم هذه التقنيات الحديثة ولم تنزل إلى أرض الواقع واستوحت أهدافها ووسائلها منه.

ثامناً: تتفق خطط التنمية القطرية جميعاً في أنها تفتقر إلى بيان أدوات تنفيذها، أي بيان مجموعة السياسات التي تتضمنها هذ الخطط، أي أنها تفتقد إلى بيانات تنفيذها، ولا جدال إن آليات تنفيذ الخطة في مصر سوف تختلف عن لبنان، عن المغرب، عن الكويت لاختلاف التركيب الاقتصادي، بل إن آليات التنفيذ للخطة تختلف في داخل البلد الواحد حسب الفترة الزمنية، ولا جدال أن آليات تنفيذ الخطة في مصر في الستينات تختلف عنها في بداية الثمانينات والتسعينات.

تاسعاً: تفتقر الخطط العربية جميعاً إلى البعد التكاملي، ويصدق هذا أيضاً على البلدان أعضاء الاتحادات الإقليمية وأعضاء المؤسسات التكاملية العربية.

أسئلة الخطأ والصواب

1. كان أول من أبرز فكرة التخطيط الاقتصادي العالم النرويجي كريستيان شونهيدر في بحث في عام 1910.
2. إن التخطيط الاقتصادي باعتباره أحد الأسس الرئيسية للاشتراكية يهدف قبل كل شيء إلى تصفية الاقتصاديات الرأسمالية.
3. لا يشتمل التخطيط القومي جميع الأقاليم والمناطق التي تضمها الدولة بل بغض الأقاليم الهامة.
4. لاشك أن التخطيط قد يكون اقتصادياً واجتماعياً في وقت واحد.
5. جهاز المتابعة في العملية التنموية يملك الوصاية الإدارية على جهاز التنفيذ.
6. لا يوجد فرق بين المتابعة والرقابة لأن كل منها يلزم قانونياً تنفيذ الخطة في الدولة.

أسئلة للمناقشة

السـؤال الأول: نـاقش تـاريخ التخطـيط وأهـم الأسـباب للاهـتمام بأسـلوب التخطيط.

السؤال الثاني: ما هي أهـداف التخطـيط الاقتصـادي في البلـدان الناميـة نـاقش هذه الأهداف بالتفصيل.

السؤال الثالث: وضّح مفهوم المتابعة وأهميتها في عملية التخطيط ثم عـدد مـع الشرح العناصر الأساسية لعملية المتابعة.

السؤال الرابع: هناك أساليب وطرق للمتابعة، وضّح ذلك بالتفصيل.

السؤال الخامس: ناقش بالتفصيل السمات المشتركة للخطط القطرية بين الـدول العربية.

الفصل الخامس عشر

التكامل الاقتصادي

1-15 أصل كلمة تكامل.
2-15 تعريف التكامل الاقتصادي.
3-15 درجات التكامل الاقتصادي وبعض التجارب العالمية.
4-15 أهداف التكامل الاقتصادي.
5-15 مسار التكامل الاقتصادي العربي.
6-15 مزايا التكامل الاقتصادي العربي.
7-15 مقومات التكامل الاقتصادي في الوطن العربي.
8-15 أهمية وضرورة التكامل الاقتصادي العربي.
9-15 شروط نجاح التكامل الاقتصادي العربي.
10-15 التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية.
11-15 أسباب ضعف الإرادة السياسية في الوطن العربي.
12-15 المداخل المناسبة للتكامل الاقتصادي.
- أسئلة الخطأ والصواب.
- أسئلة للمناقشة.

الفصل الخامس عشر

التكامل الاقتصادي Economic Integration

15-1 أصل كلمة تكامل:

إن أصل كلمة تكامل (Integration) لاتيني وابتدىء استعمالها عام 1920 في قاموس اكسفورد الإنجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلاً واحداً.

15-2 تعريف التكامل الاقتصادي:

إن معنى التكامل يختلف عند الاقتصادي وعند رجل الأعمال والتاجر والمزارع وحتى عند المواطن العادي وقد سمي القرن العشرون بعصر التكتلات الاقتصادية.

ولقد اختلف أيضاً تعريف التكامل الاقتصادي (Economic Integration) بين اقتصادي وآخر فقد أصبح المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار، فهناك بيلا بلاسا (Bela Balassa) الذي عرّف التكامل الاقتصادي وميز بين التكامل الاقتصادي كعملية والتكامل كواقع فهو كعملية يشمل الإجراءات كافة التي تضع حداً لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، وأما كواقع فهو يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصاديات البلاد المختلفة، ومن ثم يعرض نموذجه بيلا بلاسا للتكامل على خمس مراحل متدرجة وهي:

1) منطقة التجارة الحرة: (Free Trade Area)

يتم فيها الغاء التعريفة والقيود والكمية بين الدول المشاركة، إلا أن كلاً منها تحتفظ بتعريفتها تجاه الدول غير الأعضاء.

2) الاتحاد الجمركي: (Customs Union)

ويتضمن هذا قيام الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية على السلع بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وهذا الشكل من أشكال التكامل حسب نظرية بيلا بلاسا أعلى درجة من الشكل الذي يسبقه.

3) السوق المشتركة: (Common Market)

يتطرق هذا الشكل من أشكال التكامل ليس فقط إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي بل يتضمن أيضاً تحرير انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق (العمل ورأس المال) فينتقل عنصر العمل ورأس المال دون قيود تعرقل انسيابهما من مكان إلى آخر بين الدول الأعضاء.

4) الاتحاد الاقتصادي: (Economic Union)

وهذه الدرجة تعتبر أكثر تطوراً من السوق المشتركة حيث أنها تتمتع بخصائص السوق المشتركة نفسها في تحرير انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وتزيد عليها في أنها تقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية بين دول الأعضاء سواء السياسات المالية أو النقدية أو الزراعية أو الصناعية أو ما يتعلق بسعر الصرف، وهذا يضمن تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الأطراف في اتفاقية الوحدة.

5) التكامل الاقتصادي أو الاندماج الاقتصادي:

(Total Economic Integration)

فهذا الشكل من أشكال التكامل يعتبر أعلى درجات التكامل على الإطلاق حيث يتم إذابة اقتصاديات الدول الأطراف بحيث تصبح وكأنها اقتصاد واحد ليتولى تحديد سياساته المختلفة سلطة عليا (Super-National

Authority) يكون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء، ولكن يجب أن لا يغفل عن الأذهان أن تحقيق الدرجة من التكامل يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياسية.

وأما ميردال (Myrdal) فقد عرّف التكامل بأنه عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز ما بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على مستوى دولي بل أيضاً على مستوى قومي.

والتكامل من وجهة نظر (Jan-Tinbergen) هو إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة العوائق المصطنعة أمام القانون الاقتصادي بين الدول.

وينظر (F. Hartog) إلى التكامل باعتباره نموذجاً أكثر تقدماً للتعاون، ويعني أيضاً التكامل بالنسبة إلى (Robert Margolin) أي عملية تقود إلى درجة أكبر من الوحدة، هذه هي بعض التفسيرات في الأدب الاقتصادي الرأسمالي والذي يحوي الكثير من التفسيرات المتباينة، خاصة بين أنصار الحرية وأنصار التدخل، وإن كانت هذه التفسيرات لا تتعدى حرية انتقال السلع وعوامل الإنتاج في ظل المنافسة وآلية السوق.

أما في الفكر الاشتراكي فإن التكامل يشير إلى عملية توحيد تدريجي لاقتصاديات الدول الاشتراكية عن طريق تنسيق العناصر الاقتصادية المختلفة، والعمل على ملازمة أوجه النشاط الاقتصادي عن تنسيق العناصر الاقتصادية المختلفة، والعمل على ملاءمة أوجه النشاط الاقتصادي لتخدم الأهداف المشتركة المرسومة بصورة موحدة.

وهذه الأهداف هي تعميق تقسيم العمل بين الدول وتطوير الهياكل الإنتاجية في مختلف الدول الأعضاء والتغلب على المشاكل الاقتصادية بنسبة

زيادة الإنتاج وتنويعه باتجاه إعادة الفوارق بين مستويات التطور الاقتصادي بين الدول كخطوة أساسية في المسير عن طريق التنمية المناسبة.

وتشير التعريفات السابقة إلى أن التكامل الاقتصادي يعني تحقيق الاندماج بين عدد من الوحدات الاقتصادية، اثنين فأكثر، وإزالة مظاهر التميز القائمة بينها وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة.

إن التكامل الاقتصادي هي عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية.

فإذا نظرنا إلى التكامل الاقتصادي على أنه عملية تنسيق مستمرة فهو يتضمن بالضرورة، إجراءات لإزالة العوائق الاقتصادية، بين مجموعة من الدول، وإذا نظرنا إلى التكامل الاقتصادي على أنه صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن ذلك يعني بأن العوائق بين اقتصاديات تلك الدول قد رفعت.

لابد هنا من دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية أن نفرق بين التكامل الاقتصادي (Economic Integration) والتعاون الاقتصادي (Economic Co-operation) فالتعاون الاقتصادي يعني تسهيل بعض العقبات في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية، أي أنه يتضمن العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين لتحقيق هدف معين مشترك لفترة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل على أن تحتفظ هذه الوحدات الاقتصادية المعنية بخصائصها المتميزة، في حين يعني أن التكامل إزالة بعض هذه العقبات والعوائق، أما الوحدة الاقتصادية وهي ذورة التكامل الاقتصادي فتعني إزالة كل العقبات والعوائق ليصبح الاقتصاد ومجال نشاطاته كلاً لا يتجزأ.

إن الاتفاقات التجارية بين الدول تدخل ضمن نطاق التعاون الاقتصادي، أما إزالة بعض العوائق والعقبات كإنشاء الاتحاد الجمركي مثلاً فهي تدخل ضمن نطاق عملية التكامل الاقتصادي.

هذا وتعتبر علاقات الاقتصادي من أقدم أشكال التي ظهرت أيضاً بظهور الدولة المنظمة وعلى أساس احترام سيادة الدول، وهناك أشكال عديدة لهذا النوع من العلاقات الاقتصادية الدولية، فمن حيث أطراف العلاقة يوجد هناك العلاقات الاقتصادية الثنائية والتي تتم بين دولتين، ويوجد أيضاً العلاقات الاقتصادية الجماعية التي تتم بين أكثر من دولتين بعكس العلاقات الاقتصادية الثنائية، وإذا كانت علاقات التعاون الاقتصادي الثنائية قد تمت خارج منظمات الأمم المتحدة فإن غالبية العلاقات الجماعية للتعاون الاقتصادي الدولي قد تمت على مستوى المنظمات الاقتصادية للأمم المتحدة، إضافة إلى العديد من منظمات التعاون الاقتصادي التي ظهرت خارج نطاق الأمم المتحدة، أما التكامل الاقتصادي فيقوم على دمج عدد من العناصر لتشكيل منظمة جديدة، ويكون هذا في مجال الاقتصاد بدمج النشاط الاقتصادي لدولتين أو أكثر في مجال الإنتاج والتوزيع في كيان اقتصادي جديد.

3-15 درجات التكامل الاقتصادي وبعض التجارب العالمية:

إن التكامل الاقتصادي كمنهاج يأخذ عدة أشكال أو عدة درجات، وتزداد درجة التكامل كلما انتقلنا من شكل إلى آخر حتى نصل إلى الاندماج الاقتصادي، أي أن درجات التكامل تتراوح من التخفيف في القبول إلى الغائها حتى تصل إلى الذوبان في وحدة واحدة وهي آخر درجات التكامل، وفيما يلي نتناول هذه الدرجات مع شرح موجز لمدلول كل درجة أشار إليها بيلا بالاسا.

أ) منطقة التجارة الحرة:

إن المفهوم الاقتصادي لمنطقة التجارة الحرة هو قيام الدول الداخلة في الاتفاقية التي تنظمها يلتزمون بإلغاء كافة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع والخدمات المتبادلة بين الأعضاء الإضافة إلى الغاء كافة القيود الكمية المفروضة على السلع المستوردة مثل حصص الاستيراد، بالإضافة إلى احتفاظ كل عضو بتعريفته الجمركية الخاصة به إزاء العالم الخارجي، ومن تطبيقات هذه الدرجة من درجات التكامل الاقتصادي ما يلي:

1. منطقة التجارة الحرة الأوروبية: (European Free Trade Area)

وقد تأسست في عام 1959 بين سبع دول أوروبية وهي بريطانيا، النمسا، الدنمارك، النرويج، السويد، البرتغال، وسويسرا.

2. منطقة التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية: (LAFTA)

Latin American Free Trade Area

وقد تأسست في عام 1960 بمقتضى اتفاقية (مونتفيديو) وتشمل كلاً من الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، الإكوادور، كولومبيا، براغواي، أوراغواي، بيرو والمكسيك.

ب) الاتحاد الجمركي: (Customs Union)

يتضمن هذا الشكل من أشكال التكامل قيام الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية على السلع (منطقة التجارة الحرة) بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي، وواضح أن هذا الشكل أعلى درجة من الشكل الذي يسبقه، من الأمثلة ذلك الاتحاد الجمركي بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج الذي تأسس عام 1944.

ج) السوق المشتركة: (Common Market)

يتطرق هذا الشكل من أشكال التكامل ليس فقط إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي بل يتضمن أيضاً تحرير انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق (العمل ورأس المال) فينتقل عنصر العمل ورأس المال دونما قيود تعرقل انسيابهما من مكان إلى آخر بين الدول الأعضاء، ومن الأمثلة على ذلك:

1. السوق الأوروبية المشتركة: (European Common Market)

وقد تأسس في عام 1957 من الدول: فرنسا، لوكسمبورغ، إيطاليا، بليجكا، هولندا، المانيا الغربية، وقد انضمت أخيراً وبعد محاولات كثيرة ومعارضة فرنسا انضمت بريطانيا إلى السوق وكذلك الدنمارك وإيرلندا واسبانيا واليونان والبرتغال وأصبحت الآن 25 دولة بعد أن انضمت 10 دول اشتراكية بالإضافة إلى 15 دولة أوروبية غربية.

2. اتفاقية السوق العربية المشتركة: (Arab Common Market)

وقد وقعت هذه الاتفاقية في عام 1964 بين أربع دول عربية هي: الأردن والعراق وسوريا ومصر وارتفع العدد إلى 7 دول عربية وكان المفروض توقيع جميع الدول العربية على هذه الاتفاقية.

د) الاتحاد الاقتصادي: (Economic Union)

وهذه الدرجة من درجات التكامل الاقتصادي تعتبر أكثر تطوراً من السوق المشتركة حيث أنها تتمتع بنفس خصائص السوق المشتركة من تحرير انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، وتزيد عليها في أنها تقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء سواء السياسات المالية أو النقدية أو الزراعية أو الصناعية أو ما يتعلق بسعر الصرف، وكل هذا يضمن تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الأطراف في اتفاقية الوحدة ولا يوجد أي مثال على ذلك حتى الآن.

هـ) التكامل الاقتصادي الكامل أو الاندماج الاقتصادي:

(Total Economic Integration)

هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي أعلى درجات التكامل على الإطلاق حيث يتم إذابة اقتصاديات الدول الأطراف بحيث تصبح وكأنها اقتصاد واحد ليتولى تحديد سياساته المختلفة سلطة عليا (Super-National

Authority) يكون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء، وفي ظل هذا النموذج يوجد كذلك بنك مركزي واحدة وعملة واحدة ولكن يجب ألا يغفل عن الأذهان أن تحقيق هذه الدرجة من التكامل يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياسية ولا يوجد أي مثال على ذلك حتى الآن في العالم.

4-15 أهداف التكامل الاقتصادي:

هناك ثلاثة أنواع من الأهداف تدفع الدول أو المفكرين إلى المناداة بالتكتلات الاقتصادية والسعي لتكوينها وذلك لتحقيق بعض أو كل هذه الأهداف اقتصادية وسياسية وعسكرية ويمكن إيضاحها بما يلي:

1) الأهداف الاقتصادية وهي كثيرة ومن أهمها:

أ. **حل مشكلة ضيق الأسواق:** فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقاً أوسع ومجالاً أكبر، وفي حالات عديدة يؤدي اتساع السوق إلى إمكانية إقامة صناعات لم تكن قائمة من قبل، فحجم الطلب الداخلي الجديد كثيراً ما يبرر إقامة صناعة ذات حجم وكفاية اقتصادية أكبر، كذلك فإن اتساع السوق يؤدي إلى تخصيص كل إقليم في إنتاج السلع التي يتمتع إنتاجها فيه بمزايا نسبية، وكثيراً ما يؤدي هذا إلى كبر حجم الصناعة وتمتعها بمزايا الإنتاج الكبير التي من أهمها انخفاض التكلفة، وقد تنخفض تكاليف الإنتاج إلى درجة تمكن المشروعات من البيع في الأسواق الأجنبية، وإذا حدث ذلك فإن السوق الجديدة لن تكون مقصورة على أسواق دول التكتل، بل تشمل أسواقاً لدول أجنبية أخرى.

ب. **تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة**، فامتداد حدود الدولة - اقتصادياً - وزيادة إمكانات الإنتاج تعمل على تنويع ضروبه وتزيد من اعتماد الدول الاعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجياتها من السلع ومن عوامل الإنتاج.

ج. **تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع**، فالمفروض أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادىء

تقسيم العمل الفني والوظيفي وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تهذيبها وتنميتها.

د. **تسهيل عملية التنمية الاقتصادية،** ذلك أن هذه العملية بعد التكتل الاقتصادي تصبح أسهل وأيسر مما لو قامت بها كل دولة مستقلة عن الأخرى فالوحدة الاقتصادية بين الدول تضع سياسة عامة مستهدفة استغلال الإمكانات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء مستفيدة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل مما يؤدي إلى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل، وهكذا يؤدي التكتل الاقتصادي إلى زيادة الدخل القومي وإلى زيادة قوة مركز الدولة الاقتصادي في المحيط الدولي.

ه. **التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية**، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.

ويبدو واضحاً من العرض السريع لفوائد التكتل الاقتصادي أنه كلما كانت اقتصاديات الدول المشتركة متكاملة بدرجة أكبر كان التكامل الاقتصادي يسير في اتجاه الصحيح، وإنه كلما كانت الضرائب الجمركية مرتفعة أصلاً في الدول الأعضاء فإن الغاءها سوف يؤدي إلى مزايا أعم وفوائد أعظم.

2) الأهداف السياسية:

وقد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي أهدافاً سياسية، ويحدث ذلك عندما تريد دولتان أو أكثر اتحاد سياسي فيما بينها، ولكن هناك عقبات تحول دون إتمام قيام الاتحاد السياسي بينهما فتبدأن بتكتل اقتصادي في شكل اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، مثلاً، على أمل أن يمهد هذا الاتحاد الجمركي أو تلك السوق المشتركة الطريق أمام الاتحاد السياسي وذلك بأن يشعر شعوب هذه الدول بوحدة مصالحها الاقتصادية، وبضرورة وجود إرادة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور مما يسهل معه في النهاية بحث وتحقيق التوحيد السياسي.

3) الأهداف العسكرية:

وقد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية من الدول الداخلة في مواجهة العالم الخارجي في حالة أي اعتداء.

5-15 مسار التكامل الاقتصادي العربي:

تترابط الأقطار العربية في وحدة متصلة من أرض، وفي بقعة تتميز بمركزها الاستراتيجي المتوسط بين الشرق والغرب، ولا تفصل بين أقطار الوطن العربي أي حواجز طبيعية أو حضارية (وإن تباينت مستويات المعيشة) بل يضمها تاريخ مشترك ولغة ومصير واحد وعادات وتقاليد متشابهة.

إن مفهوم التكامل الاقتصادي العربي يعني إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية (الأقطار العربية) مع بعضها بهدف إنهاء التبعية عن الاقتصادي الرأسمالي لتكوين وحدة اقتصادية كبيرة تكون القاعدة المادية والأساسية على طريق الوحدة الاقتصادية العربية لأن هذه الصيغة هي الطريق الأفضل للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العربية وأداة فعالة نحو تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح الجماهير العربية وتحسين مستوى المعيشة ورفع مستوى الدخل القومي في جميع الدول العربية.

لقد كان تاريخ البدء في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي الجماعي الرسمي، هو تاريخ إنشاء الجامعة العربية نفسها في 22 آذار/ مارس 1945 الذي تمثل في خلق الأجهزة الاقتصادية، لارساء قواعد التعاون الاقتصادي.

وفي عام 1950 وأثر الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، أكد مجلس الجامعة الترابط الوثيق بين الأمن الاقتصادي والأمن القومي حين أبرم معاهدة الدفاع المشتركة والتعاون الاقتصادي، وأنشأ بموجبها المجلسين التوأمين، المجلس الاقتصادي ومجلس الدفاع المشترك.

ومنذ عام 1953 عقد المجلس الاقتصادي أكثر من خمسون دورة، وكانت جهوده تتسم خلالها بالتدرج والشمول فبدأ من مرحلة التعاون

والتنسيق صعوداً إلى مرحلة بناء صرح التكامل والوحدة الاقتصادية العربية حين صادق مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي على اتفاقية الوحدة الاقتصادية في عام 1957 والتي لم تدخل حيز التنفيذ إلا في 1964/4/30.

وفي عام 1989 تم إنشاء تجمعين اقتصاديين إقليميين بين الدول العربية وهما:

1. اتحاد المغرب العربي ويشمل كل من المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا والجزائر.
2. ومجلس التعاون العربي ويشمل كلاً من الأردن ومصر والعراق واليمن (الغي بسبب حرب الخليج عام 1991).

وقد كان هناك ترحيب بأية دولة عربية للانضمام لهذين التجميعين الاقليميين من أجل مصلحة الوطن العربي، إلا أن الظروف السياسية ما زالت تعيق أي تقدم وحتى أن مجلس التعاون العربي قد انتهى والغي بعد حرب الخليج عام 1990 وبقي مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهناك محاولات مستمرة للاستفادة من مزايا وفوائد التكامل الاقتصادي بين هذه الدول (السعودية، الكويت، الإمارات، البحرين، قطر، وسلطنة عُمان).

ويتوفر للوطن العربي كافة المقومات التي تجعل منه اقتصاداً متكاملاً، فالوطن العربي يتمتع بموارد ضخمة ومتنوعة وهامة سواء من ناحية حجمها وكمياتها أو من ناحية درجة أهميتها للبلاد العربية نفسها وللعالم أجمع.

فالأقطار العربية والتي تمتد أراضيها من المحيط غرباً إلى الخليج شرقاً، وتمتد من البحر المتوسط وجبال هضبة الأناضول في الشمال إلى المحيط الهندي وخط الاستواء وجنوبه في شرق إفريقيا ثم تمتد في منطقة الصحارى الافريقية إلى الجنوب وتشرف من خلال موقعها الجغرافي على بحار ومحيطات وممرات مائية هامة في حركة النقل والمواصلات العالمية وتربط بين قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا كما تزخر أراضيها بثروات طبيعية هائلة من النفط والذي يمثل الحجر الأساس في الاستخدام العالمي من الطاقة في عصرنا الحالي ومعادن أخرى عديدة

كالحديد والفوسفات والمنجنيز والنحاس والرصاص وغيرها من الخامات المعدنية باحتياطيات كبيرة، كما يتوفر في بعض الدول العربية الأراضي الواسعة القابلة للزراعة والثروة الحيوانية الكبيرة، هذا بالإضافة إلى الطاقات البشرية والتي تمثل طاقات إنتاجية واستهلاكية كبيرة.

إن الوطن العربي بما فيه من طاقات وثروات طبيعية وبشرية وتوفر لها أكبر الإمكانيات ليصبح قوة اقتصادية كبيرة تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي وخاصة يمتلك ثلثي احتياطي العالم من النفط.

وفي الوقت الذي تتوفر للأقطار العربية الطاقات والموارد فإن اقتصاديات هذه الأقطار اقتصاديات نامية تحاول التخلص من براثن التخلف الاقتصادي والاجتماعي بوضع الخطط والبرامج الإنمائية وإن كانت هذه الخطط والبرامج تعد وتنفذ بصفة عامة في دائرة النطاق القطري دون الأخذ في الاعتبار المنطق الأوسع وهو الاقتصاد العربي المتكامل وحتى في نطاق القطري لم تحقق الأهداف.

إن الأقطار العربية أيضاً لديها من المقومات المشتركة في التاريخ واللغة والدين ووحدة الكفاح والهدف مما يجعل التكامل الاقتصادي حلقة ضرورية من حلقات الوصول إلى هدف الأمة العربية الأسمى في الوحدة الاقتصادية والتي سوف تؤدي في النهاية إلى الوحدة السياسية بين الدول العربية ككل أو حتى على مستوى تجمعات اقتصادية سياسية عربية.

6-15 مزايا التكامل الاقتصادي العربي:

هناك مزايا هامة يمكن تلخيصها للتكامل الاقتصادي لأي مجموعة تريد أن تتكامل مع بعضها البعض، وهذه المزايا ستحقق لكن ليس على المدى القريب وإنما يلزمها حقبة من الزمن ولكن بتوافر الإرادة السياسية بين الدول.

إن مزايا التكامل الاقتصادي عديدة وبالفعل لقد حققتها لنفسها مجموعات من الأقطار التي أخذت بالتكامل الاقتصادي وهي مزايا قام

بتشخيصها العديد من رجال الفكر الاقتصادي وسواهم، ويمكن تعداد هذه المزايا باختصار:

1. يخلق التكامل الاقتصادي سوقاً أوسع أمام المنتجات نظراً لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات في داخل دول المجموعة، وتعد التجارة وتبادل المنتجات مدخلاً طيباً للبدء في تحقيق مزايا التكامل، إذ أن السلع الزراعية أو الصناعية والتي لا تجد أمامها إلا أسواق البلد المنتجة فيه تجد أمامها مسالك أوسع للتوزيع في أسواق البلدان الأخرى من المجموعة.

ويترتب على ذلك آثار مضاعفة اقتصادية تؤدي إلى زيادة الإنتاج للأنواع المطلوبة والتي تكتسب أسواقاً جديدة فتنشط الزراعة والإنتاج الزراعي وتتوسع المصانع في حجمها ويتنوع إنتاجها، كما تتوسع وتتنوع المنشآت والتجارة الوسيطة كشركات التسويق والتوزيع والنقل والتأمين وغيرها.

2. يعمل التكامل الاقتصادي على خلق سوق واسعة ومشتركة للعمل فتستطيع القوى العاملة على اختلاف أنواعها ومستوياتها أن تجد فرصاً أحسن وأكثر لاستثمار طاقاتها مما يعود عليها بالتحسن في الدخل وفي مستوى المعيشة كما يحقق فرصاً أكبر أيضاً للمنتجين ورجال الأعمال في الحصول على ما يلزمهم من العمال والخبرات والتخصصات في سهولة ويسر.
3. يتيح التكامل الاقتصادي فرصاً أكبر للاستثمار أمام المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال وأمام المؤسسات والشركات وذلك نظراً للفرص المتاحة لتمويل رؤوس الأموال وعوائدها دون قيود واستغلال الإمكانيات الاقتصادية، ويحقق هذا عائداً أكبر للدول المصدرة لرأس المال وإنتاجاً وتشغيلاً لعوامل الإنتاج في الدول المضيفة لرؤوس الأموال المستثمرة.

وتـنعكس آثـار ذلـك أيضـاً عـلى زيـادة الإنتـاج والـدخول ومسـتويات المعيشة داخل دول المجموعة، فيزيد الطلب بزيادة الدخول وينـتعش الاقتصـاد في جميع الدول ويتم تحقيق الرفاهية في شتى المجالات.

4. كما أنه من أهم فوائد التكامل الاقتصادي أنه يتـيح للـدول الأعضـاء إقامـة المشروعات المشتركة الضخمة والتي قد يصعب على دولـة بمفردهـا إقامتهـا وتحمل مسـؤوليتها خاصـة تلـك المشرـوعات التـي تتطلـب مبـالغ ضـخمة لتمويلها أو مستوى عالٍ من الخـبرات الفنيـة أو أسـواق واسـعة للاسـتفادة منها مما يجعل مثل هذه المشروعات تعمل وفق أفضل الأسس الاقتصـادية تشـييداً وتشـغيلاً وإنتاجـاً وتوزيعـاً والاسـتفادة مـن مزايـا الإنتـاج الكبـير وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية.
5. يتيح التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء موقفاً أكثر قوة في السـوق الدوليـة وتجاه التكـتلات الاقتصـادية الأخـرى خاصـة إذا كانـت هـذه الـدول تملـك الموارد والمنتجات الضرورية الاستراتيجية، فإن التكامـل الاقتصـادي سـيعمل عـلى أن يحقـق لهـا شروطـاً أحسـن لتجارتهـا الخارجيـة اسـتيراداً وتصـديراً تستطيع أن تحقق فوائد عديدة في اتفاقاتها التجارية والاقتصـادية والفنيـة مع الدول الأخرى هذا بجانب ما تكسبه من وزن سياسي بين دول العالم.
6. يؤدي التكامل الاقتصادي إلى التخصص بـين الـدول للاسـتفادة مـن الميـزات النسبية التي تتمتع بهـا بعـض دول المجموعـة وبـذلك يعمـل عـلى زيـادة الإنتاج وتحسينه في داخل كل دولة وتنويعه فيما بينها.
7. يساعد التكامل الاقتصادي على توطن الصـناعة والاسـتفادة مـن الوفـورات الخارجية مما يخلق مناطق صناعية كبيرة في دول المجموعة يمكـن الاتفـاق على توزيعهـا وعـلى المنـاطق للتـوطن في داخـل كـل دولـة حسـب المـوارد المتاحة في كل منها وبحيث تحصل كل دولة على نصيب عادل منهـا أو مـن المزايا التي تحقق عنها.

7-15 مقومات التكامل الاقتصادي في الوطن العربي:

إن مشكلات البلدان العربية في مجموعة هي أنها بلاد آخذة في النمو، مع اختلاف معدلات هذا النمو، ويستلزم لحل هذه المشكلات قيام التكامل الاقتصادي بينها.

وتدل دراسات اقتصاديات الوطن العربي على وجود مقومات خاصة في هذه البلاد في إمكانها أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي، ويمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي:

1. توافر الموارد الطبيعية، من أراضي زراعية، غابات ومراعي، ثروة حيوانية، ثروة بترولية، ثروة مالية، وثروة معدنية، ويلاحظ أن الجزء الأكبر من الموارد الطبيعية لم يستغل بعد الاستغلال الأمثل.
2. توافر رؤوس الأموال بشكل هائل نتيجة ضخامة عائدات البترول إلا أن هذه الأموال لا تسهم بشكل جدي في تنمية المنطقة العربية وإنما يتجه الاستثمار نحو الدول الغربية حيث تقدر إجمالي الاستثمارات بأكثر من 900 مليار دولار أمريكي موزعة على الأنشطة المختلفة وخاصة في أمريكا وأوروبا الغربية التي تستفيد من هذه الاستثمارات خارج المنطقة العربية.
3. توافر الموارد البشرية في الوطن العربي حيث بلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي (158 مليون نسمة) في عام 1979 وفي عام 2004 قدر عدد سكان الوطن العربي بحوالي 300 مليون نسمة.
4. اتساع السوق في الوطن العربي إلى يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الاطلنطي والذي يضم 300 مليون مستهلك والذي يتزايد متوسط دخل الفرد بمعدلات سريعة خاصة في الدول البترولية.
5. موقعه الاستراتيجي، حيث يحتل موقعاً ممتازاً له أهمية من الناحية الاقتصادية حيث يحتل مركزاً متوسطاً بين ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوروبا، يطل أيضاً على بحار عديدة هي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الأطلسي وبحر العرب، ولا شك في أهميتها من حيث ربط بلاد العالم بعضها ببعض.

6. تتوفر للدول العربية جميع مقومات التكامل الاقتصادي إضافة إلى وحدة اللغة، وحدة الجنس، والأصل والمنبت، وحدة التاريخ وحدة القيم الروحية، وحدة البيئة الاجتماعية والوحدة الجغرافية.

15-8 أهمية وضرورة التكامل الاقتصادي العربي:

بعد استعراض أهم العوامل التي تساعد على إمكانية قيام التكامل الاقتصادي العربي إلى جانب هذه العوامل، هناك عدد من المزايا التي تعود بالنفع على جميع البلاد العربية، ومن أهم هذه المزايا وبإيجاز هي:

1. **اتساع حجم السوق:** يتوقف حجم السوق في أي دولة على عدد من العوامل أهمها متوسط دخل الفرد وعدد السكان، ومن المعروف أن زيادة حجم السوق يمكن أن تتم عن طريق التوسع الرأسي "أي زيادة القوة الشرائية الحقيقية داخل حدود الدولة، وهذا ما يمكن إن يتحقق عن طريق اتساع سياسة إنمائية تهدف إلى زيادة متوسط دخل الفرد، كما يمكن أن تتم زيادة حجم السوق عن طريق التوسع الأفقي "وهذا ما يمكن أن يتحقق عن طريق زيادة رقعة الأرض التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات أي عن طريق التكامل الاقتصادي.
2. **زيادة قوة المساومة:** يؤدي التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية إلى زيادة تحكمها مجتمعة في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة منفردة، ومن ثم يقوى موقفها من السوق العالمية سواء فيما يتعلق بأثمان السلع أو تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية، وهذا تبين إن أسلوب الإقناع وحده لم يكف لجعل الدول المتقدمة تأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية ومن بينها الدول العربية، والأمثلة على ذلك في عدم نجاح مؤتمرات التجارة والتنمية الدولية التي انعقدت مرات عديدة تحت لواء الأمم المتحدة في نتائج إيجابية ملموسة فيما يتعلق بتحسين معدل التبادل في مصلحة الدول النامية.
3. **اتجاه حصيلة الصادرات نحو الاستقرار:** إن حصيلة الصادرات في البلاد العربية من شأنها في ذلك شأن بقية الدول النامية تتعرض في المدى القصير لتقلبات واسعة، ويرجع ذلك وبصفة أساسية إلى التقلبات الدولية التي

تتعرض لها اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية، لذلك فإن التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية، ما يترتب عليه من تنويع الاتجاه الجغرافي لتجارتها الخارجية سيؤدي حتماً إلى اتجاه حصيلة صادراتها نحو الاستقرار.

4. **ارتفاع معدل النمو الاقتصادي:** لا شك أن التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي نظراً لما يترتب عليه من نظرة تفاؤلية بالنسبة للمستقبل ومن ثم زيادة إقبال الأفراد على الاستثمار مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على المنتجات.
5. **زيادة فرص التوظف:** يساعد التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية على تنسيق السياسات الخاصة بالتوظف، ثم العمل على رسم سياسة عليا للتوظف يمكن بموجبها التغلب على كثير من العقبات المحلية التي تواجهها كل دول عربية على حده في سبيل تحقيق التوظف الكامل، لأن هذه الميزة تهم جميع البلاد العربية، فبعضها يعاني من انتشار البطالة وخاصة البطالة المقنعة، بينما تعاني بعضها الآخر من نقص الأيدي العاملة.
6. **زيادة المنافسة ومن ثم ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية:** من المعروف أن ضيق حجم السوق هو أحد العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة الاحتكار وما يترتب على ذلك من انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية نتيجة لعدم وجود المنافسة، ومن هنا يمكن القول أن التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية يؤدي إلى اتساع حجم السوق ومن ثم القضاء على ظاهرة الاحتكار فالتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية سوف يجعل مشروعاتها قادرة على مواجهة المنافسة أولاً من جانب المشروعات المماثلة في البلاد العربية ذاتها ثم – بعد فترة معينة – تكون قادرة على مواجهة المنافسة من المشروعات المماثلة في الدول المتقدمة، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للمشروعات في البلاد العربية.
7. **التمهيد للوحدة السياسية:** لاشك أن الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى الشعوب العربية نحو تحقيقه، فالتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية سيكون هو الخطوة التمهيدية الضرورية لإمكانية تحقيق الوحدة السياسية، والكل يذكر في هذا الصدد أن فشل تجربة الوحدة السياسية بين

مصر وسوريا يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم التمهيد لها بالوحدة الاقتصادية التي تعتبر أعلى مراحل التكامل الاقتصادي.

8. **ولا شك أن** التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية يجعل للوطن العربي قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية لا يستهان بها أمام أي تحديات مهما كانت قوتها.

9-15 شروط نجاح التكامل الاقتصادي العربي:

ولكي ينجح التكامل الاقتصادي العربي بين البلاد العربية لابد من تحقيق الأهداف التالية:

1. القضاء على التبعية والتخلف والتجزئة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لدعم الاستقلال السياسي في أسرع وقت ممكن.
2. إقامة قاعدة اقتصادية متينة، متشابكة ومتعددة الفروع الإنتاجية، خلال فترة معينة أقصاها الخمسة عشر عاما القادمة.
3. رفع معدلات النمو القطرية والقومية عن طريق استخدام الموارد القومية المتاحة استخداماً أكثر كفاءة وتطوير القوى المنتجة تطويراً أسرع وتحسين بنية الإنتاج وتطويره.
4. زيادة الناتج المحلي الإجمالي والصافي عن طريق رفع إنتاجية العمل باستمرار بما يتفق ومتطلبات الثروة العلمية – التقنية المعاصرة.
5. تحسين مستوى حياة السكان من خلال زيادة الناتج القومي وتحسين توزيعه واستخدامه.
6. تقريب مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين أقطار الوطن العربي من خلال تسريع عملية التنمية في الأقطار العربية الأكثر تخلفاً.
7. توسيع وتعميق السوق العربية المشتركة، وتعزيز موقع الاقتصاد العربي ضمن الاقتصاد العالمي، وتعزيز القدرة الدفاعية للبلدان الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي العربي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فإن البلدان العربية الأعضاء يجب أن تعتمد الأسلوبين التاليين لتحقيق الاندماج الاقتصادي:

1. أسلوب التعاون Co-operation في إقامة مشروعات عربية مشتركة، جديدة اقتصادية واجتماعية حيث أن اعتماد مبدأ المشروعات العربية المشتركة بمختلف أشكالها يسمح ببناء اقتصاد عربي موحد رفيع الإنتاجية وعالي الربحية.
2. أسلوب التجميع Combination أو التخصص Specialization في المنشآت الاقتصادية والاجتماعية القائمة فعلا، لأن اتباع مبدأ التجميع والتخصيص يسمح بدمج الاقتصاديات القطرية القائمة.

10-15 التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية:

الوطن العربي غني بثروات طبيعية ومالية بشرية حسب ما ذكرنا سابقاً، والدول العربية تترابط في وحدة متصلة من الأرض وفي بقعة تتميز بمركزها الاستراتيجي بين الشرق والغرب ويضمها تاريخ مشترك ولغة واحدة ومصير واحد، هناك مقومات أساسية للتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية والتكامل الاقتصادي باعتباره الخطوة الأولى والأساسية على طريق الوحدة العربية، فالوحدة الاقتصادية كأساس للوحدة السياسية العربية في المستقبل.

فالتكتل الإقليمي منهج علمي سليم لتعزيز الجهود القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو أيضاً اتجاه إلى تصميم الدول التي تؤمن به وتشترك فيه على أن تستنفد جميع الإمكانيات المالية والبشرية والتقنية في المنطقة لكي تضمن لها نوعاً من الاستقلال ودرجة عالية من الاكتفاء الذاتي تساعد نفسها بدلا من الاعتماد على شتى المجالات على الصعيد الدولي والمحلي بعيداً عن القيود خارج المنطقة والتي تشكل ضغوطاً خارجية على إرادتهم.

ولقد أصبح من الصعب على بلد بمفرده تحقيق نمو اقتصادي وتطور اجتماعي متسارع في هذا العصر المسمى بعصر التكنولوجيا المتقدمة وما

يتطلبه امتلاكها واستخدامها من مهارات بشرية وموارد مالية وموارد أولية متنوعة وأسواق كبيرة لتصريف الإنتاج الوفير المترتب عليها، فالإمكانيات الذاتية وحدها لا يمكن أن تحقق تقدماً للدول، وبغير تكتل إقليمي مبني على أسس واضحة ورغبة سياسية حقيقية من قبل الدول الأعضاء فيه يصبح من الصعب تجاوز تلك العقبات.

ففي ظل الأوضاع الحالية لابد من خلق تجمعات إقليمية عربية أو يمكن تسميتها بالوحدات الاقتصادية بين الدول العربية، وهذه التجمعات يجب أن تكون ضمن استراتيجية عربية موحدة وواضحة الأهداف والمعالم ومع أفق زمني محدد، لأن الهدف النهائي يجب أن يحقق التكامل الاقتصادي الشامل لكل دول الوطن العربي كوسيلة للإسراع بعملية التنمية الشاملة في الوطن العربي.

ولو تمعنا في إنجازات التكامل الاقتصادي العربي الذي مضى عليه أكثر من 45 عاماً أي منذ إنشاء الجامعة العربية في 22 مارس 1945 فإننا نستطيع أن نقول ونعلن بصراحة أن منجزات العمل العربي المشترك تبقى أدنى من الطموح ولم تتمكن من تلبية المتطلبات التي فرضتها الظروف والمستجدات والتحديات، فالعمل العربي المشترك منذ إنشاء الجامعة العربية يستمد إلى مجموعة من الوثائق والاتفاقيات الجماعية والتي تفتقد الفاعلية، وعلى ذلك وجدنا اتجاه مجموعات الدول العربية لإنشاء تجمعات إقليمية من ضمن هذه المجهودات إنشاء مجلس التعاون بين دول الخليج العربي في عام 1981 والذي يمكن اعتباره خطوة رائدة في ظل الأوضاع القائمة ورائدة أيضاً في خلق تجمعات اقتصادية إقليمية عربية.

وقد وقعت بين دول مجلس التعاون اتفاقية اقتصادية موحدة، والالتزام هنا من قبل دول المجلس بكافة القرارات التي تصدر عن اجتماعات اللجان والمؤتمرات السنوية ضرورة تتطلبها مصلحة شعوب الدول منطقة الخليج العربي، ولا شك أن الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس تتضمن بنوداً هامة في مجالات مختلفة سوف تعود بالمنفعة على دول المنطقة إذا تم تطبيق ما جاء بالاتفاقية، وقد تم تطبيق بعض بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة حتى

الآن ونأمل أن يتم تنفيذ جميع بنود الاتفاقية الاقتصادية ومع تعاون وتنسيق مستمر مع الدول العربية الأخرى، وهناك بوادر مشجعة أيضاً ظهرت منذ فترة على إقامة تجمع اقتصادي إقليمي آخر بين دول المغرب العربي الكبير في عام 1989 بين خمس دول عربية في شمال إفريقيا (المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا، وموريتانيا) لكن هذا التجمع شبه معطل الآن بسبب الظروف السياسية وحتى الاقتصادية.

وفي شهر يناير 1989 ظهرت بوادر مشجعة أيضاً على إقامة تجمع إقليمي آخر أو وحدة اقتصادية سميت بمجلس التعاون العربي والذي يضم أربع دول عربية وهي: جمهورية مصر العربية، الأردن، العراق، الجمهورية العربية اليمنية، وقد رحبت الدول الأعضاء من جانبها بدول عربية أخرى للانضمام إلى هذا التجمع الاقتصادي العربي لكن هذا التجمع الاقتصادي انتهى والغي بسبب حرب الخليج في يناير عام 1991.

هذا ولابد من التأكيد على أن نجاح التجمعات الإقليمية بين الدول يعتمد بدرجة كبيرة على توافر مجموعة من المقومات الأساسية وهي:

أولاً: توافر الرغبة السياسية بين الدول الأعضاء.

ثانياً: التجانس والتشابه بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثالثاً: مستوى التقارب من التطور خوفاً من ظاهرة الاستقطاب (أي تركيز المشاريع في الدول الأكثر تقدماً على حساب الدول الأخرى إذا كانت أقل تقدماً).

رابعاً: اتباع مدخل عملي من مداخل التكامل الاقتصادي يتناسب وظروف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول في التجمع الاقتصادي الإقليمي.

إن التجمعات الإقليمية الاقتصادية ضرورية بين الدول العربية في ظل الأوضاع والظروف القائمة لكن هناك بعض المحاذير نود التأكيد عليها وقد سبق الإشارة إليها عدد من الاقتصاديين العرب وهي:

1. التعاون والتنسيق في إطار التجمعات الإقليمية يجب أن لا ينظر إليها بديلاً للعمل العربي الشامل المشترك.
2. إن هذه التجمعات يجب ألا تطرح قضاياها بمعزل عن قضايا الأمة العربية بحيث تعطى لنفسها ذاتية خاصة وهوية مستقلة عن الهوية العربية.
3. يجب ألا ينظر إلى هذه التجمعات من قبل أعضاءها أو من قبل الدول العربية الأخرى على أنها محاور مضادة لمحاور أخرى، بل يجب النظر إليها على أنها ظاهرة طبيعية تميلها بعض الاعتبارات التاريخية والاقتصادية والإقليمية والدولية.
4. أعضاء هذه التجمعات مطالبون بالحفاظ على استقلالها إزاء محاولات الاختراق الأجنبي لأن القوى الخارجية لا يهمها سوى تفجير النظام الإقليمي العربي وتقطيع أوصاله لكي لا يتقدم في أي مجال من المجالات ولكي يبقى تابعاً للخارج، وهذا لا يرضاه أي مواطن عربي.

السؤال: ما هي الآلية المقترحة للتنسيق بين التجمعات الإقليمية الاقتصادية العربية؟

التنسيق يكون بين هذه التجمعات الإقليمية في الاحتياجات وإقامة المشروعات المشتركة عن طريق مركز التنسيق العام المتمثل في الأمانة العامة الحالية لجامعة الدول العربية وكذلك مجالسها المتخصصة مع تطوير هذه المجالس ودورها، وكما نقترح أن يتم إنشاء أو استحداث إدارات لكل تجمع إقليمي اقتصادي عربي في جامعة الدول العربية وعلى سبيل المثال:

- إدارة شؤون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
- إدارة شؤون دول المغرب العربي.

- إدارة شؤون مجلس التعاون العربي (سابقاً الذي انتهى والغي بسبب حرب الخليج).

على أن يراعى ألا تتحول هذه الإدارات إلى إدارات بيروقراطية وإلى تعقيد للهيكل الإداري غير الفعال للجامعة ومجالسها ومنظماتها المتخصصة، بل يكون أداة لتطوير وزيادة فاعلية هذه المؤسسات.

ويتم أيضاً عقد اجتماعات كل فترة دورية بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأمانات التجمعات الإقليمية هذه علاوة على الاجتماعات المنتظمة مع المنظمات المتخصصة للجامعة العربية للتنسيق يسن جهود هذه المنظمات وبين التكتلات الإقليمية هذه ولبحث المستجدات والمتطلبات والتحديات التي تواجه هذه التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية والدول العربية في مجموعها.

والسؤال المطروح أيضاً الآن:

ما هو المدخل المناسب لتنسيق الجهود من قبل التجمعات الإقليمية الاقتصادية العربية وبعضها البعض؟ وفي رأيي أن أفضل المداخل يتمثل في تنسيق خطط التنمية بين الدول الأعضاء في كل تجمع اقتصادي إقليمي والتنسيق مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، وتتم مراحل التنسيق في خطط التنمية كالآتي:

أولاً: توحيد البعد الزمني للتخطيط - تحديد فترة البدء وفترة الانتهاء في الخطط الإنمائية الخمسية وطويلة المدى.

ثانياً: توحيد الإطار الإحصائي والمحاسبي المستخدم في الخطط، ويشمل ذلك أيضاً توحيد الطرق الفنية والتقنية المستخدمة في الخطط القطرية المختلفة.

ثالثاً: توفير وتبادل البيانات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والتجارية والنقدية لمختلف الدول مع استخدام الإطار الإحصائي والمحاسبي القومي الموحد في عرض هذه البيانات.

رابعاً: تنسيق استخدام الموارد المتاحة داخل الدول الأعضاء في كل مجموعة وبين المجموعات الإقليمية وبعضها البعض.

خامساً: التنسيق في مجالات مختلفة بين الدول الاقتصادية كالصناعة والزراعة والخدمات.

سادساً: إقامة المشروعات المشتركة في مختلف القطاعات ومن بينها الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.

ولا شك أن المشروعات المشتركة تشكل صيغة أو مدخلاً من مداخل التكامل الاقتصادي وحتى تتمكن هذه المشروعات المشتركة بين الدول والتجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية من أداء دورها في التنمية العربية، فهي تتطلب توفير مجموعة من الشروط الأساسية التي يمكن تلخيصها في الآتي:

1. أن تقوم المشروعات العربية المشتركة ضمن إطار عام لخطة تنموية شاملة وحقيقة من الواقع تأخذ في اعتبارها التعاون والتكامل الاقتصادي على الأمد البعيد.
2. الانتقال من مدخل المشروعات القابضة الموجودة الآن إلى مشروعات إنتاجية موزعة النشاط بين الأقطار المشاركة والتركيز على الصناعات الإنتاجية وليس من واقع الخدمات حسب ما هو قائم في الوطن العربي.
3. أن تدار هذه المشروعات العربية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة بعيدة عن الاعتبارات السياسية.
4. أن لا يشارك في هذه المشروعات أي من الشركات المتعددة الجنسيات.
5. أن تلبي المشروعات العربية المشتركة في المقام الأول احتياجات الوطن العربي وبصفة خاصة الدول المشاركة في المشروع.

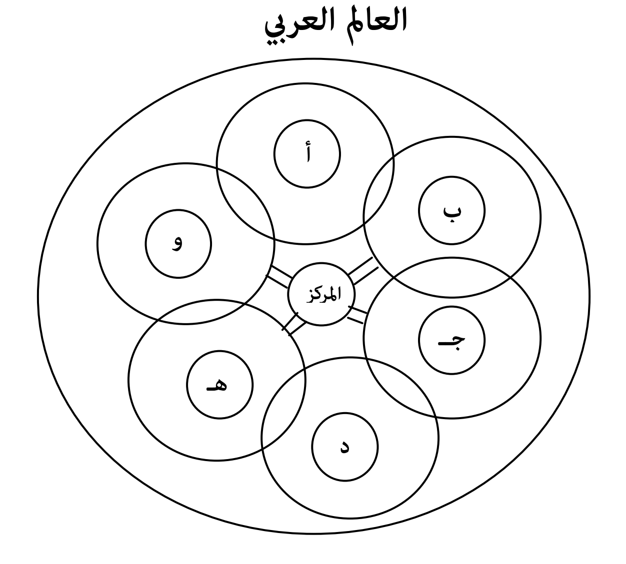
6. أن تعتمد المشروعات العربية على الخبرات العربية تدريجياً بعد تدريبهم على أحدث الوسائل التكنولوجية.
7. ليس من الضروري أن يكون المشروع العربي المشترك هو المشاركة في التمويل فقط تكون المشاركة في الإدارة، التكنولوجيا، التسويق، العمالة وغيرها حسب الإمكانات المتوفرة.
8. أن يتم التخطيط لتلك المشروعات ليس على أساس تعظيم الأرباح الذي هو قائم وإنما على أساس العائد الاجتماعي على مستقبل التنمية في البلدان العربية.
9. تشجيع القطاع الخاص للمشاركة مع القطاع العام في إقامة المشروعات المشتركة.
10. ضرورة حساب العائد وتوزيعه بشكل عادل بين الدول المشاركة.

والشكل التالي رقم (11) عبارة عن هيكل تنظيمي مقترح للتكامل الاقتصادي العربي:

الشكل رقم (11)

هيكل تنظيمي مقترح للتكامل الاقتصادي العربي،

العالم العربي



- دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي - الإمارات - البحرين - السعودية - سلطنة عمان - قطر - الكويت.
- دول اتحاد المغرب العربي: تونس - الجزائر- المغرب - ليبيا - موريتانيا.
- دول مجلس التعاون العربي: الأردن - العراق - مصر - الجمهورية العربية اليمنية (سابقاً).

11-15 أسباب ضعف الإرادة السياسية في الوطن العربي:

المشكلة في الوطن العربي تتمثل في الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة، يتضح ضعف الإرادة السياسية في تعطيل التكامل الاقتصادي العربي في الأمور التالية:

1. التحفظات على الاتفاقيات والقرارات الجماعية.
2. التوقيع على الاتفاقيات في معظم الأحيان ثم عدم تنفيذها أو التباطؤ في التنفيذ.
3. البطء في التصديق على الاتفاقيات المنظمة لهذا العمل.
4. تعرض العمل العربي المشترك وتأثره بالتقلبات الطارئة للعلاقات والمشكلات السياسية بين الدول.
5. عدم إبداء الاهتمام اللازم لحضور الاجتماع التي تهم العمل العربي المشترك وإعطاء الوقت الكافي لمناقشة وبحث مواضيع هامة في هذا المجال.
6. عمق الشعور القطري في الدول العربية.
7. غياب دور المنظمات الشعبية والجماهير في أغلب الحالات عن المشاركة في وضع القرارات ومتابعتها (الديمقراطية).
8. حجم ومستوى التبعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية للخارج من قبل غالبية الدول العربية.

12-15 المداخل المناسبة للتكامل الاقتصادي

هنـاك مجموعـة مـداخل للتكامـل الاقتصـادي تتناسـب تبعـاً للنظـام السياسي والاقتصادي وهي كالآتي حسب الجدول رقم (13):

جدول رقم (13)

مداخل للتكامل الاقتصادي

	الدول الرأسمالية	الدول الاشتراكية	الدول النامية
1. مدخل التكامل القطاعي	✓	X	✓
2. المشروعات المشتركة	✓	X	✓
3. تحرير التجارة	✓	X	X
4. الاتحاد الجمركي	✓	X	X
5. السوق المشتركة	✓	X	X
6. تنسيق خطط التنمية	X	✓	✓

✓ العلامة ترمز إلى أن المدخل المناسب لهذه الدول.

X العلامة ترمز إلى أن المدخل غير المناسب لهذه الدول.

أسئلة الخطأ والصواب

1. بيلا بلاسا عرّف التكامل وميز بين التكامل الاقتصادي كعملية وبين التكامل بمعنى إزالة كافة الحواجز المصطنعة بين الدول على المعدى البعيد.
2. منطقة التجارة الحرة يتم فيها الغاء التعريفة والقيود الكمية بين الدول المشاركة مع وجود تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
3. لا يوجد فرق بين التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي لأن كل منهما يعني إزالة العوائق بين الدول.
4. إن تاريخ إنشتء جامعة الدول العربية كان في 22 آذار/ مارس 1945.
5. إن الوطن العربي بما فيه من طاقات وثروات طبيعية وبشرية توفر له أكبر الإمكانيات يتيح قوة اقتصادية كبيرة.
6. يخلق التكامل الاقتصادي سوقاً أوسع من المنتجات نظراً لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات في داخل دول المجموعة.
7. التكتل الإقليمي منهج علمي سليم لتعزيز الجهود القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
8. تعتبر الرغبة السياسية غير مهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول.

أسئلة للمناقشة

السؤال الأول: عرّف التكامل الاقتصادي حسب رأي بيلابلاسا ثم وضّح مراحل أو درجات التكامل الاقتصادي مع إعطاء بعض الأمثلة.

السؤال الثاني: اشرح أهداف التكامل الاقتصادي.

السؤال الثالث: عدد فوائد التكامل الاقتصادي التي سوف يجنيها الوطن العربي إذا توافرت الرغبة السياسية بين القيادات العربية.

السؤال الرابع: هناك مقومات كثيرة للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، اشرح هذه المقومات.

السؤال الخامس: وضّح بالتفصيل شروط نجاح التكامل الاقتصادي العربي.

السؤال السادس: إن التجمعات الإقليمية الاقتصادية العربية ضرورية بين الدول العربية لكن هناك بعض المحاذير وضّح هذه المحاذير للمحافظة على مسيرة العمل العربي المشترك.

السؤال السابع: المشروعات العربية المشتركة يجب أن يتوافر فيها مجموعة شروط، اشرح هذه الشروط.

السؤال الثامن: ناقش أسباب ضعف الإرادة السياسية في تعطيل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

المراجع العربية والأجنبية

المراجع العربية:

1. د. محمد مروان السمان وآخرون، **مبادىء التحليل الاقتصادي "الجزئي والكلي"**، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1992.
2. د. عبد الوهاب الأمين ود. زكريا عبد الحميد الباشا، **مبادىء الاقتصاد**، دار المعرفة، الكويت، 1983.
3. د. عارف حمو وآخرون، **محاضرات في الاقتصاد**، دار الهلال، عمان، 1990.
4. د. محمد عبد العزيز أبو عجمية، **مبادىء علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
5. د. نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1978.
6. د. عدنان الهندي ود. أحمد الحوراني، **مبادىء في الاقتصاد التحليلي (الجزئي والكلي)**، المطبعة الأردنية، عمان، 1980.
7. د. محمد هشام خواجكيه، **مبادىء الاقتصاد**، دار القلم، الكويت، 1977.
8. د. عبد الوهاب الأمين، **النظم الاقتصادية، دراسة مقارنة الرأسمالية، الاشتراكية والإسلام**، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت، 1986.
9. د. إسماعيل محمد هاشم، **المدخل إلى أسس علم الاقتصاد**، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1472.
10. د. صقر أحمد صقر، **النظرة الاقتصادية الكلية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.
11. د. عبد الرحمن يسري أحمد، **التحليل الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1987.
12. د. محمد سلطان أبو علي وهناء خير الدين، **أصول علم الاقتصاد النظرية والتطبيق**، مكتبة تحفة الشرق، القاهرة، 1985.
13. د. محمد خليل برعي، **مبادىء الاقتصاد**، توزيع دار الثقافة العربية، القاهرة، 1994.

14. د. صبحي تادرس ود. مدحت العقاد، مقدمة **في علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
15. د. محمد علي الليثي، **التحليل الاقتصادي**، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1983.
16. د. محمد إبراهيم دكروري ود. محمد جلال أبو الذهب، **أصول علم الاقتصاد**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1979.
17. د. محمد عزيز ود. مانع حبش الطعمة، **الحسابات القومية**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، (بدون سنة نشر).
18. د. محمد سعيد عميره، **البطالة في الأردن، أبعاد وتوقعات**، مركز الدراسات الدولية الجمعية العلمية الملكية، عمّان، الأردن، 1992.
19. مجموعة خبراء، **التضخم في العالم العربي**، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت 1986 (بحث الدكتور رمزي زكي).
20. البنك العربي، دائرة الأبحاث والتخطيط المالي، النشرة التحليلية، **الادخار في الأردن**، عمان، العدد الرابع، أيلول 1994.
21. د. ناظم الشمري، **النقود والمصارف**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، العراق، 1988.
22. د. إسماعيل محمد هاشم، د. العشري حسين درويش، **النقود والبنوك والعلاقات الدولية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، 1979.
23. د. زياد رمضان، **إدارة الأعمال المصرفية، دراسية تطبيقية عن الأردن**، الجامعة الأردنية، عمان، 1990.
24. البنك المركزي الأردني، **الجهاز المالي والمصرفي في الأردن**، دائرة الأبحاث والدراسات، تشرين أول، عمان، 1989.
25. د. عبد الوهاب حميد رشيد، **التجارة الخارجة وتفاقم التبعية العربية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1984.
26. د. طالب محمد عوض، **التجارة الدولية (نظريات وسياسات)** نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1995.
27. د. عجمية عبد العزيز، **الاقتصاد**، جامعة الاسكندرية، 1987.

28. د. القريشي- محمد صالح وفواز جار الله الدليمي، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، العراق، 1990.

29. د. يونس محمد، **مقدمة في نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1984.

30. د. عز العرب مصطفى، **سياسات وتخطيط التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، 1987.

31. د. حازم الببلاوي، **نظرية التجارة الدولية**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1968.

32. د. وجدي محمود حسين، ود. محمد حامد الزهار، **الاقتصاد الدولي**، جامعة المنصورة، 1990.

33. د. محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967.

34. د. عادل أحمد حشيش، **محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية**، مكتبة مكاوي، بيروت، 1978.

35. د. محمد خليل برعي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1974.

36. د. محمد علي الجاسم، **الاقتصاد الدولي**، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، 1976.

37. د. منير الحمش، **التجارة الدولية والبلدان النامية**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1979.

38. د. أحمد فارس مصطفى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، حلب، 1982.

39. د. حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الشروق، جدة، 1978.

40. د. مدحت محمد العقاد، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

41. د. عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972.

42. د. عبد الفتاح قنديل، **اقتصاديات التخطيط**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1972.
43. د. مصطفى الخشاب، **علم الاجتماع ومدارسه**، الكتاب الثاني، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967.
44. د. محمد محمود الإمام، **التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1962.
45. د. علي لطفي، **التخطيط الاقتصادي**، درلاسة نظرية وتطبيقية، القاهرة، 1976.
46. د. حمدية زهران، **التخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، مكتبة عين شمس، الاسكندرية، 1979.
47. د. عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.
48. د. محمد زكي شافعي، **التنمية العربية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.
49. د. محسن كاظم، **التخطيط التنموي بين النظرية والتطبيق في دول مجلس التعاون**، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد 5، الرياض، يناير، 1987.
50. د. فايز إبراهيم الحبيب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1985.
51. د. إسماعيل صبري عبد الله، **نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث**، الحلقة النقاشية السادسة حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي، الواقع والممكن الجزء الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1983.
52. د. محمد محمود الإمام، **مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، يناير، 1981.
53. د. مدحت محمد العقاد، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

54. د. خالـد الحـامض، **التخطـيط الاقتصـادي (أسـس ومبـادىء)**، منشـورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية، العام الدراسي، 1975-1976.
55. د. محمـود يـونس، **محـاضرات في التخطـيط الاقتصـادي**، الـدار الجامعيـة، بيروت، 1986.
56. د. سعد حافظ محمود، **أساليب وطـرق المتابعـة ومـدى فعاليتهـا**، برنـامج متابعة الخطط الإنمائية في الأقطار العربيـة، الكويـت، مـن 1987/12/12 – 1988/1/6، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
57. د. وليد عزيز، **متابعة تنفيذ خطـط التنميـة: نحـو نظـام متكامـل وفعّـال**، المنظمة العربية للعلوم والإدارية، إدارة البحوث والدراسات، عـمان، الأردن، 1986.
58. د. نزار سعد الـدين العيسيـ، **محـاضرات في الاقتصـاد الكـلي**، مركـز شـباب الجامعة للنسخ السريع، عمان، الأردن، عام 2000.
59. د. صالح خصاونة، **مبادىء الاقتصاد الكلي**، المطبعة الوطنية، 1995، عـمان، الأردن (الفصل الثالث).
60. د. أحمد حسين الرفاعي وخالد الوزني، **مبادىء الاقتصاد الكلي بين النظريـة والتطبيق**، دار وائل للنشر، 1997، عمان، الأردن.
61. د. أحمد شقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشرـ والتوزيـع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
62. عبد الوهاب الأمين، **مبـادىء الاقتصـاد الكـلي**، دار ومكتبـة الحامـد للنشرـ والتوزيع، عمان، 2002.
63. د. ناظم الشمري وآخرون، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران، 1999.

المراجع الأجنبية:

1. Dolan and Kindsey, **Economics**, The Dryden press, U.S.A. 1991.
2. Barron Lynch, **Economics**, Richard D. Irwin, Inc, U.S.A. 1993.
3. Richard T. Froyen and Douglas F.Greer, **Principles of Economics**, Maxwell Macmillan International, New York, 1990.
4. Barry Harrison, **Economics**, Longman Group Limited, U. K. 1986.
5. Paul. A. Samuelson and W.D Nordhaus, **Economics**, McGraw Hill Company, New York, 1989.
6. Rodney, H, Mabry and Holly. H. Ulbrich, **Introduction to Economic Principles**, HillBook, Company, New York, 1989.
7. Frederick, L. Golladay, **Economic Problems, Principles and Priorities**, The Banjamin cumming Publishing Company, Inc, U.S.A, U. K. 1978.
8. Campell R. McConnell**, Economic Principles, Problems and Policies**, McGraw Hill Book Company, New York, 1978.
9. Paul, A. Samuelson, **Economics**, McGraw Hill Company, Inc, New York, 1970.
10. D. B. Suits, **Principles of Economics**, Harper and Row Publishers, New York, 1970.
11. S. G Sturmey and D.W. Pearce, **Economic Analysis: An Introductory Text**, McGraw Hill Company, London, 1966.
12. R.G. Lipsey. **An Introduction to Positive Economics**, Weidenfeld and Nicolson, London, 1963.

13. R.G. Lipsey and F. Due, **Intermediate Economic Analysis**, Third ed., Richard Irwin, Inc, Home Wood, Illinois, 1955.
14. J.R Hicks, **The Social Framework, An Introduction to Economics,** second ed., Oxford University press, London, 1952.
15. L.Robbins, **An Essay on the Nature and Significance of Economic science**, Macmillan and co. Ltd., London, 1952.
16. J.L. Hanson. **A Textbook of Economics**, Macdonald & Evans. Ltd., London, 1956.
17. A. Piogou. **Socialism Versus Capitalism**, Macmillan, London, 1939.
18. J. Schumpeter, **History of Economic Analysis**, New York, 1954.
19. E. Roll, **A History of Economics Thought**, Faber Ltd. London, 1953.
20. A.J. Brown, **Applied Economic**, George Allen, and uniwin Ltd., London, 1951.
21. J.E Meade, **An Intronduction to Economic Analysis and Policy**, oxford University press, London, second ed., 1938.
22. R.G. Lipsey, **An Intronduction to Positive Economics**. Weidenfeld And Nicolson, London, 1965.
23. Dudley. Dillard, **The Economics of John Meynard Keynes**, U.K. 1960.
24. D.H. Robertson, **lectures on Economics Principles**. London, 1957.
25. Jack Clark Francis, **Management of Investment**, McGraw – Hill Inc, New York, 1993.
26. G.A. Hirt and S.B. Block, **Fundamentals of Investment Management,** Irwin, Sydney, 1993.

27. J.C. Francis, **Investments: Analysis and Management**, McGraw –Hill, Inc, New York, 1991.
28. T.T. Sethi, **Monetary Economics**, New Delhi, 1996.
29. J.L. Hanson, and E.W. Orchard, **Monetary Theory and Practices**, London, Macdonald, Evans Ltd., 1983.
30. M.H. dekock, **Central Banking**, Universal bookstall, New Delhi, 1995.
31. Meir Kohn, **Money, Banking and Financial Markets**, The Dryden press, U.S.A. 1990.
32. Roger Lenoy Miller and David, D Van Hose, **Money Banking**, McGraw –Hill, Inc, U.S.A. 1993.
33. K.C Shekhar, **Banking Theory and Practice**, Vikas Publishing House PVT, Ltd., New Delhi, 1994.
34. Robert, D. Auerbach, **Money Banking and Financial Markets**, Macmillan Publishing Company, New York, 1989.
35. David Cox, **Elements of Banking**, John Murray Publishers Ltd., U.V, 1983.
36. P.N. Reddy and H.R. Appannaiah, **Banking Theory and Practice**, Himalaya Publishing House, Bombay, 1993.
37. Michael, P. Todaro, **Economic Development in the Third world**, Long man, New York, 1989.
38. G.M. Merier and R.G. Baldwin, **Economic Development**, JohnWilley and Sons, Inc, New York, 1964.
39. S.Kuznets, **Notes on Stages of Economic Growth As a System Determinants in G.M Meier, ed. Leading issues in Economic Development**, 3rd, ed., New York, oxford University press, 1976.
40. A.O. Hirchman, **The Strategy of Economic Development**, Yahe University press, New Haven, 1958.

41. L. pasinetti. **Growth and Income Distribution Essays in Economic Theory**, University press, Cambridge, 1979.
42. K.K. Kurihara, **The Keynesian Theory of Economic Development**, George Allen and Unwin Ltd. London, 1959.
43. Y.S. Brenner, **Theories of Economic Development and Growth**. George Allen and Unwin Ltd. London, 1966.
44. Ruggles and Ruggles, **National Income Accounts and Income**, McGraw –Hill, U.S.A. 1956.
45. J.P Powelson, **National Income and Flow of Analysis**, McGraw –Hill, B.C, U.S.A. 1966.
46. Jacob Viner, **International Trade and Economic Development**, clorendon press, oxford, 1953.
47. J.L. Hanson, **Monetary Theory and Practices**, Macdonald and Evans Ltd., London, 1959.
48. Myron H. Ross. **Income Analysis and Policy**, McGraw –Hill Co. U.S.A. 1964.
49. W.W. Rostow, **Stages of Economic Growth**, Cambridge, 1960.
50. R. Nurkse, **Problems of Capital Formation in Under developed countries**, oxford, 1953.
51. H. leibenstein, **Economic BackWaedness and Economic Growth**, New York, 1957.
52. G.M. Meir and Robert E. Baldwin, **Economic Development**, New York, Fourth Printing, 1962.
53. P. Alpert, **Economic Development**, Free press, Glencoe, 1963.